جامعة الجزائر -03-
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي
دراسة مقارنة بين حزبي

"جبهة التحرير الوطني الجزائري" و "التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي"

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص دراسات مغاربية

إعداد الطالب:
قنفود مرزاق

إشراف الأستاذ
د لشهب أحمد

أعضاء لجنة المناقشة :

- **أ. د صالح سعود .....رئيسا.**
- **د .أحمد لشهب .....مقررا.**
- **د.أحمد شاطر باش.....عضوا.**
- **د.يوسف حميطوش .....عضوا.**

السنة الجامعية
2012-2011 م
1433 -1432هـ

شكر وعرفان

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ" .....[النمل 19].

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

الشكر الخالص موصول للمشرف الدكتور:

أحمد لشهب الذي أتعبت فكره وبدنه لإخراج البحث في هذا الشكل.

- إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، عرفانا على صبرهم لقراءة الرسالة.

الإهداء

(وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا) ... [الإسراء:22، 23].

إلى الوالدين الكريمين.....حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما.

إلى رفيقة الدرب في السفر والحضر.....زوجتي الحبيبة.

إلى إبني.....معاذ

إلى أختاي وإخوتي جميعا.....رعاهم الله

إلى كل من قدم لي العون والنصح والإرشاد في هذا البحث

مرزاق قنفود

مقـــــــــــــدمـة

مقدمــة:

تعد التنشئة السياسية موضوعا أساسيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي، إذ أن جميع المجتمعات الإنسانية تعتمد في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديهــا من فهم مشترك للقيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، والتي تطبع سلوك أعضائه بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، وهي كذلك توحد مشاعر واتجـاهات أعضاء المجتمع نحـو تحقيق أهداف معينة، وبناء على ذلك، فإنه لا يختلف اثنان على أهمية عملية التنشئة السياسيـة ودورها في بناء الفرد والمجتمع بل والأمة بأسرها، إذ أن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ بدورهاعلى شكل الدولة ونظامها السياسي.

ففي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف والإرهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة فــي صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، وأن شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطار الدولة، فقد تظهر المعارضة خارج إطار الدولة كــإفراز للسطوة والتسلط الدكتاتوري، أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضحا أثر الثقافة السياسيــة والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان وهي تؤمن بضــرورة احترام كرامــة الإنسان وحريته وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كان من السلطة الحاكمة نفسها، وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته، وتؤمن تلك الأنظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل إطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع، وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية ،بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة.

وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع، وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم على أنه نظام تسلطي يمارس الوصاية على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية، ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبرهم جرد أداة لتحقيق أغراض أيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته.

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية وتساهم في تقريب وجهات النظر وتعزز من حالة الاستقرارالسياسي، وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب فان ذلك يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير وإهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرارالمجتمع.

وعلى اعتبار أن الأحزاب تمثل تنظيمات سياسية طوعية، تستطيع أن تجعل بينها وبين مختلف أفراد المجتمع من جهة وبينها وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وتوفر كذلك المعلومات، وتحقق التكامل بين الجماعات المختلفة وتقترح البرامج الوطنية، فضلا عن توليها مهمة إعداد الكوادر السياسية الواعية والمستنيرة التي تقوم بمهمة اتخاذ القرارات ووضعها موضع التنفيذ، فإنها بذلك تلعب دورا كبيرا في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الأفراد، تهدف إلى توجيههم وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، وتقوم الأحزاب السياسية بهذا الدور من خلال ما تقدمه من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة، من هنا يتحدد موضوع هذا البحث في دور الاحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي، و عليه جاءت أهمية هذا الموضوع الذي نقوم بدراسته.

أهمية الدراسة وأهدافها:

حظي مفهوم التنشئة السياسية باهتمام وافر في أدبيات وأبحاث علم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ومن ثمة فإن الأهمية الأولى للدراسة تأتي من أهمية وطبيعة الموضوع وكذا أهمية المنطقة محل الدراسة (المغرب العربي)، وثانيا ترجع أهميتها كذلك لعاملين أساسيين:

- **فمن الناحية العلمية** يستفيد الباحث والقارئ للبحث من اختيار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المحصل عليها في إطار عملية البحث هذه، وكذا إثراء المكتبة العلمية بدراسة جديدة حاملة لمفاهيم جديدة في عملية التحليل السياسي.
- **أما الأهمية العملية** فتكمن في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والمقررين والسياسيين بنتائج هذا البحث، وكذا تبيين أهمية الحزب ودوره في عملية التنشئة السياسية للاهتمام بالأحزاب السياسية أكثر كوسيلة من وسائل التثقيف السياسي، وتذليل المصاعب التي تواجه عملية التنشئة السياسية في المغرب العربي.

ـ أدبيات الدراسة:

أ ـ الكتب:

ـ هناك بعض المؤلفات التي اقتربت من موضوع الدراسة في جانب من جوانبه دون أن تتطابق معه بشكل كلي والتي اعتمدت عليها كدراسات سابقة ومنها:

حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة "نوفمبر 1954-2004"، للدكتور فاضلي ادريس، الصادر بالجزائر، عن ديوان المطبوعات الجامعية،2004،

وقد تطرق هذا الكتاب للتطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني، متناولا النشأة التاريخية للحزب، وكذا أهم المؤتمرات التي عقدها إلى غاية سنة 2004، وبذلك يكون هذا الكتاب أحد الدراسات السابقة المهمة والمفيدة لموضوع الدراسة، غير أنه لم يتطرق إلى كل جوانبه، فركز على التطور السياسي والتنظيمي للحزب، لفترة زمنية تنتهي في سنة 2004، فأتممت دراستي لهذا الموضوع لغاية 2012، بالإضافة إلى ذلك لم يتناول هذا الكتاب طبيعة التنشئة السياسية للحزب والقيم المنشأ لها، وكذا وسائل التنشئة المعتمدة لديه، مما يجعل هذه الدراسة تقتصر على جانب بسيط من موضوع البحث.

سقوط الدولة البوليسية في تونس، لتوفيق المدني، الذي صدر عن الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، وهي دراسة مهمة تناولت الجانب المتعلق بتطور حزب التجمع الوطني الدستوري الديمقراطي منذ النشأة إلى غاية حل الحزب.

وهناك عدة كتب أخرى اقتصرت في عمومها على جزئيات قصيرة من موضوع البحث.

ب **ـ الرسائل والأطروحات:**

رسالة ماجستير للطالب ياسين ربوح تحت عنوان:

الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر1996 - 2008، بجامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام تخصص رسم السياسات وصنع القرار، جوان 2009، وهي دراسة اهتمت بالأحزاب السياسية كوسيلة من وسائل التحديث والتنمية السياسية، فتطرقت هذه الدراسة إلى جانب من موضوع البحث وهو وسائل التنشئة السياسية للأحزاب لكنها اقتصرت على الفترة الممتدة من 1996 إلى سنة 2008).

الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للطالب ناجي عبد النور تحت عنوان: **التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني**، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيم سياسي وإداري، 1997، والتي تناول فيها الباحث بالتحليل والدراسة، مضمون القيم السياسية السائدة في فترة الأحادية الحزبية من خلال تحليل مضمون لأهم المواثيق المعتمدة آنذاك، لكن الدراسة اقتصرت على فترة الأحادية الحزبية دون التطرق إلى الفترة الاستعمارية وكذا فترة التعددية الحزبية.

ـ الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير للطالب: أحمد شاطر باش تحت عنوان: **دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي " دراسة ميدانية بولاية الجزائر**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002، وهي رسالة تطرقت إلى بعض جوانب الدراسة كالجانب النظري للتنشئة السياسية، وكذا واقع التنشئة السياسية في الجزائر من خلال المدرسة قبل الاحتلال وأثناء الاحتلال، لكن الموضوع لم يركز على الحزب ووسائل ومضمون التنشئة لديه، مما تجعل الدراسة تقتصر على جانب من موضوع البحث فقط، باعتباره يتناول المدرسة كوسيلة من وسائل التنشئة السياسية في الجزائر.

ـ الدراسة الرابعة: وهي رسالة دكتوراه غير منشورة أعدها الأستاذ: أحمد لشهب تحت عنوان **" التحالفات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية من 1936 إلى 1951**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد تناولت هذه الدراسة جانبا مهما من موضوع البحث وهو الفصل الأول من الباب الأول، الذي تطرق فيه إلى التيار الثوري الاستقلالي ودوره في تكوين التحالفات، وهو يعد مدخلا لدراسة برنامج حزب جبهة التحرير الوطني ـ سليل التيار الاستقلالي في الجزائر ـ إلا أن هذه الدراسة ورغم أهميتها تبقى مقتصرة على فترة زمنية قصيرة جدا من عمر البحث ـ المجال الزماني ـ حيث تناولت تيارات الحركة الوطنية من 1936 إلى 1951م، وموضوع البحث الذي بين أيدينا يمتد إلى سنة 2012م.

الإطــار المنهجــي والمفهومــي للدراسة:

أولا: الإطار المنهجي للدراسة:

-إشكالية الدراسة:

باعتبار الأحزاب من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي منوطة في دول الجنوب بوظائف ومهام تفوق في الأصل الوظائف التقليدية للأحزاب بشكل عام، لأنها تضطلع بأدوار لازمة للتنمية السياسية بوجه خاص، والتنمية الشاملة بوجه عام، ولذلك سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

- **إلى** أي **مدى ساهمت الأحزاب في عملية التنشئة السياسية في دول المغرب العربي؟ وما هي القيم السياسية التي سعى كل من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي لترسيخها لدى الناشئة في مختلف مراحل تطورهما؟**

- ويمكن أن نصيغ هذه الإشكالية في التساؤلات الآتية:
- ما مفهوم الأحزاب والتنشئة السياسية ؟
- ماهي ظروف نشأة كل من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي؟ وما دور كل منهما في تحرير البلاد؟

- ماهي أهم التطورات التي مر بها الحزبان منذ نشأتهما ؟
- ماهي القيم السياسية التي سعى كل حزب لترسيخها لدى الناشئة في مختلف مراحل تطوره ؟

ماهي أهم الوسائل التي اعتمدها كل حزب لتحقيق وظيفة التنشئة السياسية؟

- فرضيات الدراسة:

- تعتبر الأحزاب السياسية في دول المغرب العربي بمثابة المدرسة التي أحيت القيم الوطنية والحضارية والدينية، فأيقضت ضمير الشعب العربي والإسلامي في المغرب العربي عن طريق وظيفة التنشئة التي قامت بها منذ نشأتها إلى يومنا هذا.
- التنشئة السياسية أهم وظيفة قامت بها الأحزاب في المغرب العربي من أجل تعبئة وتجنيد المواطنين حول مشروعها السياسي.
- لقد التقت واشتركت الاحزاب السياسية مع الدولة القطرية المغاربية في عملية التنشئة السياسية القطرية.

- مجالات الدراسة:

إن موضوع البحث يركز أساسا على التنشئة السياسية في دول المغرب العربي من خلال حزبي جبهة التحرير الوطني الجزائري والتجمع الدستوري الديمقراطي التونسي كنموذج للدراسة باعتبارهما احدى أعرق الأحزاب في المنطقة ومنه سوف يتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة مجالات للدراسة هي:

أ - المجال المكاني:

تهتم هذه الدراسة بمنطقة المغرب العربي ، تماشيا وتخصص الدراسة،ولقد اخترت من بين هذا الكيان دولتين وهما الجزائر وتونس.

ب المجال الزماني:

لقد تناولت في هذه الدراسة موضوع التنشئة السياسية من خلال وسيلة من الوسائل الأساسية المكرسة لذلك وهي **الأحزاب السياسية،** ومن الأحزاب أخذت للدراسة **حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس،** وبالتالي فإن المجال الزماني المحدد لهذه الدراسة هو بداية من تاريخ ميلاد الحزبين، إلى غاية 2011م، وهذا ليتسنى لنا دراسة موضوع التنشئة السياسية عند الحزبين في مختلف المراحل التي مر بها كل منهما، من فترة الاستعمار إلى فترة الأحادية الحزبية إلى فترة التعددية الحزبية.

جـ - المجال الموضوعي:

تهتم هذه الدراسة في مجالها الموضوعي بدراسة وبحث موضوع التنشئة السياسية وما اتصل بها من أدوات ووسائل، كما تهتم بدراسة الأحزاب السياسية كأداة من أدوات التنشئة السياسية بالتركيز على حزبي **جبهة التحرير الوطني في الجزائر، والتجمع الدستوري الديمقراطي في تونس** محل المقارنة، ومعرفة ظروف نشأة الحزبين ، والوقوف على أهم القيم

السياسية التي عمل كل حزب على تلقينها للناشئة، من خلال تحليل مضمون الوثائق الأساسية للحزبين، في كل مرحلة من مراحل تطورهما.

- الاقترابات والمناهج والأدوات المستخدمة:

أ -الاقترابات Les approache:

الاقتراب هو استعداد مسبق لدى الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض اختبار فرض معين، بهذا المعنى فالاقتراب ليس له القدرة على التفسير أو التنبؤ، بما يعني ذلك أنها وحدها النظريات هي التي لها القدرة على التفسير والتنبؤ[1]، ولما كانت الاقترابات تحدد طبيعة ونوعية الأسئلة المثارة فإنها بذلك تحدد طبيعة الإجابات التي سوف نحصل عليها، وعليه تقدم الإقتراحات، للإطار الذي فيه تصاغ النظرية.

1 - اقتراب الجماعة: ينطلق هذا الاقتراب من افتراض رئيسي أن الجماعة هي وحدة التحليل بما يعني ذلك من أن دراسات الجماعة تركز على تجمعات الأفراد (collectivities ofindividuals) الذين يتفاعلون معا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة، بعبارة أخرى انصب الاهتمام الرئيسي على دور الجماعات وليس دور الفرد على أساس أن الجماعات أضحت أكثر تأثيرا من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية[2]، وهذا ما يمكن أن نستخدمه لدراسة الأحزاب السياسية في هذا البحث كونها مجموعة من الأفراد يتفاعلون معا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة، ومن بين مقومات هذا الاقتراب هو أن الجماعة تؤثر على اتجاهات سلوك أعضائها فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالتنشئة السياسية أن الجماعات المرجعية (Reference groups) تمارس تأثيرا هاما في هذا الصدد: الأسرة، جماعات، الرفاق، المدرسة، الحزب...إلخ، هذه الجماعات تغرس في عقل المرء قيما واتجاهات وتصورات منها ماهو اجتماعي له دلالة سياسية، ومنها ما هو سياسي، ويتوقف التأثير التربوي للجماعة على درجة توحد الفرد معها[3].

2 - اقتراب الثقافة السياسية Political Culture Aproach:

وهو اقتراب يمكن أن نستخدمه لفهم واقع التنشئة السياسية وعلاقتها بالسلوك السياسي باعتبار أن هذا الأخير هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلا بد عليه من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع[4].

ب – المناهج methods :(المنهج التاريخي، المنهج المقارن، منهج تحليل المضمون، منهج دراسة الحالة).

---

[1]- جابر سعيد عوض .النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق .(القاهرة: مطبعة العشرى. د س ن).ص16.

[2]- جابر سعيد عوض.المرجع السابق. ص82.

[3]- كمال المنوفي. مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة.(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية. د س ن).ص.32.

[4]- جابر سعيد عوض. مرجع سابق. ص65.

1 -المنهج التاريخي: لأنه في بعض الحالات لا يمكن فهم الظاهرة دون الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة وتحليلها، كون الحاضر هو امتداد للماضي، ونستعمل هذا المنهج سواء عند التطرق لنشأة الأحزاب وتطورها وتبلورها ووصولها إلى الصورة التي نعرفها اليوم وذلك في إطارها النظري، أو عند التطرق لتطور كل من حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر وكذا التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس، بداية من الحركة الوطنية والنشأة التاريخية لكل من الحزبين ثم مرحلة الحزب الواحد وعلاقة الحزب بالسلطة ثم التعددية الحزبية والسياسية ومشاركة كل منهما في التنمية وكذا مختلف الأحداث السياسية المتعلقة بالتطور التنظيمي للحزب.

2 -منهج تحليل المضمون: يعرف سمير محمد حسين تحليل المضمون تعريفا حديثا فيقول: "أن تحليل المضمون هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يشخصها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، بوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون- تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية، طبقا للمقتضيات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس الخلفية الفكرية أو الثقافية أو السياسية أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية أو التعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلا ومضمونا"[1]، ومن بين ما يستنتج من هذا التعريف أن تحليل المضمون يهتم بالظاهر من المحتوى بمعنى ما قيل صراحة في أي وثيقة، فتحليل محتوى برنامج حزب سياسي هو العمل على استخراج أهم المواضيع أو الاتجاهات أو القيم أو الأهداف...المعبر عنها صراحة في الوثيقة محل التحليل[2]، وسأعمل من خلال هذا المنهج (تحليل الموضوع) على تحليل مضمون الوثائق الأساسية التي اعتمدها كل من الحزبين في مختلف مراحل تطوره، ولما نتكلم عن تحليل المضمون المقارن فإنه في أبسط معانيه هو القيام بتحليلين ثم المقارنة بين نتائج كل منهما[3]، ومن ثمة سنقوم بالمقارنة بين القيم السياسية للحزبين في مختلف مراحل تطورهما.

3 -منهج دراسة الحالة: وجاء هذا المنهج قصد التقرب من الظاهرة محل الدراسة من جهة، والابتعاد عن العمومية والسطحية في التحليل من جانب آخر، والحالة المختارة للدراسة هي حزبا جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس، ويمكن الاستفادة من هذا المنهج من خلال التقرب أكثر من الحزبين عن طريق دراسة طبيعة نشأة كل منهما و كذا التطور السياسي والتنظمي لكل حزب وكذا علاقته بالسلطة.

---

[1]- يوسف تمار. تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين.(الجزائر: طالسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع. ط1. 2007) ص. 06.

[2]- المرجع السابق. ص07.

[3]- المرجع السابق.ص78.

4 -المنهج المقارن: ويعد هذا المنهج ضروري كون الدراسة في الأصل دراسة مقارنة، وسوف نعتمد هذا المنهج لإجراء المقارنة بين الحزبين في جميع المتغيرات المتاحة لذلك .

ثانيا: الإطار المفهومي للدراسة:

والذي نحدد فيه مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تساعدنا في الفهم الجيد لهذه الدراسة

تحديد المصطلحات:

- التنشئة السياسية Politicol Socialization:

هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام... إلخ) من خلالها إلى إكساب الفرد المعايير الاجتماعة و السياسة المختلفة ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في تعريف التنشئة السياسية أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق باعتبارها عملية تلقين وتشريب مقصود للقيم والمعايير السياسية، الهدف منها ضمان ديمومة النظام واستقراره، والاتجاه الاخر ينظر اليها بمنظور أوسع على اعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد هويته الشخصية ويكون استقرار واستمرار النظام السياسي أحد أهداف هذه العملية [1] .

- التربية السياسية Political Education: هي تربية عن طريق السياسة، وتتناول السياسة بمعناها الحالي، المشاركة في إدارة شؤون الدولة وتحديد أهدافها وتحديد نوع النشاط الذي يمكن أن يمارس في تحقيق تلك الأهداف وتحتاج الدول إلى من يدير شؤونها العامة، فتعده بما يتفق وإيديولوجية النظام السائد.

فالتربية السياسية هي التي تعد المواطنين لممارسة الشؤون العامة في ميدان الحياة عن طريق الوعي والمشاركة وعن طريق إعدادهم لتحمل المسؤولية وتمكينهم من القيام بواجباتهم والتمسك بحقوقهم[2].

- القيم السياسية Political Values: القيمة بصفة عامة هي المعيار الذي يقاس به فعل إنساني معين في مجال من مجالات السلوك الإنساني، أخلاقي أو سياسي أو منطقي أو جمالي ... ولكون القيمة معيارا، فإنها قد تحدد بعوامل موضوعية بحتة، وقد تمتزج وتتأثر بوجهة نظر الشخص الذي يستخدمها كمعيار للحكم، وللقيمة عدة معان فلسفية أهمها: الخواص والمزايا التي توجد في الشيء وتجعله قادرا على تحقيق هدف أو غاية معينة[3] .

- التلقين السياسي Politicalin doctrination: يقصد به تعليم إيديولوجية سياسية معينة لغرض تبرير ودعم وتعزيز نظام سياسي معين، ويتواجد هذا النوع من التعليم في مختلف

---

[1]- سمير خطاب. التنشئة السياسية والقيم.(القاهرة:إيتراك للطباعة والنشر،2004).ص28.

[2]- ختام العناتي. محمد عصام طربية،التربية الوطنية والتنشئة السياسية.(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2007).ص305.

[3]- أمين بلعيفة.التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين"1931- 1956".(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ،2007- 2008). ص. 15.

المجتمعات غير أن نسبته تتفاوت من مجتمع لآخر، حسب طبيعة النظام السياسي القائم فهو أقل تركيزا في المجتمعات الديمقراطية منه في المجتمعات الشمولية والديكتاتورية، ذلك لكون الطبقة الحاكمة في الأنظمة الشمولية تهدف من خلال عملية التلقين السياسي إلى تبرير وجودها في السلطة وإضفاء الشرعية على حكمها.[1]

الأحزاب السياسية : هي جماعة منظمة من المواطنين لهم مبادئ وأفكار مشتركة يلتفون حولها في إطار برنامج سياسي، تتسم بصفة الدوام والاستمرارية وتسعى إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول الى السلطة .

ـ خطوات الدراسة:

لقد اعتمدت في دراسة موضوع الأحزاب وعملية التنشئة السياسية في دول المغرب على المقارنة بين جزبين تاريخيين من دولتين مختلفتين من دول المغرب العربي، وهما حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي، وقمت بتقسيم الخطة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحزب كأداة أساسية للتنشئة السياسية، وهو فصل يربط بين عملية معقدة ممثلة في التنشئة السياسية بكل أبعادها وكيف تعمل على تشكيل اتجاهات الرأي لدى الأفراد من خلال وسيلة مهمة وهي الأحزاب السياسية ولاستخلاص العلاقة العضوية بين كل من التنشئة والأحزاب السياسية قسمت هذا الفصل إلى ثلاث نقاط فتطرقت في النقطة الأولى إلى نشأة وتعريف الحزب، وفي النقطة الثانية إلى وظائف ووسائل الحزب في عملية التنشئة السياسية، وأخيرا أهداف ووظائف ووسائل التنشئة السياسية.

الفصل الثاني: دور حزب جبهة التحرير الوطني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر، ويهدف هذا الفصل إلى إبراز أهم القيم السياسية التي عمل حزب جبهة التحرير على تلقينها للناشئة من خلال أهم الوثائق التي كرست برنامج الحزب مبرزا بذلك الاختلاف بين كل مرحلة وأخرى ومبينا أهم الوسائل المستعملة لتلقين الناشئة هذه القيم وعليه فقد تناولت بالدراسة هذا الفصل في ثلاث نقاط رئيسية.

الأولى: نبذة تاريخية حول حزب جبهة التحرير الوطني: وذلك من خلال التطرق بإيجاز إلى الحركة الوطنية ودور التيار الاستقلالي في نشأة حزب جبهة التحرير الوطني وكذا التطور السياسي والتنظيمي للحزب بعد الاستقلال.

أما النقطة الثانية فهي في البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني، وذلك من خلال تحليل مضمون مختلف الوثائق التي اعتمدها الحزب سواء في فترة الاستعمار، أو فترة الأحادية الحزبية، أو فترة التعددية الحزبية.

[1]- المرجع السابق. ص15.

أما النقطة الثالثة تحت عنوان وسائل التنشئة لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي قسمتها هي الأخرى حسب تطور الحزب وحسب المراحل التي مر بها إلى: وسائل التنشئة السياسية في الفترة الاستعمارية للحزب،ثم في فترة الأحادية الحزبية، وأخيرا وسائل التنشئة السياسية للحزب في فترة التعددية.

الفصل الثالث: دور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية في تونس، وهذا الفصل يهدف بدوره إلى إبراز أهم القيم السياسية التي عمل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي على تلقينها للناشئة في كل مرحلة من مراحل تطوره، وكذا أهم الوسائل المستعملة في ذلك بدأ من مرحلة النشأة والحماية الفرنسية، مرورا إلى فترة الأحادية الحزبية، وصولا إلى فترة التعددية.

ولقد تناولت هذا الفصل في ثلاث نقاط رئيسية:

أولا: نبذة تاريخية حول حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي والذي تناولت فيه الحركة الوطنية والنشأة التاريخية للتجمع الدستوري الديمقراطي ثم التطور السياسي والتنظيمي للحزب في مختلف مراحله ـ في فترة الأحادية الحزبية وكذا بعد الإعلان عن التعددية الحزبية.

ثانيا: البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، والذي تناولت فيه تحليل مختلف الوثائق الخاصة بالحزب في كل مرحلة على حدة لاستخلاص أهم القيم التي نشأ الحزب حولها المواطنين.

ثالثا: وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، والتي تناولتها عبر ثلاث مراحل، مرحلة الاستعمار والوسائل المستعملة في عملية التنشئة السياسية ثم مرحلة الأحادية الحزبية وأخيرا مرحلة التعددية

ثم خاتمة الدراسة التي ضمت أهم الاستنتاجات حول تغير القيم وظهور قيم أخرى من فترة لأخرى على مستوى كل بلد من البلدين وفي برنامج كل حزب من الحزبين، وكيفية تأثير النظام القطري على القيم المتناولة في البرنامج السياسي للحزب وتوجيهه حسب المتغيرات المختلفة.

ـ صعوبات الدراسة:

لقد واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات ومن أهمها نذكر:

1 ـ نحن نعلم بأن أداة تحليل المضمون تتطلب الحصول على الجزء المراد تحليله سواء كان مقروءا أو مسموعا، ولقد كان من الصعب جدا الحصول على هذا الجزء خاصة فيما تعلق بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وبالأخص إذا علما أن بداية البحث في الموضوع كانت مع بداية الثورة في تونس، حتى الموقع الرسمي للحزب على الأنترنيت، تمت قرصنته وهو ما زاد من صعوبة البحث.

2 ـ صعوبة إجراء مقابلات مع ممثلي حزب جبهة التحرير الوطني، " من أرسلك " وللأسف هو ما يحصل مع الطالب والباحث الجامعي مهما كانت نوعية البحث أو الجهة المقصودة في البحث.

الفصل الأول:
الحزب كأداة أساسية للتنشئة السياسية

يمثل هذا الفصل الاطار النظري للدراسة وهو يتضمن موضوعي الأحزاب والتنشئة السياسية، وبصفة موجزة أحاول ابراز دور هذا الأخير- الحزب السياسي– في عملية التنشئة السياسية التي تعد من أهم وظائفه ونبين من خلال ذلك اهم الوسائل المستعملة في ذلك، وقد تناولت في هذا الفصل النقاط التالية :

- نشأة وتعريف الأحزاب السياسية
- وظائف ووسائل الحزب في عملية التنشئة
- أهداف ووظائف ووسائل التنشئة السياسية

I– نشأة وتعريف الأحزاب السياسية

إنه من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق للأحزاب السياسية،غير أن نشأتها وجوانبها الوظيفية جعلت لها العديد من التعريفات من طرف الباحثين والمختصين في دراسة الأحزاب السياسية،وهو ما يجعلنا نتطرق إلى نشأة الأحزاب السياسية لنصل إلى بعض التعريفات الخاصة بها.

01 - نشأة الأحزاب السياسية:

إن الباحثين وإن اتفقوا على ظهور الأحزاب السياسية، وخاصة في الديمقراطيات الغربية على أنها كانت نتاجا لانتشار الاقتراع العام السري والمباشر بداية من القرن التاسع عشر (19) إلا أن الاختلاف لا يزال قائما حول كيفية وأصل نشأتها، وهو ما يبرره بروز عديد الآراء والنظريات المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية، سواء في العالم الغربي أو في الدول النامية [1]، ولقد ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بمفهومين أساسيين في بنية الدولة الحديثة: المفهوم الأول هو التمثيل النيابي، أما المسألة الثانية فهي الانتخابات والمشاركة السياسية، غير أن هذين المفهومين لم يكن لهما وجود في الدولة القديمة حتى في أعرق البلدان التي عرفت الأحزاب مثل الويجزوالتوري* في خلال القرن السابع عشر، فإن حضور الفاعلية الحزبية كما يقول فرانك أوجرمان (F.O.Gorman) قد توقف كما توقف وجود حزب التوري مع تتويج الملك جورج الثالث في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إذن كل الفعاليات السياسية الناشئة تتوقف في عملها ونشأتها وتطورها وسيرورتها على آليات اجتماعية وسياسوية وفكرية فهي تتطور بتطور هذه الآليات وبتطور هذه الأفكار ومسايرة لتطور المجتمع، لتؤثر بذلك على نتائج الانتخابات والمشاركة السياسية، فمن خلال هذه التطورات في الحياة السياسية خاصة في بريطانيا على اعتبار أنها صاحبة أقدم دستور في تاريخ الأمم الحديثة، يمكننا القول أن بنية السياسة الانتخابية وتنظيم عملية الانتخاب، قد بقيت مركزة على الأشخاص لا على البرامج، وكان هؤلاء الأشخاص هم الذين أسسوا الحركات الحزبية منذ عهد التوريوالويجز[2].

ـ لكن بتطور مفهوم الديمقراطية الذي ارتبط بنشأة الأحزاب السياسية والاقتراع العام كما ذهب إلى ذلك ماكس فيبر بقوله: "الأحزاب السياسية أبناء الديمقراطية والاقتراع العام "[3].

ولقد ذهب كل من لابالومباراوميزونير (Lapalombara وWeiner) في وصف نشأة الأحزاب السياسية أنها نتاج لعملية التعقيد السياسي الذي طرأ على النظام والمجتمع حتى أصبح النظام السياسي لا يستطيع تجسيد إرادة الشعب بنفسه فأطلق العنان لتنظيمات سياسية

---

[1] ـ عبد القادر مشري. الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية.(الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع.2010). ص25.

*الويجزوالتوري هما تياران برزا في البرلمان البريطاني فكان أحدهما موال للبرلمان وهو الويجWhig والآخر موال للملكة وهو التوري(Tory).

[2] ـ مهنا يوسف حداد. الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن .(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.2007).ص32- 33.

[3] ـ ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم".(الجزائر: دار بلقيس، 2010) .ص 9.

تساعده في ذلك وهي ما تسمى بالأحزاب السياسية، ولقد حذت دول العالم الثالث في ذلك حذو الدول المتقدمة، وكثيرا هنا ما تلعب الجماهير دورا في إفراز قياداتها، ولذلك جاءت عدة نظريات مفسرة لنشاة الأحزاب السياسية فيقول موريس ديفرجيه أنه حتى عام 1900 لم تخرج الأحزاب عن الإطار التقليدي من النشأة بالبرلمان، على عكس ذلك في الديمقراطيات الحديثة التي ارتبطت نشأة الأحزاب فيها بتطور النظام الديمقراطي والديمقراطية على وجه الخصوص، كالتوسع في حق الاقتراع الذي كان يختص بفئة معينة ثم أصبح بعد ذلك حقا لكل مواطن، فكان ذلك عاملا أساسيا في ظهور الأحزاب السياسية[1]. وهو ما جعل أيضا قاعدة نشأة الأحزاب السياسية خارج البرلمان هي التي تسود على عكس الصورة القديمة.

غير أن الأحزاب السياسية لا تضمن التسيير الديمقراطي لمختلف العمليات السياسية التي يقوم بها النظام، ما يجعلها تشارك في هذا التسيير فيستغلها النظام ويجعلها أداة في يده بتوجيه إرادة الشعب والجماهير لتحقيق مصلحة النخبة الحاكمة، ومنه ارتبطت نشأة الأحزاب السياسية بالظروف الاجتماعية التي تسود المجتمع الذي تظهر فيه الأحزاب السياسية، وما يتعلق بالانتخابات والعمل البرلماني وهو ما يمكن أن نسميه بالنشأة الداخلية للأحزاب، وأما ما نشأ منها خارج هذا الإطار يسميه الباحثون بالأحزاب ذات النشأة الخارجية، وقد تشتد الأزمات التي تواجه الأنساق والأنظمة السياسية في مرحلة التحول من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الأكثر تطورا فتنشأ خلالها الأحزاب السياسية المختلفة، وهو ما تفسره النظرية المتعلقة بالأزمات في الأنظمة السياسية كأحد أسباب نشأة الأحزاب، بالإضافة إلى ذلك تعد نظرية التحديث والنظرية التنموية إحدى أهم النظريات في تفسير بروز وظهور الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث، ومنه سوف نتناول نشأة الأحزاب في نقطتين رئيسيتين: نشأتها في الدول المتقدمة كنقطة أولى ثم نشأتها في دول العالم الثالث كنقطة ثانية.

أ ـ نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة:

أولا ـ الأحزاب ذات النشأة الداخلية: تتلخص هذه النظرية في كون الأحزاب السياسية تتشكل وتنشأ عن طريق تكتل داخل البرلمان لمجموعات نيابية تحمل إيديولوجية واحدة، ثم تظهر جماعات منظمة من الناخبين تسمى لجان الناخبين (les Comites électoraux) ويتبع ذلك إقامة علاقة دائمة بين هذين العنصرين وهذه الطريقة تتماشى وتسيير الأعمال داخل البرلمان وظهور انقسامات داخله، ثم تنظيم هذه الانقسامات في التوجهات والآراء إلى شكل مجموعات برلمانية أو ما يصطلح عليه بالكتل البرلمانية[2]، وبالتالي فإن نشأة الأحزاب حسب الفكر الغربي تعود في الأصل إلى تكتل الأفراد والجماعات داخل البرلمان أو الهيئة النيابية نتيجة لتوحد أفكارهم وإيديولوجياتهم للمطالبة بالمشاركة في تسيير شؤون العامة[3]، وقد ظهر هذا النوع من الأحزاب تدريجيا من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، فبالإعلان عن تشكيل

[1]ـ مهنا يوسف حداد.مرجع سابق . ص33.
[2]ـ سعاد الشرقاوي. النظم السياسية في العالم المعاصر.(القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح. 2007).ص 204-205.
[3]ـ نور الدين حاروش. الأحزاب السياسية.(الجزائر:دار الأمة. 2009). ص 66.

الهيئات النيابية وظهور الانتخابات كوسيلة لتجسيد ذلك ظهرت معها الميول الإيديولوجية المختلفة التي أدت إلى تعدد الاتجاهات والتوجهات الإيديولوجية والانقسامات بين الناخبين وعدم التوافق بشأن الانتخابات والمواقف السياسية والفكرية وهو ما كان عاملا أساسيا في ظهور الأحزاب السياسية[1] وهذا ما ذهب إليه موريس ديفرجيه، حيث يرى أن نمو الأحزاب مرتبط بنمو الديمقراطية، فكلما رأت المجالس السياسية وظائفها واستقلالها يكبران، كلما شعر الأعضاء بالحاجة إلى التكتل نتيجة التوافق والتجانس بغية العمل الجماعي والموحد لهذه المجموعة، وكلما انتشرت واتسعت عملية الاقتراع كلما زادت عملية التكتل للعمل على التعريف بالناخبين من قبل لجان قادرة على التعريف بهم وعلى توجيه الأصوات نحوهم وكسب التأييد الجماهيري للفوز بالتمثيل النيابي[2] ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي هي تلك الأحـزاب التي تكونت وتطورت نتيجة لتطور

"المجموعات البرلمانية" أو "اللجان الانتخابية"، وهذا التطـور واضح المعالم، يتلخص في ظـهور المجموعات البرلمانية (أولا) ثم تشكيل اللجان الانتخابية (ثانيا) ثم إقامة علاقة دائمة بين هذه التنظيمات[3] .

ـ فلقد نشأت الأحزاب السياسية في أغلب بلاد أوربا، عندما نشأت علاقة عملية ومتصلة بين اللجان الانتخابية والجماعات البرلمانية، فقيام جماعات داخل البرلمان، وتكوين اللجان الانتخابية المساندة والمدعمة لها، ثم الاتصال والتفاعل الدائم بين هذه الجماعات واللجان الانتخابية لعبت دورا بارزا في نشأة الأحزاب السياسية[4] .

ومنه يمكن الحديث عن ثلاث فئات رئيسية في الأحزاب ذات النشأة الداخلية.

الفئة الأولى: المجموعات البرلمانية:

إن المجموعات البرلمانية بادئ الأمر لم تعتمد على المحرك الإيديولوجي والتدافع الإيديولوجي الذي يربط أعضاء الكتلة البرلمانية الواحدة كسبب من أسباب التكتل، وإنما الجوار الجغرافي أو المصلحة المشتركة هو الدافع وراء تكوين الجماعات البرلمانية، ومع مر الأيام تتبلور الرؤية السياسية لكل مجموعة فتصبح حينئذ مصنفة إيديولوجيا، ولعل أوضح مثال على المجموعات البرلمانية هو نشأتها في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789م، ففي أفريل من هذا العام وصل إلى فرساي مندوبو الأقاليم الفرنسية الممثلون للشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة، وبدأ أعضاء كل إقليم يلتفون ويجتمعون مع بعضهم قصد تجاوز العزلة

[1]ـ حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان.الأحزاب السياسية وجماعة المصلحة والضغط"دراسة في علم الإجتماع السياسي". (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب. 2008) ص 34.

[2]ـ بشار زكي الخصاونة. الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جويلية 2001) ص 13.

[3]ـ نبيلة عبد الحليم كامل. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. (مصر: دار الفكر العربي 1982). ص19.

[4]ـ حسين عبد الحميد و أحمد رشوان. مرجع سابق. ص44.

وتحقيق المصالح المشتركة، وعمد مندوبو منطقة برتياني"Bretagne" وهم السباقون لتكوين مجموعتهم البرلمانية، إلى استئجار إحدى القاعات في مقهى من مقاهي مدينة فرساي Versaille بقصد تنظيم اجتماعاتهم ولقاءاتهم المختلفة، وكانت مختلف الاجتماعات تناقش فيها القضايا الإقليمية، ثم بعد ذلك امتدت النقاشات إلى السياسة الوطنية وحتى الدولية وبدأوا يجمعون حولهم من يتفق معهم في رؤاهم المختلفة فزال حاجز الإقليم وتعداه إلى الاتفاق في الرؤية السياسية، وبذلك تكونت أول مجموعة برلمانية عرفت باسم مجموعة الـ «Bretane»أو النادي البريتاني«Club Bretan». وعندما انتقلت الجمعية التأسيسية من فرساي إلى باريس ظلت تبحث هذه المجموعة عن مقر لها واستقرت في مطعم دير "اليعقوبيين" واشتهرت بهذا الاسم فعرفت باسم مجموعة اليعقوبيين«Les Jacobins» وبنفس الأسلوب تكونت مجموعة أخرى عرفت باسم حضن الكنيسة «Les Girondins»وتدل نشأة هاتين المجموعتين Les» «Girondins،«Les Jacobins» على الأصل الإقليمي لنشأة المجموعات البرلمانية، وعلى تحول تلك المجموعات بعد فترة إلى مجموعات سياسية [1] .

الفئة الثانية: الهيئات (اللجان الانتخابية) Les Comités électoraux:

إن قيام الأحزاب لم يرتكز فقط على المجوعات البرلمانية بالاستناد أيضا إلى اللجان البرلمانية، التي ظهرت نتيجة التوسع في الاقتراع العام وتطورت بعدما كان يقتصر الانتخاب على فئة معينة، فعملت هذه اللجان على التعريف بالمرشحين لدى الناخبين لكسب التأييد[2]، وتعتبر مبادرة أحزاب اليسار أحد أسباب ظهور اللجان الانتخابية فكانت أداة تستعمل للتعريف بالنخب الجديدة لمنافسة النخب التقليدية ويعترف "دوفرجيه" بصعوبة وصف الآلية التي تنشأ بها اللجان الانتخابية بيد أنه يمكن حصر هذه الطرق وهي:

1 ـ تنشأ من خلال تجميع المرشح لأنصاره المخلصين قصد ضمان انتخابه أو إعادة انتخابه.

2 ـ تنشأ عن طريق مبادرة من المجموعة التي تختار مرشحا عنها ثم تتولى مساعدته في الحملة الانتخابية.

3 ـ وجود عدد هائل من الوظائف العامة المنتخبة، وحق تعيين الموظفين السامين التابعين للحزب (نظام المغانم) في أمريكا والذي ظهر ابتداء من فترة رئاسة جاكسون(JACKSON)، ساعد على إيجاد وسائل مادية في أيدي اللجان الانتخابية لتكتلها [3] .

وقد اختلفت عوامل وأسباب نشأة هذه اللجان من فرنسا إلى إنجلترا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حسب طبيعة وظروف كل بلد من هذه البلدان[4].

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق . ص ص19- 20.

[2]- ياسين ربوح. مرجع سابق .الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم". ص 10.

[3]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص ص31-32.

[4]-نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق. ص ص23 - 28.

الفئة الثالثة: ارتباط المجوعة البرلمانية بالهيئات (اللجان) الانتخابية:

إن الارتباط بين المجموعة البرلمانية والهيئات الانتخابية يبدأ بصفة شخصية، أي في شخص المرشح الذي تربطه علاقة مع المجموعة البرلمانية كالاتفاق الإيديولوجي من جهة، كما تربطه علاقة بأصدقائه ممن انتخبوه وساندوه في المعركة الانتخابية من جهة أخرى، وعلى هذا تنشأ العلاقة بين المجموعة البرلمانية والمجموعة الانتخابية (اللجان الانتخابية).

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة نشأة اللجان الانتخابية هي التي تحدد علاقة السلطة المركزية للحزب بفروعه المختلفة، فإذا كانت هذه اللجان قد نشأت قبل تكوُّن ونشأة الحزب فإن الارتباط هنا يكون على أساس من "اللامركزية الحزبية" نظرا لكونها سابقة على وجود الحزب فهي لا تدين له بالوجود، على عكس اللجان الانتخابية التي وجدت بعد وجود الحزب والتي تعد استكمالا لانتشار الحزب في المناطق غير المتواجد فيها، فيكون الحزب في هذه الحالة سببا في وجود هذه اللجان وتصبح هذه اللجنة مدينة له بوجودها ومنه تكون العلاقة بين الحزب واللجنة الانتخابية علاقة مركزية يمارس فيها نوعا من السلطة على عكس اللجان السابقة[1]، ومنها نعتبر أن الحزب بصدد النشأة إذا ترتب على وجود المجموعات البرلمانية واللجان الانتخابية علاقة دائمة ومستمرة[2].

ومما سبق يمكننا القول أن النشأة التاريخية للأحزاب السياسية يرجع إليها جل الدارسين، فهي تعود للكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، حيث أن الكتل البرلمانية نشأت - بادئ الأمر - بسبب التقارب الجغرافي ثم وحدها بعد ذلك التقارب الإيديولوجي الذي انعكس بدوره على اللجان الانتخابية فتوحدت من أجل ضمان انتخاب أو إعادة انتخاب هذه المجموعات الممثلة لها، ويمكن أن نسمي الأحزاب التاريخية بعدة مصطلحات كالأحزاب ذات النشأة التاريخية، الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي، الأحزاب ذات النشأة الداخلية[3]، والأحزاب المؤسسية أو النظرية المؤسسية* لنشأة الأحزاب[4].

ثانيا ـ النشأة الخارجية للأحزاب السياسية:

عندما تكلمنا عن الأحزاب ذات المنشأ البرلماني أو الانتخابي رأينا أن المجموعة البرلمانية وكذا اللجان الانتخابية لها دور في تكوين الحزب، كما لا يمكن تجاهل دور النقابات والجمعيات والنوادي في بلورة الأحزاب السياسية، وهي هيئات قائمة مثلها مثل اللجان الانتخابية والمجموعات البرلمانية ومنه يمكن القول أن التفرقة بين الأحزاب ذات "الأصل

---

[1]ـ نبيلة عبد الحليم كامل،مرجع سابق، ص ص 28 - 29.

[2]ـ ياسين ربوح، الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم"، مرجع سابق ، ص. 11 .

[3]ـ نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص 67.

* ـ النظرية المؤسسية تطلق على نظرية موريس ديفرجيه؛ نشأة الأحزاب، وهي تحمل معنيين المعنى الأول يعني الأحزاب السياسية التي نشأت داخل مؤسسة البرلمان، أما المعنى الثاني فيطلق على الأحزاب المعاصرة التي نشأت منذ 1850 وتتميز ببنية تنظيمية متماسكة وهياكل قيادية قوية.

[4]ـ عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص 26.

البرلماني أو الانتخابي" وأحزاب "التكوين الخارجي" ليست تفرقة قاطعة، بقدر ما هي محاولة لتبيان العنصر الغالب في تكوين الحزب وما إذا كان هذا العنصر داخليا أو خارجيا[1]، إذا ما يمكن أن نصف به الأحزاب ذات المنشأ الخارجي هي أنها أحزاب وجدت جذورها خارج نطاق البرلمانات واللجان الانتخابية ومن بين أهمها، الجمعيات والنقابات[2] وكذا الرابطات (Ligues) والكنائس والتجمعات السرية*، والمؤسسات الصناعية المصرفية فكلها لها دور في تأسيس الأحزاب السياسية. فيرى **"موريس دوفرجيه"** أن الرابطة تشبه الأحزاب، فهي تعمل من أجل أهداف سياسية لكن بوسائل بدائية والرابطة لا تسعى إلى الخوض في الانتخابات والحصول على كتلة برلمانية فهي ترفض اللعبة الديمقراطية ككل، وتطور الرابطات أدى إلى تحولها إلى أحزاب متطرفة، بل إن بعض الأحزاب كان لها نفس خصائص الرابطة ومثال ذلك الحزب الفاشي الإيطالي[3]، كذلك الحال بالنسبة للتجمعات التجارية التي لعبت دورا في نشأة الأحزاب السياسية، ويضرب موريس ديفرجيه مثالا بالحزب المحافظ الكندي الذي تأسس عام 1854 بفضل دعم من بنك موريال والشركة الكبرى للنقل بالسكك الحديدية (GRAND TRUNK RAILWAI) ومؤسسة موريال الكبرى للأعمال (Big Busness De Montereol) [4].

أيضا هناك العديد من الأحزاب الاشتراكية تم تكوينها من خلال النقابات، ولعل حزب العمل البريطاني أوضح الأمثلة التي يمكن أن نسوقها في هذا الصدد*، كما لا ينبغي أن ننسى دور الجماعات المحظورة أو الجمعيات السرية في تكوين الأحزاب كما أشرنا سالفا فهذه الجمعيات غالبا ما تسعى إلى تحقيق هدف سياسي لكن ونتيجة للحظر القانوني المفروض عليها أو بإرادة منها لعدم الظهور للعلن فإنها لا تستطيع أن تباشر عملها ونشاطها، لكن سرعان ما يزول سبب الحظر وتتحول إلى أحزاب سياسية، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من المجموعات والجماعات التي كانت توصف بالمقاومة تم تحولها إلى أحزاب سياسية عشية الانتهاء والتخلص من الاحتلال ومثال ذلك الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا والحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، الحزب الشيوعي السوفياتي الذي كان نشاطه ممنوعا تحول من تنظيم سري إلى حزب حاكم بعد الثورة البلشفية سنة 1917[5].

ويعطي موريس ديفرجيه أهمية كبيرة لتأثير نشأة الأحزاب على بنية هذه الأخيرة ومنه تكون بنية الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي تختلف عن الأحزاب ذات الأصل

---

[1]- نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق . ص .29.

[2]- نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص 68.

*- ولعل أصدق مثال على التجمعات السرية التي أنشئت من خلالها الأحزاب السياسية في الجزائر هي: العمل السري للحركات الإسلامية الذي كان يقتصر قبل التعددية الحزبية على الحلقات والأسر والأعمال الخيرية بعيدا عن العمل التنظيمي المعلن راجع في ذلك: عز الدين جرافة،الحركة الإسلامية في الجزائر مسيرة ومراجعات من خلال تجربة حركة النهضة، (الجزائر: بن مرابط للنشر والتوزيع، 2009).

[3]- عبد القادر مشري، مرجع سابق، ص. 32.

[4]- المرجع نفسه، ص. 33.

*- لقد تم تكوين حزب العمل البريطاني على إثر القرار الصادر من الجمعية العمومية للنقابات البريطانية سنة (1899 م) والذي قضى بإنشاء منظمة برلمانية وانتخابية ".

[5]- ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم".مرجع سابق. ص- ص 12- 13.

الخارجي واستنادا لتحليلات دوفرجيه ـ في الجدول رقم (1) الآتي يمكن أن نلخص أهم الفروق بين الأحزاب.

الفرق بين الأحزاب ذات النشأة الداخلية والأحزاب ذات النشأة الخارجية

الأحزاب ذات الأصل الانتخابي أو البرلماني	الأحزاب ذات الأصل الخارجي
ـ النشأة تبدأ من القاعدة إلى الهرم ← فاللجان الانتخابية أسبق من وجود المركز (القيادة)	ـ القيادة أسبق من اللجان أو الشعب والخلايا.
ـ لا مركزية ←———	ـ مركزية
ـ وجود استقلالية للجان والقيادة مجرد مركز تنسيقي.	ـ وجود تبعية للجان والقيادة هي من تتخذ القرارات.
ـ أقل تماسكا وانضباطا ←———	ـ الأحزاب التي أنشأتها التجمعات الرأسمالية أقل مركزية من الأحزاب العلمانية وهذه الأخرى تكون أقل مركزية من الأحزاب الشيوعية وبشكل عام تبقى هذه الأحزاب أكثر تماسكا من الأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي.
ـ تأثير المجموعة البرلمانية يكون مهما جدا بفضل دورهم في الحزب ونشأته.	ـ تأثير المجموعة البرلمانية أقل أهمية بالنسبة للقيادة فهي تابعة وخاضعة تماما لهذه الأخيرة.
ـ هذا النمط من النشأة هو القاعدة من 1850 ـ إلى 1900.	ـ أصبح هذا النمط هو القاعدة بداية من 1950.
ـ الحصول على مناصب نيابية هو أساس وجوده.	ـ الحصول على مناصب نيابية مهم لكنها ثانوية بالنسبة ولا تمثل إلا عنصرا واحدا من عناصر العمل السياسي كالقيم الروحية وترقيتها.
ـ النشأة الداخلية هي ميزة الأحزاب التقليدية (أحزاب الإطارات).	ـ النشأة الخارجية هي ميزة الأحزاب المعاصرة (أحزاب الجماهير).

المرجع المقتبس منه ـ عبد القادر مشري. مرجع سبق ذكره، ص ص. 34- 35.

ب ـ نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة (دول العالم الثالث):وسنتناول نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة من خلال ثلاث نظريات مفسرة لها وهي:

ـ نظرية الأزمة التاريخية.

ـ نظرية التحديث.

ـ النظرية التنموية.

أولا ـ نظرية الأزمة التاريخية:

حاول جوزيف لابالومبارا(joseph lapalombara)، ومينورو وينر(Mynor Weiner) الربط بين أزمات التنمية (أزمة الشرعية، أزمة التكامل، أزمة المشاركة) وظروف نشأة الظاهرة الحزبية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو المتخلفة[1]، حيث يذهب لابالومبارا إلى أن هذه الأزمات لا تحدد فقط الإطار الذي ينشأ فيه الحزب بل وتحدد في نمط نموه ومسيرته مستقبلا، وهو ما يتحقق مع مقولة ماكس فيبر بأن للأحداث الهامة في تاريخ الأمة تأثير مستديم على نوعية النظام المتطور، كما يمكن من خلالها تفسير الاختلافات والخلافات بين مختلف الأنظمة[2] وتتمحور هذه النظرية حول دور أزمات التنمية السياسية في نشأة الأحزاب والتي تطورت إلى أن وصلت إلى مصاف الأحزاب التي بلغت مستوى من التطور السياسي لأي بلد متقدم، والهدف من هذه النظرية هو تلاقي محدودية التفسيرات التي جاءت بها النظرية المؤسساتية ونظرية النشأة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بنشأة الأحزاب السياسية في الدول النامية [3].

ـ وقد اصطلح على نظرية الأزمة التاريخية بعدة مصطلحات ومسميات فمنهم من أطلق عليها نظرية أزمة الأنساق السياسية[4]، ومنهم من أطلق عليها اسم نظرية أزمات التنمية السياسية[5].

ـ إن ظهور الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة يختلف عن ظهورها في الغرب، فكانت الظروف التاريخية ـ عملية التحرر الوطني ـ سببا مباشرا لظهور الأحزاب في هذه الدول، وذلك لتأكيد الذات الوطنية وخلق قيم المشاركة الإيجابية وبناء المؤسسات السياسية الحكومية لتحقيق التنمية*، فضلا عن مجموعة من العوامل الأخرى التي ساهمت في ظهور هذه

---

[1]ـ ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم". مرجع سابق. ص 14.

[2]ـ مهنا يوسف حداد. مرجع سابق. ص 36.

[3]ـ عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص ص39- 40.

[4]ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 52.

[5]ـ عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص39.

*ـ وما دمنا نتحدث عن الجزائر وتونس كدراسة مقارنة فإن كل من حزبي جبهة التحرير الوطني في الجزائر وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي قد نشآعلى أنقاض الأزمة التاريخية المتمثلة في إرادة التحرر من نير الاستعمار الفرنسي وسوف يتأكد لنا ذلك من خلال دراسة نشأة كل منهما وتحليل مضمون الخطاب لكل حزب في فترة الحتلال.

الأحزاب، فنجد مثلا في أمريكا اللاتينية أن العديد من الأحزاب نشأت نتيجة لاتساع حق التصويت والاقتراع واتساع دور البرلمان، أما في أفريقيا فظهور الأحزاب مرتبط بظهور حق الاقتراع في الحياة السياسية في الأقاليم، وفي آسيا كانت نتيجة الجذور التاريخية والتراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، وفي الوجود الاستعماري من ناحية ثانية، وهكذا أصبحت الحياة السياسية في العالم الثالث تلخص كافة مقوماتها من خلال التعددية الحزبية وإطلاق العدد الهائل من الأحزاب وأصبحت بذلك انعكاسا حقيقيا للديمقراطية، فالأحزاب كما يقول الأستاذ إيزمن Esmein انه لا حرية سياسية بدون أحزاب، ويقول في ذلك أيضا الفقيه النمساوي كلسن Kelsen الأحزاب هي عماد الديمقراطية، والعداء للأحزاب يخفي عداء للديمقراطية ذاتها[1] .

وإذا ألقينا نظرة خاطفة على الدول العربية نجد أنها مختلفة فيما بينها في موضوع تبنيها للديمقراطية والتعددية الحزبية فهناك من الدول من تسمح قوانينها بالتعددية الحزبية وهي: الجزائر، المملكة المغربية، تونس، موريطانيا، مصر، السودان، اليمن، الأردن، سوريا، لبنان، العراق، فلسطين، الصومال، جيبوتي وجزر القمر بينما الدول التي تحظر وجود الأحزاب السياسية نجد ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر وعمان وهي كلها دول خليجية ما عدا ليبيا[2]، والتي يمكن أن تتجه إلى تشكيل الأحزاب وفتح باب التعددية بعد سقوط نظام القذافي.

- إن نظرية الأزمة التاريخية أو نظرية أزمات التنمية السياسية تعني من وراء ذلك الأزمات الداخلية التي تعقبها حملة من التغييرات المتباعدة أو حتى المتقاربة والمتزامنة ومن بين الأزمات التي تعرضت لها الدول الغربية في بداية تطورها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي (ق 18، ق 19) وكذلك مرت بها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية بعد مباشرة عملية التحديث وفي كلا الحالتين سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة كان لها نفس التأثير خاصة فيما يتعلق بالأحزاب السياسية[3].

أ - **أزمة الشرعـية:** وهناك من سماها بأزمة المشـروعية*حيث اعـتبرت أنها المسألة التي نشـأت على إثـرها الأحـزاب السياسـية الأولى سـواء كان ذلك فـي الـدول الغربية أو

[1]- عبدالقادر مشري. مرجع سابق ذكره. ص 71.
[2]- نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص 71.
[3]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص ص40-41.
*الفرق بين الشرعية والمشروعية هو أن الشرعيةlégalité : يقصد بها السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعدالمحددة في الدستور أو في النظام القانوني، فإذا وجدت سلطة أو حكومة دون أن تعتمدعلى السند الدستوري أو القانوني فإنها تسمى سلطة أو حكومة فعلية أو واقعية، وبالتالي فهي لا تتمتع بصفة الشرعية ،أما المشروعية يقصد بها السلطة التي تستند إلى رضا الشعب، و من ثم يمكن القول أن سلطة الحاكمالمطلق أو المستبد غير مشروعة و إن استندت إلى نص الدستور القائم أي حتى و لو كانتسلطة قانونية، و على العكس تكون سلطة الحكومة الثورية مشروعة و لو قامت على أنقاض حكومة قانونية كانت تستند إلى أحكام الدستور.

الـدول النامـية[1] وهـو ما ذهب إليه الكـثير من المفكـرين ومنهم لوسـيان باي ونـاميرريجنز(Wriggins).

إن الأزمة في الشرعية- يقول لا بالومبارا - حدثت مع الاستعمار حيث وجد، وأخذت الحركات التحررية تتبلور في شكل جماعات مناوئة للاستعمار حتى وإن لم ترق إلى مصاف الأحزاب إلا أنها كانت النواة الأولى لنشأتها وفي هذه الحالة كان هدف التغيير هو السلطة الحاكمة التي تعجز فيها البنية السياسية عن التعامل مع الأزمة (أزمة الشرعية)[2]، ويذهب لابالومبارا ووينر إلى أن الحريات الوطنية عادة ما تبدأ بزمر صغيرة كأشخاص لهم نفوذ على الحكومة الاستعمارية لزيادة فرص المشاركة في الوظائف الإدارية، ولم يكونوا معنيين بتغيير الحكم لكن لما بدأ الدعم الشعبي يتسع وضعوا إطارا جديدا وشاملا للحكم وعملوا على توسيع الدعم الشعبي لهم عن طريق رص جمعياتهم في الحركة الوطنية والجماهيرية[3].

كما يرى كل من لابولامبارا ووينر أنه عندما تخفق القيادات الحكومية في التوصل إلى حل ملائم لأزمة الشرعية أو المشروعية،*** فإن ذلك قد يحدث أزمة المشاركة[4] التي تؤدي بدورها إلى نشأة الأحزاب أو أي تنظيمات على المستوى المحلي للحصول على الدعم الشعبي

ب- أزمة الاندماج: أو ما يعرف أيضا بأزمة التكامل الاجتماعي[5]، فهي سبب من أسباب نشأة الأحزاب السياسية وقد يكون هذا التكامل تكاملا إقليميا أو تكاملا قوميا وقد نشأ عند العديد من الأحزاب ومثال ذلك الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وحتى بعض الدول العربية التي كانت تدعوا إلى الوحدة العربية.

ففي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ظهرت الأحزاب خلال فترات أزمات التكامل* وتكيف الجماعات السلالية - أي ما يعرف بنظام القومية[6].

ثالثا أزمة المشاركة: أحدثت التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى تغييرات جذرية في أنساق التدرج الاجتماعي القائم، فقد صاحب انهيار الإقطاع في العالم العربي ظهور الحاجة إلى التمثيل السياسي، ومشاركة الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في العمل السياسي، وهذا التغير من شأنه أن يحدث نموا في صفوات ونخب جديدة تضعف من سلطة النخب والصفوات

---

[1]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص 41.
[2]- مهنا يوسف حداد. مرجع سابق. ص 37.
[3]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص 42.
*** أزمة الشرعية تبدو جلية في الأنظمة العربية فأغلب الحكام العرب يفتقرون إلى الشرعية ولم يحققوا الفاعلية وهو ما يفسر موجة إسقاط الحكام العرب من قبل الجماهيرمثلما ماحدث في تونس ثم في مصر وليبيا وبقية الدول العربية.
[4]- عبد القادر مشري. المرجع السابق. ص43.
[5]- مهنا يوسف حداد . مرجع سابق . ص 37.
* - فقد ظهر الحزب البافاري المركزي خلال فترة الصراع بين بافاريا وروسيا، وعمل الأحرار البارسماكيون على إقامة دولة ألمانيا الكبرى، كما عملت الحركة الجماهيرية لجاريبالدي في إيطاليا على ظهور جماعات حرة استهدفت وحدة الولايات الإيطالية، أما في بلجيكا وخلال الصراع بين الفرنسيين والوالون ظهرت الأحزاب السياسية.
[6]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان.مرجع سابق. ص ص 52- 53.

التقليدية، وتظهر خلالها أحزاب وتنظيمات سياسية مختلفة[1]، كما أدّى إلى إضعاف سلطة الرموز المقدسة والمعتقدات القديمة، كما سمح تطور وسائل الإعلام الجماهيرية بتعزيز القدرة السياسية للخبراء في الاتصال وأضعف في المقابل المتخصصين في الإعلام التقليدي[2].

ثانيا- نظرية التحديث: ويتزعم هذه النظرية الباحث الأمريكي صامويل هنتنغتون[**] (Samuel Huntington) وتتمحور إسهاماته في هذه النظرية حول فكرة نسبية وهي المؤسسة أو المؤسساتية (Institutionlization) التي يفترض توافرها في العمل بالنسبة للمؤسسات السياسية والأحزاب على حد سواء[3].

ومن ذلك فإن درجة التباين السياسي بين الدول لا يكمن في كونه ديمقراطيا أو دكتاتوريا وإنما يعود إلى درجة مؤسسة الحكم، أي أن الحكم الذي يقوم على مؤسسات قوية وفاعلة ومتماسكة فإن فاعليته تكون أكبر[***] ولكن في المقابل توجد دول كثيرة في كل من آسيا وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية تعاني من نقص الغذاء، ضعف المؤسسة التعليمية، عدم تلبية حاجيات المواطنين الأساسية بصفة عامة، وهذا يعود كما ذكرنا إلى فكرة المؤسسة[4] وتظهر الأحزاب السياسية في مرحلة التحديث حين يسعى أصحاب السلطة لاكتساب التأييد من العامة ويتم ذلك وفقا للظروف الآتية:

1) تغير موقف المواطنين من السلطة، واعتقاد البعض منهم بأحقية ممارستها.

2) سعي الصفوة السياسية السائدة لاكتساب تأييد العامة بغرض الاحتفاظ بالسلطة[5] .

وتنشأ الأحزاب وفقا لنظرية التحديث بتزايد عدد الأفراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات والتي تستند إلى جماعات المصالح من أجل تحقيق هدفها، كونها تمتلك نفوذا يؤهلها لدعم هذه الجماعات[6]، غير أن نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة كضرورة تحديثية تواجه معارضة كبيرة من مصادر ثلاثة ـ كما يرى هينتنغتون ـ تتمثل أساسا في القوى المحافظة التي ترى أن الأحزاب تحد للبناء الاجتماعي القائم، وقوى الإدارة التي تؤمن بترشيد

---

[1]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص45.

[2]- المرجع نفسه، ص. 44.

[**]- صامويل فلبس هنتنجتونSamuel Phillips Huntington. (ولد 18 أبريل1927 - توفي 24 ديسمبر2008) أستاذ علوم سياسية اشتهر بتحليله للعلاقة بين العسكر والحكومة المدنية، وبحوثه في انقلابات الدول، ثم أطروحته بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرينسيكونوناالحضارات وليس الدول القومية كما استحوذ على الانتباه لتحليله للمخاطر على الولايات المتحدة التي تشكلها الهجرة المعاصرة. درس في جامعة يال، وهو أستاذ بجامعة هارفارد.برز اسم هنتنجتون أول مرة في الستينات بنشره بحث بعنوان "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة"، وهو العمل= الذي تحدى النظرةالتقليدية لمنظري التحديث والتي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال.

[3]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص 61.

[***]- وذلك ما كانت عليه روسيا وهي متزعمة للاتجاه الشيوعي الاشتراكي، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعمت الاتجاه الليبرالي، فلما كانت كل دولة تتمتع بمؤسسات سياسية متماسكة وفعالة كان الصراع بينهما محتدما وطويلا.

[4]- عبد القادر مشري. مرجع سابق.ص62.

[5]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 53.

[6]- بشار زكي الخصاونة. مرجع سابق. ص .17.

الأبنية الاجتماعية والاقتصادية، لكن ليس عن طريق الأحزاب السياسية كونها توسع من نطاق المشاركة في الحياة السياسية، كذلك أصحاب الاتجاهات الشعبية الذين يقبلون بالمشاركة لكن كأفراد فهم يرفضون تنظيم المشاركة في شكل أحزاب أو جمعيات أو تنظيمات أو أي بناء يقع بين الشعب والقادة السياسيين، فأصحاب الاتجاهات الشعبية يريدون ديمقراطية مباشرة لا فردية[1].

ثالثا- النظرية التنموية: إن نشأة الأحزاب وفقا للنظرية التنموية ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز زيادة عدد الأفراد المطالبين بدور في اتخاذ القرارات[2]، فقد تسببت الثورة الصناعية في صراعات اجتماعية جديدة بين سكان الريف والمدن نتيجة الهجرة، كما ظهر صراع آخر بين العمال وأرباب العمل*، نتيجة استغلال اليد العاملة إلى أقصى حد دون مراعاة العلاقات الإنسانية بين العمال، ولقد شكلت هذه الصراعات أنماطا مختلفة من التحالفات بين العديد من الفئات الاجتماعية التي كانت سببا لنشأة الأحزاب السياسية[3].

وقد قدم لابالومبارا Lapalombara وينر Weiner مجموعة من الافتراضات التي تسهم في صياغة نظرية تنموية تفسر نشأة الأحزاب السياسية وهي ظهور قوى سياسية جديدة على أعقاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وتكاثر الطبقات المهنية المتخصصة، وازدياد تدفق المعلومات ونمو التكنولوجيا واتساع شبكة النقل[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أن نشأة الأحزاب السياسية تفسر وفقا لعوامل متعددة ومعقدة، فبعضها يعتبر عاما والآخر يعتبر خاصا بدول محددة بعينها، فأما ما يمكن أن نعتبره

عاما فيمكن إدراجه في ثلاثة عوامل وهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الإيديولوجية، والعوامل التقنية، أما العوامل الخاصة فهي الأعراف والتاريخ والمعتقدات الدينية والتركيب العنصري والخصومات القومية ... [5].

02- تعريف الأحزاب السياسية: الحزب لغة يعني الجماعة أو الطائفة ومنه قوله تعالى "كل حزب بما لديهم فرحون"[6]، كما يمكن أن يأخذ معاني عدة مثل النصيب، كما يطلق على الأرض الغليظة الشديدة ...وغيرها من المعاني وعموما فإن كلمة حزب تعني لغة الجمع من الناس ذوو الغرض الواحد.

---

[1]- ياسين ربوح.الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2009م، ص.8.

[2]- بشار زكي الخصاونة. مرجع سابق. ص. 17.

*- وهذا الصراع أحدث انقساما شكل فيما بعد الأساس الذي بني عليه الصراع الماركسي الطبقي.

[3]- خالد توازي. الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة - الممارسة - المستقبل.(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، 2005 - 2006)ص 35.

[4]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008. مرجع سابق.ص 09.

[5]- بشار زكي الخصاونة. مرجع سابق. ص ص 17- 18.

[6]- سورة الروم، الآية. 32.

أما المعنى الاصطلاحي: فقد اختلف عند مفكري الغرب فاعتمد الفكر الليبرالي في مفهومه للحزب على الجانب العملي للعملية السياسية، ومن هنا كان التركيز على التنظيم والإيديولوجية ووظائف الأحزاب أما الفكر الاشتراكي فذهب في تعريفه للحزب إلى المفهوم الطبقي، ومن ثمة التركيز على التكوين والأبعاد الاقتصادية وأسلوب الوصول إلى الحكم عن طريق الثورة الذي يقابله الانتخاب كأسلوب لوصول الحزب إلى الحكم.

- **تعريف الأحزاب السياسية في الفكر الليبرالي**: إن الحزب كمصطلح سياسي لم يرد له تعريف محدد، إذ أن الفقهاء المهتمين بالظاهرة الحزبية لم يقدموا تعريفا دقيقا للحزب ومن أبرزهم موريس ديفيرجيه (M. DUVERGER) وروبارت ميشال1 (R.MICHELS).حيث يذهب دوفرجيه إلى أن "الأحزاب وتسمى أيضا الفصائل وهي مجموعة من التجمعات كالنوادي الثورية، اللجان الانتخابية، الممالك الدستورية فضلا عن المنظمات الشعبية الواسعة التي تؤطر الرأي العام في الديمقراطيات الحديثة"، ثم تكلم دوفرجيه عن النشأة التاريخية للأحزاب والآليات العامة لهذه النشأة والتي تمثلت أساسا في المجموعات البرلمانية أولا ثم اللجان الانتخابية ثم إنشاء الربط يشكل دائم بين هذين العنصرين"[2].

ونفس المعنى نجده عند ماكس فيبر (MAX WEBER) حيث يرى أن الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتماء الحر والهدف هو إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للأعضاء.

وقد ركز هذا الاتجاه في تعريفه للحزب على الجانب التنظيمي، وهو ما خلق عدم الاتفاق بين أنصاره على صورة هذا التنظيم، فهناك من ذهب إلى أن التنظيم عبارة عن دائرة معلقة بين عدد محدد من الأعضاء يتولون مراكز القيادة، وهناك من ذهب إلى أن التنظيم مفتوح لكل الفئات والسلطة توزع بين كل المسؤوليات هذا بالنسبة للفئة التي اعتمدت على عنصر التنظيم في تعريفها للحزب، وهو بطبيعة الحال مهم غير أنه كاف ما لم يتم اقترانه بعناصر أخرى كالإيديولوجية، ومن عنصر الإيديولوجية عرفها موريس هوريو (MOURICE HAURIOU) بأنها – الأحزاب – منظمات تعمل في خدمة فكرة ما"[3].

وهناك من نظر للحزب من خلال وظائفه التي يقوم بها فيعرفها بونس (A BOUNS) أنها "مجموعة من الناس تسعى للسيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم، ولقد تم التركيز في هذا التعريف وغيره من التعريفات التي استندت إلى وظائف الحزب على وظيفة تولي الحكم غير ان الحزب له عدة وظائف أخرى يمارسها بعيدا عن وظيفة تولي الحكم.

---

[1]- ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم". مرجع سابق. ص 16-17.

[2]-Mourice Duverger, les partis politiques,Paris : Librairie Armand colin, 1981, pp.25.26.

[3]- ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم" .مرجع سابق. ص17.

أما في قاموس "لوروبير" الفرنسي فالحزب "تنظيم سياسي يقوم أعضاؤه بعمل مشترك لإيصال شخص واحد أو مجموعة أشخاص إلى السلطة أو إبقائهم فيها بهدف نصر عقيدة معينة،"[1] وقد جمع الاستاذ "تيودور" بين التعريفات السابقة ليضم مدلول التنظيم في تعريف الحزب السياسي وكذا الايديولوجيا والوظيفة الحزبية، ليصبح الحزب عنده مؤسسة سياسية تعمل على حشد وكسب رأي عام مؤيد مؤثر، يسمح لها بالوصول إلى السلطة أو التأثير فيها، وهي ملخص لنظرة وتعريف الحزب السياسي عند الفكر الليبيرالي.

ب- تعريف الحزب السياسي في الفكر الاشتراكي:

فقد ركز على الايديولوجية الشيوعية واعتبار الحزب أحد عناصر الصراع السياسي في المجتمع، فللحزب دور طليعي يعكس مصالح الطبقة العاملة ويقودها صوب أهدافها المنشودة المتمثلة اساسا في الاستحواذ على السلطة ومنه نجد تعريف ماركس للحزب السياسي بأنه "التعبير السياسي للطبقات الاجتماعية المختلفة".

فالحزب هو جزء من الطبقة وطليعتها التقدمية الواعية المنظمة التي تحتضن عناصرها وهو بشكل عام اتحاد اختياري بين عناصر الطبقة التي تتحد تحت راية ايديولوجيا بمصلحة النضال المشترك وهو ما ذهب إليه لينين[2].

لكن بزوال الاتحاد السوفياتي وانهيار الماركسية لم تعد الأحزاب تعبر عن الطبقات المختلفة بل أصبحت ترى أنها إحدى القوى السياسية التي تتنافس مع القوى الأخرى سلميا من أجل الوصول إلى السلطة[3].

جـ- تعريف الأحزاب السياسية في الفقه العربي: لقد تعددت تعريفات الحزب السياسي عند مختلف المفكرين العرب لكن كانت في مجملها تصب في بوتقة واحدة ومن بين هاته التعريفات تعريف الدكتور أسامة الغزالي حرب الذي ذهب الى أن الحزب السياسي هو "مجموعة من الأفراد ذات بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"[4].

---

[1]- عبد الوهاب الكيالي. الموسوعة السياسية. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، 199.) ص.310.

[2]- ياسين ربوح."الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم" .مرجع سابق. ص- ص 18-19.

[3]- المرجع نفسه.ص19.

[4]- أسامة الغزالي حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987) .ص21.

مفهوم الاحزاب السياسية في الاسلام:

لقد ورد لفظ "الحزب" في القرآن الكريم في أكثر من موضع وجاءت سورة كاملة تحمل اسم "الأحزاب"، ولقد ورد لفظ الحزب بتفسيرين مختلفين مرة بتفسير الذم وهو ما نجده في قول المولى عز وجل: " جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الأَحْزَابِ *كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الأَوْتَادِ *وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ أُولَئِكَ الأَحْزَابُ"[1]، وقال تعالى: " وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب"[2].

كما وردت لفظة الأحزاب بدلالة الذم في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: عن عبد الله بن أبي أوفى قال: "دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الأحزاب فقال: "اللهم منزل الكتاب سريع الحساب، أهزم الحساب، اللهم أهزمهم وزلزلهم".

وقد جاءت لفظة الأحزاب هنا توحي بذمها وذلك أن المجتمعات الانسانية قبل مجيء الإسلام كانت تستند في تماسكها وترابطها إلى القبيلة والجهة والجنس وأصل العقيدة، مما جعلهم متفرقين أحزابا وشيعا، لكن بمجيء الاسلام وضع حد للنظام الحزبي كاساس ومركز يقوم عليه المجتمع الانساني وجعل مبدأ الشورى هو الذي يحكم هذه المجتمعات ومنه جاء قوله تعالى: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم، ومما رزقناهم ينفقون"[3].

ولقد برّر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بأن المجتمع الانساني قبل الاسلام كان يقوم على روابط عدة كما أشرنا سلفا ولما جاء الاسلام رفض مبدأ التفرقة وكبديل للنظام الحزبي وضع الاسلام مبدأ الشورى وهو الذي وحد المجتمعات وقضى إلى حد ما على العصبية والصراعات الاثنية بين الشعوب والأمم[4].

وبالمقابل هناك تفسير آخر للأحزاب ورد على أساس المدح ويستدل أنصار هذا الاتجاه بما ورد في كتاب الله عز وجل ومنه قوله تعالى: "ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون"[5].

وأنصار هذا الاتجاه ذهبوا إلى أن الحزب ليس مذموما على إطلاقه فكما ورد في القرآن "حزب الشيطان" فقد ورد أيضا "حزب الله" ونفس الشيء بالنسبة للسنة النبوية.

---

[1]- سورة ص، الآية 11-13.
[2]- سورة غافر، الآية 30.
[3]- سورة الشورى، الآية 35.
[4]- نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص-ص76-77.
[5]- سورة المجادلة، الآية 22.

يذهب البعض إلى أن بداية الأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي هو الخلاف الذي وقع حول مسألة خلافة النبي صلى الله عليه وسلم [1]، وهذا استنتاج غير دقيق، فإن هذا الخلاف لم يولد عنه تكون عصب أو جماعات ذات رؤى متباينة، بل كان خلافا إجرائيا حول تعيين الأصلح للولاية ما لبث أن اختفى بعد الاتفاق على الخليفة الصديق رضي الله عنه.

والصحيح أن بداية ما يمكن تسميته بالأحزاب السياسية قد ظهر بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث تفرق المسلمون إلى ثلاثة اتجاهات متباينة الرؤى؛ فرأت طائفة أن واجب الأمة هو الثأر للخليفة الشهيد والقصاص له وهؤلاء هم معاوية رضي الله عنه ومن معه، ورأى آخرون أن أول ما ينبغي هو اجتماع الكلمة واستتاب الأمور حتى تسكن الفتنة فيسهل استئصال شأفتها والقضاء على دواعيها، وأصحاب هذا الرأي هم الخليفة المبايع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن معه، ورأى فريق ثالث اعتزال الفتنة حرصا على جماعة المسلمين والتزاما بمبدأ الخليفة الشهيد عثمان رضي الله عنه الذي نهى أتباعه عن فك الحصار عنه حرصا على دماء المسلمين ان تراق، وفي هذا الفريق جماعة من أكابر الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، ونشير هنا إلى أن هذا الخلاف بين الصحابة كان خلافا سياسيا محضا ولم يكن خلافا عقائديا إيديولوجيا.

ثم كان من أمر الفتنة الكبرى ما كان، ونجم عنها بروز خلاف عقائدي حول مسائل الإمامة والخلافة خلف ظهور أحزاب سياسية وعقائدية ابرزها الخوارج والشيعة وبينهما تيار ثالث هم أهل السنة والجماعة الذين كان يمثلهم من بقي من الصحابة رضي الله عنهم ومن نهج نهجهم [2].

وإجمالا ومن خلال التطرق لمختلف التعريفات في الفقه الغربي الليبرالي والاشتراكي في الفقه العربي يمكن أن نقول أن الأحزاب السياسية هي:

"جماعة منظمة من المواطنين لهم مبادئ وأفكار مشتركة يلتفون حولها تتسم بصفة الدوام والاستمرارية وتسعى إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول للسلطة أو التأثير فيها بالوسائل المشروعة من خلال تنفيذ برنامج سياسي معين".

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نجمل العناصر المكونة للحزب السياسي فيما يلي:

عنصر التنظيم: فالحزب في أساسه هو تنظيم أو مؤسسة تهدف إلى الوصول للسلطة ومنه فإن التنظيم هو جزء من هيكل الحزب وبدون تنظيم لا يصبح الهيكل المؤسس حزبا، فالأحزاب هي تنظيم متماسك لا تستطيع بدونه أن تستمر وتعمل بفاعلية ومهما كانت إيديولوجية الحزب فإنه يخضع للتنظيم المحدد له والقائم على مستويات مختلفة فالحزب يضم قيادات، أعضاء،

[1]- نور الدين حاروش.مرجع سابق.ص-ص 82-83.

[2]- سفر الحوالي، ظاهرة الارجاء في الفكر الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1406/1405 هـ الجزء الأول ص90.

مؤيدين، وناخبين، ووفق عمل مؤسساتي تنظيمي يتم فيه اختيار القيادة وقبول الأعضاء ومساءلتهم...وفقا للقانون الأساسي.

عنصر الإيديولوجية: وهي أحد المكونات الأساسية للحزب السياسي، وهي تعبر عن النسق الفكري للحزب، متضمنا المبادئ والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والمنهج المتبع للوصول الى الأهداف فالأيديولوجية هي الإطار الفكري الذي تمتلكه الأحزاب متمثلا في البرنامج كإطار مرجعي محددا لجميع السلوكيات السياسية للحزب[1].

عنصر الهدف: والهدف الرئيسي للحزب السياسي هو الوصول للسلطة من أجل ممارسة الحكم وتنفيذ البرنامج المسطر له[2]، وهو ما يميزه عن باقي التنظيمات السياسية كجمعيات المجتمع المدني عن بعض الجماعات التي تهدف إلى الوصول للسلطة بل التأثير فيها فقط كالجماعات الضاغطة[3].

عنصر الوسيلة: مادام هدف الوصول إلى السلطة فإنه يلزم لتحقيق هذا الهدف وسائل تمكنه من المنافسة ولابد أن يكون وصول هذه الأحزاب الى السلطة أو الاحتفاظ بها عن طريق وسائل سلمية ديمقراطية كالانتخابات أما الجماعات التي تهدف إلى الوصول للسلطة بوسائل غير مشروعة كالانقلابات فهي تخرج عن نطاق الأحزاب السياسية[4].

II- وظائف ووسائل الأحزاب السياسية:

01- وظائف الأحزاب السياسية:

- إن الحديث عن وظائف الأحزاب السياسية لا يعني أن كل نوع له وظيفة معينة بل إن وظائف الأحزاب تشترك في النظرية العامة، ولعل أسمى وظيفة لها هي السعي للوصول إلى السلطة[5] ، ويقول "Burdeau" "بيردو" في هذا الشأن "إن تحديد وظائف الأحزاب يبدو أمرا صعبا إذا حاولنا تجاهل طبيعة الأحزاب المعنية والوسط الذي تباشر فيه نشاطها، فما هو وجه الشبه بين الوظائف التي تباشرها الأحزاب في النظم الليبرالية وتلك التي يباشرها الحزب الواحد في النظم الشمولية (ذات الحزب الواحد)[6]، غير أن هذا لا يعني أنه لا وجود لبعض الوظائف التي تختص بها أحزاب دون أخرى، وهنا نشير إلى دور الأحزاب ووظائفها في

---

[1]- ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم" .مرجع سابق. ص- ص22-23.

[2]- رابح زنيبع. النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر. (رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، بن عكنون، فرع الإدارة والمالية العامة، 2002-2003) .ص11.

[3]- ياسين ربوح. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم".مرجع سابق. ص23.

[4]-المرجع نفسه. ص23.

[5]- نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق. ص 84.

[6]- نقلا عن المرجع السابق، ص. 84 Burdeau :droiconstitutionnel et institutions politiques 19 ed, L G D J :paris:1980 note 99, p 271.

الدول النامية، ومنه يمكن أن نقول أن هناك وظائف عامة تشترك فيها جميع الأحزاب السياسية ووظائف خاصة تختص بها الأحزاب في الدول النامية[1].

أ- الوظائف العامة للأحزاب السياسية:

وظيفة التنشئة السياسية: تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التنشئة السياسية، فهي عملية يقوم بها الحزب لأجل اكساب المواطنين وتلقينهم القيم والتقاليد والاتجاهات الاجتماعية السائدة ذات الدلالات السياسية، وكذلك القيم والمشاعر تجاه النظام السياسي السائد في البلاد، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طوال حياته، كما أنها تؤثر في الفرد بتلقينه الثقافة السياسية السائدة وترسيخها فيه أو بتعديلها أو حتى بخلق ثقافة سياسية جديدة[2] .

- وفي كل الأحوال تلعب التنشئة السياسية دورا محوريا في صياغة المدركات السياسية للفرد وتشكيل وعيه، ومن ثم تحديد سلوكه السياسي، وقبوله أو رفضه لأنماط معينة من النظم السياسية[3] ويقوم بدور التنشئة السياسية كثير من المؤسسات الاجتماعية، ولعل الأسرة هي أول مؤسسة تعمل على التأثير في تهيئة الناشئة (الأولاد) مرورا بجماعة الرفاق والأقارب والمؤسسات التعليمية المختلفة وكذا النوادي، كما تؤثر الأحزاب وبدور كبير على الاتجاهات السياسية، عادة ما تكون مختلفة عن تلك التي تلقاها الأفراد في طفولتهم وذلك بما يخدم توجه الحزب السياسي، فيعمل الحزب وباستمرار على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع بتقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويعتمد الحزب في ذلك وسائل متعددة يستطيع من خلالها إيصال المعلومة والقيام بالتنشئة السياسية[4]، ومن بين الوسائل التي يعتمدها في ذلك: (المؤتمرات، اللقاءات، التجمعات، الصحافة الحزبية) التي تعتبر كذلك من أهم الوسائل التي تنشر ثقافة هذا الحزب لأفراد المجتمع وبطبيعة الحال الحزب السياسي لا يقوم بتقديم المعلومات للأفراد وصياغة مطالبهم وتقديم خدماته للأفراد لمجرد الاستجابة لرغبات المواطنين وإنما في إطار المبادئ العامة التي يعتنقها، ويتوقف نجاح الحزب السياسي في بناء الفرد وتنشئته على اعتبارات عدة تتمثل في الإيديولوجيا، الكاريزما، والبنيان التنظيمي[5].

فعن طريق هذا العمل (التنشئة السياسية) تقوم الأحزاب بغرس مجموعة من القيم السياسية والاتجاهات العامة بين المواطنين، فهي تجذبهم نحو الاهتمام بالمسائل العامة بدلا من الاهتمام بالنواحي الفردية، كما تساهم في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية والقدرة على تشكيل الثقافة السياسية القادرة على التعامل مع المشاكل العامة التي تواجه المجتمع، وتعمل على غرس أنماط سلوكية معينة تتعلق بالعملية السياسية، ومنها تعلم ممارسة الديمقراطية بما

---

[1]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق.ص 24.
[2]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 112.
[3]ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق.ص 26.
[4]- حسين عبد الحليم، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص ص 112 - 113.
[5]ـا حسين عبد الحليم، أحمد رشوان. المرجع السابق. ص113.

فيها من انتخابات، محاورات، نقاشات، وتقبل الرأي الآخر، كما تساهم الأحزاب من خلال عملية التنشئة السياسية في تعلم العمل الجماعي والعمل مع الآخرين للتوصل إلى نتائج سياسية من خلال جو تسوده الثقة، استنادا للحقوق والواجبات وليس المعايير الشخصية[1]، لذلك يعتبر الكثير الحزب أنه البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة بالنظر إلى كثرة الأفراد المنتمين إليه وإمكانية المشاركة الواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة، وما يترتب عن ذلك إما عرقلة أداء النظام السياسي لوظائفه، وإما تسهيله لهذه الوظائف[2]، ويختلف دور الأحزاب في عملية التنشئة السياسية من مجتمع لآخر، ففي بعض الدول نجد أن الأحزاب السياسية تعمل على تقوية العوامل الثقافية الموجودة وذلك للمحافظة عليها كما هي، ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بينما تقوم الأحزاب السياسية في مجتمعات أخرى باتخاذ سياسة للتنشئة تقوم على تبديل الأسس الثقافية للمجتمع، وذلك بخلق نمط آخر للحياة، كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الاشتراكية في أوربا أو الأحزاب الثورية في بلدان العالم الثالث[3].

ـ وظيفة التجنيد السياسي: ويقصد بالتجنيد السياسي قيام الحزب بجمع وحشد عدد كبير من الناخبين، ويجعلهم يعتنقون المشروع السياسي الذي يحمله هذا الحزب، ويدعوهم للتصويت لصالح مرشحيه، وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف التي يدعو إليها الحزب[4]، فتصنيف الأحزاب من حيث قوتها تظهر بعدد المنتخبين فيكون الحزب من ضمن أحزاب الأغلبية، أو الأحزاب الكبيرة، أو الأحزاب الصغيرة، وفقا لعدد منتخبي الحزب ولذلك تسعى الأحزاب في تنافس بينها لتجنيد أكبر قدر ممكن من المناضلين والمنخرطين والمتعاطفين لكي تكون ضمن أحزاب الأغلبية والأحزاب الكبيرة[5].

ـ وظيفة تنظيم المعارضة: إن الوظيفة الكبرى للحزب والهدف الأسمى له هو الوصول للحكم أو محاولة التأثير على قرارات السلطة الحاكمة عن طريق تنظيم المعارضة[6]، ويظهر مبدأ المعارضة عندما تهضم بعض المصالح الخاصة، ومن دون معارضة لا يمكن الحديث عن وجود حركة اجتماعية[7]، والمعارضة في النظم الغربية لها من الأهمية ما يمكّن الطرف المعارض من إبداء رأيه بكل حرية وبشكل قانوني ومنظم وهي جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية، ويلعب الرأي العام دورا كبيرا في تنمية المعارضة، فهو المبادر برغبة التغيير ولهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي

---

[1]- ياسين ربوح . الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سبق ذكره.ص26.

[2]- ميمون محمد.الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر دراسات ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف. (رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.)ص 74.

[3]- حسان محمد شفيق العاني. الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة. (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986) . ص260.

[4]- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 112.

[5]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق.ص 32.

[6]- نبيلة عبد الحليم كامل.مرجع سابق.ص 85.

[7]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص 110.

من الحزب أن يُقدم النقد للحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجردا، وإنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حال وصوله إلى السلطة[1].

ومن هنا فالمهام الرئيسية التي تفرضها وظيفة المعارضة على الحزب المعارض هي ثلاث وظائف: توجيه النقد للنظام السياسي الحاكم، تقديم البدائل والحلول القابلة للتنفيذ، ضمان استمرارية المؤسسات الدستورية وما يقتضي ذلك من قيام كوادر الحزب بتولي مسؤولية الحكم[2].

ـ وظيفة تجميع المصالح: ويقصد بها تحويل المطالب إلى بدائل للسياسة العامة، وقد عبر عنها البعض بتعبيرات أخرى مثل صياغة القضايا، أو تنظيم الإدارة، أو صنع الرأي العام، ويرى ألموند "ALMOND" و"باول "PAWEL" أن الحزب السياسي يعتبر بنية للتجميع المتخصصة في المجتمعات الحديثة، ويقوم الحزب بهذا العمل من خلال تلقي الشكاوى والمطالب والتجمعات النقابية والعمالية ومنظمات المجتمع المدني، ثم يقوم بعملية موازنة ومساومة، ليتم التوصل إلى حل لهذه المشاكل والمطالب في شكل اقتراح سياسات معينة بديلة، فالحزب يختار واحدة من القضايا العامة التي تعد ذات أولوية ويتبناها في برنامجه وفي حملاته الانتخابية والدعائية بما يعبر فعلا عن طموحات ورغبات الجماهير ومنه يكون دور الحزب بحسب وظيفة تجميع المصالح، أداة لممارسة الديمقراطية باعتبار مصالح الناس تنقسم وهذا الانقسام يعبّر عنه بالأحزاب ويترجم في شكل مطالب تصدر من هذه الأحزاب والتي تربط بين المصالح الخاصة للأفراد وتوجيههم نحو المصالح القومية ومساهماتهم في وضع القرارات الجماعية التي تهم كافة المواطنين[3].

إذا من خلال ما سبق وفي تحليلنا لوظيفة تجميع المصالح في الأنظمة الحزبية المتنافسة نجد أن ألموند وباول باختصار يحددان ثلاثة مستويات لعملية التجميع وهي:

أ / ـ على المستوى الداخلي لكل حزب: وفيه يتم مزج المطالب حسب أولوياتها في المجتمع ببرنامج الحزب وأفكاره وتبنيها وإطلاقها لكي تحظى بمساندة مجموعة كبيرة أو متماسكة من الناخبين.

ب / ـ على مستوى المنافسة الانتخابية: قام ألموند وباول بالمقارنة بين تجميع المصالح من قبل الأحزاب ومقارنة تأييد الناخبين لها بحسب مقاييس اليمين واليسار في عدة دول ديمقراطية وتوصلا إلى أن:

01 ـ أغلب المنتخبين في الولايات المتحدة الأمريكية يؤيدون عددا قليلا من الأحزاب لأن الديمقراطيين يميلون نحو اليسار والجمهوريين يميلون نحو اليمين، وتبقى فجوة بسيطة بين الحزبين، وهي التي يتم فيها تجميع المصالح.

---

[1]ـ توازي خالد. مرجع سابق. ص 51.
[2]ـ نبيلة عبد الحليم كامل. مرجع سابق. ص ص85- 86.
[3]ـ ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008"،مرجع سابق .ص 27.

02 ـ في إيطاليا يظهر بأن الناخبين يدعمون العديد من الأحزاب، وذلك للفجوة الحاصلة بين الأحزاب السياسية وهو ما أدى إلى تفكك وتشتت المصالح تبعا للتباين الإيديولوجي السائد بين الأحزاب.

03 ـ أما بريطانيا فهي تقترب كثيرا من الولايات المتحدة الأمريكية فاتجاهات الناخبين تميل دائما نحو الوسط[1] .

وظيفة المشاركة السياسية: وتسمى أيضا بوظيفة تكوين واختيار النخبة السياسية[2]، ويقصد بالمشاركة السياسية الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر[3]، ولنجاح وظيفة المشاركة السياسية فإن الحزب يشكل مدرسة سياسية كبرى يتدرب فيها أعضاء الحزب على ممارسة السلطة والقيام بمهام الحكم، وبالتالي يسمح الحزب ببروز نخبة مثقفة تحمل برنامج وإيديولوجية الحزب، وتستطيع تطبيقه عند الوصول إلى السلطة[4]، وتعكس المشاركة السياسية ـ إيجابا أو سلبا ـ أهمية الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية، وتعد معيارا للنمو السياسي، ومؤشرا على الديمقراطية، ذلك بدفع المواطنين بالإسهام في المشاركة السياسية وصنع القرار والسياسات العامة أو نقد أعمال الحكومة لأن الأحزاب تمد المواطنين بالوسائل الفعالة، في حين أن الشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه الأعمال[5].

إذا مما سبق يتبين لنا أن الأحزاب السياسية تسعى أساسا للوصول إلى السلطة أو كرسي الحكم أو الاشتراك فيه، وذلك لتنفيذ برنامجها[6]، وتقوم الأحزاب السياسية بهذه الوظيفة من خلال نوعين من الأنشطة وهي:

ـ الأنشطة التقليدية: وتتمثل في التصويت، المحاضرات، الندوات، الحملات الانتخابية.

ـ الأنشطة غير التقليدية: وتنقسم إلى أنشطة قانونية مثل تقديم الشكاوى وأخرى غير قانونية مثل الثورة والاغتيالات السياسية[7].

وظيفة التعبئة:

وتعني حشد الدعم والتأييد للسياسات الحكومية، فالسلطة السياسية أو الحكومة القائمة تسعى دائما لإضفاء المقبولية لسياساتها المختلفة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال المؤسسات السياسية القائمة، والأحزاب السياسية احدى أهم هاته المؤسسات ووظيفة التعبئة تعتبر وظيفة أحادية الاتجاه أي أنها تتم من قبل الحكومة تجاه الأفراد وليس العكس، وتلعب الأحزاب

---

[1]ـ عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص ص 134 - 136.
[2]ـ خالد توازي. مرجع سابق. ص 50.
[3]ـ حسين عبد الحميد. أحمد رشوان. مرجع سابق. ص 118.
[4]ـ الأمين شريط.مرجع سابق. ص 255.
[5]ـ ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق.ص 28.
[6]ـ علي زغدود.الأحزاب السياسية في الدول العربية. (الجزائر:متيجة للطبع.دذ،س،ن)ص21.
[7]ـ نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص 121.

السياسية فيها دور الوسيط[1] ويربط البعض وظيفة التعبئة بشكل النظام السياسي، كونه ديمقراطيا أو شموليا أو وسطيا غير أن هذه الوظيفة موجودة في جميع النظم السياسية، غير أنها تختلف من نظام لآخر وتتغير بحسب المرحلة السائدة والتجديد في هاته السياسات يعني تجديد القيم السياسية ولكي تكون هذه القيم مقبولة لدى الأفراد وجب على السلطة العامة القيام بعملية التلقين السياسي عن طريق الوسائل العامة إذا كان النظام شموليا، أو عن طريق الأحزاب السياسية إذا كان النظام ديمقراطيا، وتعتبر كذلك عملية التعبئة التي تقوم بها الأحزاب قصد مجابهة المعركة الانتخابية بمثابة الوظيفة الثانية والنوع الثاني من أنواع التعبئة، بالإضافة إلى نوع ثالث وهو اختيار القادة الوطنيين وهم الذين يعوّل عليهم في الوصول إلى أعلى السلطة والوظائف السامية ويختلف ذلك حسب اختلاف النظم السياسية والحزبية[2].

ب ـ الوظائف الخاصة للأحزاب السياسية في الدول النامية:

تختص الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث أو ما يعرف بالدول النامية بأدوار أخرى على غرار الأدوار العامة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية عموما، وذلك وفقا لخصوصية النشأة وخصوصية البيئة التي تعمل فيها هذه الأحزاب، ومنها كانت وظيفة التحديث والتنمية السياسية وكذا وظيفة دعم الشرعية ووظيفة التكامل القومي وظائف تختص بها الأحزاب في دول العالم الثالث دون غيرها.

ـ وظيفة التحديث والتنمية السياسية: وتقوم الأحزاب السياسية أساسا بهذه الوظيفة من خلال إنعاش الحياة السياسية عن طريق دعم العملية الديمقراطية في المجتمع والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية ـ مسألة وجود الأحزاب السياسية ـ ودورها في التداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية، وكذا دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني من خلال مؤسسات عديدة كالنقابات العمالية والمهنية، التعاطي مع المجتمع مباشرة من خلال حل مشاكلهم، فضلا عن الدور الرئيسي في عملية التشريع التي تنمي التفاعل السياسي داخل البرلمانات المختلفة[3].

ويستند مفهوم التحديث إلى ثلاثة مفاهيم أساسية هي:

ـ المساواة والتمايز والقدرة، فهي ومن خلال ما سبق فإنها تقوم عبر وظيفة التحديث والتنمية السياسية لتحقيق التطور من أوضاع تقليدية تقوم على أعراف موروثة وذات طابع قبائلي أو عائلي إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يختص كل منها بوظائف معينة[4] .

وظيفة دعم الشرعية: أو توفير الشرعية، والشرعية السياسية هي البناء الدستوري المقبول وهي المصدر الذي تستمد منه الحكومة سلطاتها النهائية[1]، وتساعد الأحزاب السياسية

---

[1]ـ ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق. ص 28.

[2]ـ نور الدين حاروش. مرجع سابق. ص116.

[3]ـ نورالدين حاروش. المرجع السابق ص 123.

[4]ـ حسين عبد الحميد، أحمد رشوان. مرجع سابق. ص ص 119- 120.

بوظيفتها هذه على تكييف وديمومة النظام وذلك بالاعتماد على وظيفة أحزاب ذكرناها آنفا وهي التنشئة السياسية بحيث تقوم في هذه الحالة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة للمحافظة على النظام السائد ودعم شرعيته[2]، ويذهب الباحث "جورج لافو" (G. LAVAU)، إلى أن النظام السياسي يحتاج من أجل أن يدافع عن نفسه وأن يقاوم الضغوط المختلفة، وأن يصمد أمام العمليات الداخلية للصراع السياسي إلى المشروعية والاستقرار، ودرجة المشروعية والاستقرار متغيرة جدا وقد تبنى "جورج لافو" في ذلك تصور "دافيد إيستون" (D.EASTON)، فالنظام السياسي الذي يحظى بمساندة واسعة، وينزع للدفاع عن الوحدة الوطنية بإمكانه تحمل احتياجات عنيفة ضد نظام الحكم أو الحكام على شرط: أن تقوم بعض القوى الأخرى بدعم حقيقي لهذين العنصرين من النظام السياسي.

ويذهب ذات الباحث إلى أن النمط الذي اقترحه "تيودور لوري" (Theodorelouri) وهو الحزب المؤسس (Constituent party) هو الذي يستطيع القيام بهاتين الوظيفتين (إضفاء المشروعية والاستقرار) أما ما عداها من الأحزاب فهي لا تساهم في هاتين الوظيفتين إلا جزئيا[3].

وظيفة التكامل القومي:

إن مفهوم التكامل القومي يعني إدماج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة الواحدة، فهو يتضمن عنصرين:

العنصر الأول: يتمثل في قدرة السلطة السياسية على السيطرة التامة على إقليمها الجغرافي ومكوناته (الدولة)[*].

أما العنصر الثاني: فهو توفر مجموعة من الاتجاهات لدى الشعب إزاء الأمة عموما تشتمل على إعلاء الاعتبارات القومية كالإخلاص والولاء الى الاعتبارات المحلية الضيقة[4] .

فقد عملت الكثير من الأحزاب على زيادة الحس القومي وخاصة الأحزاب الحاكمة للفترة ما بعد الاستقلال للدول العربية خصوصا[**] وقامت بتحقيق التكامل القومي من خلال إحكام السيطرة على كافة أنحاء إقليم الدولة، والحد من الولاءات الذاتية والضيقة[5].

---

[1]- المرجع السابق، ص ص 119- 120.
[2]-المرجع نفسه. ص120.
[3]- عبد القادر مشري. مرجع سابق. ص ص 142- 143.
[*]- وهنا وجب علينا التفريق بين مفهوم السلطة السياسية والدولة، فالسلطة السياسية هي الجهاز الأعلى القائم بتسيير شؤون الدولة، أما الدولة باختصار هي الإقليم + الشعب + السلطة.
[4]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق. ص186.
[**]- فمنها ظهرت مجموعة من الاتحادات والتوحد بين الدول، فظهر اتحاد دول الخليج العربي، وظهر الاتحاد المغاربي، والوحدة بين سوريا ومصر 1958،...
[5]- حسين عبد الحميد.أحمد رشوان. مرجع سابق. ص120.

02- وسـائل الأحزاب في عملية التنشئة السياسية السياسية

وتلعب الوسائل التي يستخدمها الحزب في عملية التنشئة السياسية دورا هاما في تحقيق الهدف المنشود وهو نشر أفكاره بين أعضاء الحزب وأفراد المجتمع، وهناك جملة من الوسائل يستعملها الحزب في ذلك منها:

ـ **التدريس الحزبي:** فأي حزب يسعى لتعليم الأفراد المنتسبين إليه وخاصة الجدد منهم مبادئ الحزب وأفكاره وأهدافه، كما يوفر الحزب أشكالا من الفرص التعليمية المنتظمة والمقدمة لأعضاء الحزب الذين سوف يتولون مناصب قيادية.

ـ **الاجتماعات الحزبية:** وقد تكون هذه الاجتماعات دورية ومنتظمة تهدف إلى التثقيف الحزبي وقد تكون غير دورية تتعلق بقضايا مطروحة في تلك اللحظة، تشتمل على نوع من التثقيف، فيلتمس الفرد خلالها قيما مستقاة من وجهة نظر الحزب تجاه تلك القضايا، فيحمل من خلال ذلك مبادئ وأهداف الحزب.

ـ **المؤتمرات:** وتعقد مؤتمرات الحزب بصفة دورية كل سنة أو سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب القانون الأساسي للحزب، يتم فيها تعديل وتطوير مبادئ الحزب وأهدافه وهياكله[1].

ـ **الدورات:** تعقد الأحزاب دورة محددة لبعض أفرادها، من أجل تعميق فهم الأعضاء لفكر الحزب وأهدافه، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه الدورات تعقد لإعداد كوادر متخصصة في العمل الحزبي كإعداد دعاة الحزب أو قيادات لتشكيلاته وتنظيماته.

ـ **المطبوعات:** فكثيرا ما يقوم الحزب وفي مناسبات عدة بطبع ونشر مطبوعات مختلفة بهدف تعريف الناس بمبادئه وأهدافه.

ـ **وسائل الإعلام:** تعد وسائل الإعلام سواء كانت مرئية أو مسموعة مهمة للغاية بالنسبة للأحزاب على اختلاف مسمياتها وذلك لنشر أفكارها ومبادئها وأهدافها وايديولوجيتها للناشئة.

ـ **المظاهرات والمسيرات:** وهي وسيلة للتعبير عن آراء الحزب تجاه قضايا ما تؤرق الناس كذكرى اغتصاب أرض فلسطين، أو ذكرى اجتياح بلد ما على بلد آخر، حيث تظهر هذه

الاحتجاجات موقف الحزب وتوجهه تجاه تلك القضية، والحزب السياسي في هذه المظاهرات يشرك عامة الناس ويستغل هذه المظاهرات ليطرح على المواطنين وبصفة علنية وصريحة ومباشرة وجهة نظره، وتطرح الأحزاب السياسية قناعاتها وآراءها ومواقفها وتوجيهاتها كتثقيف سياسي للمتظاهرين[2] .

[1] ـ ختام العناتي.محمد عصام طربية. التربية الوطنية والتنشئة السياسية.(عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2007)ص. 323.
[2] ـ ختام العناتي. محمد عصام طربية. المرجع السابق. ص 323.

III - أهداف ووظائف ووسائل التنشئة السياسية: تعد التنشئة السياسية وظيفة أساسية من بين وضائف الأحزاب كما أشرنا سلفا، وتحقق هذه الوظيفة عدة اهداف وبوسائل مختلفة،

1 -تعريف التنشئة السياسية ووضائفها:

لقد تعددت التعريفات الخاصة بالتنشئة السياسية حسب المدارس المختلفة والإيديولوجية التي تحملها، والوضائف التي ترمي إليها مؤسسات التنشئة السياسية، وعليه سوف نتطرق إلى مختلف التعريفات الخاصة بالتنشئة السياسية، وصولا إلى تعريف ملم لمختلف الجوانب.

أ - تعريف التنشئة السياسية Political Socialization :

هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع - الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام... إلخ- من خلالها إلى إكساب الفرد المعايير الاجتماعة والسياسة المختلفة، ويمكن التمييز بين إتجاهين رئيسين في تعريف التنشئة السياسية، أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق باعتبارها عملية تلقين وتشريب مقصود للقيم والمعايير السياسية، الهدف منها ضمان ديمومة النظام واستقراره، والاتجاه الآخر ينظر اليها بمنظور أوسع على إعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها الفرد هويته الشخصية ويكون إستقرار وإستمرار النظام السياسي أحد أهداف هذه العملية [1] .

ولقد عرفها فاجن Fagen بأنها عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أو غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع، وعرّفها لانجتون Langton على أنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل، وهي عملية تخدم المجتمع حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع، وأشار إلى ذلك هايمن في كتابه: (التنشئة السياسية)، بأنها عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساعده على أن يتعايش اجتماعيا معها، ويعرف ريتشارد داوسن التنشئة السياسية على المستوى الفردي على أنها: العمليات التي يكسب من خلالها الفرد توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي، ونلاحظ في تعريف قابريال ألموندو بنغهام باول Gabrial Almound of Bingham Powell الذي يشير إلى أن "التنشئة السياسية هي اكتساب المواطن للقيم والاتجاهات السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية"، فاستخدام مسميات سياسية مثل لفظ "المواطن" وتحديد

[1]- سمير خطاب. التنشئة السياسية والقيم.(القاهرة:إيتراك للطباعة والنشر،2004). ص 28.

الاتجـاهات والقيم بأنها "سياسية"، إلا أنها جعلت صفة المواطنة هي أساس أداء الأدوار الاجتماعية والسياسية[1] .

ـ ويعرفها أيضا الثنائي جيوديث تورني وروبرت هس (Robert Hess, Judith Torney) بأنها "عملية تعليمية يتم من خلالها نقل المعايير السياسية والأنماط السلوكية للنظام السياسي الرسمي عبر الأجيال"، فيشير هذا التعريف إلى التعليم السياسي للفرد الذي يهدف أساسا لاستقرار النظام السياسي داخل المجتمع، إلا أن واقع التنشئة لا يهتم بالجوانب السياسية فقط وإنما هناك الجوانب الاجتماعية التي تؤثر في التنشئة السياسية.

ولا شك أن مختلف التعريفات السابقة تعكس رؤية الاتجاه العربي الكلاسيكي الأمريكي للتنشئة السياسية من حيث كونها عملية اكتساب لا بد وأن تتفق مع النظم السياسية للحفاظ على وجودها واستمرارها.

ـ أما الاتجاه الماركسي: فيرى بأن التنشئة السياسية عبارة عن التكوين السياسي للفرد، الذي يتحقق نتيجة لتفاعل عدة عوامل أهمها إدراك الفرد للعلاقات الاجتماعية والسياسية الفعلية والظروف السياسية التي تحيط به، والاستفادة منها، وكذلك استيعابه أثناء الدراسة والتربية لتلك المعارف السياسية والقواعد والمبادئ والمثل في المجتمع، أي تربيته السياسية .

ـ ومما سبق، يمكن التمييز بين اتجاهين في تعريف التنشئة السياسية أحدهما ينظر إليها بمعناها الضيق، باعتبارها عملية تلقين وتشريب مقصود للمعلومات وكذا القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع، بما يضمن ديمومتها مع مرور الزمن، والاتجاه الآخر ينظر إليها بمنظور عام وواسع على اعتبار أنها عملية يكتسب من خلالها المرء هويته الشخصية، ويتضمن هذا الاتجاه استقرار واستمرار النظام السياسي كأحد أهداف عملية التنشئة السياسية[2] .

وهناك من يذهب إلى الجمع بين الاتجاهين السابقين ومنهم "كمال المنوفي"الذي يرى بأن التنشئة السياسية "هي تلقين واكتساب ثقافة سياسية معينة، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة، وتضطلع بها جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة وجماعات الرّفاق والحزب السياسي وأدوات الإعلام"[3] .

ـ وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكننا القول بأن التنشئة السياسية: هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية، وتحدد درجة

---

[1]ـ راجع في ذلك :أحمد شاطرباش. دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي "دراسة ميدانية بولاية الجزائر" .(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري). ص-ص42-44.

[2]ـ احمد شاطرباش .مرجع سابق. ص 44.

[3]ـ كمال المنوفي. " التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"،**مجلة السياسة الدولية**.(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد.91، 1988) ص 41.

تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية[1] .

ومنه يمكن تحديد أساسيات مفهوم التنشئة السياسية في العناصر التالية:

ـ التنشئة السياسية في جوهرها عملية تعلم.

ـ عملية مستمرة يتعرض لها الفرد منذ الطفولة إلى الشيخوخة، وبدرجات متفاوتة.

ـ التنشئة السياسية شرط ضروري لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي، ومرد ذلك أن خبرات الفرد التي يكتسبها هي التي تحدد سلوكه (المشاركة من عدمها، تأييد أو رفض، النظام السياسي، احترام أو عدم احترام القوانين، الانتماء أو الاغتراب عن المجتمع الذي ينتمي إليه).

ـ تضطلع بعملية التنشئة جملة من المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

ـ تلعب التنشئة السياسية أدوارا ثلاثة رئيسية هي: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، خلق الثقافة السياسية، وتغيير الثقافة السياسية.

ب ـ وضائف التنشئة السياسية:

إن الاهتمام بتربية المواطن وإعداده للحياة العامة هو جوهر التنشئة السياسية التي تهدف بكل أبعادها إلى بناء المواطن القادر على التفاعل بإيجابية خاصة في الحياة السياسية[2]، وبما أن التنشئة السياسية هي عملية اكتساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية التي تتلاءم واستقرار المجتمع[3]، فعملية التنشئة السياسية هي عملية تعلم معرفية وتعليم، وهي في ذلك جزء هام من التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد طوال حياته، وهنا يرى أغلبية الباحثين أن للتنشئة دور في بناء شخصية الفرد والتأثير على أنماط تفاعلها خاصة داخل النظام السياسي، هذا ما أدى إلى تنوع وظائف التنشئة السياسية حسب خصوصية كل نظام سياسي، بما يحقق الفهم المشترك للقيم والمعايير والرموز الثقافية من أجل التوافق والاستمرار السياسي، ولقد حدد النظام في علاقته بالفرد وتفاعله مع

[1]ـ مولود زايد الطيب. التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع.(الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر،2001). ص. 11.

[2]ـ سعاد العقون. دور المدرسة الأساسية في بناء الذات السياسية للتلميذ "دراسة ميدانية بولاية الجزائر.(أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 - 2005).ص143.

[3]ـ سمير خطاب. التنشئة السياسية والقيم.(القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004). ص41.

محيطه الاجتماعي والسياسي عدة أدوار، لهذا فإن الفرد يقبل كل الأدوار التي يختص بتوزيعها النظام السياسي، ولقد حدد مجموعة من الوظائف للتنشئة السياسية[1]، وتتمثل أهم الوظائف في:

تشكيل الثقافة السياسية: ترتبط الثقافة بالتنشئة السياسية ارتباطا عضويا وتعتبر من أهم وظائف التنشئة السياسية، كما تعتبر المحيط العام الذي تتفاعل فيه التنشئة السياسية وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي، كما تعتبر في نفس الوقت أهم مخرجات التنشئة السياسية[2]، وقد تتم عملية تشكيل الثقافة السياسية بطريقة مباشرة إلى الأفراد، أو بشكل ضمني من خلال غرس الاتجاهات غير السياسية التي تؤثر في مواقف الأفراد تجاه الأدوار والأمور المماثلة داخل النظام السياسي[3]، ولقد حدد "نورمان أدلر" مصادر تعلم الثقافة السياسية بالخبرة غير السياسية التي تؤثر على الاتجاهات في المواضيع السياسية، والتي تنتج عن طريق التنشئة المبكرة في العائلة والمدرسة، أي أن عملية تعليم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية والخبرة السياسية لها الأثر الكبير في تكوين الثقافة السياسية للأفراد، إلا أن عمل التنشئة لا يقتصر فقط على نقل الثقافة السياسية من جيل لآخر بل قد تعمل أيضا على تكوين ثقافة سياسية جديدة، أو تغيير الثقافة السياسية القائمة، فالثقافة السياسية تتعرض إلى قدر من التغيير يعكس قدر التغيير الاجتماعي الحاصل نتيجة تجريب سياسة جديدة مختلفة عن الطريقة التي عايشوها وجربوها من قبل وتحت تغيير كبير جدا .. كالهجرة إلى مجتمع جديد يحمل ثقافة سياسية مختلفة[4]، وبذلك تعمل التنشئة السياسية على توسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض وحدة الصراع وحدّة الاختلاف وذلك لما تغرسه من ثقافة سياسية لدى الناشئة من معلومات ومفاهيم وقيم واتجاهات* تعمق من ولاء المواطنين لمجتمعهم ونظامه السياسي، وتوحد صفوفهم وهو ما يبعد بدوره عن حدة الصراع والاختلاف[5]، وفي دراسة قام بها كل من "ألموند"و"فيربا"استغرقت خمس سنوات (1958 - 1963) شملت خمس بلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، المكسيك) توصلا إلى أن الثقافة السياسية تنقسم إلى ثلاثة أنماط وهي:

---

[1]- سعاد العقون.مرجع سابق. ص ص 143- 145 .

[2]- أمين بلعيفة. مرجع سابق.ص 43.

[3]- السيد عبد الحليم الزيات. التنشئة السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزء الأول : الأبعاد المعرفية والمنهجية.(الإسكندرية: دار المعارف الجامعية د ذ س ن).ص227.

[4]- أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص 44.

*- يقصد بالاتجاهات: حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تتكون خلال التجربة والخبرة التي تسبب تأثيرا موجبا أو ديناميكيا على الفرد لكل المواضيع والمواقف التي ترتبط بالاتجاه، فالاتجاه هو الاستجابات التي تعلمها الفرد من الخبرات السابقة كالثواب والعقاب والألم، الفشل، النجاح، وقد يكون الاتجاه نتيجة الخبرة الشخصية، أو الجماعية للمجتمع التي يتعلمها الطفل نتيجة احتكاكه بمحيطه الأسرة أولا ثم المدرسة، وجماعة الرفاق فالأحزاب وغيرها من الوسائل السائدة في المجتمع، وقد أثبتت الدراسات أن الفرد غالبا ما يتبنى اتجاهات الجماعة التي ينتمي إليها، خاصة إذا كانت هذه الجماعة قوة ومترابطة وهذا ما يشعر الفرد المنتمي إليها بالقوة، وهذا ما يجعل تكوين اتجاه الفرد مرتبط بمراحل نموه، (سعاد العقون، مرجع سبق ذكره، تهميش ص 174).

[5]- ختام العناتي. محمد عصام طربية.مرجع سابق. ص308.

01 ـ الثقافة السياسية الرعوية: وفي هذا النمط لا يدرك الفرد شيئا عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي.

02 ـ الثقافة السياسية الخاضعة: وفي هذا النمط يدرك الفرد السلطة السياسية الخاضع لها لكنه لا يستطيع ولا يدرك كيف يؤثر فيها.

03 ـ الثقافة السياسية المشاركة: وفي هذا النمط يدرك الفرد السلطة السياسية الخاضع لها، كما أنه يستطيع التأثير فيها، ولقد أكد كل من "ألموند " و"فيريا" أن كل نمط من هذه الأنماط يتوافق والبيئة السياسية الخاصة به، وعليه فإن أي نمط يبلور لنفسه مجموعة من القيم التي تبني توجهات الفرد ويحافظ بها على وجوده، ويعزز لدى الفرد القيم والتوجهات السياسية التي تتماشى وأفكاره، ولا يستبعد وجود التعايش بين الأنماط في المجتمع الواحد، مما يفسر التنشئة وعدم تركيزها على نمط واحد، وهذا يظهر بوضوح في الشعوب والمجتمعات التي تكافح للتحرر من الثقافة الرعوية وثقافة الخضوع والتحول إلى ثقافة المشاركة.

ومما سبق نستنتج بأن التنشئة السياسية تلعب دورا هاما في تشكيل الثقافة السياسية للفرد مما يعزز تماسكه باتجاهات محددة وفقا للقيم التي غرست فيه بواسطة التثقيف السياسي.

ـ التجنيد السياسي: يعرف "جبري الألموند" التجنيد السياسي بأنه وظيفة من الوظائف الهامة التي يحافظ بها النظام السياسي على وجوده، وهو وظيفة التعبئة السياسية التي تعبر عن إعداد أصحاب الأدوار السياسية واختيارهم، وتجنيدهم كموظفين رسميين في أدوار مختلفة[1]، إذا التجنيد السياسي هو إعداد القيادات في مستويات مختلفة (البرلمان، الحكومة وكذلك على مستوى الوظيفة الحزبية ..)[2]، ويرى البعض أن التنظيم أو التجنيد السياسي يقصد به إسناد المهمات السياسية للأفراد، وتطوير خبراتهم ومهاراتهم على صعيد الحياة السياسية، وتعد الأحزاب السياسية والنقابات أحد أهم أدوات التنظيم لذلك، بالإضافة إلى بعض الأدوات الأخرى كالبرلمان والبيروقراطية المدنية والعسكرية[3].

مما سبق نستنتج أن عملية التنشئة والتجنيد السياسي عملية لا يمكن أن تترك بدون ضبط وتنظيم خاصة في مرحلة الشباب، وذلك عن طريق ضبط وسائل التنشئة من الأسرة إلى المدرسة ثم الوسائل الأخرى للتنشئة باعتبارها أهم أدوات ووسائل التجنيد السياسي، ويعتبر التجنيد السياسي من أهم الوظائف التي يتم من خلالها ربط المواطنين بالأهداف العليا التي يسعى النظام إلى تحقيقها، وذلك قصد ضمان قدر ملائم لضمان من الانسجام في حركة الدولة ومؤسساتها، إذ تلجأ بعض الدول لوضع منهج سياسي خاص لمنع التناقض في العمل بين المجال السياسي والصناعي والاقتصادي، ومنه جاءت أهمية تنظيم وضبط عملية التنشئة

---

[1]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص – ص 45- 47.

[2]ـ ناجي عبد النور."دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية "، ***مجلة المفكر***.(عدد3 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، د، س، ن) ص114.

[3]ـ سعاد العقون مرجع سابق.ص 153.

السياسية والتجنيد السياسي، من طرف النظام، كما تعد وظيفة التجنيد السياسي وظيفة لغرس الاتجاهات التي ترضاها الجماعة السياسية نحو محاورعديدة تختلف أهميتها من مجتمع لآخر، وهذه المحاور في الأخير تهدف إلى غرس قيم الطاعة والولاء السياسي والتي يمكن حصرها في[1]:

01) **الشعوربالانتماء:** فشعورالفرد بانتمائه إلى جماعة قومية وطنية تربطها انفعالات وعواطف سياسية، تلعب دورا في المحافظة على كيانها وأهدافها، ومنه يتحقق الالتزام بالقيم والأعراف والنظم التي يوجد بها الفرد.

02) ـ **الولاء:** يقصد به تمسك الفرد بالدولة والجماعة، ونجد أن كلا من قيمة الولاء والانتماء متكاملين، فانتماء الفرد للوطن يؤكد ولاءه.

3) ـ **التكامل والاندماج:** ويقصد به إلغاء مظاهر التناقض في التعبير عن الوجود الاجتماعي، وخلق نوع من التوافق بين مختلف القطاعات السياسية والاجتماعية، سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا وجغرافيا، خاصة في الدول الاتحادية والفيدرالية.

04) ـ **قبول السلطة:** تعمل التنشئة السياسية على إقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية وما يتبعها من ردود، وخاصة من يتولاها، فهي تعمل على إقناعه بأنها الوحيدة الممثلة لهذا الكيان، وأنه هو الوحيد الممثل للسلطة السياسية، ومنها كان نمطها السعي لافتكاك مشروعيتها من أفراد المجتمع عن طريق قبول ورضى المحكومين[2].

المشاركة السياسية: المشاركة السياسية هي "تلك الأنشطة الإدارية التي يساهم بمقتضاها الأفراد في مجتمع ما في اختيار حكامهم وممثليهم، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"[3]، والمشاركة السياسية لا تعدو أن تكون أحد أبعاد التنشئة السياسية فهي تتوقف على عوامل عديدة منها:

01) عوامل تتعلق بالبيئة السياسية: وهي تشتمل على متغيرات عديدة تتعلق بالتنشئة السياسية، حيث يتم غرس قيم إيجابية في الفرد كالعمل الجماعي والمشاركة والإقدام، فتؤثر هذه القيم في الفرد وعلى مدى استجابته للمنبهات السياسية التي يتعرض لها من خلال وسائل التنشئة المختلفة ومن ثم تؤثر على مشاركته في النشاط السياسي، وهنا تظهر أهمية التنشئة السياسية في رسم القيم والاتجاهات التي قد تدفع بالفرد إلى الاهتمام السياسي والمشاركة فيه أو العزوف عنه، وإذا ما حصلت الحالة الثانية (العزوف عن المشاركة السياسية) يكون النظام حينها أمام معضلة حقيقية، ومن ثم وجب عليه الاهتمام والاستمرارية في بناء المؤسسات

---

[1]- المرجع نفسه. ص153.

[2]- سعاد العقون. مرجع سابق. ص ص 154- 155.

[3] -Herbert mc chosky,'' Politicilpariticipation'', In :David I..sills, International encyclopedia of Social Scences.vol.12-1968.p 252.59 .نقلا عن:أحمد شاطر باش. مرجع سابق.ص

السياسية من ناحية، وفتح قنوات للتعبير من ناحية أخرى حتى يخفف من الآثار السلبية لعدم المشاركة السياسية.

02) عوامل شخصية تتعلق بالفرد: وتتمثل هذه العوامل في التكوين العقلي أو النفسي، ومن دون شك أن خبرات الفرد داخل مؤسسات التنشئة السياسية خصوصا المدرسة والأسرة يمكنها أن تؤثر على مدى ميل الفرد نحو المشاركة السياسية، ومن هذا تعنى الدول بزرع القيم الإيجابية التي من شأنها دفع الفرد نحو المشاركة السياسية، وإن كانت بعض الدول وخاصة في دول الحزب الواحد تستغني عن المشاركة وتتجه نحو التعبئة من خلال التعليم والتلقين السياسي للأفراد[1]، والمشاركة السياسية الفعالة لا تتم إلا من خلال الوعي السياسي التام للأفراد، والذي يتبلور من خلال فهم الأفراد لواقعهم السياسي والاجتماعي والتاريخي وكذا الواقع المحيط بهم وبمجتمعهم كصورة كلية ومترابطة، تساعد على بلورة الاتجاهات السياسية وتدفعهم إلى المشاركة السياسية، ويتطور ذلك الفهم من خلال المعارف والقيم سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة يتحصل عليها الأفراد في حياتهم، ومن خلال وسائل مختلفة.

إذن فالمشاركة السياسية قائمة على الوعي السياسي، وهو عبارة عن مؤشر لفعالية التنشئة السياسية التي تعرض لها الفرد عبر مختلف المؤسسات المعنية بذلك[2].

ـ الاستقرار السياسي: يعد غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات في نفوس الأفراد من أهم الوظائف التي تعنى بها التنشئة السياسية من خلال مختلف الوسائل، والتي تساعد بدورها على تكيف الأفراد مع الظروف المتغيرة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، خاصة في الدول الحديثة، حيث يلجأ النظام بادئ الأمر إلى العمل على التلقين السياسي الذي يوجه الأفراد إلى قبول النظام السياسي، ثم بعد ذلك تصبح قاعدة احترام القانون والقواعد الدستورية أهم مؤشر على الثقة في القيادة السياسية[3].

ويقصد بالاستقرار السياسي "قدرة النظام على الحفاظ على ذاته عبر الزمن، وأن يظل في حالة تكامل وانسجام مع مجتمعه"[4].

فلا بد لكل نظام سياسي أن يتكيف مع دواعي التغيير ـ التي تنبع من داخله أو من البيئة المحيطة به، والمحافظة على بقائه واستمرار أدائه ووظائفه، شأنه في ذلك شأن جميع النظم الاجتماعية الأخرى، ووسيلة النظام السياسي إلى ذلك هي عمليات التنشئة والتجنيد السياسي[5] لكون هذه الأخيرة تُساعد على تكييف الأفراد مع الظروف المتغيرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، من خلال غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات في نفوس الأفراد من أجل

---

[1]ـ أحمد شاطرباش.مرجع سابق. ص59.
[2]ـ أمين بلعيفة مرجع سابق. ص ص 46- 47.
[3]ـ سعاد العقون. مرجع سابق. ص 151.
[4]ـ كمال المنوفي. "التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر". **مجلة مصر المعاصرة**(العدد 374أكتوبر 1978)، ص. 11.**نقلا عن**: أمين بلعيفة. مرجع سابق.ص 48.
[5]ـ السيد عبد الحليم الزيات. مرجع سابق. ص 226.

تربيتهم لتحقيق الاستقرار وقبول النظام العام، وهو ما جعل من قاعدة احترام القانون والقواعد الدستورية أهم مؤشر على الثقة في القيادة السياسية[1].

وتعد وظيفة الاستقرار السياسي أهم وظيفة يقوم بها النظام من خلال عملية التنشئة السياسية للحفاظ على وجوده وهو ما أكده كل من "دفيد الستن"و"جبريال ألموند" في مدخليهما لدراسة عمل النظام السياسي وطريقة استقراره، فقد اعتبر ألموند أن التنشئة السياسية تعبر عن التكيف كوظيفة للنظام السياسي، وبالتالي استقراره واستمراره، فوظيفة التنشئة السياسية في رأيه هي الديمومة من خلال العمل على خلود قيم النظام السياسي في الأجيال عبر ثرواتها، من خلال غرس النظام وتلقينه قيم الأجيال التي قبلها لأجل إعادة إنتاج مستمر يؤمن برؤى النظام السياسي ويحقق استقراره، أما "دافيد إستون" فهو يرى أنه بالإمكان استخدام التنشئة السياسية كأداة لإسناد النظام السياسي وسلطته، وذلك من خلال تخفيفها من العبء الزائد بفعل الضغط الحاصل عليه نتيجة عملية المخرجات والمدخلات.

فعلى صعيد المخرجات تتمثل في تربية الأفراد على طاعتهم للنظام من خلال تطبيق مختلف القرارات الصادرة من طرفه.

وهو ما يخفف الضغط على النظام الناتج عن عملية الإنتاج، أما دعمها للنظام على صعيد المدخلات فإنه يمكن من تنشئة الأفراد وتربيتهم على قبول قواعد اللعبة السياسية وقيم النظام السياسي وإخلاصهم لها، وبالتالي يتحقق استقراره وبقاؤه[2].

فالثقافة السياسية التي تتكون لدى الفرد هي التي تجعله إمَّا يتكيف وبنجاح مع عالمه السياسي، أو يصبح محايدا عنه، فمنها ينشأ الولاء للنظام السياسي، كما يمكن أن تنشأ عنها السلبية والانحراف عن هذا النظام[3]، ومن أبرز صور الانحراف عن النظام، هي التمزق والمطالبة بالانفصال أو الهجرة من هذا المجتمع[4].

ومن ثم وجب على النظام توفير الحد الأدنى من الثقافة المتصلة بالإيديولوجية المتبعة في الحكم والمؤسسات السياسية المختلفة وكيفية الانضمام إليها، ولا يظل في حالة تكامل لأنه ليس بمقدور أي نظام سياسي أن يبقى كذلك ما لم يتم نشر كيان من المعارف المشتركة بين أعضائه حول شؤون السياسة، فضلا عن مجموعة من القيم السياسية.

والشكل الموالي[5] بيان لدور التنشئة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي.

---

[1]- سعاد العقون.مرجع سابق. ص 151.
[2]- أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص ص 48 - 49.
[3]- أحمد شاطر باش. مرجع سابق. ص 62.
[4]- ختام العناتي، محمد عصام طربية، مرجع سابق، ص. 308.
[5]-Jack. Dennis ,Socialisation to politic, New.york :Johnwiley , 1979.p.26.
نقلا عن احمد شاطرباش.مرجع سابق.ص62.

دور التنشئة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي

الشكل (رقم 01)

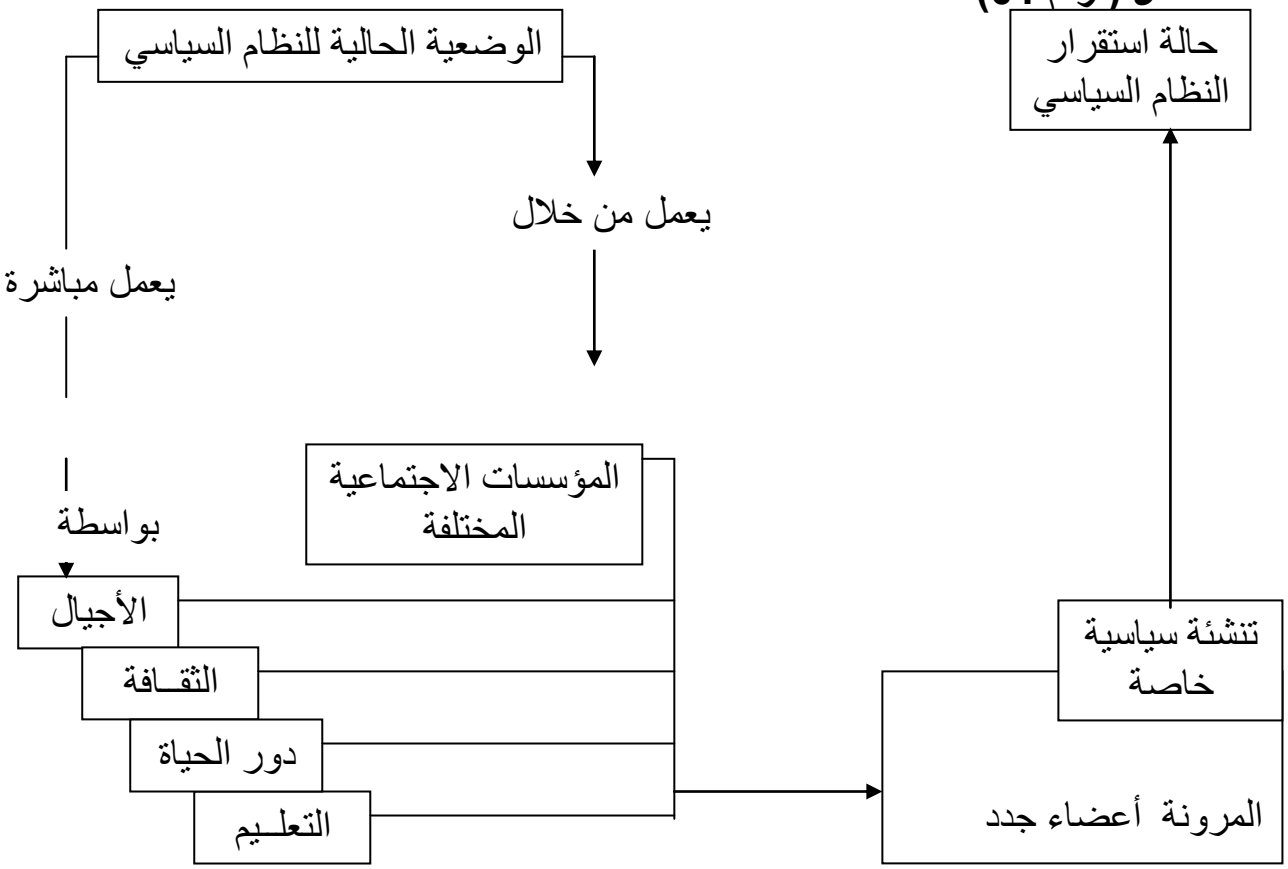

ويتضح من الشكل أنه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وبواسطة الأجيال المختلفة والثقافات، ودور الحياة والتعليم، يتكون لدينا أعضاء جدد، ومن خلال تنشئة سياسية خاصة يمكن أن يساهم هؤلاء الأعضاء في استقرار النظام السياسي[1].

ـ فالتنشئة السياسية إذا تلعب دورا هاما في استقرار النظام السياسي وتوازنه، وتكمن هذه الأهمية في القدرة على تحقيق التكامل بالاهتمام بالفرد وحاجياته من جهة، والاهتمام بالنظام السياسي من جهة أخرى، وهو ما يؤدي إلى قبول الفرد بسياسات النظام السياسي ومخرجاته والنظر إليها بإيجابية[2]، إلا أن هذا الدور الإيجابي لعملية التنشئة السياسية قد تعترضه بعض الصعوبات التي ترفع من احتمالات عدم الاستقرار ويمكن أن يحدث ذلك في الحالات الآتية:

01 ـ التعارض بين أنماط التنشئة السياسية السائدة والأبنية السياسية الموجودة.

[1]ـ أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 63.
[2]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص. 49.

02 ـ اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.

03 ـ تباين أنماط التنشئة بين الأجيال.

04 ـ التباين بين القيم السياسية والسلوك السياسي للصفوة.

05 ـ تعدد أنظمة التنشئة السياسية داخل المجتمع الواحد.

ومما سبق يمكن القول أن النظام السياسي ولكي يتمتع بالاستقرار والتوازن وجب خلق نمط متكامل في عملية التنشئة السياسية لا يختلف باختلاف وسائله، بحيث يتم في إطار خطة وطنية على مستوى عال لخلق تناسق بين كافة مضامين التنشئة السياسية وأهدافها، مما يحد من احتمالات التعارض أو التوتر الاجتماعي أو السياسي[1].

2 – أهداف ووسائل التنشئة السياسية:

أ ـأهداف التنشئة السياسية:

ـ لقد اهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم وأكدوا جميعهم على أهمية وأهداف التنشئة السياسية، فلقد أكد كل من "كنفشيوس، أفلاطون، الفارابي، وأرسطو" على أهمية التنشئة السياسية من أجل الوصول إلى الحكم الصالح، كما أكد كل من "دافيد أيستن، جبريال ألموند، هربرت ألموند وهايمن، وفريد جرينشتين" على أنها أداة فعالة للحفاظ على استقرار النظام السياسي، بينما يرى "كارل ماركس، أنجلز ولينين" أنها أهم أدوات التغيير السياسي، من خلال ما سبق نرى بأن أهداف التنشئة السياسية تتعدد بتعدد مجالاتها واهتماماتها ولكن يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

ـ أهداف على مستوى الفرد.

ـ أهداف على مستوى المجتمع.

ـ أهداف على مستوى النظام السياسي.

1 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى الفرد: ويمكن حصرها فيما يلي:

ـ تمكين النمو المتكامل لشخصية الفرد ـ خاصة من الناحية السياسية ـ وتفتح استعداده وطاقاته وتنميتها وتوجيهها توجيها صحيحا[2].

2 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى المجتمع: تهدف التنشئة السياسية على مستوى المجتمع إلى:

[1]ـ أحمد شاطرباش.مرجع سابق ذكره. ص64.
[2]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص 50.

ـ تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف الطبقات والفئات العرقية عن طريق تعميم قيم التسامح والتساوي والعدل بين الناس، وتعميق مفهوم أداء الحقوق والاعتراف بحريات الآخرين في المجتمع.

ـ تنمية روح الإعجاب والتقدير في نفس الأفراد نحو المجتمع الذي ينتمون إليه بشكل يجعلهم يحبونه ويدافعون عنه ويعتزون به.

ـ تساعد على التكيف الاجتماعي للفرد، وذلك عن طريق تلقين الناشئة (الفرد) المعايير والأهداف المستقرة في وجدان المجتمع.

ـ تساعد على الحفاظ على القيم والمعايير السياسية للمجتمع، عن طريق التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للقيم والسلوكات السياسية، من خلال مختلف المؤسسات السياسية[1]، وذلك عن طريق نقل الثقافة من جيل لآخر دون أن تكون هناك قطيعة.

ـ تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع.

ـ تعد وسيلة للاستمرار كما تعد وسيلة للتجديد أو التغيير الاجتماعي.

ـ تهدف إلى تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للمجتمع بشكل عام، والامتثال لقواعده وقيمه ومثله، وهذا لا يستمر إلا من خلال تبني الفرد لقيم الجماعة السياسية وثقافتها، من خلال عملية التنشئة السياسية والتي تمثل نقل ثقافة المجتمع وترسيخها لدى الأفراد.

3 / ـ أهداف التنشئة السياسية على مستوى النظام السياسي:

تهدف التنشئة السياسية على مستوى النظام السياسي إلى:

ـ ربط علاقة الفرد بالفئة الحاكمة من خلال التأكيد على الأهداف السياسية وشرح بعض المفاهيم السياسية، كالولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم[2].

ـ دعم النظام السياسي والحفاظ على استمراره عن طريق غرس قيم سياسية إيجابية للأفراد تدعم هذا الأخير وتعزز استقراره.

ـ نقل القيم بين أفراد المجتمع وفئاته جيلا بعد جيل وتحديد اتجاهاته بما يخدم النظام السياسي القائم[3].

وهذا ما ذهب إليه (كليري) حيث يرى أن عملية التنشئة السياسية هي وظيفة النظام السياسي، وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، ونتائج هذه العملية هي خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية[4].

---

[1]ـ سمير خطاب. مرجع سابق. ص38.
[2]ـ ختما العناتي.محمد عصام طربية. مرجع سابق. ص- ص306-307.
[3]ـ أمين بلعيفة، مرجع سابق، ص- ص 52-53.
[4]ـ سمير خطاب. مرجع سابق. ص 40.

ـ تهدف إلى التجنيد السياسي أو التنظيم السياسي، أي خلق صفوة سياسية قادرة على تسيير شؤون الدولة بمهارة وكفاءة وولاء.

ـ تهدف إلى إقناع الأفراد بقبول السلطة السياسية وما يتبعها من رموز وخصائص ممن يتولاها، وبأنها الوحيدة الممثلة للكيان السياسي، ولذلك لابد من تعاونه وليس صراعه مع السلطة.

و ـ تهدف إلى إلغاء التناقض بين مختلف ترتيبات المجتمع[1]، وتنمية " الضمير الجمعوي" الذي لا يبقي على أي خلاف بيني أو إثني وتكفل تماسك المجتمع واستقرار النظام السياسي وهو ما ذهب إليه "دوركايم" ورواد الاتجاه الوظيفي[2].

ي ـ تساعد على خلق الانتماء والولاء السياسي بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الاتفاق العام وتخفيض حدة الصراع، خصوصا في الدول حديثة الاستقلال التي تواجه مشكلة بناء النظام السياسي وسط اتجاهات مختلفة لأفراد المجتمع[3].

ب ـ وسائل التنشئة السياسية:

هناك العديد من الوسائل والمؤسسات الاجتماعية التي تشارك في إعداد الفرد سياسيا، وتعمل على تلقينه قيما سياسية واجتماعية تنمي لديه الروح القومية والوطنية وتعمل هذه المؤسسات متحدة لرسم توجه واحد لدى الأفراد تجاه ثقافتهم وحضارتهم وتكوّن لديهم الاعتزاز الذي يدفع بهم للتضحية في سبيل وطنهم وأمتهم، ولعل من أهم هذه المؤسسات ما يلي[4]:

أ: الأسرة: من أهم أدوات التنشئة السياسية وأكثرها تأثيرا في الأفراد فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد حيث تقوم هذه الجماعة بإشباع حاجاته البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية، وتقوم بتلقينه المعارف المختلفة والمهارات والاتجاهات والقيم، فيتبع الفرد في تصرفاته وتوجهاته وسلوكاته، تلك الجماعة التي نشأ على يدعا (الأسرة) فتنعكس هذه القيم على موقفه من الأدوار والاتجاهات التي تتبناها الوحدات الاجتماعية والسياسية فيما بعد[5].

لذلك تعتبر الأسرة الوسط الأول الذي يلعب دورا أساسيا وفعالا في إمداد الطفل بالوعي السياسي، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا تعد الأسرة من بين أهم وسائل التنشئة السياسية؟ وللتعرف على ذلك يمكن قول ما يلي:

---

[1]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص53.
[2]ـ أحمد شاطرباش.مرجع سابق. ص 57.
[3]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص 53.
[4]ـ ختام العناتي. محمد عصام طربية. مرجع سابق. ص315.
[5]ـ محمد ميمون. مرجع سابق. ص 72.

- سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، فالأسرة هي الطريق الوحيد للتعامل مع الطفل في السنوات الأولى المبكرة حيث فيها ينشأ ويترعرع ويتلقى مختلف المعارف منها دون سواها.

- التنشئة في الأسرة عملية مستمرة وتلقائية غير محددة بأوقات معينة إذا ما قورنت بوسائل أخرى كالمدرسة، الحزب .

- إنفراد الأسرة بالروابط الشخصية والعاطفية التي تربط بين أعضائها مقارنة بباقي المؤسسات مما يجعل من تأثير الأسرة يزيد طيلة العمر على الفرد بحكم قوة هذه الروابط.

- الطفل في بداية حياته يكون أكثر تقبلا واستجابة للقيم التي تعمل الأسرة على تلقينها إياه مما يعطي هذه الأخيرة ويكسبها الأهمية الكبيرة.

- ويكمن دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في جوانب عديدة منها:

- تنشئة الفرد على الولاء للمجتمع السياسي والأمة ككل.

- اكتساب المشاعر الأولية الإيجابية تجاه السلطات السياسية وتجسيد ذلك بالامتثال لمختلف القواعد القانونية والتنظيمية الصادرة من السلطة، وقد وجد على سبيل المثال أن من أسباب ضعف الثقة بين الأطفال والحكومة هما الوالدان.

- نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدين إلى أبنائهما وهو ما أكدته مختلف الدراسات، حيث أوضحت أن نسبة كبيرة من الأمريكيين كبار السن يتطابق انتماؤهم الحزبي وأولادهم.

- جعل الأبناء يكتسبون قيما سياسية إمّا إيجابية أو سلبية تجاه المشاركة السياسية وتقبل الرأي الآخر واحترام حقوق الآخرين.

وقد جاء في نسبة تأثير الأبوين على تكوين الاتجاهات السياسية للطفل أنه في الأسر التي يغيب فيها الأب لفترات طويلة تتحمل الأم تلقين الطفل فيها مختلف القيم ويكون اهتمام الطفل فيها بالاتجاهات السياسية ضعيف، وقد وجد أيضا أن التأثير النسبي للأب يفوق تأثير الأم في النقل المباشر للتوجهات السياسية للأبناء[1].

وتتوقف القيم والاتجاهات التي يتعلمها الفرد داخل الأسرة على عوامل عدة من بينها مكانة الوالدين (الأسرة) على السلم الاجتماعي، ومدى قدرتهم على إشباع حاجياته المختلفة، ونوع القيم التي يؤمن بها الوالدين، وثقافتهما وميولهما السياسية، كذلك تسهم الأسرة في غرس قيم معينة وبطريقة غير مباشرة في نفوس أبنائهم فمن خلال تسلط الأب في علاقته بأفراد الأسرة فإنه ينتج للابن نوعا من قيم الإكراه والسلبية والخنوع، وإذا كان ديمقراطيا مع أسرته فإنه يغلب لدى الطفل قيمة الحرية والمساواة.

[1]- ختام العناتي. محمد عصام طربية. مرجع سابق. ص 317.

ـ ومن خلال فحصه للعديد من الدراسات التي عنيت بالتعرف على مصادر السلوك السياسي، انتهى "هربرتهايمن" (h.hyma) إلى أن الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية نظرا لما لوحظ من تشابه بين الآباء والأبناء في المعرفة السياسية والاختيار الحزبي ومن تشابه كبير بينهما في الالتزام بالقضايا والآراء السياسية[1].

ب: المدرسة: تعد المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي يوظفها النظام السياسي لبث وترويج قيم معينة لدى صغار النشء تتفق وأهدافه، ففي معظم النظم السياسية ـ وخاصة الدول النامية ـ يناط بهذه المؤسسة غرس القيم التي يراها النظام ملائمة لتحقيق أهدافه[2]، ونقصد هنا بالمدرسة تلك المؤسسات التي يقيمها المجتمع لغرض التربية والتعليم واضعا في ذلك اعتبار المبنى، المعلم، الكتب والمناهج التعليمية ووسائل الإيضاح التعليمية وجميع النشاطات الصفية واللاصفية التي تتولى المدرسة مسؤوليتها.

ـ ومن الملاحظ أن المدرسة تستقبل الطفل في سن السادسة تقريبا حيث يقضي بها سن الطفولة وكذا المراهقة، وهي مرحلة من أخطر المراحل حيث تبنى فيها شخصية الفرد وهو ما أكده علماء النفس وعلماء الاجتماع، فهذه المرحلة يتم فيها زرع القيم والمفاهيم ونقل الخبرات المختلفة والقيام بالدور التربوي الذي يريده المجتمع[3]، وترجع أهمية هذه الأخيرة في التربية السياسية بعد الأسرة لأمور عدة منها:

ـ أنها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية.

ـ اعتبار المدرسة أول هيئة مستقرة يتلقى الطفل فيها تكوينه بعد إبعاده تدريجيا عن الأسرة.

ـ تعمل المدرسة على تعريف الناشئ بالعالم السياسي والتنظيمات والمؤسسات السياسية بشكل مقصود.

ـ الارتباط الوثيق بين التعليم ومكونات البناء الاجتماعي والثقافي كافة، وخصوصا التنشئة السياسية[4]، وتعد المدرسة كذلك من أهم وسائل التنشئة وذلك لما يميزها عن باقي الوسائل الأخرى كونها إلزامية، ويتلقى الطفل فيها المعرفة دون أن يسأل، وبهذا ينتقل الناشئ منذ طفولته من مؤسسة تعليمية إلى أخرى حتى يجد نفسه في مواجهة الدولة ويطلب منه نفس الولاء والطاعة[5]، ومنه تكون المدرسة قد قامت كمؤسسة اجتماعية بعدد من الأدوار وأهمها دور التنشئة السياسية التي يتم من خلال عدة عناصر منها:

---

[1]ـ سمير خطاب. مرجع سابق.ص ص 49- 50.
[2]ـ المرجع نفسه. ص50.
[3]ـ مولود زايد الطبيب. التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع.(الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر، 2001). ص79.
[4]ـ ختام العناتي. محمد عصام طربية. مرجع سابق. ص 319.
[5]ـ ميمون محمد. مرجع سابق. ص ص 72- 73.

ـ طبيعة النظام السياسي، فالنظام السياسي ومن حيث انه مركزي أو لا مركزي ينجر عنه تعلم الطفل لقيمة الخضوع إذا كان نظاما مركزيا وهو يسود بكثرة في النظم الشمولية، أما في النظم الديمقراطية فيعتمد على التعليم اللامركزي ويتسم بالمرونة ويكسب الطفل قيم المشاركة في الحوار الجماعي.

ـ التثقيف السياسي الرسمي، وذلك من خلال طبيعة ومضمون مواد الدراسة التي تخدم اتجاهات السلطة ويراد غرسها في الناشئة.

ـ طبيعة العلاقات السائدة داخل المدرسة: فعلاقة المعلم بالتلميذ تلعب دورا مهما في عملية التنشئة السياسية.

ـ دور المؤسسات السياسية وتأثيرها في النظام التعليمي: ويظهر ذلك جليا في دور الحزب الواحد حيث يبدو واضحا تأثير الحزب في النظام التعليمي من ناحية، وعلى المقررات الدراسية من ناحية أخرى[1].

بناء على ما تقدم يمكن إجمال دور المدرسة في عملية التنشئة السياسية من حيث:

01 ـ المعلم: بحيث يكون الاتصال المباشر مع الطلبة له تأثير هام في تشكيل اتجاهات التلميذ السياسية والاجتماعية، ويعتبر المعلم مثلا للسلطة المتحدثة، يعلم التلميذ الطاعة والولاء.

02 ـ البرنامج المدرسي: احتوائه على معاني ومعلومات وقيم هدفها خلق الولاء القومي والوطني والتنشئة على قيم المجتمع وأسس النظام السياسي.

03 ـ النشاطات المدرسية: فبعض النشاطات كالقيام للعلم كل صباح ينمي لدى الطفل الشعور بالوطنية والانتماء لهذا الوطن.

وباختصار يمكن القول أن المدرسة تعتبر عاملا آخر بعد الأسرة من عوامل التنشئة السياسية، حيث تعمل من خلال وسائلها المختلفة عملا يشبه دور الأسرة فهي تعمق الشعور بالانتماء للمجتمع وتسهم في بناء شخصية الطفل وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد وتجعله عضوا مشاركا في المجتمع[2].

جـ ـ **الأحزاب السياسية:** تقوم الأحزاب السياسية بدور هام وفعال في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم والتوجهات التي تتماشى وإيديولوجية الحزب وذلك من خلال الوسائل القانونية المتاحة له.

يرى الكثير من أن الحزب هو البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة بالنظر إلى عملية التجميع التي يقوم بها وكثرة الأفراد المنتمين إليه، وإمكانية مشاركتهم المباشرة والواسعة في العملية السياسية بصورة دائمة ومنضبطة خدمة للفرد والمجتمع عموما، كما

[1]ـ أحمد شاطر باش. مرجع سابق. ص ص 96 - 98.
[2]ـ ختام العناتي. محمد عصام طربية.مرجع سابق. ص ص 319 - 322.

يلعب أيضا دور المعبئ لهذه الجماهير نحو برامج إنمائية وإذكاء وتنمية روح المبادرة والطموح وإقناع الجماهير بجدوى العمل التعاوني وتأكيد انتمائهم للنظام السياسي[1].

وإذا سلمنا بان لمصادر التنشئة السياسية تأثيرات متباينة مع تأكيدنا على أهميتها جميعا، فإن لكل مصدر منها تأثير أقوى على شريحة عمرية معينة، ولعل الأفراد في سن الشباب يكونون خاضعين أكثر لأساليب التنشئة الناجمة عن الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ويبدو أن الأحزاب السياسية في الدول النامية مناطة بدور كبير أكثر من مجرد التنشئة التي تختص بها الأحزاب في الدول المتقدمة بل تعدوها لأدوار أخرى فهو يستطيع أن يوفر العمل لعدد كبير من الناس ويجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات متنوعة، وهو يوفر المعلومات ويحقق التكامل بين الجماعات والإثنيات المختلفة، ويقترح البرامج القومية، بالتالي هو يقوم بدورها في عملية التنشئة السياسية[2] .

ولا يمكننا فهم ودراسة وتحليل تفاعلات المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وتراكيبها ووظائفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية وإيديولوجيتها وأنماط سلوكياتها دون دراسة وتحليل الأحزاب السياسية، فالأحزاب السياسية من أهم المؤسسات المعاصرة التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، والآثار التي تتركها هذه الأحداث في بُنية المجتمع وتقدمه ونهوضه[3]، وعندما تقدم الأحزاب خدمات اجتماعية أو سياسية للمواطنين فهي بذلك تساعد على تكوين الرأي العام والنهوض به وتوجيهه، ومن ثم إعداد الكوادر السياسية الواعية وتهذيب الغرائزالبشرية من خلال تنظيم تعدد الأفكار وتغاير الاتجاهات كي لا تأخذ شكلا من أشكال العنف[4]، غير أن نوع التنشئة السياسية المنوطة بالحزب تختلف باختلاف نمط النظام السياسي السائد، وكذا نوع النظام الحزبي، ففي النظام الليبرالي الذي يتمتع بالتعددية السياسية، تتسع دائرة نشاط الأحزاب السياسية، وتتسم بالحرية في الممارسة السياسية، كما تزداد الحاجة إلى وجود هذه الأحزاب وتنظيمات أخرى* لتمثيل المصالح، وضمان أكبر قدر من التنافس، في حين نجدها في النظام الشمولي حيث النظم السياسية ذات الحزب الواحد تتقلص إن لم نقل تنعدم فيها الأحزاب السياسية وحريتها ولا يوجد فيها تنافس، ونجد إيديولوجية الحزب الواحد في كل مناحي الحياة.

---

[1]- محمد ميمون.مرجع سابق. ص 74.

[2]- مولود زايد الطيب.مرجع سابق.ص 82.

[3]- - مولود زايد طبيب.المرجع السابق. ص 82.

[4]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر"1996- 2008.مرجع سابق. ص 25.

*وهذا الكلام ينطبق على جميع المؤسسات السياسية الوسيطة: النقابات، اتحادات، جماعات ضغط ... ففي النظم الديمقراطية الليبرالية وبالرغم من تزايد حاجة الأحزاب السياسية لتمثيل مختلف المصالح إلا أن دور هذه الجماعات يبقى بارزا وقويا ولا تقل أهميته عن أهمية الأحزاب السياسية.

ـ وعموما يمكن القول أن للحزب حظ وافر في عملية التنشئة السياسية من خلال طرق يعتمدها وكذا الوسائل المتاحة، ويختلف دوره من نظام سياسي لآخر ومن نظام حزبي لآخر حسب درجة المنافسة وتعدد الأحزاب[1].

د ـ وسائل الإعلام: لقد أصبحت وسائل الإعلام في العصر الحديث تشكل جزءا كبيرا من الحياة السياسية بحيث تؤثر في العملية السياسية وتوجهها*، وذلك من خلال نقل الأخبار والمعلومات المسموعة أو المقروءة أو المرئية إلى الأفراد المستقبلين والمنتشرين في أماكن بعيدة ومتفرقة سواء داخل الوطن الواحد أو في دول مختلفة، وأهم هذه الوسائل: التلفزيون، الإذاعة، الصحف، المجلات، الأقمار الصناعية، الانترنيت وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة[2]،

وإذا اعتبرت حياة الكائن البشري بمنزلة سيرورة تستمد جذورها منذ الطفولة ، حيث يتم تشكيل ما يسمى بالمخططات المبكرة التي تستمد ماهيتها من الحاجات الإنسانية الأولية، وذلك بالتفاعل مع العوامل العاطفية المعرفية الاجتماعية، البيولوجية[3] ووسائل الإعلام لا تعمل على تقديم معلومات تنمي ذاكرة الطفل فحسب بل تتعدى ذلك إلى تكوين صورة عن المحيط السياسي لديه من خلال إعداد برامج للأطفال يقدمها التلفزيون بعناية فائقة بحيث تحمل ذات الرسائل السياسية التي تلقنها المدرسة، كما تُقدم معلومات عن الأحداث والشخصيات، وهذا ما ينتج بدوره المواطن الصالح المحب والمؤيد لحكومته ونظامه السياسي[4].

ويعتبر التلفزيون أكبر وأقوى وسيلة إعلامية خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية وهذا من حيث التأثير على توجهات الناس السياسية، نظرا لاقترانه بالصورة وقدرته على توصيل رسالته لجميع طبقات المجتمع المتعلمين وغير المتعلمين وبأساليب مختلفة، ويقول "هربرتشيلر" في هذا الصدد: "ويتفق الجميع بوجه عام على أن التلفاز هو أقوى وسيلة إعلامية، ولا ريب أن تأثيره بوصفه أداة رئيسية لتعميم النظام لا يماري فيه أحد "[5]، وإذا قلنا

---

[1]ـ أحمد شاطرباش. مرجع سابق. ص ص103- 104.

*ـ ولعل أكبر دليل على ذلك ما أحدثته وسائل الاتصال (الفايسبوك) ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، كالأنترنيت، والتلفاز ـ قناة الجزيرة ـ العربية ـ وتأثيرهما على الأنظمة السياسية العربية والثورات الأخيرة، وهو ما ذهب إليه غابريال ألموند حيث يرى للإعلام وظيفة قد تعيق عمل النظام السياسي أو تسانده، وهذا ما جعل النظم الشمولية أكثر سيطرة على وسائل الإعلام من الدول الديمقراطية التعددية ومن هذه الوسيلة (وسائل ا'لام) تظهر فرصة تعبير الأفراد عن آرائهم، وعليه كانت أهمية وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية لا يستهان بها، راجع في ذلك:
علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي سوريا، جامعةدمشق 1993، ص ص. 222-225.

[2]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص 62.

[3]ـ كريستين نصار. "اضطراب الهوية الجنسية عند المراهق"، **مجلة العربي**.(الكويت: وزارة الإعلام، العدد 229، أفريل 2011). ص. 172.

[4]عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني .(رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم الساسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، 1996-1997). ص12.

[5]ـ أمين بلعيفة. مرجع سابق. ص63.

أن كل الآراء اتفقت على أهمية الدور التنموي لوسائل الإعلام فإننا يمكن أن نوجز أهميتها في عدة نقاط:

1) ـ تجميع المعلومات ومعالجتها وتقديمها للناشئة في إطار ملائم لفهمها واتخاذ المواقف السليمة تجاهها.

2) ـ التوجيه والمشاركة التي توجد المعارف، وتدعم التعايش والعمل المشترك بين أعضاء المجتمع.

3) ـ خلق الحوافز والدوافع، لكون وسائل الإعلام تعمل على تجديد الفهم وتنمية التطلعات الفردية والجماعية.

4) ـ بناء جو من تبادل المعلومات وخلق جو من الحوار والنقاش للوصول إلى أرضية للعمل الذي يتماشى مع المصلحة العامة.

5) ـ تمكن المجموعات الإنسانية من تبليغ أفكارهم وتطلعاتهم بما يحقق التعارف وتبادل وجهات النظر.

6) ـ لها دور هام خاصة في الفترة التي نعيشها والمتميزة بالتطور التكنولوجي وتأثيره على ميدان الإعلام، ما يجعل من هذه الوسيلة جسرا أساسيا لإعلام المجتمعات والمجموعة البشرية بطرق صحيحة بالشؤون السياسية والأحداث الدولية[1].

إذا ما يمكن قوله هنا أن وسائل الإعلام والاتصال لها دور كبير في عملية التنشئة السياسية فهي تساعد على استمرارية الأنظمة السياسية، وخلق ثقافة وطنية بدل الثقافات الفرعية وغرس وخلق الولاء للوطن، وتقوم بنقل عدة وسائل سياسية وأكثرها أهمية الأخبار اليومية، وهي تعمل

كذلك على تشجيع المواطنين على المشاركة في العمل السياسي ويكون الجو خصبا لوسائل الإعلام لما تسود الأمية وسط المجتمع بصفة أكبر[2].

وهناك وسائل أخرى رسمية وغير رسمية تعمل كذلك على تنشئة الأفراد ومنها:

هـ ـ جماعات الرفاق: وتضم جماعات الرّفاق الأفراد المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي ... وتبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة، ولها تأثير كبير على عملية التنشئة عموما، وبالأخص في الحالات التي يصاحبها ضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية بين الآباء وأبنائهم[3]، فسند الفرد حينئذ سلوكاته الاجتماعية ويقيمها في إطار معايير جماعة الرفاق،

[1]ـ سعاد العقون. مرجع سابق. ص ص 175- 176.
[2]ـ ختام العناتي.محمد عصام طربية، مرجع سابق.ص ص 323- 324.
[3]ـ سمير حطاب. مرجع سابق. ص55.

وفي إطار اتجاهاتها وأنماطها السلوكية المختلفة، فقد يصبح الفرد مهتما لشؤون السياسة لاهتمام فرد آخر من جماعة الرفاق بهذا الاتجاه[1].

و- المؤسسة الدينية: تعد المؤسسة الدينية أقدم مؤسسة للتنشئة السياسية بعد الأسرة، ذلك أن الإنسان منذ بدء الخليقة ابتدأ وهو يسعى للانضواء في إطار عبادة معينة، سواء كانت هذه العبادة توحيدية أم مشتركة، ففي كلاهما كانت المؤسسة الدينية: مساجد، كنائس، معابد ... تعمل على التواصل بين رجال الدين والفرد العادي، فيكتسب الفرد منها قيما عقائدية كمفهوم الحلال والحرام على سبيل المثال[2]، ولقد لعبت المؤسسة الدينية دور المدرسة ووسائل الإعلام أيضا[*]، والمؤسسات الدينية نوعان:

الرسمية: وهي التي تخضع للنظام السياسي في توجيهه وتمويله وتعمل وفق برنامج مسطر من طرف النظام السياسي.

وغير الرسمية: أو ما يسمى بالمؤسسات الدينية الأهلية والتي شاعت في معظم دول العالم مؤخرا وينحصر دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتلجأ كافة الدول إلى توظيف المؤسسات الدينية لغرس مختلف القيم التي تتماشى ومتطلبات النظام السياسي خاصة في دول العالم الثالث أين يميل الفرد أكثر إلى التدين[3].

---

[1]- محمد ميمون .مرجع سابق. . 74.

[2]- أحمد شاطرباش، مرجع سابق. ص89.

[*]ولو استقرأنا تاريخ الجزائر المعاصر لوجدنا أن المؤسسة الدينية خاصة في وقت الاستعمار الفرنسي كان لها دور كبير في تنشئة الفرد ولقد عمل الشيخ ابن باديس ومن خلاله جمعية العلماء المسلمين على غرس قيم المواطنة والتحرر والإسلام والعروبة من خلال المساجد والكتاتيب كما كانت منبرا للإعلام والتوجيه في نفس الوقت.

[3]- أحمد شاطرباش.مرجع سابق. ص 90.

خلاصة الفصل الأول:

إن الأحزاب السياسية هي جماعة منظمة من مواطنين لهم نفس المبادئ والأفكار تتسم بالدوام والاستمرارية، وتسعى إلى كسب تأييد الرأي العام قصد الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها بالوسائل المشروعة من خلال تنفيذ برنامج سياسي معين، وتختلف أسباب وظروف نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، حيث يعد الترابط والتفاعل الدائم بين المجموعات البرلمانية المكونة من مجموعة من الأشخاص تحمل نفس التصور واللجان الانتخابية التي تدعم هذه المجموعة في ترشحها سببا للنشأة الداخلية للأحزاب في الدول المتقدمة على غرار النشأة الخارجية التي تعد فيها الجمعيات والترابطات والاتحادات سببا في تكوينها بعيدا عن المنشأ البرلماني، أما في الدول المتخلفة فقد فسر الفقهاء نشأة الأحزاب بثلاث نظريات رئيسية؛ نظرية الأزمة التاريخية التي تعد فيها أزمة التنمية أحد اسباب نشأة الأحزاب سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة على السواء، ونظرية التحديث التي تظهر بتزايد عدد الافراد الذين يطالبون بدور في اتخاذ القرارات، والتي تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، أما النظرية التنموية فنشأة الأحزاب فيها تكون وفقا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعدد وظائف الأحزاب والتي يمكن إجمالها في وظيفة التجنيد السياسي وظيفة تنظيم المعارضة، وظيفة تجميع المصالح وظيفة المشاركة السياسية ووظيفة التعبئة، ويظاف إلى ذلك في الدول النامية وظيفة التحديث والتنمية السياسية، وكذا وظيفة دعم الشرعية، والتكامل القومي، وتستعمل الأحزاب في ذلك عدة وسائل منها: التدريس الحر في الاجتماعات الحزبية والمؤتمرات والدورات والمطبوعات ووسائل الاعلام والمظاهرات والمسيرات، ولعل أهم وظيفة تقوم بها الأحزاب عموما هي وظيفة التنشئة السياسية.

فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي تكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسة ويكون بواسطتها مواقف واتجاهاته الفكرية والايديولوجية التي تؤثر سلوكه وممارساته اليومية وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع، فمن خلال عملية التنشئة السياسية يستطيع الحزب تحقيق هدفه في غرس ايديولوجيته لدى الناشئة ويمكن حصر وظائف التنشئة في تشكيل الثقافة السياسية، في التجنيد السياسي والمشاركة السياسية وكذا الاستقرار السياسي، فمنها ما يتحقق على مستوى الفرد كالنمو المتكامل لشخصية الفرد خاصة من الناحية السياسية ومنها ما يتحقق على مستوى المجتمع كتحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف الطبقات وغرس قيم التسامح بين افراده، ومنها ما هو أسمى من ذلك فيتحقق على مستوى النظام السياسي كربط علاقة الفرد بالفئة الحاكمة، ودعم النظام السياسي والحفاظ على استمراره ولتحقيق هذه الأهداف خصصت عدة وسائل لذلك ولعل أول هذه الوسائل هي الأسرة حيث ينشأ ويترعرع الطفل ثم بعد ذلك نجد المدرسة التي تعمل على تنشئة التلميذ من خلال المعلم والبرنامج المدرسي والنشاطات المدرسية المختلفة، ثم تأتي الأحزاب السياسية ووسائل

الإعلام وجماعات الرفاق والمؤسسات الدينية كوسائل تعمل هي الأخرى على تكوين الثقافة السياسية للفرد.

الفصل الثاني:
دور حزب جبهة التحرير الوطني في
عملية التنشئة السياسية في الجزائر

سنتناول في هذا الفصل دور حزب جبهة التحرير الوطني في عملية التنشأة السياسية في الجزائر و ذلك من خلال إبراز أهم القيم السياسية التي نشأ لها الحزب في مختلف مراحل تطوره عبر برنامجه السياسي و عن طريق مختلف الوسائل المعتمدة في ذلك، ومنه سوف نتطرق إلى هذا الفصل بالدراسة والتحليل من خلال النقاط الأتية :

- نبذة تاريخية حول حزب جبهة التحرير الوطني
- البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني
- وسائل التنشأة السياسية عند حزب جبهة التحرير الوطني

I ـ نبذة تاريخية حول حزب جبهة التحرير الوطني:

تعتبر مسيرة الشعب الجزائري النضالية ضد الاستعمار الفرنسي منذ وطأت أقدامه هذه الأرض، نموذجا يحتذى به في الكفاح والتضحية، وقد عرفت هذه المسيرة مقاومة شرسة من خلال الثورات الشعبية والمقاومة الوطنية المسلحة والحركات السياسية السلمية التي قادها العديد من أبناء هذا الوطن.

إن هذه المقاومة حافظت على الكيان الجزائري حيا في نفوس الوطنيين، كما حافظت على روح المقاومة والنضال شعلة في ضمائرهم، وشكلت رصيدا نضاليا وطنيا هائلا، مثل القاعدة الصلبة التي انطلقت منها الحركة الوطنية الجزائرية في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، وشكلت الحرب العالمية الأولى منطلقا واضحا لهذه الحركة، لأنها خلقت جوا جديدا بما أحدثته من تقارب واحتكاك بين الشعوب وانتقال الأفكار، وخاصة منها تلك المتعلقة بمفاهيم الحرية والاستقلال وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها بنفسها، وقد ساعدت هذه المفاهيم وهذا التقارب والانتقال للأفكار في التحولات الجديدة التي ساعدت على بلورة وتطوير أفكارهم السياسية والوطنية التي تجسدت في ظهور عدة تيارات وأحزاب حديثة اقتربت في مطالبها الوطنية وتباعدت في طرق ووسائل عملها، وقد أطلق عليها مجتمعة اسم الحركة الوطنية*

01 - الحركة الوطنية والنشأة التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني:

أ/ الحركة الوطنية في الجزائر 1926 – 1954.

إن الحركة الوطنية هي تعبيرعن تطور الأحزاب السياسية في الجزائر، والتي تكونت بهدف إجلاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال، وقد مثلت مختلف التيارات السياسية والإيديولوجية وقدمت برامج سياسية واجتماعية تضمنت تصورات دستورية لشكل الحكم ومبادئ تندرج في نطاق الممارسة الديمقراطية[1].

ومهما اختلفت الآراء في تحديد مفهوم هذه التيارات السياسية فإنه يمكن تحديدها في ثلاثة اتجاهات أساسية، تتنوع بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، والتي عرفتها الساحة السياسية الجزائرية منذ عشرينيات القرن الماضي حتى قيام الثورة التحريرية[2].

ـ الاتجاه الأول: ويتنوع بين أقصى اليمين واليمين المعتدل، ويمثل الأول الطرق الصوفية وزوايا المرابطين، والثاني جماعة النخبة والنواب.

---

* وقد اختلفت الآراء بشأن الحركة الوطنية، فهناك من يرى بأن مصطلح الحركة الوطنية يرتبط أساسا بحزب الشعب الجزائري (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) لأنها الوحيدة التي نادت علانية بالاستقلال، و يطلق عليها اسم الحركة الاستقلالية تمييزا عن الحركات الأخرى ، ذلك لأن الحركة الوطنية بدأت تكتب بالجمع، وهو تضليل يتنافى مع الواقع والمنطق، لكن كلمة الوطنية لم يتقبلها في الثلاثينات إلا القلائل الذين وصفوا من قبل العقلاء في تلك الفترة بالمجانين.

[1] ـ عبد النور ناجي، مرجع سابق ،ص. 115.

[2] ـ مومن العمري. الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني.(قسنطينة: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003م). ص 14.

ـ **الاتجاه الثاني**: وهو الاتجاه الإصلاحي الوسطي: وقد عبر عن هذا الاتجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ـ **الاتجاه الثالث**: وهو الاتجاه اليساري، ويضم اليسار الوطني الثوري، وأقصى اليسار الشيوعي وقد عبر عن هذين الاتجاهين كل من نجم شمال إفريقيا، والحزب الشيوعي الجزائري على التوالي وسنتناول فيما يلي هذه التيارات مركزين على أهم خصائصها ومبادئها [1] .

ـ **الاتجاه الأول: الاندماجيون الليبيراليون:** تعتبرالطرق الصوفية وإتحادية المنتخبين الجزائريين أهم ممثلين لهذا الإتجاه، وقد كانت الطرق الصوفية قوة سياسية خاضعة للسياسة والادارة الاستعمارية ومهيمنة على الفكر الشعبي و الحياة الروحية، فأصبحت بذلك أداة بيد المستعمر لضرب هوية الشعب الجزائري ووحدته ومن ثم قامت بعض القوى الاصلاحية بمحاربتها بفعل ما كانت تقوم به من أعمال منافية للشريعة الإسلامية، وما تنشره من بدع وخرافات وأباطيل وشعوذة، حتى أن الشيخ عبد الحميد بن باديس اعتبر حربه للطرق الصوفية واجبا* لأنها تشكل خطرا على المجتمع الجزائري أكثر من خطر الاستعمار الفرنسي[2].

وما يمكننا قوله أن الطرق الصوفية لم يكن دورها سلبيا دائما بل كان لها دور في التسيير وقيادة المجتمع طيلة ثلاث قرون قبل الاحتلال الفرنسي، بل وساهم العديد من القيادات الصوفية ابتداءا من الامير عبد القادر في قيادة المقاومة ضد المستعمر[3].

ـ **اتحادية المنتخبين المسلمين الجزائريين:** تأسست في شهر جوان سنة 1927 وعقدت أول مؤتمراتها في شهر سبتمبر من العام نفسه امتدادا لحركة الشباب الجزائريين[4] التي أنشئت من قبل جماعة من المحظوظين عند فرنسا سنة 1900، وكان هدفها تحقيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، واتخذت شكلا أكثر جدية عندما شكل منتخبوها في "الهيئات الجزائرية" فيدرالية المنتخبين المسلمين للجزائر، وذلك للدفاع على هدف أساسي هو اندماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي[5].

---

[1] ـمومن العمري. المرجع نفسه. ص16.

* ـ ومن بين كتاباته قوله "حاربنا الطرقية لما عرفنا فيها ـ علم الله ـ من بلاء على الأمة من الداخل والخارج، فعملنا على كشفها وهدمها مهما تحملنا في ذلك من صعاب وقد بلغنا غايتنا والحمد لله، وقد عزمنا على أن نترك أمرها للأمة هي التي تتولى القضاء عليها ... وكل طرقي أو غير طرقي يكون أذنا سماعة وآلة مسخرة فلا هوادة بيننا وبينه حتى يتوب إلى الله " أنظر في ذلك: عبد الكريم بوصفصاف " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931، 1945) (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996) ، ص 177.

[2] ـ أنظر: مومن العمري، مرجع سابق، ص.16. ـ احسن مزود، تطور الأنظمة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال حتى دستور فبراير 1989، أو مبدأ الشرعية في جزائر متحولة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة،بحث لم ينشر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004- 2005)، ص. 36.

[3] ـ مومن العمري. مرجع سابق. ص ص 18- 19.

[4] ـ المرجع نفسه. ص22.

[5] ـ مومن العمري. مرجع سابق. ص 22..

وقد عبر فيها عن توجهه الرامي إلى فكرة الاندماج، وهكذا وجدت هذه المجموعة نفسها مرفوضة من الطرفين الجزائري ـ المتمسك بأصالته ـ والفرنسي الذي لم يحقق أي مطلب لهذا التيار[1].

ـ الاتجاه الثاني: الاتجاه الإصلاحي الوسطي يعود تاريخ ظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر إلى عام: 1903 وهو تاريخ زيارة الشيخ "محمد عبده" ، ولقد كانت له صولة وجولة أظهرت بعدها بوادر الإصلاح، وأنه لدال على أن يظهر سنة 1904 جزء صغير من كتاب يحمل عنوان "الحاجة إلى الإصلاح"، وفي سنة 1913 ظهرت جريدة أسبوعية دورية أعلن في البداية أنها إصلاحية همها الوحيد هو محاربة البدع الشيطانية، بل أكثر من ذلك صرح بأنها ليست سياسية، لكن لم يدم هذا الحال، فعند تأسيس الشيخ عبد الحميد بن باديس لجمعية العلماء المسلمين سنة 1931 كان شعارها المعلن نفيا لإيديولوجية المستعمر وأهدافها: الإسلام ديني، العربية لغتي، الجزائر وطني، بل تعمق الأمر أكثر عندما شرح الشيخ في جريدة الشهاب سنة 1936م مقومات الأمة الجزائرية ردا بذلك على مزاعم واتجاه فرحات عباس الذي كان ينادي بالاندماج، فبعد أن شرح مقومات الأمة الجزائرية وتاريخ المجتمع الجزائري المسلم، نفى أن يكون المجتمع الجزائري فرنسيا ورفض فكرة الاندماج، وبين أن المجتمع الجزائري يملك أرض آبائه وأجداده، وبحدود معروفة.

ولقد تطورت الجمعية بعدها فأصبحت سنة 1954م تمتلك 124 مدرسة، 274 معلم، 40 ألف تلميذ، وفي سنة 1955 فقد كان العلماء يملكون 181 مدرسة، 58 مدرسة ذات تعليم راق، عدد التلاميذ انخفض إلى 11000 تلميذ[2].

ولذلك لم يكن غريبا أن تهدف الجمعية إلى إحياء اللغة العربية ومحاربة الزوايا والطرقية والشعوذة بسبب إفسادهم للدين وتعاونهم مع الاستعمار البغيض، مع المطالبة بالاستقلال الوطني الذي ليس له بديل ولقد استعملت لهذا الغرض النوادي والدوائر الثقافية، والصحافة وهكذا أثرت على المثقف والفلاح على حد سواء[3].

ـ الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه اليساري (الوطني الثوري وأقصى اليسار الشيوعي): قد عبر عن هذين الاتجاهين كل من نجم شمال إفريقيا، والحزب الشيوعي الجزائري.

ـ الحزب الشيوعي الجزائري: هو نتاج الحزب الشيوعي الفرنسي بالجزائر، فبسبب تخلي المناضلين الفرنسيين عنه انتهج الحزب سياسة جزأرته، وأدت إلى إسناد المسؤولية فيه إلى إطارات جزائرية وقد أدت هذه النشأة إلى الإبقاء على الخضوع التام للحزب من خلال

---

[1]ـ أحمد مهساس. الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة.(الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002). ص ص 187- 188.

[2]ـ انظر: أبو القاسم سعد الله. مرجع سابق.ص- ص21- 26.

ـ جريدة البصائر،لسان حال جمعية العلماء المسلمين، أسست في أول شوال1354ه الموافق لـ:27 ديسمبر 1935م.

[3]ـ انظر: أحسن مزود. مرجع سابق .ص36.

الإستراتيجية الشيوعية العالمية وللحزب الفرنسي، المكون والمشرف والموجه الدائم له، فكان من أشد المدافعين عن الاندماج[1].

إن الشيوعيين لم يستطيعوا الدخول في الفكر الوطني بسبب تأييدهم للوحدة مع فرنسا[2]، وقد كان للحزب الشيوعي أخطاء عاقت طريقه، فمن جهة تركيبته الاجتماعية ضمت مناضلين من عمال المدن والأجانب خاصة لما لهؤلاء من أوضاع مادية أفضل من العمال الجزائريين ومن معتقدات عنصرية وتمييزية، ومن جهة ثانية بنى كامل سياسته على فكرة أن الجزائر أمة في طور التكوين لا يمكنها الانفصال عن فرنسا الأم، ولعل ما ميز مشروع الحزب الشيوعي هو استبعاده للمقومات العربية الإسلامية للجزائر[3].

ـ **حزب نجم شمال إفريقيا**: يعد الحزب الذي جسد الأفكار الراديكالية المعادية للاستعمار، جاء نتيجة لرفع فرنسا لبعض القيود على مستوى العمل السياسي الجزائري كمكافأة ـ في حسابها ـ على مشاركة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى[4]، ولقد تأسس بباريس في مارس 1926 في أوساط المهاجرين العمال وأغلبهم جزائريون واختير الأمير خالد رئيسا شرفيا له وجند لذلك أعضاء له من تونس والمغاربة وأصبح حركة جزائرية خالصة تنادي صراحة باستقلال الجزائر، وجعلت من جريدة الأمة لسانا ناطقا باسمها، وقد احتوى الحزب على ثلاثة اتجاهات أو إيديولوجيات سماها بعض المفكرين بـ: (قشور الماركسية، والوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة والمتميزة بالحنين إلى البلاد، والاتجاه الإسلامي السطحي)، وكان نجم الشمال يتمتع بعطف اليساريين الفرنسيين والأوربيين والمنظمات المعادية للاستعمار، وبرهن على تضامنه مع جميع الشعوب المضطهدة في العالم وخاصة منها الشعوب الإسلامية[5]، وعلى ضوء الإيديولوجية المركبة صيغ برنامج النجم الذي اكتمل بصفة نهائية في ماي 1933م عشية تحول النجم إلى حزب سياسي بشكل فعلي، بعد أن كان من الناحية القانونية مجرد جمعية، حيث تضمن هذا البرنامج تصورات للدولة الجزائرية تتمثل أهم أسها في:

ـ انتخاب مجلس تأسيسي عن طريق الاقتراع العام.

ـ تكوين جيش وطني وحكومة وطنية ثورية.

ـ اللغة العربية هي اللغة الرسمية.

ـ اعتراف الدولة الجزائرية بالحق النقابي وحق إنشاء الجمعيات بما في ذلك الأحزاب، ويلاحظ بهذا الصدد أن الملامح التي ميزت إيديولوجية النجم، قد شكلت فيما بعد أحد مصادر

---

[1]ـ المرجع نفسه. ص ص19-20.

[2]ـ عبد الله شريط. مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر.(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986). ص 143.

[3]ـ رابح كمال لعروسي. مرجع سابق. ص ص 20-21.

[4]ـ أحسن مزود. مرجع سابق. ص 37.

[5]ـ إدريس فاضلي. حزب جبهة التحرير الوطني: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954- 2004.(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2004). ص 41.

وخصائص الإيديولوجية التي لم يفلت النظام الدستوري الجزائري لما بعد الاستقلال من التصورات التي تضمنتها رسميا تلك المتعلقة بالمجلس التأسيسي والبرلمان، والمجالس المنتخبة، كأسلوب لممارسة السلطة في الدولة، وإن أسقط هذا النظام فكرة الاعتراف بالأحزاب السياسية[1].

- حزب الشعب الجزائري: تعتبر سنة 1937 نقطة تحول وتطور في حياة التيار الوطني الاستقلالي الذي نشأ سنة 1926 تحت اسم " نجم شمال إفريقيا وأعيد بعثه بتاريخ 11 مارس 1937 بباريس من طرف القياديين في اللجنة المركزية للحزب وبالتنسيق مع مناضليهم في الجزائر أعيد تأسيس التنظيم من جديد تحت اسم " حزب الشعب، والذي حاول من خلال الحزب الاستفادة من الدروس السابقة أثناء الحزب المنحل " نجم شمال إفريقيا " الذي كان برنامجه المطالبة وبوضوح ومباشرة بالاستقلال، فنجده يوهم المستعمر بالتخلي عنه، لكنه في الأصل بقي من خلال مطالبه يركز على الاستقلال ولكن بأسلوب مرن لكي يحافظ على التنظيم من خطر المواجهة مع الإدارة الفرنسية ويلاقي سياسة القمع، وكان حزب الشعب ينشأ المواطنين حول برنامجه من خلال مشاركته في البرلمان، وكذا من خلال الصحف الحزبية التي كان له فيها سهم ومن بين تلك الصحف نجد: جريدة الأمة والبرلمان الجزائري، والشهاب بالعربية وكذا جريدة صرخات الشعب غير أنه وقبل سنة 1943 وبعد التكوين السري لأفراد الحزب بدأ يميل إلى برنامجه وأفكاره القديمة التي تجلت في برنامج " حزب نجم شمال إفريقيا"، وصرح بها للعلن ووقف ضد فكرة التجنيد لدعم فرنسا ضد ألمانيا، وفي سنة 1944 أصبح حزب الشعب الجزائري يشكل العمود الفقري للحركة الوطنية، كونه التيار الذي يقود باقي تيارات تحالف أحباب البيان والحرية نحو أرضية تعكس التطلعات للاستقلال، وكان كل فشل في السياسات الإصلاحية يعطي دعما كبيرا لبرنامجه الاستقلالي التحرري[2].

قد شارك حزب الشعب في تنظيم مظاهرات أول ماي 1945، الذي واصل فيه مناضلو حزب الشعب نشاطهم تحت غطاء أحباب البيان والحرية، وقاموا بتحضير الشعب للمشاركة في مظاهرات 08 ماي 1945 بمناسبة عيد انتصار دول التحالف على ألمانيا، وبعد المجزرة التي ارتكبها المستعمر خلال المظاهرات التي راح ضحيتها 45 ألف شهيد قرر قادة الحزب إعلان العمل المسلح ما بين 23 - 24 ماي 1945 غير أن سوء التحضير، وقلة السلاح والرجال واكتشاف موضوع العمل المسلح من طرف الإدارة الفرنسية حال دون تنفيذ هذا العمل، وهو ما أدى إلى تأجيل الموضوع.

أما التنظيم السياسي " أحباب البيان والحرية " فقد قامت إدارة المستعمر بحله يوم 14 ماي 1945، وعندما خرج فرحات عباس من السجن أسس " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، للابتعاد عن توجه حزب الشعب الذي استطاع أن يوجه المناضلين نحو البرنامج

---

[1]- رابح كمال لعروسي. المشلركة السياسية وتجربة التعددية الجزبية في الجزائر.(الجزائر: منشورات قرطبة، 2007). ص ص 13- 14.

[2] - لشهب أحمد. التحالفات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية من 1936 إلى 1951م.(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي وإداري، 2007م). ص–ص. 40-45.

الاستقلالي، أما جمعية العلماء المسلمين فإنها وإن لم تساند صراحة حزب الشعب فإنها لم تتخذ نفس موقف فرحات عباس بل وقفت وقفة المتعاطف معه فقط.

حركة أنصار الحريات الديمقراطية:

تعتبر المرحلة الممتدة من 1946 - 1956 حاسمة في حياة التيار الثوري الاستقلالي، فقد عاش حزب الشعب المنحل إزدواجية في النضال بين النضال السري والنضال السياسي الشرعي، فالنضال السري تمثل في التحضير لتفجير الثورة والنضال الشرعي من خلال المشاركة في الانتخابات وهو القرار الذي يظهر مظهر التناقض مع البرنامج الاستقلالي، إلا أن النهج الجديد بالمشاركة في الانتخابات لا يعني حياده عن الخيارات الثورية، وعلى إثر قرار اللجنة المركزية للحزب بالمشاركة قدم الحزب قائمة مرشحيه تحت اسم تحرير الشعب الجزائري." Liberation du peuple Algerien " وهو ما رفض بهذه التسمية فأعيدت تسميته بـ أنصار الحريات الديمقراطية، وبعد عقد المؤتمر الأول لحزب الشعب دارت نقاشات حادة كادت تعصف بالحزب لولا حنكة زعيمه الذي استطاع أن يوحد الرؤى في الأخير ويخلص إلى قرارات مهمة أجمع عليها المؤتمرين في 15 فيفري 1947، لعل أهمها تكوين المنظمة الخاصة وبداية التحضير للعمل المسلح[1].

ب -النشأة التاريخية لحزب جبهة التحريرالوطني ودوره في تحرير البلاد:

- إن أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنتي: 1953، 1954م أدت إلى ميلاد حزب جبهة التحرير الوطني، فقد تم اجتماع الإثنين والعشرين (مجموعة 22) من المناضلين المتحمسين للثورة للتعجيل بها والبدء بالتخطيط لها، ثم قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بالاتصال بعدد من مناضلي المنظمة العسكرية السرية وتم الاتفاق على حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والقضاء على تأثيرات الأزمة وإنقاذ الثورة الجزائرية من السقوط، وأكدوا أن الثورة هي السبيل الأوحد للاستقلال وقد تم انتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني يكلف بتشكيل إدارة لتطبيق قرارات الاجتماع، وقد عين إلى جانبه مصطفى بن بو العيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، وفي الخارج أحمد بن بلة، محمد خيضر، وحسين آيت أحمد[2].

ولما حضرت ساعة الجد اجتمعت (لجنة الستة) التي تمثل اللجنة الثورية لتقرير اسم الهيئة التي ستعلن الحرب، ولتوزع أمر الشروع في الثورة إلى المجاهدين وتعين لهم ساعة اندلاع الثورة، وفي هذا الاجتماع للجنة الستة بدأ أعضاؤها يناقشون تغيير اسم "اللجنة الثورية للوحدة والعمل"، هذه اللجنة التي قدر لها أن تعيش سبعة أشهر عبأت خلالها الجزائريين لجو الثورة - وقد اقترحت أسماء مختلفة - وخلصت إلى أن يتضمن كلمة "الجبهة" لأن جميع الجزائريين مهما كان انتماؤهم السياسي يستطيعون الانضمام إلى الحركة الجديدة فرادى إن هم

[1] - أحمد لشهب. مرجع سابق. ص - ص 56 - 67.

[2] - ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996، 2008). مرجع سابق. ص ص24- 25.

أقلعوا عن فكرة العمل السياسي الذي تحجر فعليا، على أن الأحزاب الأخرى يجب أن تحل نفسها ويلتحق أصحابها أشخاصا، واتفق الرأي على اسم: جبهة التحرير الوطني[1].

ـ وحسب أحد مؤسسي الجبهة "الرئيس الراحل السيد محمد بوضياف، وكذا الرئيس الأسبق السيد بن بلة، فإن جبهة التحرير الوطني، كانت منذ اندلاع الثورة حتى مؤتمر الصومام 1956 كيانا أو جسما موحدا، لكنها بعد المؤتمر أصبحت ائتلافا أو جبهة بأتم معنى الكلمة، فقدماء حركة الانتصار، والاتحاد الديمقراطي والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يتنازلوا عن ذاتيتهم، فابتداء من 1956 تكونت الجبهة الحالية، ولأن مؤسسي الجبهة كانوا مضطرين إلى الإعلان عن الثورة لحسم النزاع الذي نشب بين شقي حركة الانتصار المتصارعين على السلطة، فإن جبهة التحرير الوطني لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسساتي، وإذ كان بيان أول نوفمبر لم يستبعد ضمنيا بقاء استمرار الأحزاب الأخرى، إلا أنه من الناحية الفعلية خيّر الإنسان الجزائري بين أن يكون وطنيا فيلتحق بالجبهة أو أن يكون خائنا للأمة الجزائرية أو عدوا للجبهة، كما أكد مؤتمر الصومام الذي أدان مختلف التشكيلات السياسية وأعلن فشلها رغم احتضان الجبهة لإطاراتها ومسؤوليها الرئيسيين، وإعطائهم مناصب قيادية في أعلى مؤسساته، ولهذا تعد الجبهة ذات خصائص منفردة وقوية جعلتها توصف بالحزب الأمة، لطابعها الوطني، إن طريقة الانخراط المفتوح لكل الشعب الجزائري في حزب جبهة التحرير الوطني واعتماد تنظيم الحزب على مبدأ القيادة الجماعية بموجب المادة: 12 من القانون الأساسي بالإضافة إلى اعتبار موارده متأتية من اشتراكات الجزائريين خاصة، ملكا وطنيا، بموجب المادة 39، كل هذه المظاهر تؤكد الطبيعة المتميزة لهذا الحزب، الذي أعطى لنفسه منذ مؤتمر الصومام، بنى دولته، باعتبار أن المؤسسات الدستورية التي أسفر عنها هذا المؤتمر ليؤسس لدولة جزائرية حديثة كانت هي نفسها مؤسسات الجبهة وأجهزتها النشطة[2]، وعلى هذا الأساس فإن بلخروبي عبد المجيد لم يكن يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزبا بقدر ما كان يرى أنها "السلطة العمومية التي تمخضت عنها المجموعة الوطنية والتي تغطي كل الإقليم، وهي مهيكلة سلّميا، وتخضع إلى رؤساء فكانت بمثابة تشخيص قوانين للأمة، أي كانت دولة، لأنها كانت تريد أن تمثل كل الشعب الجزائري، كل الأمة الجزائرية الواحدة وغير القابلة للانقسام"[3] إن هذا الاندماج بين الدولة والحزب هو الذي بقي مميزا لتنظيم السلطة الجزائرية بعد الاستقلال وإن هذا الدمج ذاته سبب أزمة جبهة التحرير الوطني عشية الاستقلال[4].

---

[1]ـ عبد الرحمن بن ابراهيم بن عقون.الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947 ـ 1954.(الجزائر: المدرسة الوطنية للكتاب، الجزء الثالث، 1986). ص ص 480- 481.

[2]ـ رابح كمال لعروسي .مرجع سابق .ص ص 31- 32.

[3]ـ الأمين شريط. التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 919 ـ 1962.(الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998)ص. 98.

[4]ـ رابح كمال لعروسي. مرجع سابق. ص 32.

02 - التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني:

وسنتناول تطور الحزب على مرحلتين أساسيتين، مرحلة الأحادية الحزبية التي أسس لها الحزب ليتفرد بالسلطة، ومرحلة التعددية والإنفتاحالسياسي،وكيفية تعامل الحزب مع المرحلة.

أ- التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الأحادية الحزبية.

لقد كان سجل جبهة التحرير الوطني السياسي والتنظيمي حافلا بالأحداث والخصائص المتمايزة في فترة الأحادية الحزبية، والتي سيطر فيها الحزب على الحياة السياسية بصورة مقننة، ولقد اختلفت هذه التطورات من حين لآخر، ما يجعلنا نقسم هذه التطورات إلى ثلاث مراحل:

أولا - التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني وعلاقته بالسلطة للفترة (1962 - 1965).

يمكن النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة - 1962، 1965م - على أنها كانت **طرفا في الصراع على السلطة**[1]، وذلك ما يؤكده سليمان الشيخ حينما قال أن الجبهة في 1962 كانت قوة متعددة الرؤوس، التي تشكلت من التنظيمات السياسية المنضمة إليها، والتكتلات الداخلية والخارجية المنجزة عن مرحلة الثورة، ولكنها تتسابق من اجل الوصول إلى السلطة، غير أن مصطفى الأشرف* لم يكن يرى في علاقة الجبهة وأجهزتها سوى مؤسسات بصلاحيات ضعيفة ورمزية، لأن السلطة الفعلية كانت متعددة ويجسدها في كل مكان جيش التحرير الوطني، كهيئة سلطوية فعلية، سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية، كما يمكن أن نحلل علاقة الجبهة بالسلطة من خلال الأساس الذي قامت عليه الدولة بعد الاستقلال، والمتمثل في دولة الأمر الواقع أو دولة المكتب السياسي الذي نشأ عن التحالف بين بن بلة وقيادة الأركان في مواجهة الحكومة المؤقتة* التي بقيت مستندة على مبدأ استمرارية الدولة ومعتبرة إياه شرعية لها، في حين راح المكتب السياسي الذي لم يكن يمثل في واقع الأمر سوى قيادة الأركان إلى اعتماد مبدأ الشرعية الثورية، التي تجسدت حسب نصر الدين غزالي في حزب غير موجود ماديا[2].

---

[1]- بوناصر ابراهيم. نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية والتعددية الحزبية .(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع تنظيم سياسي وإداري، 2010- 2011).

*- **مصطفى الأشرف :**كاتب ومؤرخ وعالم اجتماع جزائري. ينحدر من فرقة أولاد بوزيان بدوار الكرمة بلدية شلالة العذاورة (Maginot)ولد مصطفى الأشرف في 7 مارس 1917 بمدينة شلالة العذاورة الواقعة بالهضاب العليا، بولاية المدية،الجزائر. ودرس في جامعة السوربون في باريس.بعد التخرج عاد ليعمل كمدرس في عدة ثانويات في الجزائر، وانضم إلى حزب الشعب الجزائريعام 1939، وكانت له مشاركات واسعة متميزة في الصحافة النضالية مكنته من التنقيب عن العديد من الأصول التاريخية الجزائرية، ومن تكوين رؤية نضالية مرتبطة اشد الارتباط بنضال الشعب الجزائري عامة، وبعد الاستقلال شغل مناصب عديدة من بينها مستشار لدى الرئيس هواري بومدين؛ حيث شارك في صياغة الميثاق الوطني وعين بعد ذلك وزيرا للتربية الوطنية، ثم سفيرا لبلاده في أمريكا اللاتينية، ولم يتوقف خلالها عن الكتابة التحليلية التاريخية الجادة،له عدة مؤلفات وأعمال فكرية تمحورت حول الهوية الجزائرية بكل مقوماتها الأساسية، من إسلام وعروبة وأمازيغية، توفي في 13 جانفي 2000م

* voir: KAMEL BOUCHAMA, Le FLN la réfondation ou le …museé, Algérie,ed, El Maarifa, 2008, pp.33-56.

[2]- رابح كمال لعروسي.مرجع سابق. ص33.

إن المكتب السياسي الذي أعلن عن نشأته وحدد صلاحياته ونقل جميع السلطات إليه بنفسه، لم يكن موجودا على حد تعبير أحد المفكرين إلا من خلال نفسه، ولكنه أصبح رغم الشكوك المثارة حول شرعيته الممثل الحقيقي للدولة والممارس الفعلي للسيادة منذ جويلية 1962، ذلك بالرغم من أن الهيئة التنفيذية المؤقتة شرعت في تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي على أساس تعددي وفق اتفاقيات إيفيان، إلا أن المكتب السياسي تقدم بقائمة واحدة باسم جبهة التحرير الوطني، جسدت أول خطوة في إرساء مبدأ الحزب الواحد في الجزائر[1]، وبقي الصراع بين الأطراف الثلاثة محتدما: الطرف الأول متمثل في الرئيسين احمد بن بلة كممثل لمؤسسة الرئاسة والطرف الثاني هواري بومدين كوزير للدفاع وممثل للمؤسسة العسكرية، والثالث محمد خيضر كأمين عام لجبهة التحرير الوطني وممثلا لها[*]، ولقد كانت توجهات السيد محمد خيضر تسعى إلى تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي كمحاولة للهيمنة على السلطة واحتكارها، وهذا الصراع أظهر جبهة التحرير الوطني في اللحظة المباشرة للاستقلال باعتبارها أحد أطراف الصراع على السلطة، وكان الرهان عليها باعتبارها رمزا للوحدة الوطنية، وتكشف تفاعلات دمج الحزب في الصراع على السلطة، الاختلاف حول مسألتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بطبيعة الحزب، أما الثانية فتتعلق بطبيعة العلاقة بين الحزب والحكومة فبالنسبة لطبيعة الحزب كان هناك تصوران متناقضان، التصور الأول يرى ويؤيد خلق حزب جماهيري وتزعم هذا الاتجاه كل من محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي ورابح بيطاط أحد كوادر الحزب، أما التصور الثاني والذي كان يرى الجبهة حزبا طلائعيا فقد تزعمه بن بلة، وفيما يخص المسألة الثانية التي أثارت الخلاف فهي إخضاع الحزب للحكومة أو إخضاع الحكومة للحزب، فمحمد خيضر كان يرى تكوين حزب يضم اكبر عدد من الموالين له قصد تطويق المكتب السياسي والحكومة بغرض السيطرة على كل الأمور، في حين كان يرى بن بلة أن يكون الحزب بعيدا عن نفوذه وسلطته، ومنه كان يرى أن الانخراط في الحزب لا يكون إلا بأمور مضبوطة[2].

وعلى أثر الخلاف القائم في تصور علاقة الحزب بالحكومة استقال محمد خيضر الذي كان يرى وجوب سيطرة الحزب على الحكومة، في شهر أفريل 1963م، وأخذ أحمد بن بلة مكانه في أمانة سر الحزب إضافة إلى منصبه كرئيس للدولة[3].

وقد عكست انتخابات 09/20/ 1963 م التشريعية تفوق المؤيدين لتحالف الرئيس أحمد بن بلة وهيمنة أركان الجيش، كما أظهرت فيما بعد صراعا بين طرفين داخل الهيئة التشريعية حول دورها داخل الدولة، فاختيار النواة تم على أساس التعاطف أو التأييد السياسي ولم يتم على أساس الانتماء الاجتماعي أو المهني، وانقسم النواب هنا إلى قسم يؤيد فكرة أن

---

[1]- المرجع نفسه.ص33.

[*]voir : SALAH BELHADJ, FLN crises internes et et luttes de pouvoir 1956-1965, Algérie, ed Kortoba,2007, pp209.

[2]- ابراهيم بوناصر. مرجع سابق. ص 68.

[3]- ابراهيم بوناصر.المرجع نفسه. ص68.

الحزب هو الذي يزكي أعضاء البرلمان ويقترحهم، ومنه فرض سلطته وهيمنته على الهيئة التشريعية، وكان أحمد بن بلة هو الذي يتزعم هذه الفكرة، بعدما استولى هو على الحزب، أما القسم الثاني فتزعمه بعض الأعضاء في اللجنة الثورية للوحدة والعمل والبعض ممن كانوا يقولون أن الحزب ضعيف من العسكريين[1].

ولقد مثلت مرحلة أحمد بن بلة مرحلة هامة في علاقة الحزب بالدولة وذلك بتكريس مبدأ الأحادية وسيطرة جبهة التحرير الوطني على دواليب السلطة، ولقد سبق التكريس الرسمي للأحادية الحزبية بموجب دستور 1963 عدة إجراءات تمنع التعددية الحزبية في الجزائر بدءًا بمنع الحزب الشيوعي الجزائري في 25/ 11/ 1963، وحزب الثورة الاشتراكية في 1963/08/30 وبمرسوم 1963/08/14 والقاضي بمنع جميع التنظيمات أو الجمعيات ذات الطابع السياسي، وأصبحت كل التنظيمات التي يخالف نشاطها مبدأ وحدانية الحزب موضوعا لإجراء حظر خاص[2]، ولما نص برنامج طرابلس على تفوق الحزب على مؤسسات الدولة جاءت المادة 23 من دستور 1963 لتنص بوضوح على تكريس مبدأ الحزب الواحد وجاء فيها: جبهة التحرير الوطني هي الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر[3]. وكضرورة للحسم في الإشكالات التي لم يقع بشأنها اجتماع في مؤتمر طرابلس، وكذا مد جبهة التحرير بهيكل نظامي بعد تحوله إلى حزب، انعقد المؤتمر الثالث لحزب جبهة التحرير الوطني في 16 - 21 أفريل 1964 والذي كان قد أجل من قبل، وهناك الكثير من الطروحات حول تأجيل المؤتمر، فهناك من كان يرى أن سبب التأجيل يعود إلى أولوية معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والشغور الذي كانت تعانيه مؤسسات الدولة، والالتزام بتنفيذ اتفاقيات إيفيان* فيما يخص المرحلة الانتقالية، وضرورة وضع دستور، وانتخاب رئيس[4]، وهناك من كان يرى سبب التأجيل هو الخلاف القائم بين بن بلة ومحمد خيضر حول سيطرة الحزب على الحكومة أو سيطرة الحكومة على الحزب[5]، ولقد تم تنصيب اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر بتاريخ 17 نوفمبر 1963، التي عكفت على تحضير ميثاق جديد بناء على تجربة سنتين من الاستقلال، وحددت مقاييس المشاركة، وطرح شرط الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني المشاركة الفعلية في حرب التحرير، وانعقد المؤتمر بمدينة الجزائر تحت رئاسة "بشير بومعزة"وقد تمخض هذا المؤتمر عن وثيقة سياسية إيديولوجية حددت الإطار النظري للبناء الاشتراكي، محددة من خلال ذلك بالتفصيل الوضعية الاقتصادية والاجتماعية الموروثة والتي

---

[1]- المرجع نفسه. ص69.

[2]- رابح كمال لعروسي. مرجع سابق.ص 33.

[3]- غوتي مكامشة. " الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا "**المجلة الجزائرية للعلوم القانونية**. "(الجزائر:معهد الحقوق،ع.03، 1998). ص275.

*__اتفاقيات إفيان:__ هي مفاوضات تمت بين الجزائروفرنسا بين عامي 1960و1962م لتبرر فرنسا هزائمها المتتالية في الجزائر وتصنع نصرا سياسيا يغطي عجزها الإقتصادي والعسكري لكن الجزائر "حصلت على الاستقلال عن طريق عزمها و ارادتها للحصول على حريتها"

[4]- إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص 159.

[5]- كمال رابح لعروسي.مرجع سابق. ص ص33 - 35.

تحققت في ظل السنتين من الاستقلال إلى جانب ما حددته هذه الوثيقة من آفات مستقبلية، وتسمى هذه الوثيقة بميثاق الجزائر[1].

وإجمالا وفي هذه الفترة يمكن تحديد معالم التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني كالآتي:

1 ـ تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي كان جراء تفاعلات الصراع على السلطة بين ثلاث اتجاهات هي: حزب جبهة التحرير، ومؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، ومحور الصراع هو الخشية من السيطرة على السلطة واحتكارها.

2 ـ تحول الجبهة إلى حزب سياسي اصطدم بمسألتين اثنتين: طبيعة الحزب (جماهيري، أو طلائعي) وكذلك علاقة الحزب بالحكومة من حيث سيطرة كل منهما على الآخر.

3 ـ أن هذه الفترة عرفت تثبيت مبدأ الأحادية الحزبية من خلال اعتبار حزب جبهة التحرير الوطني 1963 وأكده ميثاق الجزائر فيما بعد[2].

4 ـ من الناحية التنظيمية للحزب: ففي 1963/02/21 التقت 75 من النسوة المنضمات للاتحاد بقيادة الحزب، وتمت حينها صياغة برنامج ينادي بتعميم تعليم النساء ويجب أن تكون المسألة التعليمية لهن مطابقة لبرنامج الحزب وإيديولوجيته باعتباره الرقيب على الحركة النسوية، كما استطاع خيضر سنة 1963 أن يشيد نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وخطا خطوة عظيمة بإعطاء الحزب شخصية مستقلة عن شخصية الدولة بما وفره له من استقلال مالي.

وفي أواخر 1963 بدا واضحا الشكل الهرمي والبناء التنظيمي للحزب، فكان مكونا من المكتب السياسي، 17 اتحادية، 109 دائرة ، و 1112 قسمة على المستوى البلدي والقروي[3].

ثانيا:التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحريرالوطني وعلاقته بالسلطة للفترة (1965- 1978).

وما ميز هذه الفترة في علاقة الحزب بالسلطة هو أولوية بناء الدولة الوطنية على الحزب، فقد ارتبط وصول الرئيس هواري بومدين إلى هرم السلطة بحركة 19 ـ 06 ـ 1956م[4].

ولقد اختلف المؤرخون حول حقيقة هذه الحركة هل هي حركة ثورية تصحيحية أم انقلاب عسكري، ويكاد الإجماع ينعقد على أن الانقلاب في أساسه هو عملية عسكرية تكتيكية، وهو أمر ينطبق تماما على ما حدث في 19 جوان 1965، ولكن بومدين يؤكد أن ذلك يعود

[1]ـ إدريس فاضلي.مرجع سابق. ص ص160 ـ 162.
[2]ـ بوناصر ابراهيم. مرجع سابق. ص 70.
[3]ـ أحسن مزود. مرجع سابق. ص71.
[4]ـ بوناصر ابراهيم. مرجع سابق. ص 71.

إلى ميل بن بلة إلى استعمال واستخدام الجيش، مما جعله يظهر في شكل جيش عطشان للدم قاهرا للمعارضة[1].

وبغض النظر عن حقيقة هذه الحركة فإن أزمة 19 - 06 - 1965 أثبتت أن المؤسسات الحزبية كانت موجودة لكن لم تفرض نفسها وفضلت الحياد على اقتحام حلبة الصراع ومدبري العملية لم يستشيروا من جهتهم اللجنة المركزية التي عقدت اجتماعا في بداية الشهر[2].

ولقد وصف بن بلة ذلك بالمشكلة التي عصفت تقريبا بجميع الثورات في الوطن العربي والعالم وهي مشكلة "الثورة التي تلتهم أبناءها" وهذا رفضا للحركة التي عصفت به خارج سدة الحكم إلى السجن[3].

والنتيجة الأساسية في علاقة الحزب بالسلطة في هذه الفترة، هو الضعف الواضح في اتخاذ قرارات حاسمة في الأداء السياسي نظرا لعدم قدرته ـ أي الحزب ـ على اتخاذ موقف واضح اتجاه أطراف الصراع، وعناصره المتنافسة في ظل مؤسسات الدولة[4]، وذلك لطبيعة السياسة المنتهجة من طرف الرئيس هواري بومدين بعد وصوله إلى الرئاسة، والتي ركزت أساسا على بناء مؤسسات الدولة وتقوية السلطة التنفيذية لتجنب الصراعات والانشقاقات الحزبية ومنه أعطيت أهمية بالغة للبيروقراطيين على حساب الحزب الذي أصبح دوره ثانويا[5]، ولقد كان تصور مجلس قيادة الثورة لطبيعة الحزب على أنه يجب أن يكون حزبا طلائعيا، ويكون بذلك ملهما للثورة وموجها لها لكن في الواقع كان الحزب مجرد مجموعة من السلبيات فهو مشكل على الورق فقط، نشاطه هو جمع الاشتراكات من المناضلين، فلا اللجنة المركزية ولا المكتب السياسي اضطلع بمهامه في المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات، فكانوا يبلغون بالقرارات بعد اتخاذها وهذا يتنافى مع مفهوم الحزب الطلائعي، وكل هذا كان محل تقارير وتحاليل دون الوصول إلى حل لمعالجة الوضع وتصحيحه، فلو بقي الأمر هكذا في نظر أعضاء الحزب فإن الحزب ينتفي وجوده ويصبح وجودا دعائيا وشكليا لا أكثر، وهذا الواقع يجب أن يعاد النظر فيه[6]، لكن بالموازاة فإن عزوف مجلس قيادة الثورة عن الاهتمام بدرجة أولى بتنظيم حزب جبهة التحرير الوطني وإعادة هيكلته كان أمرا محتوما فرضته عدة عوامل، منها الظروف القيادية الجديدة ـ مجلس قيادة الثورة ـ التي أصبحت تجسد وحدة القيادة للحزب والسلطة والجيش في آن واحد، إلى الإسراع وبصفة مستعجلة إلى إقامة الأسس البنيوية للدولة، بالإضافة إلى التكفل السريع بانشغالات الشعب، وهكذا اتجه مجلس قيادة الثورة

---

[1] ـ أحسن مزود. مرجع سابق. ص88.
[2] ـ بوناصر ابراهيم. مرجع سابق. ص 71.
[3] ـ أحمد المسلماني . " خريف الثورة: صعود وهبوط العالم العربي. "**مجلة حصاد الفكر**". (مركز الإعلام العربي. العدد. 160، أغسطس 2005) .ص 58.
[4] ـ بوناصر ابراهيم. مرجع سابق.ص 71.
[5] ـ علي سعداني. بيروقراطية الإدارة الجزائرية. (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981م). ص ص74 - 75.
[6] ـ إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص 186.

إلى المهام ذات الأولوية، فعقد جلسات ماراطونية من 22 إلى 26 أكتوبر 1966 لضبط التدابير الكفيلة بتنظيم الدولة[1].

أما من الناحية التنظيمية فقد أوضح الرئيس هواري بومدين في أكثر من مناسبة وفي جميع ممارساته للسلطة، وفي إعادة تنظيمه للحزب بتاريخ 17 يوليو 1965 جرى تشكيل لجنة من المقربين للرئيس هواري بومدين، ونتيجة لقناعة بومدين بتطوير المؤسسات السياسية تدريجيا عن طريق التثقيف السياسي المنظم، والذي بدأ سنة 1967 بالسير نحو تحقيق نوع من المشاركة عن طريق الانتخابات الخاصة بالحكم المحلي، ثم أجرى فيما بعد سنة 1969 - 1971، 1974، انتخابات مماثلة أسفرت عن ولادة مؤسسات محلية ذات طابع تنفيذي بحت وليست لها في النهاية أية سلطة سياسية، وما نسبة 20 % من الأعضاء المتفرغين في الحزب لانتخابات 1971 إلا دليل على ذلك، لكن الفترة الأخيرة من حكم الرئيس هواري بومدين عرفت تأرجح الأداء السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني بين الحيوية والصراع الداخلي، حيث أعيد تشكيل قيادة الحزب فأصبح يتمتع بقيادة ديناميكية تمثلت في العقيد محمد الصالح يحياوي، كما أعيد انتخاب اللجان القيادية في التنظيمات الشعبية تحضيرا لانعقاد المؤتمر الرابع للحزب[2]، وأمام التجذرالثوري والاشتراكي الذي أدى إلى ازدياد ضغط المعارضة في شتى المجالات وبمختلف الوسائل، أصبحت ضرورة الحزب في ممارسة دوره الفعلي تزداد يوما بعد يوم، في التعبئة والتجنيد لمختلف الفئات الاجتماعية التي تعمل من أجل إنجاح قرارات الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، والطب المجاني، وهو ما حدا ببومدين في اجتماعاته الثلاثة المعروفة في كل من قسنطينة، تلمسان وتيزي وزو، أن يعطي لمعنى النضال والمناضل دفعا مميزا، ويصرح في إحدى لقاءاته بأن: **"مصير الثورة وضمان مكاسبها مرتبطان بتنظيم الحزب وتقويته وليس معنى هذا أننا سندخل في دوامات التنظيم وإعادة التنظيم التي عرفتها بلادنا ذات يوم ولكنه يعني بأن الحزب ستتضح مهامه أكثر فأكثر ليتمكن من ممارسة الحياة السياسية في النشاط اليومي"**ولقد كانت للخطابات الثلاثة صداها لمناضلي حزب جبهة التحرير الوطني، وبشأن الانتماء للحزب والانتساب إليه جاء في خطابه بتلمسان: **" ... بالنسبة للإطارات فلقد وجهت قبل اليوم نداء لن أوجهه ثانية، فالنضال اليوم هو الانتساب للحزب، لأن النضال ممارسة يومية وليست ماضيا نجتره... "**، ولقد كانت رؤى الرئيس هواري بومدين وإيمانه بضرورة الاتصال بالجماهير لتوضيح الرؤى السياسية عميقا، عبر عدة قنوات اجتماعية وسياسية، وكان حزب جبهة التحرير الوطني في مقدمة هذه القنوات، وبتاريخ الفاتح من نوفمبر 1975م وقع بومدين مرسوما يقضي بتشكيل لجنة لصياغة المشروع التمهيدي للميثاق الوطني الذي عرض في جانفي 1976م للمناقشة والإثراء، وأن مرحلة الانتقال إلى سلطة شرعية الشعب قد حان وقتها وحضرت عوامل نجاحها، وبذلك دخلت الجزائر مرحلة سياسية جديدة، احتل فيها حزب جبهة التحرير الوطني

[1] - ابراهيم بوناصر. مرجع سابق. ص 72.
[2] - إبراهيم بوناصر. المرجع السابق. ص 73.

مكانة مهمة بعد أن كان مهمشا، ذلك أن الميثاق الوطني قد أكد بما لا يدع مجالا للشك والتأويل بأنه لا يمكن استكمال البناء الاشتراكي بالأجهزة الإدارية وحدها، فلا بد من وجود تنظيم حزبي طلائعي ... [1].

وبتاريخ 14 نوفمبر 1977 أشرف الرئيس بومدين على تنصيب السيد: محمد الصالح يحياوي عضو مجلس الثورة كمسؤول تنفيذي للحزب، كما أشرنا سلفا، وبعد وفاة الرئيس بومدين وطبقا لنص المادة 117من دستور 1976، تولى رئيس المجلس الشعبي الوطني رئاسة الدولة وسارت الأمور بعد ذلك بشكل قانوني وطبيعي إلى أن انعقد المؤتمر الوطني للحزب طبقا لنص المادة (117 من الدستور).

فافتتح المؤتمر أشغاله بحضور 3290 مندوبا يمثلون مختلف أوجه النشاط في البلاد.

- المنظمات الجماهيرية بمجالسها.
- المجلس الوطني بكامل أعضائه.
- مندوبون عن القاعدة الحزبية.
- ممثلون عن الجيش الوطني الشعبي .
- كل أعضاء الحكومة.
- المديرون العامون للمؤسسات الوطنية.

فتجاوز بذلك التمثيل حدود التصور وشمل كل المؤسسات الوطنية، ولقد تمخضت أشغال المؤتمر التي دامت أربعة أيام من شهر جانفي 1979 عن انتخاب قيادة حزبية مركزية تتكون من (160 عضوا) أصليا دائم العضوية، و (40 عضوا) إضافيا، وانبثق عن اللجنة المركزية مكتب سياسي يتكون من (17 عضوا) وبالنسبة للسيرورة التاريخية للحزب فإن المؤتمر يعتبر إيجابيا أعطى هياكل وقوانين كان يفتقر إليها الحزب قبل ذلك.

وأكدت اللائحة التنظيمية للمؤتمر دور الحزب في مختلف جوانب ومناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ... [2].

ثالثا: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني للفترة(1979م - 1989م).

- إن ما يميز هذه المرحلة من تاريخ حزب جبهة التحرير الوطني هي سمة التداخل بين الحزب والدولة فالحزب قد شهد تغييرات على المستوى السياسي ولعل أهمها إعطاء الحزب دور أكبر في أجهزة الدولة، وهو ما يعكس الشعار الجديد للحزب باعتباره حزبا يقود ولا يحكم وهو المفهوم الجديد الذي أعطاه الأمين العام للحزب، إذ يشرح كيف أن الحزب لا يحكم الشعب وإنما يقوده، وحتى يكون حزب جبهة التحرير الوطني يقود ولا يحكم كان لابد من

[1] - إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص ص 198 - 200.
[2] -إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص ص212- 214.

اعتبار كل أدوات الإدارة في يد الحزب وهذه الأدوات لا تعتبر محايدة كما في الأحزاب التي تحكم وإنما تعتبر أدوات حزبية أو جزءا منها[1].

وتتميز فترة حكم الرئيس شاذلي بن جديد بمسألتين أساسيتين الأولى: تتعلق بالتركيز على بيروقراطية الدولة في إدارة المجتمع، أما الثانية: فتتعلق بطرح قضية الهوية كقضية رئيسية في الخطاب السياسي الوطني.

فقضية التركيز على بيروقراطية الدولة في إدارة المجتمع برزت من خلال مظهرين اثنين:

أ / مصادرة كل قنوات التعبير السياسي وإخضاع كل القوى والتنظيمات لسيطرة بيروقراطية الدولة والحزب وتعميم وفرض اختيار سياسي واحد وذلك لسد كل المنافذ أمام المجتمع للتعبير عن أزماته.

ب / استخدام الريع النفعي استخداما سياسيا كقاعدة مادية لهذه الدولة البيروقراطية لتعميم الرفاهية الاجتماعية المحدودة وضمان السلم الاجتماعي.

أما بالنسبة للمسألة الثانية والمتمثلة في طرح قضية الهوية كقضية أساسية في الخطاب السياسي الوطني، فبدأت من خلال ظهور مجموعات جهوية تطالب بهوية مستقلة ففي 10 مارس 1980 بدأت الحركة الأمازيغية تتحرك وتطالب بإحياء التراث القبائلي، ووقعت مشادات بين أنصار الأمازيغية ونظام الحكم، ولعل أشهرها ما عرف بأحداث تيزي وزو على إثر منع محاضرة لمولود معمري كان من المقرر أن يلقيها حول الشعر القبائلي القديم من طرف والي ولاية تيزي وزو، وتحول هذا المنع إلى سخط كبير واعتبروه محاولة لقمع الثقافة الأمازيغية وعلى إثر ذلك قام دعاة الأمازيغية مشكلين من الطلبة والأساتذة بمسيرة في ولاية الجزائر شعارها ديمقراطية الثقافة، وتصدت لها الشرطة، وبررت الحكومة ذلك بمحاولة ضرب الوحدة الوطنية من طرف الامبريالية الجديدة، واتهمت الحكومة في ذلك ضلوع بعض التنظيمات المتواجدة في فرنسا والتحريض لها والوقوف وراءها وهي جبهة الوحدة الجزائرية وجبهة القوى الاشتراكية.

ولعل أهم صورة جسدت التداخل بين الحزب والدولة: هي الحكومة التي استمرت من 1979 إلى 1984 والتي عرفت إدخال عناصر قيادية حزبية في مؤسسات الدولة من غير الوجوه المعروفة في فترة الرئيس هواري بومدين مثل: الشريف مساعدية وزير المجاهدين، عبد الحميد مهري وزير الإعلام والثقافة ...، كذلك من سمات التداخل إنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي برئاسة الأمين العام للحزب الذي هو نفسه رئيس الجمهورية، وتنصيب مساعدية مسؤولا عن الأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب.

وبناء على ما سبق يمكن أن نستخلص ثلاث نقاط رئيسية:

[1]- ابراهيم بوناصر. مرجع سابق. ص 74.

أ: التغيرات التي طرأت على مؤسسات الدولة والحزب جاءت بناء على ما ورد في نصوص الميثاق الوطني والدستور وأقرها المؤتمر الرابع.

ب: التنظيم الجديد يمنح لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة.

جـ: التداخل بين مؤسسات الدولة وهياكل الحزب[1].

وهو ما جسده خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد في أكثر من مناسبة حيث قال في كلمة ألقاها أمام الأمانة الدائمة وأمناء المحافظات في 23 سبتمبر 1984 " ... ولقد رددت مرارا وفي عدة مناسبات أنه ليس هناك حكومة حزب جبهة التحرير الوطني وهذا ما ينبغي أن يقتنع به الجميع ... " [2].

وفي حديثه لصحيفة الشرق الأوسط يوم 29 أكتوبر 1984 وردا عن سؤال الصحيفة المتضمن دور الحزب بين فترة الرئيس بومدين كواجهة سياسية والدور الحالي (عهد الشاذلي)، قال " ... هي المهمة التي يتولاها حزب جبهة التحرير الوطني الذي استطاع خلال المدة الأخيرة أن يكتسب حيوية من خلال تعميق مفهوم الديمقراطية المسؤولة والحوار البناء في إطار التوجهات والاختيارات التي حددها الميثاق الوطني، لقد خاضت جبهة التحرير الوطني بنجاح معركة بناء الجزائر الجديدة ... "[3].

- وعلى صعيد الجانب التنظيمي للحزب فقد شهد انعقاد المؤتمر الخامس بتاريخ (19إلى 22 ديسمبر1983) تحت شعار العمل والصرامة لضمان المستقبل، والذي انصبت أشغاله على تقييم دور الحزب خلال المرحلة التي تلت المؤتمر الرابع ودوره في التنمية والتأكيد على أن تهميش الحزب في قيادته للسلطة يعني تحول السلطة إلى بيروقراطية تتعالى على المواطن بدل خدمته كما سلط الضوء في هذا المؤتمر على النقاط الغامضة في الميثاق بقصد إزالة كل لبس أو غموض عند تطبيقه، وحتى يضطلع الحزب بدوره في المراقبة والتوجيه كما ورد ذلك في الباب الثالث تحت عنوان الحزب والدولة[4].

ووضعت اللجنة المركزية بناء على القرارات التي خلص إليها المؤتمر الخامس لائحة متعلقة بالاختيارات الكبرى للمخطط الخماسي 1985 - 1989، شملت عدة جوانب منها مجال التنمية وأهدافها، كذلك مجال التشغيل، التربية والتكوين، تلبية الحاجيات الاجتماعية والثقافية، التهيئة العمرانية ... إلخ[5].

---

[1]- ابراهيم بوناصر. مرجع سابق. ص ص 75 - 76.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. خطب الرئيس الشاذلي بن جديد، جانفي / ديسمبر 1984.وثيقة رسمية متعلقة بخطب الرئيس الاسبق الشاذلي.(الجزائر: وزارة الإعلام، المديرية الفرعية للمنشورات،الجزء السادس، 1985 ، ص. 81.

[3]- المرجع نفسه). ص ص103- 104.

[4]- إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص 217.

[5]- حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، الأمانة العامة الدائمة، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الاستثنائي 1984، 1985،حزب جبهة التحرير الوطني، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزء الثالث، 1985، ص ص. 53 -66.

ـ كما عرفت الساحة الداخلية خلال هذه الفترة حدثين هامين:

فالحدث الأول هو إثراء وتعديل الميثاق الوطني، وفيه أقنع المقربون من الأمين العام للحزب رئيس الجمهورية بوجوب إعادة النظر في الميثاق وإدخال التعديلات المناسبة عليه حتى لا يبقى عائقا أمام الإسراع بمشروع تطبيق العلاقة مع النظام الرأسمالي وكانت المحاور المقصودة بالإلغاء حسب بعض المفكرين والكتاب ما يسمى بأسس المجتمع الاشتراكي، وإعادة النظر في المهام المسطرة لحزب جبهة التحرير الوطني " [1].

أما المؤتمر السادس الذي انعقد بتاريخ 27 ـ 28 نوفمبر 1988 تحت شعار ـ التزام ، واقعية، عمل ـ فيعد آخر مؤتمر عادي في مرحلة الأحادية الحزبية وانعقد هذا المؤتمر مباشرة بعد أحداث أكتوبر 1988 وأقر المؤتمر خلالها بالممارسة الديمقراطية وتثمين العمل اللامركزي من خلال المجالس المنتخبة وتشجيع الحساسيات المختلفة ضمن إطار حزب جبهة التحرير الوطني[2]، أما آخر مؤتمر فهو المؤتمر الاستثنائي الذي عقد بتاريخ 28 ـ 29 ـ 30 نوفمبر 1989، أي سنة من بعد المؤتمر السادس، وهو المؤتمر الذي ينظر إليه على أنه استثنائي من حيث المظهر لكنه عادي من حيث الجوهر، ومن دواعي وخلفيات هذا المؤتمر هو تمكين القاعدة النضالية من مناقشة المستجدات التي طرحت على الساحة الوطنية والمتمثلة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية وانعكاسها على برنامج الحزب[3].

ب:التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعدديةالحزبية (1989- 2011).

كانت حالة البلاد عقب أحداث 05 أكتوبر 1988م تتميز باضطرابات على المستوى الاجتماعي والسياسي، وانحدارا على المستوى الاقتصادي وركودا ثقافيا واهتزازا رهيبا لثقة الشعب في السلطات العامة[4]، ولقد تبنت الجزائر خيار التعددية الحزبية التي دخل فيها حزب جبهة التحرير الوطني مرحلته الجديدة، وكان في مقدمة التشكيلات والقوى السياسية التي وضعت الخطة لتهيئة المناخ السياسي من اجل إنجاح التعددية السياسية، ولم يخضع الحزب لأي إجراء تأسيسي بعد إقرار التعددية نظرا لتمتعه بالشرعية التاريخية[5].

ويمكن تقسيم مرحلة التعددية الحزبية التي خاض فيها حزب جبهة التحرير الوطني غمار المنافسة السياسية إلى ثلاث مراحل:

---

[1]ـ إدريس فاضلي. مرجع سابق. ص ص 225- 226.
[2]ـ المرجع نفسه. ص ص243 ـ 244.
[3]ـ المرجع نفسه. ص 259.
[4] ـ عبد الوهاب دربال. الديمقراطية بين الادعاء والممارسة.(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007). ص. 17.
[5] ـ سليمة رابحي. الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر: دراسة وصفية مقارنة لدور حزب جبهة التحرير الوطني و حزب العمال .(رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 ـ 2008). ص 155.

: المرحلة الأولى: (1989 - 1996)، تدهور الحزب وتراجع علاقته مع السلطة:

إن أول ما يلاحظ بعد أحداث أكتوبر هو التدهور الكبير الذي عاشه الحزب من خلال الاستقالات الجماعية التي شهدها بداية من أمينه العام "محمد الشريف مساعدية" ثم استقالة الرئيس "بن جديد" من رئاسة الحزب، إلى جانب الخروج الجماعي لكبار مسؤولي الجيش من اللجنة المركزية، وانسحاب العديد من الأعضاء البارزين لتشكيل أحزاب جديدة، ثم بدأت بوادر تدهور وتراجع علاقة الحزب بالسلطة بعد فوز "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الانتخابات المحلية والتشريعية التي أجريت عامي 1990، 1991، والتي تم إلغاؤها لاحقا، وظهرت خلال هذه الفترة بوادر ابتعاد الحزب عن السلطة بل وحتى دخوله في المعارضة في ظل رئاسة الأمين العام "عبد الحميد مهري" التي امتدت من 1988 إلى غاية 1996، لقد كانت بداية معارضة حزب جبهة التحرير الوطني فعليا للسلطة والحكومة الانتقالية في عام 1994، عندما شارك في العاصمة الإيطالية مع أحزاب أخرى على توقيع عقد روما وهو ما يعرف بأرضية "سانت اجيديو" (Saint Egidio) * بهدف دعوة السلطة إلى ضرورة الحوار مع الإسلاميين، ثم تدعمت معارضة الحزب أكثر بمقاطعته للانتخابات الرئاسية، التي جرت في 16 نوفمبر 1995 وظل الحزب في صفوف المعارضة إلى غاية إبعاد "مهري" من الحزب سنة 1996[1]، ولقد كان من المقرر في هذه الفترة عقد المؤتمر السابع للحزب أيام: 18 - 19 - 20 أكتوبر 1995، ولكنه لم ينعقد ولم ينعقد قبله، كما دعت إلى ذلك اللجنة المركزية في اجتماعها المنعقد يومي 22 - 23 ديسمبر 1994، وكان ذلك في خضم إيقاف الحوار الوطني الذي تعثر ولم يصل إلى غايته[2].

المرحلة الثانية (1997م - 2002م): تصالح الحزب مع السلطة ومشاركته في الحكومة الائتلافية:

أدى صراع الأجنحة داخل صفوف حزب جبهة التحرير الوطني إلى الإطاحة بـ " عبد الحميد مهري" من طرف جماعة "بوعلام بن حمودة" الذي تصالح مع السلطة، وتأكد هذا الأمر أكثر من خلال مشاركة الحزب في الحكومة الائتلافية التي قادها التجمع الوطني الديمقراطي (RND)، بعد فوزه بأغلبية الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1997، والتي تحصل فيها حزب جبهة التحرير الوطني على 62 مقعدا فقط من أصل 380 مقعدا.

* وهذه الأرضية هي وثيقة تمخضت على اجتماع مجموعة من الأحزاب المعارضة، وذات الاتجاهات المتباينة مثل: حزب جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، حزب العمال، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر للرئيس السابق أحمد بن بلة، الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان، وتم ذلك في روما تحت رعاية المجموعة الكاثوليكية (Saint Egidio) يومي 22/21 نوفمبر 1994 من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة التي تعرفها البلاد والخروج من الانسداد السياسي، وظاهرة العنف المسلح، وقد اعتبرت هذه الأرضية إطارا للتفاوض من أجل العودة إلى السلم والشرعية والسيادة الشعبية.

[1] - سليمة رابحي.مرجع سابق. ص 157.

[2] - إدريس فاضلي.مرجع سابق. ص 271.

ـ ولقد عقد في هذه الفترة المؤتمر السابع للحزب أيام: 03/02/01 مارس 1998 لينتخب " بن حمودة " على إثرها أمينا عاما للحزب إلى غاية 2001 ويتم بعدها انتخاب "علي بن فليس" بعد توليه رئاسة الحكومة أمينا عاما جديدا للحزب وقد قاده إلى فوز كاسح في الاستحقاقات التشريعية لسنة 2002، أين هيمن على غالبية المقاعد، فتحصل على 199 مقعدا من أصل 389، كما حقق نصرا جديدا في الانتخابات المحلية للمجالس الشعبية البلدية والولائية، مما جعله يصبح الحزب الأول في البلاد من جديد.

المرحلة الثالثة (2003 ـ إلى يومنا هذا): لقد بدأت هذه المرحلة بعد المؤتمر الثامن للحزب في شهر مارس 2003 والذي جددت فيه الثقة في السيد "علي بن فليس" كأمين عام للحزب، مع وضع قانون أساسي جديد، أُعطيت فيه صلاحيات واسعة للأمين العام وخاصة ما يتعلق فيها بتعيين المسؤولين في الحزب، ولقد كان تجديد الثقة في شخص الأمين العام "علي بن فليس" انتصارا لأفكاره وطروحاته المتعلقة باستقلالية الحزب وابتعاده عن الخط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي تولى رئاسة الجمهورية في أفريل 1999، لقد أفرز هذا المؤتمر أزمة داخلية زادت حدتها مع حلول الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، وتصاعدت حدة الصراع حتى وصلت في بعض الأحيان إلى حد استعمال العنف المادي بين الأطراف المتصارعة على زعامة الحزب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بوادر الأزمة بدأت بتأسيس الحركة التصحيحية من طرف مجموعة من إطارات ورموز الحزب الذين رفضوا نتائج المؤتمر الثامن، وعلى رأسهم السيد "عبد العزيز بلخادم"، وزير الخارجية آنذاك، والسيد "عبد القادر حجار" سفير الجزائر بمصر، وقد بدأ الصراع برفع التصحيحيين لدعوى قضائية تطعن في شرعية المؤتمر ومقرراته، فقررت خلالها الغرفة الإدارية لمحكمة الجزائر بطلان مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني وذلك خلال شهر جانفي 2004، وقامت بتجميد نشاطاته، وأرصدته وودائعه، وكذا منع السيد علي بن فليس من استعمال أختام الحزب إلا بعد إعادة عقد المؤتمر الجامع، وهو ما فتح الصراع بين جبهة علي بن فليس من جهة وأنصار الحركة التصحيحية من جهة أخرى، وتسارعت التطورات بدءا بإبعاد علي بن فليس وإقالته من رئاسة الحكومة في شهر ماي 2003 ثم بسحب التيار الرئيسي المساند لـ "بن فليس" ووزرائه السبع (07) من الائتلاف الحكومي، مرورا إلى عقد المؤتمر الاستثنائي للحزب في أكتوبر 2003 الذي أقر ترشيح "علي بن فليس" للانتخابات الرئاسية بالرغم من إصدار القضاء قرارا يمنع انعقاد هذا المؤتمر، لكن بإقالة علي بن فليس وحاشيته من الوزراء وبحلول موعد الانتخابات الرئاسية التي فاز بها لعهدة ثانية الرئيس: عبد العزيز بوتفليقة قلت بوادر الصراع، الذي انتهى كليا بعقد المؤتمر الثامن الجامع أيام 31/30/ ـ 01 ـ 2005، والذي اتفق فيه الطرفان على انتخاب عبد العزيز بلخادم أمينا عاما للحزب خلفا لـ"علي بن فليس" [1]، وقد شكلت هيئة تنفيذية عن هذا المؤتمر مكوّنة من 144 عضوا، ومجلس وطني

[1]ـ سليمة رابحي. مرجع سابق. ص ص 158- 159.

مكون من 445 عضوا، وتم استحداث منصب رئيس الحزب وتمت تزكية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لشغل هذا المنصب، لكنه اعتذر وقبل بالرئاسة الشرفية فقط[1]، وبما أن الحزب تحصل على الأغلبية داخل غرفتي البرلمان، فإن ذلك حفزه على إعادة النظر في علاقات القوى السياسية التي تشكل التحالف الرئاسي*.

وقد أعقب إعادة هيكلة الحزب الانتخابات التشريعية (البرلمانية) في السابع عشر ماي (17 ماي) 2007 والتي فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد (136 مقعدا) من بين 389 مقعدا حيث خسر 63 مقعدا مقارنة بالانتخابات البرلمانية التي سبقتها (انتخابات 2002) غير أنه بقي يحتل الصدارة بمجموع 22،98 % ويليه في ذلك التجمع الوطني الديمقراطي بـ 61 مقعدا ونسبة 10،33 % من مجموع الأصوات المعبر عنها.

ومنه كان الحق لحزب جبهة التحرير الوطني في تشكيل الحكومة باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية، لتأتي بعدها الانتخابات الرئاسية 2009 والتي ساهم فيها حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم التحالف الرئاسي في إعداد إصلاحات جديدة للدستور تجعل من إمكانية ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثالثة.

وقد نظمت جبهة التحرير الوطني كما قال أحد قياديها "عبد الرحمن بلعياط " تجمعات ونشاطات جوارية نشطتها خلال الحملة الانتخابية للاستحقاقات الرئاسية وقد آتت أكلها بفوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[2]، ليأتي بعدها الحدث التاريخي الآخر في أيام جبهة التحرير الوطني وهو تنظيم المؤتمر الوطني التاسع للحزب، الذي جرت أشغاله في القاعة البيضوية بالجزائر العاصمة واختتمت أشغاله يوم الأحد 21 مارس 2010م، ولقد تم انتخاب اللجنة المركزية التي ضمت 351 عضوا من قبل المندوبين، التي زكت بدورها عبد العزيز بلخادم أمينا عام للحزب لعهدة ثانية، ولقد تبنى المؤتمر التسميات التقليدية لهياكل الحزب (اللجنة المركزية والمكتب السياسي الذي ضم 15 عضوا وهو بديل عن أمانة الهيئة التنفيذية للحزب، ومنح هذا المؤتمر هيئات وصلاحيات واسعة للأمين العام حيث يضطلع هذا الأخير بتطبيق لوائح اللجنة المركزية، وتوصياتها وقراراتها، تسيير أجهزة هذه اللجنة، تنسيق وتوجيه أعمال المكتب السياسي واللجان الدائمة والهيئات البرلمانية، وكذا توجيه أعضاء الحكومة المنتمين للحزب، وتعيين رئيس المجموعة البرلمانية في كلا الغرفتين[3]، غير أن الصراع بقي محتدما بين مختلف الأجنحة داخل الحزب العتيد أين ظهرت بعد المؤتمر التاسع

---

[1] ـ حزب جبهة التحرير الوطني. اللائحة النظامية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثامن للحزب.(الجزائر، أيام 31/30 جانفي و 01 فيفري 2005).

[*] يعتبر التحالف الرئاسي تتويجا للائتلاف الحكومي الذي ظهر عام 1999 ولقد جاء بعد الانتخابات الرئاسية لمساندة وتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وتوحيد وجهات النظر والجهد السياسي بين الأحزاب الثلاثة المكونة له: حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، التجمع الوطني الديمقراطي (RND) وحركة مجتمع السلم (HMS).

[2] ـ ع.م، "حوار عبد الرحمان بلعياط لـ صوت الأحرار " **جريدة صوت الأحرار الجزائرية**، العدد. 3387، الخميس 09 أفريل 2009، ص. 05.

[3] ـ عزيز طواهرة." المؤتمر التاسع للأفلان يمنح صلاحيات واسعة للأمين العام". **جريدة صوت الأحرار**. العدد. 3680، ص ص.08- 11.

حركة التقويميين والتي طعنت في نتائج المؤتمر لدى العدالة في عدم شرعيته[1]، واعتبرت أن عضوية 100 فرد في اللجنة المركزية هي غير قانونية وطالب الأمين العام للحزب بإعادة النظر في عضويتهم.

ولقد التقى أطراف الصراع لعدة مرات أملا في الوصول إلى حل لهذه الخلافات غير أن هذه اللقاءات باءت بالفشل وقرر التقويميون مقاطعة دورة اللجنة المركزية الطارئة والتي منحتهم فيها قيادة الحزب آخر فرصة للحوار[2] ، وبعد اختتام أشغال الدورة الطارئة للجنة المركزية للحزب التي انعقدت أواخر جويلية وبداية شهر أوت والتي قاطعها التقويميون أكد الأمين العام للحزب أنه لا حوار مع المنشقين بعد اليوم (بعد مقاطعتهم أشغال الدورة الطارئة للحزب)[3]، مما زاد من حدة الخلاف وانتقلت عدوى الصراع من القمة إلى القواعد حتى وصل الوضع إلى حد التنابز بالألقاب في الجرائد بل والاعتداء بالسلاح الأبيض في الشارع، وأعلن جناح التقويميين بقيادة صالح قوجيل عزمهم الدخول في الانتخابات التشريعية 2012 بقوائم حرة واستنزاف إطارات حزب جبهة التحرير الوطني، وهي بذلك ـ جبهة التحرير الوطني ـ قد تدخل في دوامة جديدة من الصراع تفتك بالحزب إذا لم يتنازل أحد الأطراف في خطاباته وفي مطالبه للطرف الآخر أو بعبارة أخرى لصالح الحزب.

II–البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني:

إن المراحل التي مر بها حزب جبهة التحرير الوطني كأحد أعرق الأحزاب السياسية في الجزائر تعد مراحل مختلفة ومتمايزة في تاريخ الحزب، حيث عمل في أولى مراحله على محاربة الاستعمار واستعادة الحرية ثم بعد ذلك عمل على البناء والتنمية كحزب مسيطر على الحياة السياسية في البلاد ثم جاءت مرحلة الانفتاح السياسي وتكريس الديمقراطية فأصبح حزبا منافسا للعديد من الأحزاب التي جاءت بها ريح الديمقراطية وفي خضم هذه الفترة التاريخية الطويلة لا يمكننا أن نتناول جميع القيم السياسية التي عمل الحزب على تلقينها للناشئة، فتناولت بعض القيم الرئيسية المحددة لإيديولوجية الحزب، والتي يمكن أن تتغير من فترة لأخرى حسب تطور الساحة السياسية الداخلية والخارجية، ومن بين هذه القيم التي عملت على استخلاصها من المواثيق الأساسية للحزب هي: (الوحدة المغاربية، العروبة، الإسلام، الاشتراكية، الديمقراطية)، وقد عملت على تحليل مضمون أهم المواثيق التي اعتمدها الحزب في كل فترة من الفترات لتسويق إيديولوجيته، ففي المرحلة الاستعمارية منذ نشأة الحزب إلى غاية الاستقلال (1962) فقد تناولت تحليل مضمون كل من بيان أول نوفمبر 1954، ووثيقة الصومام 1956 كأحد أهم المرجعيات المحددة لأيديولوجية الحزب في تلك الفترة.

وفي مرحلة الاستقلال التي تميزت بسيطرة الحزب الواحد "حزب جبهة التحرير الوطني" فقد عملت على تحليل مضمون ميثاق الجزائر 1964، ميثاق الجزائر 1976، ميثاق

[1] - WWW.WAKTeldjazair.com 17/08/2011.
[2] - **جريدة الخبر**، العدد. 6420، الثلاثاء 2011/07/19.
[3] - الموقع الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني .WWW.PFLN.dz 16/08/2011

الجزائر 1986، وفي فترة التعددية الحزبية تناولت تحليل مضمون خطاب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني وكذا برنامج الحزب، كأحد أهم المواثيق المعبرة عن إيديولوجية الحزب.

01 البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال:

سنتناول من خلال منهج تحليل المضمون أهم القيم التي كرست في البرنامج السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، ولقد اخترنا من بين هذه القيم في تحليل مضمون هذه الوثائق: (الوحدة المغاربية، العروبة، الإسلام، الاشتراكية، الديمقراطية)، ومن بين أهم الوثائق التي اعتمدها الحزب في هذه المرحلة هي **وثيقة أول نوفمبر1954م ووثيقة مؤتمر الصومام**1956م.

حيث تمثل وثيقة (بيان أول نوفمبر 1954) أول نداء إلى الشعب الجزائري وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني بتاريخ الفاتح من نوفمبر 1954ولقد صيغت هذه الوثيقة في ظروف عرفت فيها الساحة السياسية الوطنية تمزقا وصراعات بين مختلف قيادات الحركة الوطنية بلغت حد الاشتباك بالأيدي والصراع بالسكاكين، أما على الصعيد الخارجي، فإن هذه الفترة عرفت موجة من حركات التحرر وخاصة الثورة في إفريقيا وآسيا وبالأخص الثورة في دول المغرب العربي (تونس، المغرب) وهما البلدان اللذان يشتركان مع الجزائر في روابط حضارية ونضالية وجغرافية، الشيء الذي جعل الجزائريين ينتهجون الأسلوب نفسه، خاصة بعد الانفراج الذي حصل في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، وهو ما اعتبر فرصة سانحة للاهتمام بالقضية الجزائرية على صعيد عالمي، فكل هذه المعطيات تراكمت في الخمسينات، وأدت إلى بلوغ الفكر الوطني مرحلة لا رجعة فيها من النضج السياسي والإيديولوجي تجسد في دخول الإيديولوجية الوطنية عهد القطيعة في تعاملها مع الواقع الاستعماري بولادة جبهة التحرير الوطني، وصدور بيان أول نوفمبر، وهو البيان الذي قدم ولأول مرة حصيلة النضال الوطني، ومن ثم كان الكشف عن مضمون هذه الوثيقة يبرر لنا، ومن دون شك مدى التطور الذي عرفه الفكر الوطني[1]، أما **مؤتمر الصومام1956م فقد**جاء بعد سنتين من اندلاع الثورة وتميزت هذه الفترة من عمر الثورة بتسجيل منعطفات وتحولات ضخمة في مسيرة الصراع منها: تعيين (روبرت لاكوست) وزيرا مقيما واعتراف فرنسا باستقلال تونس والمغرب كخطة تكتيكية تهدف إلى جر البلدين للتخلي عن مساندة الشعب الجزائري، كما تميزت هذه الفترة داخليا في الجزائر بزيادة الضغط على المستعمر من خلال الهجمات المختلفة التي غطت ثلثي الجهات الآهلة بالسكان، ودوليا أعلن أقطاب مؤتمر بريوني لعدم الانحياز عن تعاطفهم مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لأول مرة.

[1] ـ فتح الدين أزوار."إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام". **مجلة النائب**.(الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004). ص ص. 35- 36.

وفي ظل هذه الأحداث عقد المؤتمر الذي تم في 20 أوت 1956م في واد الصومام (مقر قيادة الولاية الثالثة) وصدر عنه ما يعرف بـ (منهج الصومام)، ولقد اعتبر هذا المنهج من الوجهة النظرية الخط المنهجي الإيديولوجي للثورة، كما اعتبر من الوجهة العملية (أساس التنظيم لبناء الكيان الجزائري فوق الأرض الجزائرية)[1]، وفيما يلي أهم القيم في وثيقتي بيان أول نوفمبر، ووثيقة مؤتمر الصومام.

الوحدة المغاربية:

- إذا سلطنا الضوء على الوحدة المغاربية كقيمة سياسية من خلال مضمون وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م فإننا نلاحظ تكرار بعض الصيغ بنفس الألفاظ، ففي القيم الدالة على الوحدة المغاربية مثلا نجد تكرار لفظ شمال إفريقيا (ثلاث مرات) بنفس الشكل إلى جانب صيغ أخرى وردت ولكن ليست بنفس البناء اللغوي (الشكل) كالتونسيين والمغاربة وغيرها ... ولقد تكررت هذه المعاني (08) ثماني مرات في هذه الوثيقة، "واستهدف صناع الثورة في بيان أول نوفمبر 1954 م تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها العربي والإسلامي، وهذه النقطة تحدد بوضوح هدفا قديما للاتجاه الاستقلالي، وهو تحقيق وحدة المغرب العربي الذي ما فتئ يدعو إليه منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام 1926 م، كما أن هذا الهدف دعا إليه الاتجاه الديمقراطي للبيان الجزائري عند تأسيسه بل ومثل أحد أهدافه الأساسية، ولقد حددت هذه العبارات دوائر الانتماء الجزائري وأبعاد الهوية ونستطيع تقسيمها إلى ثلاث دوائر أساسية وهي الدائرة المغاربية، ثم الدائرة العربية التي سنتناولها في قيم العروبة والإسلام، ثم بعد ذلك الدائرة الإسلامية*، ولقد ركز البيان على الشمال الإفريقي أو المغاربي والدعوة لوحدته بدل الدعوة إلى وحدة عربية مثلا، ويعود ذلك إلى الرغبة في الإشعار أن الشمال الإفريقي له خصوصياته التي تميزه عن المشرق العربي، وتتمثل هذه الخصوصيات في البعد والثقافة البربرية التي تركت بصماتها على الهوية والثقافة المغاربية عموما، ولهذا فإن البعد المغاربي يجب أن يكون في الإطار الحضاري العربي والإسلامي، ويتناسق معه، وليس مرتبطا بالمتوسطية كما أراده الاستعمار الفرنسي، كي يكون عامل تفرقة بدل أن يكون عامل وحدة وتكامل مع امتداده وعمقه الطبيعي المتمثل في العالمين العربي والإسلامي[01]**.

---

[1]- أحمد حمدي. المباديء الإعلامية لجبهة التحرير الوطني في صحيفة المجاهد 1956-1962.(مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلامية، 1983). ص45.

* هذه الدوائر الثلاث تختلف عن الدوائر الثلاث التي حددها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر للانتماء المصري في كتابه " فلسفة الثورة " والتي تتمثل في الدوائر الإفيقية ثم العربية ثم الإسلامية، وهنا نسجل ملاحظة هامة، ففي الوقت الذي حدد فيه عبد الناصر الدائرة الإفريقية قابلها البيان بالدائرة المغاربية كدائرة اولى، مما يعني أن أبعاد الهوية للجزائر تختلف عن مصر والتي حددها البيان في ثلاث أبعاد (المغاربية والعربية والإسلامية).

** ويشبه هذا الطرح المغاربي للبيان نفس طرح علال الفاسي في المغرب الأقصى وكذلك طرح المفكر الجزائري علي الحمامي الذي عمل بمختلف كتاباته من اجل التنظير لهذه الخصوصية المغاربية قبل وفاته عام 1949، مما يعني اتفاق المغرب الأقصى مع الجزائر وتونس في هذا الطرح.

[01] - رابح لونيسي. دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية.(الجزائر:كوكب العلوم للنشر والتوزيع، 2012). ص ص 106 - 108.

وتلتقي أيضا أطراف الحركة الوطنية قبل صياغة بيان أول نوفمبر حول مفهوم المغرب العربي الذي أوجده الإسلام وعاش بالإسلام ويحيا له وهو ذات الكيان الذي أبرمت لأجله معاهدة شمال إفريقيا في: 1952/02/02 والتي تم بموجبها تأسيس لجنة الوحدة والعمل المغاربية والتي وقع عليها من الجانب الجزائري كل من السيدين " أحمد مزغنة " و "فرحات عباس"[1]، ورغم ما أبدته الحركتين الوطنيتين في تونس والمغرب نزعة صريحة للابتعاد عن لجنة التحرير المغرب العربي والتخلي عن مبدأ المصير المشترك إلا أن بذريعة كل قطر له خصائصه التي تميزه عن القطر الآخر إلا أن الجانب الجزائري بقي يعمل على نفس الاستراتيجية القائمة على أساس مغاربي وهو ما جاء في بيان أول نوفمبر إذ أكد تمسك جبهة التحرير الوطني بالرؤية الاستراتيجية للحركة الوطنية مغاربيا من خلال ربط النضال الجزائري بثورة تونس والمغرب ضد نظام الحماية[2].

كما أشار **محتوى منهج الصومام** العام إلى البعد المغاربي كقيمة وكضرورة سياسية حيث تضمن المحور الثاني لوثيقة منهج الصومام إستراتيجية الاستعمار الفرنسي وخصص الجزء الأول من هذا المحور للتجارب التونسية والمغربية في الكفاح وأخذ العظة منها، كما تضمن القسم الثاني (البوادر العامة) الذي يؤكد على أن الثورة الجزائرية ليست حركة تمرد وأشار هذا القسم إلى أن جبهة التحرير الوطني ستبقى على تضامنها مع شعوب المغرب العربي وتعمل على تأسيس اتحاد لجميع دول شمال إفريقيا وفي القسم الثالث والأخير من الوثيقة التي تناولت (وسائل العمل والدعاية) تطرقت إلى تضامن الشمال الإفريقي ومنه دول المغرب العربي كوسيلة للضغط على الاستعمار الفرنسي[3].

ولقد تناول محتوى منهج الصومام أيضا "الوحدة المغاربية" كقيمة سياسية بتكرارها عدة مرات، حيث تطرق إليها في المحور الثاني الذي تناول فيه إستراتيجية الاستعمار الفرنسي ليعرج فيه على التجارب التونسية والمغربية لأخذ العظة منهم في نيل الاستقلال والحرية، كما تطرقت الوثيقة في هذا القسم إلى أن جبهة التحرير ستبقى على تضامنها مع شعوب المغرب العربي وتعمل على تأسيس اتحاد يجمع دول شمال إفريقيا، وفي القسم الأخير من وثيقة المؤتمر والذي تطرقت إلى وسائل العمل والدعاية والذي اعتبرت تضامن الشمال الإفريقي والدول العربية الشقيقة من أهم وسائل العمل والدعاية التي تحقق أهداف جبهة التحرير الوطني وهو الاستقلال[4].

وكما أشرنا سابقا فإن هذا الاتجاه نحو تكريس الوحدة المغاربية أنه اتجاه قديم ورثه حزب جبهة التحرير الوطني عن الاتجاه الاستقلالي، فبقراءة عريضة للمطالب التي قدمها مصالي الحاج باسم نجم شمال إفريقيا، نجد أن الاستقلال للأقطار الثلاثة (الجزائر، تونس،

[1] ـ محمد العربي الزبيري. تاريخ الجزائر المعاصر.(الجزائر: وزارة الثقافة، الجزء الثالث، 2007). ص 21.
[2] ـ عامر رخيلة." أبعاد ومفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954".**مجلة المصادر**. (الجزائر. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954،ع.04 .1421 هـ - 2001 م)، ص ـ ص . 58 - 70.
[3] - أحمد حمدي. مرجع سابق. ص ص47-48.
[4] - أحمد حمدي. مرجع سابق. ص ص47-48.

المغرب) من أهم مطالبه لذلك خصص النجم في قانونه الأساسي بعد استرجاع نشاطه السياسي سنة 1933م، مادة تنص على الاستقلال التام للأقطار الثلاثة، الجزائر، المغرب، تونس، ووحدة الشمال الإفريقي وهو ما أكده الشق الثاني من برنامجه السياسي على المبدأ ذاته، وهو ما يؤكد أن هذا الاتجاه "وحدة المغرب العربي هو اتجاه قديم ورثه حزب جبهة التحرير الوطني من الحركات الاستقلالية"[1]، و تأكد ذلك خلال مؤتمر طنجة بعدها في 27 - 30 أفريل 1958 والذي ركز مرة أخرى على ضرورة بناء الاتحاد المغاربي[2].

- الديمقراطية:

قبل تناولنا للديمقراطية في بيان أوّل نوفمبر ووثيقة الصومام يجب علينا التنبيه إلى أنه قد وقع تحريف في بيان أول نوفمبر في نسخته العربية المترجمة عن الفرنسية التي كتب بها أصلا، فالترجمة تشير إلى "ديمقراطية اجتماعية" بدل "ديمقراطية واجتماعية" ويمكن أن يعتبر البعض هذا التعبير وهذه الترجمة صحيحة ولا فرق ما دام هناك تيارا ديمقراطيا إجتماعيا سائدا في أوربا ويتمثل فيما يسمى بـ : " الأممية الثانية " التي ترفض ديكتاتورية البروليتاريا، وترى إمكانية خدمة الكادحين بواسطة نظام ديمقراطي برجوازي، ويمثل هذا الاتجاه في فرنسا آنذاك، النوع الفرنسي للأممية الدولية (الاشتراكيون) وهو طرح مستبعد لأن هذا التيار كان من اشد المدافعين عن الجزائر الفرنسية آنذاك، ويبدوا أن من وراء الانتشار الواسع لهذه الترجمة المحرفة الذين كانوا وراء صياغة ميثاق طرابلس عام 1962 كمحاولة لإعطاء شرعية ثورية لهذا الميثاق الذي يحمل عنوان "من أجل ثورة ديمقراطية شعبية، وهذا التحريف إنما يدل على اتجاه إيديولوجي متأثر بالماركسية، فأراد استبعاد الديمقراطية السياسية والإبقاء على " الديمقراطية الشعبية " تيمنا بالديمقراطية الشعبية في شرق أوربا[3].

لقد ورد مفهوم الديمقراطية والحريات في **بيان أول نوفمبر** كأسلوب للحكم وتكررت ثلاث (03) مرات وبصيغ مختلفة، أما الصيغة الأولى "جميع الأحزاب والحريات الجزائرية" إنما دلت على التنوع الفكري داخل اتجاه الحركة الوطنية، أما الصيغة الثانية فوردت كأساس أول للدولة الجزائرية المستقلة " وإذا قرأنا البيان قراءة سطحية فإنه لا يحتوي أي إشارة لمبدأ " سيادة الأمة " كأحد أسس الديمقراطية، ونجد فيه إشارة إلى سيادة الدولة " بمعنى سيادتها السياسية والاقتصادية والثقافية أي الاستقلال التام، وذلك ما نجده في صيغة، " إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية " لكن المتمعن الدقيق والقارئ لما بين السطور في البيان يجد أن مبدأ " سيادة الأمة " الذي يمثل أساس الديمقراطية قد وجد في البيان، وذلك أن البيان لما صاغه

---

[1]- محمد مالكي. الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، أوت 1994). ص ص.286-287.

[2] - للاطلاع أكثر على مؤتمر طنجة وأهم القرارات التي جاءت لتكريس الوحدة المغاربية أنظر: معمر العايب، قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة - 27 - 30 أفريل 1958 - واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي "، **مجلة المصادر** .(الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ع. 18 ،السداسي الثاني 2008). ص - ص 115 - 152.

[3] - رابح لونيسي. مرجع سابق. ص ص90- 91.

مؤسسوا جبهة التحرير الوطني عام 1954م وقد تركوا للشعب مسألة الحكم على عملهم من خلال أول جملة صيغت فيه والتي تقول " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا "، وذلك يعني أن للشعب وللأمة السيادة التامة في الحكم على أعمالهم وأفعالهم وما قاموا به، ويعود لهم القرار الأخير بقبول أو رفض ما اقترح عليهم في البيان، أي احتضان الثورة أو التخلي عنها.

لكن بعد استرجاع الاستقلال فإن سيادة الأمة وسلطة الشعب تمارس من خلال تنظيم أكثر والاقتراع العام هو السبيل لذلك وهو ما لا يمكن القيام به أثناء الاحتلال، وكان من المفروض الاستناد إلى المجلس التأسيسي الممثل لكل شرائح الأمة بعد الاستقلال كونه يقوم بمهمة وضع أول لبنة للدولة وهو الدستور الذي يحدد نظامها وأسسها بناء على المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت دستورها بناء على المبادئ الواردة في بيان الاستقلال عام 1776 والذي مازال ساري المفعول (إلى حد اليوم) أو كما تفعل فرنسا دائما عند وضع أي دستور لجمهوريتها والذي يجب أن يكون وفيا لمبادئ ثورتها لعام 1789 م[1].

كما أكدت وثيقة الصومام على الديمقراطية كقيمة سياسية تعتمدها الدولة الجزائرية بعد استقلالها، ذلك من خلال القيادة الجماعية كمبدأ لعدم الإقصاء، كما دعت الوثيقة إلى اعتماد مبدأ الإنسانية الذي أعلنه بيان أول نوفمبر، وأكدت عزم الثورة على إقامة العدالة الاجتماعية بين الجزائريين في دولة ديمقراطية لا تعرف التمييز بجميع أشكاله، العرقية والدينية.

قيم العروبة والإسلام:

لقد وردت الصيغ المشتركة للعروبة والإسلام ثلاث مرات (03) مواضع ووردت صيغة الإسلام ومعناها منفردة في موضعين، " ومن البديهي إدراج الجوهر العربي الإسلامي للمجتمع الجزائري ليصبح شعار الشعب الجزائري شعب عربي مسلم[2].

وإذا أشرنا إلى اللغة العربية واستقرأنا واقع الشعب الجزائري قبل صياغة البيان فإننا نجد أن نسبة الأمية بلغت 90 % من السكان وكانت سياسة التجهيل معتمدة قصد فصل المجتمع الجزائري عن أسسه التاريخية ومنطلقاته الحضارية، وفي الجزائر المستقلة حسب نص البيان فإن تأسيس جزائر تكون اللغة العربية فيها هي اللغة الرسمية هو الهدف المنشود، وإن انقسمت مختلف التشكيلات والأطياف السياسية في مطالبها قبل صياغة البيان إلا أنها اتفقت جميعا على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية والمساجد والأوقاف بأيدي المسلمين يتصرفون فيها وفقا للنص القرآني[3]، إن تحدثنا عن النص القرآني فإننا نتحدث عن مبادئ وأحكام جاء بها الدين الإسلامي، ولقد وقف بيان أول نوفمبر على ذلك في القول "ضمن

---

[1] ـ المرجع نفسه.ص ص 109 - 111.

[2] ـ بن عون بن عتو." إشكالية الإسلام والاشتراكية في الخطاب الإيديولوجي في الجزائر بعد الاستقلال". **مجلة العلوم الإنسانية**، السنة السادسة، العدد. 39، خريف 2008 . **نقلا من:** WWW.ULUM.NL 13 أوت 2011.

[3] ـ محمد العربي الزبيري. مرجع سابق. ص ص31 - 36.

إطار المبادئ الإسلامية" وهو رغم وضوحه، إلا أنه ساد نقاش وخلاف حوله فهناك من وصف المبدأ بالغامض تمهيدا لأبعاده فيما بعد وهو نفس الأمر الذي وقع لمبدإ الديمقراطية السياسية الذي سبق وأن اشرنا إليه، وقد ذهب المعادون لهذا المبدأ لتفسير المقصود به على أنه وضع فقط لكي يحظى الدين الإسلامي بالاحترام، وهو طرح غير منطقي فالمسلم أحق له أن يحترم هذا الدين، وذهب البعض الآخر إلى القول أن وثيقة الصومام قد تخلت عن هذا المبدأ وأعادت النظر فيه، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر "محمد حربي، خليفة معمري، دانيال تيمسيت "[*] غير أن الذي غاب عن هؤلاء أن تجاهل وثيقة الصومام لهذا المبدأ لم يكن إلا ذرا للرماد في العيون فأغفلت عنه كي لا يتم تأليب الرأي العام الغربي على الثورة الجزائرية وإثبات تهمتها للمجاهدين على أنهم متعصبون دينيون، وكخير دليل على ذلك أنه لما وقع الاختيار على عنوان للسان حال جبهة التحرير الوطني، وتم اقتراح ثلاث عناوين "المكافح" و "الجزائري" و"المجاهد" فوقع اختيار عبان رمضان على العنوان الأخير لأنه أقرب إلى الشعب حسب قوله لزملائه ثم أضاف لهم بقوله "أما الغرب فيكفي إقناعه بافتتاحية كي لا تستغل فرنسا ذلك واتهامنا بالتعصب الديني، فقام عبان رمضان في افتتاحية العدد الأول بشرح مصطلح

"المجاهد"بأنه "كل جهد يقوم به الفرد ضد النظام الاستعماري في أي وقت كان[1] .

ويتبين لنا من الدراسة المتأنية للبيان أن مكانة الإسلام كانت من الأولويات مع الوضع في الحسبان عدم إثارة الغرب المسيحي، وتعود هذه المكانة لاعتبار أن الإسلام أداة لتحريك الجماهير، خاصة الفلاحية منها التي تقطن في الريف وتعرف بمحافظتها للإسلام ومبادئه، والإسلام عموما كان يمثل العنصر الأساسي في الشخصية الوطنية مقارنة بالعناصر الأخرى[2].

وما تجدر الإشارة إليه أنه يمكن للقارئ أو الباحث أن يسأل أين هو البعد الأمازيغي في الوثيقة؟ فنجيب أنه من غير المعقول آنذاك أن تطرح المسألة البربرية في إطار الصراع مع المستعمر الفرنسي وذلك تجنبا للفتنة التي قد يوقعها المستعمر، فكان رجالات الحركة الوطنية ينظرون للمسألة بارتياب ويعتبرونها من سياسة المستعمر التي تعتمد التفرقة "فرق تسد" وعدم ذكر المسألة في البيان ليس إهمالا لها بقدر ما هو تأجيل، وهو ما يؤكده"عبان رمضان" أثناء

[*] راجع في ذلك كل من:
- Mohamed Harbi , FLN : MIRAGES et Méalités, EdNaqd – Email, Alger 1993, pp. 170 – 174.
- Khalifa maameri, AbaneRamdane – Héros de la Guerre, d'Algérie, Ed.Rahma. Alger, 1985, pp. 198 – 201.
- Daniel. Timsit, Algérie – Récit AnachroniqueEd, Bouchen, Alger, 1998, pp. 45 – 46.

[1] - رابح لونيسي. مرجع سابق. ص ص 102 - 103.
[2] - المرجع نفسه. ص ص 105 - 106.

الأزمة البربرية عام 1949 للمناضلين بشلغوم العيد، أن البت في المسألة سيكون بعد طرد المستعمر.[1]

ـ قيم الاشتراكية:

لم يرد لفظ الاشتراكية البتة في بيان أول نوفمبر 1954 لكن ورد لفظ "الاجتماعي" ولم يكن يقصد به هنا المبدأ الاجتماعي بفكرة " الاشتراكية " التي دخلت إلى المواثيق الجزائرية في أواخر سنوات الثورة، وبالضبط في ميثاق طرابلس الذي كان من صياغة مجموعة قريبة من اليسار، ورغم ذلك فلم يكن بالإمكان إعطاؤها مفهوما ماركسيا لأن الشيوعية كانت مرفوضة تماما، ونشير هنا إلى عدم استعمال الاتجاه الاستقلالي لمصطلح "الاشتراكية" في كل مواثيقه الصادرة منذ نجم شمال إفريقيا مرورا بحزب الشعب الجزائري ووصولا إلى الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، أما أثناء الثورة، فقد استعمل مرة واحدة على لسان العربي بن مهيدي في مقالة له في جريدة المجاهد ـ أين أشار إلى أهداف الثورة بالقول أن " الشعب الجزائري يحمل السلام مرة أخرى لطرد المحتل الإمبريالي والحصول على شكل للحكم هو "الجمهورية الديمقراطية والاجتماعية، من أجل نظام اشتراكي يتضمن بشكل خاص إصلاحات زراعية عميقة وثورية في سبيل حياة معنوية ومادية لائقة ولم يكن يقصد بالاشتراكية هنا مفهوم المبدأ الاجتماعي الوارد في بيان أول نوفمبر، بل كانت ترد في تلك الفترة فكرة " الاشتراكية العربية " تارة " والاشتراكية الإسلامية " تارة أخرى خاصة بعد الثورة المصرية عام 1952 وبالأخص لو علمنا أن بن مهيدي قبل كتابته لهذا المقال قد قام بزيارة لمصر، وهذا التصريح إنما الهدف منه هو اكتساب اليسار الأوربي إلى جانب الثورة الجزائرية، ونشير هنا إلى أن الجانب الأوربي كان يعتقد أن الثورة الجزائرية ذات ميولات ماركسية، لأنه كان عاجزا عن فهم مصطلح الثورة خارج المفهوم الماركسي لها، وأنه عادة ما يعتقد أنه مصطلح خاص بالماركسيين فقط[2].

إلا أننا إذا عرجنا إلى محتوى **وثيقة الصومام** فإننا نجد فراغا ملحوظا فيما يخص الجانب الاقتصادي كأحد أركان الإيديولوجية فلم يكن هناك فكر اقتصادي واضح، فقد وردت بعض الآراء الحقوقية الاقتصادية جاءت في الحديث عن الحركة الفلاحية إلا أنها كانت تحتاج إلى المزيد من التفسير لتتضح أكثر ومنه نجد عبارة 'فالإصلاح الزراعي الحقيقي هو الحل لمشكلة البؤس التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما شاملا"، فاكتفى إذن البيان أو الوثيقة في التطرق إلى السياسة الاقتصادية بذكر الإصلاح الزراعي الذي ربط سقوط النظام الاستعماري والنقطة غير الواضحة في هذه المسألة هي طبيعة هذا الإصلاح

[1] ـ المرجع نفسه. ص ص 107 - 108.
[2] ـ رابح لونيسي.مرجع سابق. ص ص87 - 89.

الزراعي ونوعيته ومنهج تطبيقه، هل من خلال الانتصارات المرحلية للثورة أو بعد انتصارها نهائيا؟[1]

قيمة التحرر: إن اكبر تكرارات واردة في بيان أول نوفمبر هي تكرارات التحرر حيث وردت 45 مرة بصيغ مختلفة، فمرة بالتحبيب في الاستقلال وذكر فوائده ومآثره، ومرة بذم المستعمر وسياساته المختلفة،

"وإذا تكلمنا عن مبدأ الحرية أو التحرر، فقد كان بيان أول نوفمبر واضحا في تحديد معالمه بدقة " انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، "فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا"، وكما قال أحد الباحثين فإن اختيار الفكر الوطني للكفاح المسلح ليس دافعه الرومانتيكية السياسية أو التشطط في المواقف بل هو ضرورة حتمية فرضها ذلك التناقض المتمثل في وجود الاستعمار الناكر للشخصية التاريخية والسياسية للشعب الجزائري، ووجود شعور بكون الجزائر أجهضت في نموها التاريخي بسبب الاستعمار وانه لا سبيل للتوفيق بل الرغبة في استعادة الشخصية الوطنية وتنميتها ـ شأن كل مجتمع ـ ووجود الاستعمار جاثما على أرض الوطن، وهذا المشكل لا يمكن حله إلا جذريا باجتثاث المستعمر من الجزائر وذلك لا يأتي إلا بلغة واحدة وهي لغة الكفاح المسلح[2]، وإن تكلمنا عن التحرر واستعمال الكفاح المسلح كوسيلة لذلك فإن البيان لم يجعل هذه الوسيلة مجردة بل ربطها بوسائل أخرى وهو السند السياسي لأنه لا يعقل أن يعتمد على الكفاح المسلح دون وجود سند سياسي وهو المراد من تدويل القضية الوارد في البيان، فالسند السياسي ضروري لتوجيه وترشيد العمل المسلح ورسم استراتيجيته وأهدافه القريبة والبعيدة، ولم يغفل أصحاب البيان عن أهمية الوسائل السلمية كالمفاوضات، واستعدادها للحل السلمي متى اعترفت فرنسا بكافة حقوقها المشروعة، فاستعمال العنف ليس هدفا في حد ذاته في إيديولوجية الثورة الجزائرية، فالهدف هو استرجاع حقوق الجزائريين المسلوبة[3].

ولقد خصص **محتوى منهج الصومام*** في حثه على التحرر فتناول المحور الأول من محتوى هذا المنهج المقاومة المسلحة لنيل التحرر وإبراز جيش التحرير الوطني كقوة عسكرية وسياسية لا تقهر، وفي النقطة الثانية من المحور الأول أيضا تناول مكانة جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي فعال ووحيد في الجزائر، إلى جانب تطرقه إلى إخفاق المنظمات السياسية السابقة وكل هذه النقاط من المحور كانت تحث على التحرر كقيمة سياسية يؤمن بها الحزب ويدعو لها ولقد تكررت هذه القيمة في كل محاور الوثيقة[4].

---

[1]- أحمد حمدي. مرجع سابق. ص ص52-53.

[2] ـ فتح الدين بن أزوار. مرجع سابق. ص 41.

[3] ـ المرجع نفسه. ص40.

* للاطلاع على وثيقة مؤتمر الصومام: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/soummam.htm

[4]- أحمد حمدي. مرجع سابق. ص ص46-47.

02/ البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحريرالوطني في فترة الأحادية:

لقد اعتمد حزب جبهة التحرير الوطني في عملية التنشئة السياسية بعد الاستقلال على طريقة كتابة المواثيق كأسلوب لبيان إيديولوجية ورؤية الحزب ومقوماته وبيان نوعية الإنسان المراد تنشئته وعلى هذا الأساس سنقوم بتحليل مضمون بعض الوثائق الوطنية بعد الاستقلال للتعرف على أهم القيم التي أراد الحزب اعتمادها وتلقينها للناشئة وذلك بالتركيز على القيم السابقة كإطار للتحليل وهي: التحرر والاشتراكية، الديمقراطية، الوحدة المغاربية، العروبة والإسلام.

وقبل أن نحلل مضمون هذه المواثيق نعرج على التعريف بها وظروف إصدارها.

1 - ميثاق الجزائر 1964: جاء هذا الميثاق عشية الاستقلال ليتناول الشخصية الجزائرية بالتحليل التاريخي والاجتماعي الثقافي العميق متتبعا ظروف نشأتها وملابسات تطورها وسمات تبلورها ومحاولات تشويهها من أجل طمسها ومحوها حتى يتم تخريب الكيان الثقافي للشعب الجزائري[1].

2 - ميثاق الجزائر 1976: يعتبر الميثاق الوطني لسنة 1976م، استمرارا لعملية التوضيح السياسي والتكوين الإيديولوجي وأكثر دقة لمسايرة العصر والتقدم فالهدف المسطر في ميثاق 1976 هو تكوين وتنشئة الإطار التقني العالي وترقيته الإنسان، وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها[2].

3 - ميثاق الجزائر 1986: لقد جاءت صياغة ميثاق الجزائر 1986م لتجاوز بعض السلبيات وحرصت على إبراز البعد التاريخي للمجتمع الجزائري، وان وجود الجزائر كدولة لم يبدأ من مرحلة الحكم العثماني، بل يتجاوزه إلى حقب قديمة، كما جاءت الوثيقة لتعبر عن تماسك المجتمع الجزائري من خلال تعلقه بالأرض الواحدة وتمسكه بالمعتقد الواحد، كما أكدت الوثيقة على تمسك السلطة بالتوجه الإيديولوجي الاشتراكي الوطني للجزائر، وإذا بدأنا بتحليل هاته المواثيق نجد القيم المتناولة في الموضوع كالآتي:

- قيم الاشتراكية: فلقد خصص لها أكبر حيز في الميثاق، ففي الفصل الأول من الباب الأول نجد أن قيم الاشتراكية تكررت (22 مرة) هذا خلافا لعدة عناوين أخرى خصصت أصلا للاشتراكية كإيديولوجية منتهجة من طرف النظام ومنها الفصل الثاني من الباب الأول، الذي ورد تحت عنوان: المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية في الفصل الخامس من الباب الأول، (الصفحة 139)، بالإضافة إلى الفصل الثاني من الباب الثاني الذي ورد فيه لفظ الاشتراكية تحت عنوان الدولة والبناء الاشتراكي.

[1]- عبد النور ناجي.مرجع سابق. ص62.
[2]- المرجع نفسه. ص62.

وفي كل عنوان نجد عدة تكرارات، وليس غريبا أن يكون التركيز على الإيديولوجية الاشتراكية في الميثاق إذا ما "قورنت ببيان أول نوفمبر الذي تناول قيمة الاشتراكية تلميحا لا تصريحا في قولهم "إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية" ... "في إطار المبادئ الإسلامية".

فكانت عبارة ديمقراطية اجتماعية تعني أن النظام الذي سوف تنشئه الجزائر سيكون شيوعيا أو اشتراكيا، وما منع أصحاب البيان من الإدلاء صراحة بالاشتراكية هو معارضة بعض زملائهم أو من معارضة جماهير الشعب السابحة في البحر الإسلامي منذ قرون، كذلك جاءت الصياغة غامضة في بيان أول نوفمبر لكسب تأييد مختلف الدول سواء ذات التوجه الاشتراكي أو الليبرالي[1] ، لكن وبعد كسب تأييد المجتمع الدولي وتدويل القضية الجزائرية ومن ثمة نيل الاستقلال، لم يكن هناك بد من إخفاء التوجه الإيديولوجي الاشتراكي و"لقد كان الميثاق الوطني مدعما لميثاق الجزائر وكل مواثيق الجبهة السابقة واللاحقة كانت تلح على هذا المبدأ ولم يفتها التفطن لقيمته[2] بل وعملت على إعمال هذا التوجه بعيدا عن أشكال التقليد فمعركة البناء بالنسبة للدولة الاشتراكية هي تكوين فكر سياسي واجتماعي لدى الجماهير وقياداتها الحية، ولكي تتحمس الجماهير لهذا الفكر يجب على الدولة عدم الأخذ بأي فكر اشتراكي كان وتتبناه، ولا تنقل أي تجربة اشتراكية ناجحة في دولة ما وتطبقها، فاختلاف الظروف التاريخية والحضارية والثقافية من دولة لأخرى يمهد لاختلاف النتائج[3].

وهذا ما جاء به **الميثاق الوطني 1986** في نصه عن الإستراتيجية التنموية التي تتحكم في توجيهها عدة مبادئ ذكر من بينها "...إخضاع خطط التنمية لمتطلبات السيادة الوطنية الحقة..." وهكذا اختارت الثورة الجزائرية النهج الاشتراكي من أجل تحقيق التنمية الشاملة، بوصفه وسيلتها المفضلة لتحقيق العدالة الاجتماعية[4]، غير أن البناء الاشتراكي للدولة حديثة الاستقلال أمر صعب تعاني منه الدول النامية معاناة يومية، فمشكلة البناء والتشييد أمر صعب يضاف له المنهج الاشتراكي الذي يعد من أصعب المناهج في التجسيد وهو يتطلب التضحية والصبر، وما يريده أفراد هذا الشعب بعد كفاح مرير هو الراحة وليست التضحية فالمنهج والبناء الاشتراكي غاية الحكم فيه التقشف وهو ما لا يتحمله إلا المخلصين المستعدين لمواصلة التضحية ومتابعة النضال، وهم قلة.

كما أن هذا البناء يتطلب كفاءات وإطارات ومثقفين ومسيرين من مختلف المستويات العالية والمتوسطة كون الدولة هي التي تعمد إلى التخطيط والتنفيذ وكل ذلك لا تتوفر عليه الشعوب الناشئة*.

---

[1] - أبو القاسم سعد الله. مرجع سابق. ص ص 78 - 79.

[2] - عبد الله شريط.مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر.(الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986).ص 238.

[3] - المرجع السابق. ص238

[4] - حزب جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986. (الجزائر: قطاع الإعلام والثقافة والتكوين لحزب جبهة التحرير الوطني، 1986). ص82.

* **راجع في ذلك**: عبد الله شريط. مرجع سابق.ص ص 231 - 237.

ـ قيم الإسلام:

لقد أكد ميثاق الجزائر 1964م، على التوجه الإسلامي الذي يؤكد على أصالة الشعب الجزائري وامتداده التاريخي والاجتماعي والثقافي العميق الذي حاول المستعمر تشويهه وطمسه ومحوه حتى يتم تخريب هذا الكيان، كما دعا الميثاق إلى ضرورة إيجاد فكر وطني مستمد من التراث الحضاري، الذي يدل على الإسلام كتراث حضاري للشعب الجزائري وكذا اللغة العربية لمجابهة مخلفات الثقافة الفرنسية[1].

ولقد نص أيضا بدوره ميثاق الجزائر 1976م صراحة التأكيد على الهوية العربية الإسلامية[2].

كما وردت الإشارة إلى الإسلام في ميثاق 1986 بصيغ مختلفة فتكررت في الفصل الأول من الباب الأول (34 مرة)، ومع اتساع دائرة الحركة الإسلامية المعارضة، وتركيزها على الممارسات العباداتية، لفت ذلك انتباه أصحاب الوثيقة والتي ضمت بينها فاعلين ذوي اتجاه ديني ممثلين لمؤسسات دينية تابعة لجهاز الدولة مثل المجلس الإسلامي الأعلى ـ إلى غياب الإشارة إلى أهمية الممارسات الطقوسية، والتعليم الديني في وثيقة 1976 ـ وهو ما حرك المؤسسة الدينية المذكورة من خلال رئيسها أحمد حماني، لتنتقد ذلك التعاطي من خلال نص كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني والتي تضمنت عدة مقترحات أهمها:

ـ إدخال التعليم الإسلامي بعقائده وعباداته ومعاملاته، وسلوكه ومبادئه في جميع مراحل التعليم.

ـ زيادة الحصص المسموح بها في الإذاعة والتلفزة وكل وسائل الإعلام الخاصة بالتوعية والإرشاد والتوجيه الديني الصحيح ... هذا وغيرها من المقترحات التي تهتم بترقية المجال الديني عموما، فجاءت وثيقة 1986 لتتدارك ذلك تحت ضغط الحركة الإسلامية التي لجأت إلى استخدام شتى الوسائل حتى العنيفة منها، فنصت على تعظيم الشعائر الدينية، من كون الإسلام عقيدة وممارسات وقيم، وتشير الوثيقة إلى سلبيات الوثيقتين السابقتين (ميثاق 1976، ميثاق 1964) والمتمثلة أساسا في توجيه المجتمع نحو تحقيق حاجياته المادية فقط، في حين أن الأمر من منظور الثورة الجزائرية ، يتعلق بتحقيق توازن وانسجام بين الاحتياجات المادية ومطالب الفكر والروح[3].

---

[1]- ناجي عبد النور. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني. مرجع سابق. ص62.

[2]- المرجع نفسه. ص64.

[3] ـ بن عون بن عتو.مرجع سابق.

- قيم العروبة:

لقد ركز ميثاق الجزائر لسنة 1964م على اللغة العربية كلغة وطنية انطلاقا من ضرورة إيجاد فكر وطني مستمد من التراث الحضاري لمقاومة التركة الثقافية الاستعمارية من أمية مرتفعة وسيادة الثقافة الفرنسية[1].

ولقد عبر على ذلك الميثاق في قوله "ضرورة خلق فكر سياسي واجتماعي مستمد من قيمنا الخاصة، مغذى بالمبادئ ومحصن ضد المواقف الفكرية الخاطئة تدلنا على أهمية مفهوم جديد للثقافة".

وأكد من خلالها الميثاق على المدرسة كإحدى وسائل التعبير الاجتماعي والسياسي والتكوين الإيديولوجي وتنمية الوعي السياسي وتهيئة العقليات لتتكيف مع المحيط الاجتماعي بتغيير البرامج الموروثة عن الاستعمار واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية[2].

ولقد جاء من بعده ميثاق 1976 ليؤكد على أن التغيير الثقافي يتمثل في محو الأمية وتعميم التعليم ومن خلاله أولى الميثاق المدرسة أهمية خاصة باعتبارها إحدى أهم وسائل للتنشئة السياسية ومنه ركز الميثاق على محو الأمية وجعل اللغة العربية عنصرا أساسيا للهوية الثقافية للشعب الجزائري، لقد وردت قيم العروبة في الفصل الأول من الباب الأول (13 مرة) لتؤكد على اللغة الوطنية كلغة أصلية للشعب الجزائري متمسكا بها إلى جانب الدين الإسلامي وهو ما ورد في الصيغة "متمسكة بالمعتقد الواحد وباللغة العربية" وكذا في الصيغة "لقد أكد الشعب الجزائري ... أنه عربي الثقافة"، ولقد خصص ميثاق 1986 في الفصل الثالث من الباب الأول في صفحته رقم 87 عنوانا خاصا باللغة العربية معنونا بـ : "اللغة الوطنية"، حيث تكررت تحت هذا العنوان 15 مرة وكانت تهدف في عمومها إلى تعميم اللغة العربية في استعمالها داخل المدارس ومؤسسات العمل وجعلها في الريادة دون تهميش للغات الأخرى للاستفادة منها ومن منتوجاتها العلمية والحضارية " ويحاول الميثاق أيضا أن يعطينا تحديدا لمفهوم الثقافة الجديدة التي ستكون دعما للفكر الاشتراكي في بلادنا، فيذكر أن هذه الثقافة لكي تكون "وطنية" يجب أن تكون لغة التعبير عنها هي اللغة العربية لأن هذه اللغة نفسها هي تعبير عن القيم الثقافية لبلادنا، وباللغة الوطنية تكون ثقافتنا ثورية، " إن البعد العربي للثورة الجزائرية " هو ما جعل الميثاق يحدد اللغة العربية كلغة وطنية، تجمع كل مكونات وأطياف المجتمع الجزائري، سواء " بين النواحي التي تعرب لسانها أو تلك التي ظلت تستعمل اللهجات المحلية " وبذلك يتم ترشيد الشعب وتحريره من رواسب الفكر الإقطاعي الذي " استهدف الجزائر في شخصيتها وروحها العربية الإسلامية[3]، ولقد عمل حزب جبهة التحرير الوطني قبل استصدار ميثاق الجزائر 1986 على تعميم استعمال اللغة

[1]- عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني .مرجع سابق. ص62.
[2]- المرجع نفسه. ص ص62-63.
[3] - عبد الله شريط.مرجع سابق.ص238.

العربية في المخطط الخماسي 1980 - 1984، والتي سجلت اللجنة المركزية للحزب فيه وبارتياح النتائج الإيجابية في مجال تعميم استعمال اللغة الوطنية في كافة نشاطات الحزب وكذا قطاعاته وقطاعات الدولة وخاصة منها ما اتصل بالجمهور العريض، والتي ساهم فيها بالإضافة إلى الحزب، المجلس الأعلى للغة الوطنية وقطاعات أخرى[1].

قيم التحرر:

لقد وردت قيم التحرر في ميثاق 1964م، بالقول أن تكون الثقافة الجزائرية قومية فثورية وعلمية...ولقد وردت قيم التحرر بصيغ مختلفة لكنها لا تدل على التحرر من قبضة الاستعمار وسيطرته المباشرة مثلما دل ذلك في بيان أول نوفمبر 1954م، أو في مؤتمر الصومام 1956م، وإنما قيم التحرر هنا تدل على التحرر من قيد الجهل والأمية والتبعية الثقافية للمستعمر[2].

وهو ما أكد عليه ميثاق الجزائر 1976م، بالتأكيد على الثورة...لكن الثورة التي قصدها هي الثقافة والعلم لترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها وتنمية الحس الوطني[3]،وهو ما جاء به ميثاق 1986م كذلك، فنجد كلمة الصمود التي كان يعني بها الصمود الثقافي، والثورة التي يعني بها الثورة الإجتماعية، وهي التي وردت تحت عنوان الصمود الثقافي والثورة الإجتماعية..كما وردت عدة الفاظ بمدلول المقاومة والتحرر ...مثل "وقد كان التحام المقاومة العسكرية بالثورة الإجتماعية والمقاومة العقائدية تعبيرا واضحا عن تجسيد دعوة التحرر مع مطلب مواجهة الإستغلال ومحاربة التسلط بقوة المال"،[4] فكانت قيمة التحرر التي أشار إليها ميثاق الجزائر 1986م تهدف في مدلولها إلى التغني بالأمجاد والبطولات تارة وبالحث على البناء والتشييد تارة أخرى ولا تحث البتة عن التحرر من قبضة المستعمر.

03/ البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية(1989-2011):

ويمكن أن نقوم بتحليل أهم مواثيق الحزب والتي تكرس لأفكاره وللقيم التي عمل على تلقينها للناشئة، ومن بين أهم هذه المواثيق نأخذ: القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني ونأخذ لذلك خطاب الأمين العام للحزب الذي ألقاه خلال اجتماع الدورة العادية الرابعة للجنة المركزية، بعد المؤتمر التاسع للحزب.

وسنعمل من خلال هذين الوثيقتين على تحليل مضمونهما بالتركيز على القيم التي تناولناها آنفا.

- قيم الديمقراطية: ولقد وردت الديمقراطية في الوثيقتين كالآتي:

---

[1] - حزب جبهة التحرير الوطني. مقرارات اللجنة المركزية من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الاستثنائي 1984 - 1985.(الجزائر: قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، 1985).

[2] - عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني . مرجع سابق.ص 62.

[3] - المرجع نفسه.ص64.

[4] - الميثاق الوطني 1986. مرجع سابق.

ـ القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني:

لقد كرس الحزب من خلال قانونه الأساسي لمبادئ الديمقراطية حيث نجد في المادة: 1 من الفصل الأول الذي ورد تحت عنوان الأسس والمبادئ " حزب جبهة التحرير الوطني تنظيم سياسي وطني ديمقراطي ... " كما نجد في المادة الثانية أيضا " ... يستمد حزب جبهة التحرير الوطني وجوده من إرادة الجزائريين ... " كذلك المادة الثالثة، التي تطرقت إلى ضمان الحريات وكذا المادة الرابعة التي تحدثت عن استناد الحزب للقانون والدستور، كما أشار الحزب إلى الديمقراطية التحليلية في تسيير الحزب وذلك ما جاء في الفصل الرابع تحت عنوان " واجبات وحقوق المناضل في المادة:01 " منه فوردت مثلا " ...الترشيحات في هيئات الحزب " " الترشح للمجالس المنتخبة " ... " ممارسة النقد بحرية وموضوعية داخل الأطر النظامية ".

خطاب الأمين العام للحزب " عبد العزيز بلخادم "

إن الملاحظ لهذه الوثيقة وفي الصيغ المختلفة أن التكرار فيها نادر إلا بعض الصيغ ، أما باقي الصيغ فكانت غير متطابقة ، ولقد وردت الصيغ المختلفة الدالة على الديمقراطية مباشرة على إطلاقها ب 53 تكرارا، فمنها ما ورد فيها صيغة الديمقراطية مباشرة،ومنها ما جاء دالا على مؤشرات الديمقراطية و الدعوة إلى تحقيقها بإحدى صيغها كالتعددية السياسية، كماجاءت الإشارة إلى مبدأ سيادة الشعب كأحد مقومات العملية الديمقراطية و التي تجسدها الانتخاب كوسيلة لتحقيق ذلك، فوردت الانتخابات في عدة صيغ،ومن الصيغ أيضا ما تدل على ممارسة الديمقراطية داخل الحزب خاصة بعد الإنشقاقات الأخيرة التي قادها قوجيل فوردت بصيغة تدعوهم للالتفاف حول قيادتهم الشرعية .

إذن إجمالا ما يمكن أن نستنتجه أن حزب جبهة التحرير الوطني ومن خلال التكرارات الواردة و التي بلغت 53 تكرارا أنه أصبح يكرس للديمقراطية في الفترة الأخيرة الممتدة من تاريخ إعلان التعددية 1989م إلى غاية اليوم 2011م ، من خلال مؤشراتها المختلفة كالانتخابات، التعددية السياسية ، حقوق المرأة التي لا ننسى انه عمل على تطويرها خاصة في الفترة الأخيرة .

قيم العروبـة:

ـ القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني:

لقد جاء القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني مكرسا للغة العربية ومنشئا لها كأحد عناصر الهوية الجزائرية ولقد اعتبرها الحزب أحد الثوابت فأدرجها في المادة " 05 " من القانون الأساسي للحزب تحت عنوان يتمسك حزب جبهة التحرير الوطني بالثوابت المذكورة أدناه " فعدد الثوابت ومنها " اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية واللغة الأمازيغية لغة وطنية "[1] ومن الملاحظ أن الحزب تناول اللغة العربية وهو شيء عادي غير

[1] -http:www.FLN.dz. / PAGE = kanoun

أنه تناول الأمازيغية كلغة وطنية وهو تتناوله من قبل (أي في مرحلة الأحادية الحزبية وكذا مرحلة الاستعمار)، لأن في هذه الفترة قد أعلنت الأمازيغية لغة وطنية بعد أحداث عنف شهدتها من القبائل والجزائر العاصمة.

خطاب الأمين العام للحزب " عبد العزيز بلخادم "

و التي تكررت 17 مرة ، دلالة على مكانة اللغة العربية و اللغة عموما أو البحث فيها يعني البحث في الإنسان نفسه فهي أساس تكوين المجتمعات ذات السمات المشتركة و المنافع المتبادلة، و هذا لا يأتي إلا عن طريق اللغة، وبفضل اللغة ومن خلالها تتحقق تنشئة الفرد الإجتماعية والسياسية وتتشكل ذاته، وبذلك نستطيع القول أن اللغة هي وحدة للتماسك والترابط وعامل للشعور بالإنتماء للوطن الواحد ووالحضارة الواحدة وتعمق الشعور بالإنتماء لهذا الكيان .

- قيم التحرر:

القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني:

لم يتطرق القانون الأساسي للحزب إلى التحرر كقيمة سياسية مثلما تطرق إليها في الفترة الاستعمارية وما جاء نادرا في القانون الأساسي مثل " حزب جبهة التحرير الوطني .... مبني على أسس ومبادئ بيان أول نوفمبر 1954 وثورته الخالدة :، : ويستمد منطلقاته من الرصيد التاريخي للحركة الوطنية : كما أشار في مجموعة المبادئ في المادة الخامسة من القانون الأساسي إلى " صون الاستقلال الوطني ودعمه ، " مبادئ ثورة نوفمبر وقيمها"[1] وكل ذلك جاء لتبيان الربط التاريخي وبين حزب جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية، والتأكيد على مبادئ أول نوفمبر .

- خطاب الأمين العام للحزب " عبد العزيز بلخادم " :

كقيمة سياسية فقد ورد في الوثيقة ب 32 تكرارا و بصيغ مختلفة و لقد ركز عليه الحزب في خطابه بعد الديمقراطية ، فليس غريبا أن يركز الحزب على هذا العنصر في خطاباته ، فالجزائر قد مثلت في فترة قرن ونصف القرن مختبرا للسياسات الفرنسية واستراتيجياتها الاستعمارية، التي أثبتت عمقها أمام تصدي مختلف الحركات الوطنية، ومطالبتها بالاستقلال الذي توجته جبهة التحرير الوطني بثورة الفاتح من نوفمبر 1954م[2] إلا أن هذه الصيغ التي وردت في الوثيقة لم تكن تدعو إلى المطالبة بالحرية والتحرر، مثلما رأينا في نداء الفاتح من نوفمبر 1954م وإنما جاءت هذه الصيغ لتستقري الماضي وتذكر بأمجاد

[1] -http:www.FLN.dz.

[2]- امحمد مالكي.الحركات الوطنية و الإستعمار في المغرب العربي.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، أوت 1994).ص427.

الحزب في صنع الاستقلال و تعمل على إيصال رسالة الجيل القديم إلى الجيل الحالي بتنشئته على حب الوطن والمحافظة على استقلاله .

فقد أكدت هذه الصيغ على طبيعة الشعب الجزائري بحبه للحرية و التحرر. ثم في صيغ أخرى أكدت على نقطة التحول في كفاح الشعب الجزائري و دور حزب جبهة التحرير فيه وهي أول نوفمبر 1954م فجاءت لتبين في صيغ أخرى وتؤكد على صيانة استقلال الجزائر وبنائها ، ولقد جاءت الإشارة إلى العربية بـ 17 صيغة دلالة على أهمية اللغة العربية التي يوليها لها الحزب، ولم لا والبحث فيها يعني البحث في الإنسان نفسه، فهي أساس تكوين المجتمعات ذات السمات المشتركة، والمنافع المتبادلة وهذا لا يأتي إلى عن طرق اللغة.

- **قيم الإسلام:**

القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني: لقد تطرق حزب جبهة التحرير الوطني إلى الإسلام كأحد الثوابت التي لم يتنازل عليها وأدرجها في المادة 05 من القانون المذكور باسم: الإسلام دين الدولة: كما وردت في نفس المادة بصيغة " العدالة الاجتماعية ببعدها الشعبي في إطار القيم الإسلامية "، كما وردت في المادة 06 بصيغة؛ " الدفاع عن الهوية الوطنية بعناصرها الثلاثة: الإسلام، العروبة، الأمازيغية " [1] لكن الدفاع عن الإسلام والتنشئة له لم يرد في تفاصيله بل جاء مجملا دون التطرق إلى كيفية تجسيد ذلك.

خطاب الأمين العام للحزب " عبد العزيز بلخادم "

فقد جاءت الإشارة إليه في 18 تكرارا مما يدل على اهتمام الحزب بهذا الجانب فجاءت هذه الصيغ مقسمة منها ما جاء للحديث عن الإسلام عموما كعقيدة بدون تفصيل ثم جاءت مجموعة من الصيغ الأخرى تتحدث عن مكانة الجزائر من هذه الدائرة "دائرة الإسلام" وجاءت مجموعة من الصيغ الأخرى تدل على دور الحزب والدولة ومطالب الحزب في ترسيخ معالم هذا الدين و كيفية العمل من اجل الانتماء إلى هذا الفضاء ومنه عملت على تعزيز مكانة المجلس الإسلامي الأعلى ، ومحاربة ظاهرة الإرهاب الذي كان يتستر وراء غطاء الإسلام، ودعم دور الجزائر في منظمة المؤتمر الإسلامي .

- **الاشتراكية:**

القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني: لم يتطرق الحزب في قانونه الأساسي إلى الاشتراكية كما تطرق إليها في مواثيقه في فترة الأحادية الحزبية وتطرق إلى الحرية أيضا لكن جاءت مجملة والتي قد تشمل حرية التملك التي تتماشى والتحول الذي شهدته الجزائر من التوجه نحو اقتصاد السوق مع تأكيدها بعدم المساس بالممتلكات العمومية والمال العام وهو ما ورد في المادة 07 من الفصل الأول للقانون الأساسي للحزب والتي جاءت بصيغة " ينبذ

[1]- خطاب الأمين العام للحزب"..http:www.FLN.dz

حزب جبهة التحرير الوطني ... المساس بكرامة المواطن وحقوقه وحرياته "، المساس بممتلكات الدولة والمال العام ... "[1].

III ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني:

ـ لقد اعتمد حزب جبهة التحرير الوطني في ترسيخه لثقافة الحزب وإيديولوجيته لدى الناشئة وسائل عدة اختلفت من مرحلة إلى أخرى حسب متطلبات تلك المرحلة وفعالية الوسائل المستعملة في حينها، فالوسائل التي استعملها الحزب في فترة الاستعمار ليست ذاتها التي استعملها بعد الاستقلال مما يجعلنا نفرق بينها حسب التسلسل الزمني والتطور التاريخي.

01 ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة:

لقد تجلت عبقرية مفجري الثورة في إقامة هياكل ومؤسسات وطنية تحل محل المؤسسات الاستعمارية، لتأدية مهامها وتمكينها من التواصل مع مختلف الشرائح الاجتماعية في الأرياف والمدن، فاستحدثت بذلك جبهة التحرير الوطني مؤسسات لها تمكنها من التغلغل في أوساط الشعب ومنافسة المؤسسات الاستعمارية في أدائها قصد تدعيم الثورة لاستعادة الحرية والسيادة الوطنية ومن بين مؤسسات التنشئة أثناء الثورة نذكر:

ـ الجمعيات الشعبية: هي منظمات شعبية تتواجد في كل قرية قصد تعزيز الروابط بين أبناء القرية والمجاهدين، وهذه التنظيمات مستمدة من تقاليد الشعب الجزائري وكثيرا ما كانت هذه اللجان تساهم في الحرب التحريرية من خلال ما تقوم به من جمع للأموال والاشتراكات ونشر الدعاية ومراقبة العدو[2].

ـ المنظمات والهيئات: ولقد ظهرت هاته المنظمات في المدن والمناطق الحضرية تم خلالها تنظيم مختلف الفئات حسب مهنهم: ومن بين هاته المنظمات نجد :

ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين: ولقد تأسس هذا التنظيم في فيفري 1956 كان هدفه النضال من أجل الاستقلال، والتكوين النقابي والسياسي للعمال الجزائريين وانتشالهم من النقابات الفرنسية للقيام بالإضرابات وتعبئتهم لصالح الثورة ضد المستعمر [3].

ـ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: لاشك أن مرور ثمانية أشهر على الثورة قد جعل الشباب الواعي في الجزائر وخارجها يفكر في إنشاء تنظيم طلابي يساير الوضع الجديد للجزائر يتكتل من خلاله الطلبة ليشكل صوتا إضافيا في المحافل الطلابية ويعطي دفعا إضافيا للثورة من خلال الشباب المثقف والمؤهل لهذه المهمة.

ولقد بدأت الأمور تسير سيرا طبيعيا، فشكلت لجنة وطنية حضّرت للمؤتمر الذي انبثق عنه (الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين)[4].

ولقد برز دوره الثوري بعد أن تأسس سنة 1955 م من خلال انخراط قسم كبير من الطلبة في صفوف الثورة وتنظيم الإضراب العام سنة 1956 [1].

---

[1]ـ خطاب الأمين العام للحزب " عبد العزيز بلخادم "..http:www.FLN.dz

[2]ـ عبد النور ناجي، التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني ، مرجع سابق، ص. 51.

[3]ـ المرجع نفسه، ص.51.

[4]ـ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص ص . 297 - 298 .

ولقد ركز الإتحاد في أوّل نشرة على المسألة الثقافية قائلا " لقد جرّد الطالب الجزائري من ثقافته العربية الإسلامية، ومن لغته التي هي اللغة العربية، وعليه أولا وقبل كل شيء أن يفرض شخصيته الجزائرية، وأن يطالب ويرافع عن تراثه الثقافي الذي ورثه عن الحضارة العربية " [2]، لقد ساهم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وبتوجيه من جبهة التحرير الوطني بنشر قيم التحرير من خلال التعريف بالقضية الجزائرية وكسب أيضا مؤيدين لها عن طريق ربط جسور العلاقات مع منظمات طلابية أخرى خارج الوطن ومن مختلف المشارب والألوان السياسية والدينية3.

ـ المحافظ السياسي: يعتبر المحافظ السياسي بمثابة المربي والمنشط والموجه الأساسي والرئيسي للجماهير ولقد كان يقوم بعملية التنشئة السياسية من خلال أربعة محاور تتمثل في:

ـ التأكيد على شعبية الثورة.

ـ التركيز على أبطال الثورة وشهدائها.

ـ تعميق الوعي الوطني والتمسك بوحدة الثورة والوطن.

ـ تقوية الروابط بين الشعب والجبهة كتنظيم مؤطر للثورة.

ولقد انحصرت مهمة المحافظ السياسي في التوعية والإرشاد ومحاربة الآفات الاجتماعية في الوسطين المدني والعسكري، والإشراف على عملية التربية والتعليم من خلال ضبط البرامج والإطارات، فوظيفة المرشد السياسي هي تنشئة الجماهير والمناضلين تنشئة وطنية وثورية تعتمد على تلقين مبادئ وقيم الثورة والوطنية والتحرر والإخلاص للوطن[4].

ـ وسائل الإعلام: لقد أدركت جبهة التحرير الوطني أن أخطر سلاح يتم به التصدي للدعاية الإعلامية الفرنسية هي الترسانة الإعلامية التي يتم من خلالها دحض أكاذيب المستعمر داخليا وخارجيا بل ويتم من خلالها أيضا تنشئة الأفراد وخاصة الجزائريين على قيم الثورة ومبادئها ومنه كان لزاما عليها خلق هذا الجهاز لتعبئة الرأي العام ومن بين أهم الوسائل الإعلامية التي استحدثتها الجبهة آنذاك[5]:

ا ـ الصحافة المكتوبة: يتفق معظم الذين درسوا إعلام الثورة أن الصحافة المكتوبة هي أولى وسائل الإعلام التي اعتمدتها جبهة التحرير الوطني ولم تظهر هاته الوسيلة إلا بعد مضي سنة تقريبا من عمر الثورة، وأول عدد صدر كان من جريدة (المقاومة الجزائرية) والتي ظهرت في آخر سنة 1955 م وطبعت بادئ الأمر في باريس.

وفي بداية سنة 1956 في المغرب، ثم في تونس منتصف السنة نفسها، ومن الملاحظ في هذه الفترة هو عدم التنسيق بين هيئات التحرير في المناطق الثلاثة، لكن بعد انعقاد مؤتمر الصومام، وضع برنامج جديد للإعلام نتج عنه تغيير اسم (المقاومة) إلى (المجاهد) وجُعل

---

[1]ـ عبد النور ناجي.مرجع سابق. ص 51.

[2]ـ أبو القاسم سعد الله.مرجع سابق. ص299.

[3] ـ أحمد شاطر باش. " الوعي السياسي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية " **مجلة فكر ومجتمع**.(الجزائر، طاكسيج كوم للدراسة والنشر والتوزيع، عدد 7. يناير 2011). ص.ص 139-194.

[4]عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني . مرجع سابق. ص 52.

[5]ـالمرجع نفسه. ص52.

إشرافها مباشرا لجبهة التحرير الوطني، ولقد مرت المجاهد بثلاث مراحل، المرحلة الأولى طبعت منها ستة أعداد في الجزائر العاصمة، حيث كانت تفتقر إلى مقر ثابت مما صعب عملية توزيعها والحصول على مادتها الأولية، أما المرحلة الثانية فطبعت في تطوان (المغرب) بإشراف لجنة التنسيق والتنفيذ دائما وأصبحت اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ثم انتقلت إلى تونس أين يتواجد الإعلام الأجنبي ووسائل الطباعة الحديثة، ومنها بدأت المرحلة الثالثة للجريدة وهي الأطول والأكثر استقرارا من ذي قبل[1].

بـ النشرات الداخلية: بالإضافة إلى الصحافة الوطنية المكتوبة فقد لجأت جبهة التحرير الوطني إلى إصدار نشرات ولائية للإعلام المحلي، اهتمت فيها هذه النشرات بنشر الأخبار الولائية والرد على الصحف الأجنبية، ولقد صدرت في هذا الصدد، صحيفة باللغة الفرنسية (الوطن) سنة 1955، وهي صحيفة خاصة بمنطقة الأوراس، كما نشرت باسم المنطقة الثالثة نشرة (الجيل)، وعن المنطقة الرابعة نشرة (حرب العصابات)، وقد بلغ عدد النشرات خمسا (05)، وكانت كلها نصف شهرية وهي تختلف في الجودة من منطقة لأخرى[2].

ـ المعاهد التربوية: لقد اهتمت جبهة التحرير الوطني بتأسيس المعاهد التربوية والكتاتيب في المداشر والقرى وعلى الحدود التونسية والمغربية إيمانا منها بدورها في تلقين الجيل الجديد قيم المواطنة والمبادئ الأخلاقية ومبادئ اللغة العربية والقرآن الكريم قصد انتشاله من الأمية والتجهيل والفرنسة التي مورست من طرف المستعمر، ولقد أصبحت هذه المعاهد والمراكز التربوية قواعد للثورة والاتصال بالشعب عن طريق معلميها وتلاميذها، كما اهتمت جبهة التحرير الوطني بتكوين المعتقلين والمساجين حيث كانت هذه الأخيرة مركز للتربية السياسية والتوعية الوطنية ومحو الأمية، كما أرسلت الجبهة بعثات تعليمية إلى خارج الوطن لتتكون في الجامعات العربية، وفي سنة 1958 م أسس جيش التحرير مدرسة لتكوين الإطارات العسكرية في كل من تونس والمغرب قصد رفع الكفاءات القتالية للمجاهدين والمنخرطين في الجبهة[3].

ومن خلال الرصد التاريخي لدور الإعلام الثوري في عملية التنشئة السياسية للفترة الاستعمارية نستنتج أن جبهة التحرير الوطني قد استطاعت من خلال الوسائل سالفة الذكر التأثير في الناشئة من خلال عدة مظاهر، ولعل إعادة الثقة بالنفس للمواطن الجزائري وإيمانه بشخصيته ووطنه والدفاع عن حقوقه هي أكبر ثمرة في هته الفترة، وهو ما جعله يكافح من أجل الحرية والعدالة، كما ساهمت الجبهة في هذه الفترة في غرس مبدأ الإحساس بالمسؤولية الجماعية والمشاركة الوجدانية والعملية في نضال الشعوب ضد الاستعمار ببث قيم النضال والكفاح المشترك والوحدة والتضامن واستطاعت جبهة التحرير الوطني من خلال ذلك تنشئة جيل على مبادئ الثورة ضد المستعمر وربط الفرد الجزائري بمؤسساته التقليدية وتراثه

---

[1]- أبو القاسم سعد الله. مرجع سابق. ص ص210 - 216.

[2]- المرجع نفسه.ص217.

[3]- عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني . مرجع سابق.ص 53.

الحضاري متنكرا بذلك للمشروع الاستعماري التغريبي عن طريق إحياء الوعي الديني والسياسي ومحاربة الجهل والأمية وبث القيم الوطنية والتعريف بتاريخ الجزائر ماضيا وحاضرا لإعادة الثقة وبناء الشخصية الوطنية[1].

2 ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني الأحادية:

لقد عمل حزب جبهة التحرير الوطني على أداء وظيفة التنشئة السياسية بعد الاستقلال كتكريس لبعض القيم التي دأب على زرعها أثناء الثورة والإبقاء عليها ودعمها من جهة واستحداث قيم أخرى نتيجة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ... ولتأدية هذه الوظيفة وكسب التأييد والولاء والدعم كرس الحزب لذلك عدة وسائل اختلفت بين مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية حسب الظروف السائدة.

من أهم المؤسسات التي عمد الحزب إلى تفعيلها أو استحداثها لأداء وظيفة التنشئة السياسية في هذه المرحلة نجد:

ا- المدرسة: تعد المدرسة أحد أهم مؤسسات التنشئة السياسية، فهي لا تعمل بمعزل عن النظام الذي تتواجد فيه، إذا قلنا أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الواحد الحاكم في الجزائر بعد الاستقلال فالأكيد أن المدرسة هي نتاج إيديولوجية الحزب أو هي وسيلة لتكريس إيديولوجية الحزب وتلقين قيمه السياسية لدى الناشئة للتكيف مع المحيط الاجتماعي، ولمواجهة التركة الاستعمارية وموروث ثقافي تغريبي عمدت المدرسة الجزائرية رغم المشاكل التي واجهتها من نقص الهياكل والإطارات إلى خلق ذهنية جديدة من خلال برنامج تعليمي يكرس لذهنية تتماشى مع الأوضاع الجديدة وتنشئة جيل جديد يخدم دينه ووطنه وشعبه، متمسكا بتقاليده ومتشبعا بالقيم الوطنية والأخلاقية ولقد حدد هدف المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال فيما يلي:

1 ـ تربية الفرد على حب العمل وعلى الخلق الاشتراكي والتمسك بالحضارة العربية الإسلامية وعلى روح التضامن مع القوى العالمية لتحرير الشعوب المستعمرة ..

2 ـ التربية على حب الوطن وعلى الدفاع عن مكاسب الثورة والتجنيد الدائم للمشاركة في مهام البناء الاجتماعي.

3 ـ تحصيل المعارف العلمية والتقنية اللازمة للرقي الثقافي والنمو الاجتماعي[2] .

ولقد لعبت بذلك المدرسة دورا واسعا في ترسيخ القيم الأساسية لدى الناشئة والتي تعد أحد أهم مرتكزات حزب جبهة التحرير الوطني[*].

ـ البرنامج السياسي للحزب: لقد سعى حزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية إلى هدف واحد وهو تحرير الوطن، غير أنه وبتحقيق هذا الهدف أصبح يتمتع بعد

---

[1]ـ المرجع نفسه. ص53.

[2]ـ عبد النور ناجي.مرجع سابق.ص 54.

[*]**راجع في ذلك كل من :**

ـ أحمد شاطر باش. مرجع سبق ذكره.

ـ سعاد العقون.مرجع سبق ذكره.

الاستقلال بشرعية ثورية وتاريخية جعلت منه الحزب الطلائعي الوحيد الذي يحكم في الجزائر وهو ما نصت عليه المادة 23 من دستور1963.

وهذا ما أكد عليه دستور 1976 وذلك بتخصيص فصل كامل للوظيفة السياسية للحزب واعتبره حزب الطليعة كونه يضم المواطنين الأكثر وعيا في البلاد، لذلك يعتبر الحزب ومن خلال برامج التثقيف السياسي لمناضليه وتربيتهم وتوجيههم سياسيا وإيديولوجيا هو المؤسسة الأكثر تأثيرا بعد المدرسة في عملية التنشئة السياسية[1].

ـ **المنظمات الجماهيرية**: المنظمات الجماهيرية هي تنظيمات تابعة للحزب ومرتبطة به، وهذه المنظمات سواء كانت ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو طلابي ... فهي تسعى في الأخير لتحقيق مصالحها المهنية إلى جانب التعبئة الإيديولوجية للحزب، إذن لكي يضمن الحزب التعبئة الإيديولوجية ولكي يضمن سيرورة وظيفة التأطير والتعبئة والتنشئة السياسية يقوم بإنشاء منظمات جماهيرية في مختلف القطاعات المهنية والاجتماعية التي يتغلغل فيها الحزب من خلال أفراده لنشر إيديولوجيته وكسب منخرطين جدد ومحاولة تسييسهم وإدماجهم فيه للحفاظ على استمراريته، ولقد نصت مختلف الدساتير المتعاقبة وكذا المواثيق على وظيفة المنظمات الجماهيرية كونها مطالبة بإيصال الحلول المتعلقة بالتسيير والتخطيط من القاعدة إلى القمة وعلى الشباب باعتبارهم القوة الحية في البلاد أن ينضموا في حركة واحدة تفاديا لكل انقسام وتجزئة وكذا النساء والمجاهدين، فكلهم ومن خلال الدساتير والمواثيق المختلفة مدعوون للانضمام إلى منظمات تتماشى وحقوقهم والصالح العام[2].

ـ الصحافة (وسائل الإعلام): تعد الصحافة إحدى أكثر الوسائل استعمالا في تقنيات الاتصال، وهي بذلك أداة مهمة في تكوين الرأي العام وبلورة مواقف فكرية وسياسية معينة[3]، وتعد الصحافة سواء كانت المكتوبة أو المسموعة (الإذاعة أو المرئية) في فترة الأحادية الحزبية هي صحافة خاضعة ـ كونها مرتبطة مباشرة بالحزب الذي لا يقبل المعارضة فكان التلفزيون بعد الاستقلال الوسيلة الأساسية في عملية الإشهار السياسي للحزب، خاصة وأنه يسمح بتشكيل وبث الصورة، ويظهر تأثير ذلك الكمي والكيفي في مدى ترسيخ الصورة والرسالة الموجهة للرأي العام أو للناشئة في الأذهان[4].

---

[1]ـ ـ عبد النور ناجي. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني . مرجع سابق. ص 68.

[2]ـ المرجع نفسه.ص68.

[3]ـ سليمة رابحي.مرجع سابق.ص ص145- 146.

[4]ـ المرجع نفسه.ص146.

3 ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة التعددية الحزبية:

إن فترة التعددية الحزبية هي فترة تاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني، لأن هذه الفترة بإسقاطها على موضوع البحث تمثل فترة التغير في الثقافة السياسية، كون الحزب ينشئ لقيم سياسية جديدة ربما كان في فترة الأحادية الحزبية يحاربها ومن هذه القيم: التعددية الحزبية، الرأسمالية ...

ولما كان لزاما على الحزب الدخول في هذا المعترك كأحد الأحزاب السياسية التي تساهم في عملية التنشئة السياسية ـ بعد أن كان الحزب الوحيد المناط بهذه المهمة كان لزاما عليه تحديث وسائل العمل بما يتلاءم والفترة الجديدة التي دخلها ومن بين الوسائل التي استعملها حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة نجد:

- **الصحافة الحزبية المكتوبة والسمعية والسمعية البصرية:**

إن الجزائر وبإعلانها عن الانفتاح السياسي، كمرحلة جديدة في حياتها، تكون بذلك قد دسترت لحرية الصحافة كأحد أهم مؤشرات الديمقراطية، وتعد الصحافة الحزبية أداة للتنشئة السياسية تسمح بغرس ثقافة سياسية معينة وهي بذلك تؤثر على إدراك الفرد للسياسة وتساهم في تحديد شرعية النظام السياسي، وقد جاءت حرية الرأي والتعبير في الجزائر بالموازاة مع إقرار التعددية الحزبية[1]، فنصت عليها بذلك المادتين 35 و 39 من دستور 1989 ثم المادتين 36 و 41 من دستور 1996 وقد نظمها القانون رقم 90 ـ 07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام[2] والذي تمم وعدل بالقانون رقم: .....وتعتبر الصحافة الحزبية أحد أهم الوسائل التي تعبّر الأحزاب السياسية من خلالها عن آرائها وأفكارها ومعالجاتها المختلفة لمواضيع عدة، فهي بذلك تعكس إيديولوجية الحزب وحالته الفكرية والتنظيمية والخطاب السياسي ومهارات القيادة ومدى تفاعل الحزب مع الشريحة العريضة من المواطنين فوجود صحيفة ناطقة باسم الحزب أو مقربة منه تعتبر ركنا مهما من أركان العمل الحزبي، وذلك لما تهدف الصحافة الحزبية إلى تحقيقه من التوعية بوجود الحزب والترويج لبرنامجه السياسي، كما تعمل الصحافة الحزبية على الدعاية للحزب في الانتخابات المختلفة وتعبر عن وجهة نظر الحزب حيال قضية أو قضايا معينة، وهي تهدف أيضا إلى خلق ثقافة سياسية تتوافق وإيديولوجية الحزب بين الجماهير، ومن الصحف التي اعتمدها حزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة التعددية الحزبية نجد:

1 ـ الحوار: تصدر باللغة العربية والفرنسية، صدرت سنة 1994[3].

2 ـ صوت الأحرار: تأسست سنة 1998.

---

[1]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 - 2008). مرجع سابق. ص111.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 ـ 07 المؤرخ في 08 رمضان عام 1410 الموافق لـ 03 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام، **الجريدة الرسمية**، عدد. 14، الصادر بتاريخ 04 أفريل 1990، ص .459.

[3]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 - 2008). مرجع سابق. ص ص 155 - 156.

ولم تقتصر الصحافة الحزبية لحزب جبهة التحرير الوطني على المكتوبة منها فقط بل اعتمدت أيضا على الوسائل السمعية والسمعية البصرية باعتبارها أداة اتصال بينها وبين الجماهير لها تأثير كبير على عقول ووجدان المواطنين، وتسهيلها قيام الحزب أو مجموع الأحزاب بوظائفها وعرض برامجها، ولما كانت الصحافة المكتوبة في أغلبها صحافة خاصة فإننا نجدها لا تقوم باحترام مبدأ التساوي بين الأحزاب السياسية في معالجتها الإعلامية، وهو ما ينطبق أيضا على مختلف المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة والتي يُرى جليا ميلها إلى أحد الأطراف والتعاطف معه في حين تتناول الطرف الآخر بصورة سيئة أو عدم الإشارة إليه وذلك للتأثير التجاري الذي يسيطر عليه طرف ما والذي يعرض من خلاله أيديولوجيته.

وفي المقابل تأخذ القنوات الإذاعية والتلفزيونية العمومية التي تعود ملكيتها إلى الدولة على عاتقها إلزامية توفير التكافؤ في فرص البث المخصص للأحزاب، وهو ما يضمن ويتيح لكل حزب فرصة الاستفادة من الوقت والفضاء المخصص للدعاية من خلال هذه الوسيلة وخاصة في الأوقات الانتخابية*

ـ ولقد عمدت الأحزاب بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر إلى استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال كأحد أهم وسائل التنشئة السياسية في ميدان الإعلام، والذي أصبحت تطبيقاته باتت ضرورية حتمية على جميع الأحزاب والمؤسسات السياسية، حيث يتم الترويج للأفكار والقيم السياسية من خلال مفرزات التكنولوجيا المتمثلة أساسا في شبكة الأنترنيت[1].

ولقد اعتمدت جل الأحزاب مواقع على الشبكة العنكبوتية العالمية يقدم من خلالها الحزب جميع المعلومات المتعلقة بالحزب من تعريف به وكذا تصريحات وبيانات الحزب وبلاغاته الصحفية حين صدورها في وقتها الحقيقي، كما تقدم جدول أعمال الحزب ونشاطاته، كما يمكن نسخ أعداد إلكترونية من الصحف الحزبية، وإدراج المقابلات التي يجريها الأعضاء أو النواب في وسائل الإعلام الأخرى، وبفضل هذه الوسيلة توسعت آليات التنشئة السياسية الخاصة بالأحزاب وأصبحت بذلك آلات حقيقية للتواصل والاتصال[2].

ـ ولقد اعتمد حزب جبهة التحرير الوطني في نشر بياناته وتصريحاته والمقابلات وكذا نتائج مختلف المؤتمرات وكذا القانون الأساسي للحزب ومختلف الوثائق الخاصة به على الموقع الخاص بالحزب*

ولما أدرك الحزب أهمية هذه الوسائل في عملية الاتصال والتنشئة السياسية فإنه شدد خلال المؤتمر الثامن للحزب ومن خلال " اللائحة النظامية والتنظيمية " الصادرة عنه إلى دعوة هيئاته من أجل إتباع آليات لتحسين العلاقة مع المحيط العام وذلك من خلال:

---

*بيد أن الواقع غير ذلك فالمحطات الإذاعية والتلفزيونية تخضع لسيطرة الحزب المشكل للسلطة سواء في مرحلة الأحادية وهو شيء مفروغ منه أو في مرحلة التعددية، وإلا لما لم يتم فتح المجال السمعي البصري للخواص.

[1]ـ سليمة رابحي. مرجع سابق.ص ص146 - 147.

[2]ـ سليمة رابحي.المرجع السابق.ص147.

*موقع حزب جبهة التحرير الوطني: www.pfln.dz

ـ العمل على استقطاب الحركة الجمعوية والعمل على تموقع المناضلين فيها.
ـ تطوير مجال الإعلام والاتصال، وتنويع الوسائل التي يمكن استغلالها لتبليغ أهداف الحزب وإيديولوجيته السياسية[1].

وانتقل من حزب مسيطر على الحياة السياسية إلى حزب مشارك في إنجاح التعددية السياسية، ولم يخضع الحزب لأي إجراء تأسيسي بعد إقرار التعددية كونه يتمتع بالشرعية التاريخية[2].

وتعد المشاركة السياسية أهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب في النظم السياسية التعددية، وتظهر اهمية المشاركة السياسية ودورها في عملية التنشئة السياسية من خلال انضمام المواطنين وانخراطهم في الأحزاب ومشاركتهم في أنشطتها المختلفة، وتأييدهم لبرامجها والانتخاب على مرشحيها سواء كانت رئاسية أو برلمانية أو محلية، كما ان عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها الأحزاب تسهم في تعزيز الوعي السياسي للمستهدفين بها ولما كانت المشاركة السياسية من خلال انخراط المواطنين في الحزب تصنع قوته وتمكنه من تلقين قيمه للناشئة[3] وذلك من خلال مشاركة النواب في عملية الاتصال السياسي بين ممثلي الأمة ومنتخبيهم، وكذا الخروج من أزمة القطيعة مع مختلف مكونات الساحة السياسية وإحداث نوع من التقارب والحركية[4].

وقد شارك حزب جبهة التحرير الوطني في مختلف الاستحقاقات السياسية المختلفة وهو ما تناولناه في التطور السياسي والتنظيمي للحزب.

- **الإمتداد التنظيمي للحزب**: يعد الإمتداد التنظيمي للحزب أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها والإمتداد التنظيمي هو " الطريقة التي تتم من خلالها تنظيم المهام وتحديد الأدوار الرئيسية للعاملين، وبيان نظام تبادل المعلومات، وتحديد آليات التنسيق وأنماط التفاعل اللازمة بين الأقسام المختلفة والعاملين فيها " فالتنظيم الجيد للحزب يمكنه من الاتصال الفاعل بالمواطنين ويضمن استمراريته، وغالبا ما يتم تحديد الهيكل التنظيمي للحزب من خلال القوانين الأساسية والأنظمة الداخلية وهو يتكون من سلطة عليا تتمثل في المؤتمر وثلاث مستويات وهي:

ـ القاعدة: تتولى تنفيذ توجيهات القمة.
ـ المستوى الأوسط: يربط بين المستوى الأعلى والمستوى القاعدي.
ـ المستوى الأعلى: يتجسد في المستوى الوطني[5] .

---

[1]- المرجع السابق. ص 200.
[2]- سليمة رابحي.مرجع سابق.ص156.
[3]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 - 2008).مرجع سابق.ص ص27- 28.
[4]- سليمة رابحي. مرجع سابق.ص230.
[5]- ياسين ربوح. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 - 2008). مرجع سابق.ص100.

ولقد بين القانون الأساسي لحزب جبهة التحرير الوطني كيفية تشكيل الهيكل التنظيمي للحزب وذلك ما تضمنته المادة 29 من الفصل الثامن حيث نصت على ما يلي: يتشكل الهيكل العام للحزب من الهيئات التالية:

ـ الهيئات الوطنية: المؤتمر، رئاسة الحزب، المجلس الوطني، الهيئة التنفيذية الوطنية، أمانة الهيئة التنفيذية.

ـ الهيئات المحلية: المحافظة، القسمة، الخلية، تنظيم المناضلين من الجالية في المهجر[1].

ولقد تناول النظام الداخلي للحزب تفصيل هذه المستويات في بابه الرابع تحت عنوان الهيكل التنظيمي للحزب وذلك في ثلاث فصول فجاء الفصل الأول بعنوان هياكل الحزب وهيئاته وأجهزته، والفصل الثاني تناول الهيكل التنظيمي بشكل تصاعدي بداية من الخلية ثم القسمة ثم المحافظة مع التركيز على الخصوصية الجغرافية والسكانية لبعض الولايات مثل العاصمة ـ أما الفصل الثالث، فقد تناول الهيئات والهياكل والأجهزة الوطنية بداية من المؤتمر الوطني كأعلى هيئة ثم هيئة رئاسة الحزب ثم المجلس الوطني ثم الهيئة التنفيذية، ثم الأمين العام فأمانة الهيئة التنفيذية ثم هيئة التنسيق[2].

ويمكن توضيع الهيكل التنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني في الشكل التالي:

ـ المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية معيارا لنمو النظام السياسي، ومؤشرا للديمقراطية، وتشجيع الحزب لقضية المشاركة السياسية كونه يهدف للوصول إلى السلطة، إنما هو بذلك يضمن مساهمة الفرد في عملية صنع السياسة العامة، والقرارات السياسية، فالمشاركة السياسية تؤثر على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة[3]، ولقد تأثر حزب جبهة التحرير الوطني بتبني الجزائر خيار التعددية والديمقراطية، وبهذه التغيرات قد دخل الحزب مرحلة جديدة، أصبح مشاركا لأحزاب أخرى في رسم السياسات العامة وصنع القرار.

ويشيرمفهوم المشاركة السياسية إلى مجموع النشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة التي يمارسها الحزب مشاركة مع هيئة أو مختلف الهيئات والمستويات، وهي عملية تتطلب تبادلا في الرأي بين القمة والقاعدة لتعكس بذلك آمال الجماهير وطموحاتها، وتجعل من الحزب مشاركا في اتخاذ القرار لأجل تصور المستقبل غير منفردا به، وتكون المشاركة السياسية مباشرة وذلك بتقلد منصب سياسي أو عضوية حزب أو الترشح في الانتخابات والتصويت ومناقشة الأمور العامة، ومن أمثلة النشاطات غير المباشرة، فهي تمثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة[4].

---

[1]ـ حزب جبهة التحرير الوطني .وثيقة القانون الأساسي للحزب. **نقلا من:** http//www.pfln.dz/ ?pag=kanou.

[2]ـ حزب جبهة التحرير الوطني. " وثيقة النظام الداخلي للحزب.مرجع سابقhttp//www.pfln/dz .

[3]ـ ياسين ربوح.الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر(1996- 2008). مرجع سابق. ص158.

[4]ـ إبراهيم بوناصر. مرجع سابق. ص ص33 - 34.

وانتقل من حزب مسيطر على الحياة السياسية إلى حزب مشارك في إنجاح التعددية الحزبية ولم يخضع الحزب لأي إجراء تأسيسي بعد إقرار التعددية كونه يتمتع بالشرعية التاريخية وقد شارك حزب جبهة التحرير الوطني في الإستحقاقات السياسية المختلفة التي عبر من خلالها عن آرائه ومواقفه .

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناولنا الفصل الثاني في ثلاث نقاط رئيسية وهي نشأة وتطور الحزب، ثم المبادئ والقيم السياسية التي نشأ لها، وبعد ذلك تطرقنا إلى أهم الوسائل التي اعتمدها الحزب لغرس هذه القيم لدى الناشئة، أما فيما يخص نشأة الحزب وتطوره فإن ذلك يقودنا لمسيرة الحركة الوطنية التي كانت سببا لنشأة الحزب، ولقد تكلمنا عن ذلك من الفترة الممتدة من 1909 إلى 1954م بما في ذلك مسيرتها النضالية من مقاومة مسلحة ومفاوضات وغيرها والتي قسمت فيها تيارات الحركة الوطنية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية، الاتجاه الأول هو الاتجاه الخاضع للإدارة الاستعمارية والرافض للإصلاحات ممثلا في الطرق الصوفية وجماعة النخبة (النواب)، والاتجاه الثاني هو الاتجاه الاصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وأما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه اليساري ممثلا في نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي، ولقد عجلت أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1953-1954 بميلاد حزب جبهة التحرير الوطني، الذي ضم كل الطوائف والحساسيات السياسية سواء يسارية أو يمينية أو إصلاحية وهو ما جعلها تسمى بالجبهة (أي الوحدة)، ولعل أهم نتيجة يكن استخلاصها هي أن حزب جبهة التحرير الوطني هو سليل التيار الإستقلالي الثوري في الجزائر، وذلك لما يحمله في برنامجه من قيم التحرر والاستقلال والسعي بالتكريس لها في المرحلة الاستعمارية ، كما تبنى أفكار التيار الاصلاحي من تكريس لعناصر الهوية كالعروبة والاسلام.

ثم تطرقنا إلى تطور حزب جبهة التحرير الوطني، والذي قسمناه حسب خصائص كل مرحلة إلى ثلاث مراحل بداية من المرحلة الممتدة من 1962 إلى 1965م، وأهم ما ميز هذه الفترة في تنظيم وتطور الحزب، هو صراع مختلف أطرافه على السلطة، ولعل الصراع كان يدور حول مسألتين؛ طبيعة الحزب الذي كان يرى فيه محمد خيضر حزبا جماهريا، أو طلائعيا مثلما كان يراه بن بلة، والنقطة الثانية في الصراع هي علاقة الحزب بالحكومة فمحمد خيضر كان يرى بإبعاد الحزب عن الحكومة والسلطة.

أما الفترة الثانية والممتدة من 1965-1978 فقد مثلت هذه الفترة في علاقة الحزب بالدولة مرحلة إعادة بناء وهيكلة الحزب، وتميزت بضعف الحزب نتيجة عدم أخذه مواقف حاسمة تجاه أطراف الصراع، وذلك لطبيعة السياسة المنتهجة من طرف الرئيس هواري بومدين، إلا أنه في نهاية المرحلة وقبل الهواري بومدين اتسم أداء الحزب بالتذبذب بين الحيوية والصراع الداخلي، أما الفترة الثالثة من تاريخ الحزب والممتدة بين 1979-1989 فقد تميزت بسمة التداخل بين الحزب والدولة، حتى أعلن فيها عن حالة التعددية السياسية في دستور 1989، ودخل الحزب مشاركا في التنافس الانتخابي مع مجموعة من الأحزاب فكانت الفترة الممتدة من 1989 إلى 1996 قد سجلت حالة تدهور الحزب وتراجع علاقته مع السلطة، أما المرحلة الممتدة من 1997 إلى 2002 فاتسمت بتصالح الحزب مع السلطة ومشاركته فيها عن طريق الحكومة الإئتلافية، وفي المرحلة الثالثة من 2003 إلى يومنا هذا

قد شهد الحزب فيها بعض الصراعات الداخلية إلا أنه استعاد مكانته من خلال فوزه بالأغلبية في الانتخابات التشريعية، و ما يمكن استخلاصه هنا أن النظام ممثلا في أجهزته هو من كان يسير الحزب، و هو ما يؤثر فيما بعد في القيم المكرسة من طرف الحزب سواء في علاقاته الخارجية أو الإديولوجية المتبناة من طرفه، والتي تعد إنعكاسا حقيقيا لتوجه النظام السياسي، وبالرغم من الهيمنة الكلية للحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) على جميع مناحي الحياة إلا أن سياسته كانت تصنع و تقرر خارج دوائر الحزب، بل كانت تفرض سياساته العامة من طرف النظام، ليكون الحزب بذلك أداة تنفيذية في يده فقط وهو ما ينفي عه صفة الطلائعية .

أما النقطة الثانية التي تناولناها في هذا الفصل فهي: المبادئ والقيم السياسية التي نشأ لها الحزب وذلك من خلال تحليل أهم المواثيق التي اعتمدها الحزب في كل مرحلة من مراحل تطوره ففي المرحلة الاستعمارية تناولنا تحليل مضمون وثيقة نداء أول نوفمبر 1954م، ثم تحليل وثيقة مؤتمر الصومام واستخلصنا أن أهم القيم التي عمل الحزب على تكريسها واشرابها للناشئة، ولعل أهمها هي قيمة التحرر التي وردت بأكبر عدد من التكرارات، وذلك ما يعكس التوجه الإستقلالي للحزب في تلك الفترة، كما ركز الحزب أيضا على قيمة العروبة والاسلام باعتبارهما أهم عنصرين مكونيين للهوية الجزائرية، كما ركز على اللغة العربية دون أن يتطرق إلى الأمازيغية تحاشيا لفتح باب الخلاف والصراع الإثني الذي سيستغله المستعمر، دون أن ينسى الحزب تطرقه للوحدة المغاربية لاعتبارات عدة، أهمها التاريخ المشترك وكذا اللغة والدين والامتداد الجغرافي.

ورغم خضوع الدولة للاستعمار إلا أن الجبهة لم تتوان في رسم خريطة للجزائر المستقلة مركزة على الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية كمعالم لبناء جزائر مستقلة.

أما عن مرحلة الأحادية فقد قمنا بتحليل أهم المواثيق التي اعتمدها الحزب منها: ميثاق الجزائر 1964، ميثاق الجزائر 1976، ميثاق الجزائر 1986، والملاحظ في القيم التي تناولناها، هي أن قيمة التحرر قد وردت في جل هذه المواثيق لكن الفارق أن التحرر الذي نشأ له الحزب في هذه الفترة وقصده هو التحررمن التبعية والتخلف والأمية، فهو يهدف من خلاله إلى البناء عكس التحرر المنشود في فترة الاستعمار.

أما الاشتراكية فقد بدت جلية كقيمة سياسية ينشئ لها الحزب في جانبها السياسي (الأحادية الحزبية)، أو الاقتصادي (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج)، هذه القيمة التي لم تظهر جليا في فترة الاستعمار رغم الميل نحوها، وذلك استمالة للمعسكر الغربي وكسب تأييده، أما قيم العروبة والاسلام فإن الحزب لم يتنازل عنها في كل المواثيق كمبدأ راسخ لا يتغير، غير أن الديمقراطية التي كان ينشدها أو يؤسس لها في مرحلة الاستعمار ورغم ورودها في المواثيق المختلفة للفترة الاحادية إلا أنها كانت دائما تحت مظلة الحزب الواحد، كما ركز الحزب على الوحدة المغاربية لكن في البناء وليس في التحرر مثلما سبق وذلك لخصوصيات هذا البناء في البعد والثقافة البربرية التي تركت بصماتها على الهوية والثقافة المغاربية.

أما في مرحلة التعددية الحزبية ومن خلال تحليل خطاب الأمين العام للحزب "عبد العزيز بلخادم" وكذا تحليل مضمون البرنامج السياسي للحزب فإننا نلاحظ اختفاء فظهورعدة قيم من بينها الديمقراطية التي أصبحت تشاركية وليست في إطار الحزب الواحد، كما أن الاشتراكية تغيرت وأصبحت الرأسمالية والمنافسة هي القيمة السياسية المنشأ لها، غير أن الوحدة المغاربية وكذا قيم العروبة والإسلام قد بقيت من الثوابت لدى الحزب التي ركز عليها في مختلف المواثيق وفي مختلف المراحل.

الفصل الثالث: دور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية في تونس

سنتناول في هذا الفصل دور حزب التجمع الدستوري الديموقراطي التونسي في عملية التنشأة السياسية في تونس و ذلك من خلال إبراز أهم القيم السياسية التي نشأ لها الحزب في مختلف مراحل تطوره عبر برنامجه السياسي وعن طريق مختلف الوسائل المعتمدة في ذلك ومنه سوف نتطرق إلى النقاط الأتية :

- نبذة تاريخية حول حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.
- البرنامج السياسي المنشأ له من طرفالتجمع الدستوري الديمقراطي.
- وسائل التنشئة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي.

01- نبذة تاريخية حول حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي.

لكي تكون الدراسة مقارنة في كل جوانبها، أردت أن اتطرق إلى السيرورة التاريخية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي،باعتباره من الأحزاب السياسية العريقة التي ساهمت بالكثير في الحركة الوطنية من اجل استقلال تونس،.

أ-الحركة الوطنية والنشأة التاريخية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي .

لقد تعددت تيارات الحركة الوطنية في تونس مثلها مثل الحركة الوطنية في الجزائر، فمنها من كان يطالب بالإندماج، والتبعية للمستعمر الفرنسي ،ومنهم من كان يرى بضرورة استئصال شأفة العدو، والمطالبة بالإستقلال التام غير المنقوص، ومنه سوف نتطرق لنشأة وتطور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي لنرى دوره عن قرب في الحركة الوطنية.

أ- الحركة الوطنية في تونس :1881م -1956م:

لقد سعى المستعمر الفرنسي منذ احتلاله الجزائر إلى السيطرة على البلاد التونسية، ولقد تمكن من ذلك سنة 1881م، إذ تذرعت بهجوم بعض القبائل التونسية على الحدود مع الجزائر لتتدخل عسكريا في البلاد التونسية وتحاصر قصر الباي بباردو يوم 12ماي1881م، وفرضت من طرف الجيش الفرنسي (الجنرال بريار) والقنصل (وسطان) على محمد الصادق باي معاهدة باردو التي فرضت بمقتضاها الحماية على تونس*.

ولقد عاش الشعب التونسي تحت الحماية الفرنسية التي أدخلت إلى تونس خاصة بعد أزمة الستينات والسبعينات القاسية من القرن التاسع عشر إدارة نظامية وتنظيما أنجح جعل من الشعب التونسي يحس بنوع من الرضا ودليل ذلك السكوت النسبي للشعب حوالي ربع قرن إلى غاية (1906م - 1907م)،غير أن هناك فئة من الشعب وعلى قلتهم وهم الأطباء، المحامون، الصيادلة والمثقفون عامة ...)، قد شعروا أكثر من غيرهم بمظالم الوضع - وضع الحماية - وأمدوا الحركة الوطنية بالزعماء بدءا من باش حانبة سنة 1907م إلى بورقيبة ورفقائه سنة 1903م [1]، و كانت آثار الحرب العالمية الثانية ثقيلة على كاهل السكان التونسيين وذلك لغلاء المعيشة وافتقاد الفلاحين الوقود لتشغيل آلاتهم مما أدى إلى انخفاض المساحات المزروعة والمستغلة مقارنة بفترة ما قبل الحرب وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش لاسيما أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية ولقد تعاظم بؤس المواطن التونسي بإتباع سياسة التضخم المالي، ولم تزد مثل هذه الأوضاع (اندلاع الحرب العالمية الثانية وقيام جانب من أحداثها فوق التراب التونسي) إلا تعميقا للشرخ الذي أحدثه الاستعمار في الواقع الاجتماعي بالبلاد، ففي الأرياف كانت نسبة المفقرين تتعاظم نتيجة لاغتصاب المستعمر أراضيهم فعشر الأراضي

---

*الحماية شكل من أشكال الاستعمار يتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطات التقليدية والاكتفاء بمراقبتها عن كثب ، ولقد احترفت السلطات الفرنسية بالسيادة التونسية مع تعضيدها بالمراقبة من طرف المقيم العام الفرنسي لكن زادت سيطرتها على البلاد مع اتفاقية المرسى بتاريخ 8جوان1883م.

[1]- محمد الهادي الشريف . ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال.(ترجمة: محمد الشاوش، محمد عجينة،تونس:دار سرار للنشر، ط3 ، 1993). ص ص104 - 109.

المستغلة وضعت تحت تصرف المعمرين (قرابة المليون هكتار) أما بعض صغار مالكي وسائل الإنتاج فأصبح أغلبهم من أصحاب الفاقة بسبب توالي الأزمات وعدم قدرتهم على الصمود، أما بالمدن فقد انحصر دور الحرف وافتقر الحرفيون بفعل المنافسة مع البضائع الأوروبية[1] .

وتوالت اعتداءات فرنسا على أملاك التونسيين وأموالهم ولم تكتف باغتصاب ثروة البلاد الزراعية فعمدت إلى ثروتها المعدنية ومنحتها لشركات فرنسية ، وعملت على القضاء على قوميتها العربية فاستبدلت اللغة العربية باللغة الفرنسية في المدارس والدواوين والمصالح الحكومية وأخذت بتكميم أفواه التونسيين لتحد من حرياته وبذلك أعطت وجها جديدا للاستعمار غير الذي أتت به[2].

ولم يرض الشعب التونسي الأبي لنفسه الذل والمهانة اللذين أرادتهما له جحافل الاستعمار[3] .

ولقد عمل المستعمر الفرنسي كل ما بوسعه لرضوخ الشعب التونسي تحت أقدامه ولعل أول سياسة لذلك هي السياسة التعليمية التي غفل عنها بادئ الأمر واتسمت حينها (في عهد الحماية) بالتشعب والتنوع فقد كانت هناك:

- المدارس الفرنسية .
- المدارس الفرنسية - العربية .
- المدارس الابتدائية العليا.
- المدارس التقنية :مثل مدرسة إيميل لوبي (Emile Loubi) .
- المدارس الثانوية : معهد كارنو بتونس، وهو وريث معهد القديس شارل (Saint Charles) الذي أسسه الكاردينال لا فيجري .
- المدارس الثانوية التونسية ، المعهد الصادقي .
- مدرسة البنات المسلمات: مثل مدرسة نهج الباشا التي فتحت أبوابها سنة 1900م وسجلت فيها بعض العائلات البرجوازية بناتها وكان تعليمها ذا طابع مهني (تطريز، حياكة ...)، وغيرها كثير من المعاهد والمدارس ...ولقد كانت نسبة المتمدرسين التونسيين المسلمين تفوق بكثير نسبة الفرنسيين وباقي المعمرين حيث بلغت سنة 1885م 471،2 مقارنة الفرنسيين حيث بلغت 494،1 والايطاليين بنسبة 730،1، أما سنة 1897 فبلغت نسبة المتمدرسين الفرنسيين 683،02 ، في حين بلغت لدى التونسيين المسلمين 656،4 .

---

[1]- الهادي التيمومي وآخرون .المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي .(تونس:وزارة الثقافة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، شركة اوربيس للطباعة 1999).ص ص541- 542.

[2]- حسن محمد جوهر. شعوب العالم (5) تونس.(مصر :دار المعارف،1961).ص ص52-53.

[3]- المرجع نفسه.ص54.

إن هذه النسب العائلية في إقبال على التمدرس لدى التونسيين جعلت من المستعمر يزداد حقدا ويراجع سياسته التعليمية خاصة تجاه أبناء الشعب التونسي وأكدوا وبكل ثقة بأن الأهالي يزدادون حقدا على الاستعمار كلما زادوا تعلما في حين طالب أعضاء الندوة الاستشارية بالحد من موجة التمدرس لدى التونسيين وقد سارعت سلط الحماية لتلبية هذا المطلب فقلصت من نسب قبول الأطفال وأغلقت العشرات من المدارس ويبدو ذلك جليا إذا قرأنا النسب التالية، ففي سنة 1899م ، بلغت نسبة المتمدرسين الفرنسيين 157،3 والايطاليين 526،3 واليهود 756،3 ،أما التونسيين المسلمين فبلغت نسبتهم 820،3[1].

ثم تجاوزت بعد ذلك سياسة التجهيل هذه مستوى المدارس الجديدة لتصل إلى المعاهد التونسية العريقة ،مثل المعهد الصادقي[2].

وعملت بذلك على القضاء على قوميتها العربية، واستبدلت اللغة العربية باللغة الفرنسية في المدارس والمصالح الحكومية والدواوين[3] .

لكن وعلى الرغم من سياسة التجهيل المتبعة من طرف المستدمر الفرنسي إلا أن الرفض التونسي للوجود الاستعماري والحماية الفرنسية أفضى إلى بروز المقاومة فكانت أولى حركات المقاومة من طرف السكان التونسيين للقوات الفرنسية الغازية سنة 1881م ، وقد طغى على هذه المقاومة الطابع الريفي[4] .

وكانت دوافع المقاومة عديدة ومتنوعة، دينية ووطنية ...غير أن هذا الوعي لم يكن ناضجا، وإلا لما فهمنا تحرك هاته القبائل سنة 1881م وقلة اكتراثها بالجزائر سنة 1830 م وهي بلاد إسلامية خاضعة للدولة العثمانية شأنها في ذلك شأن تونس[5] .

غير أن النضال السياسي التونسي لم يبق على حاله متمثلا في ثورات القبائل والمداشر دون تنظيم وتخطيط، بل ظهرت شعارات متباينة مطالبة بأهداف مختلفة تبعا لاختلاف إيديولوجيتها (اشتراكية، برجوازية، رأسمالية، شيوعية) لكن جلها لم يطالب بالاستقلال التام لتونس ولقد تفرعت سلطات الاحتلال (الحماية) لتركيز هياكلها المدنية والعسكرية وبذلك خيم ظلام الاحتلال على البلاد التونسية طيلة 25 سنة (1881م ـ 1906م) وخيل لفرنسا حينها أنه قد استتب لها الأمر نهائيا، إلى أن اندلعت انتفاضة تالة ـ القصرين سنة 1906م وهي تحرك جماهيري معاد للاستعمار والمعمرين شمل منطقة الوسط الغربي، ولقد نسبته سلطات الاحتلال إلى تعصب ديني استبدت ببعض فرق قبيلة الفراشيش وحركها مجذوب جزائري يدعى فضلي عمر بن عثمان، غير أن الواقع كانت ردة فعل عنيفة للأهالي نادوا بها بسبب الأذى والمهانة التي لحقت بهم بسبب السياسة الاستعمارية وتعسف المعمرين، فقد افتكت قوات

---

[1]ـ الهادي جلاب . المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث (1881م ـ 1956م).(تونس: جامعة تونس الأولى،المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،1998).ص ص63-66.

[2]ـ المرجع نفسه.ص66.

[3]ـ حسن محمد جوهر. مرجع سابق. ص52.

[4]ـ الهادي جلاب . مرجع سابق.ص85.

[5]ـ المرجع نفسه.ص 85.

الحماية من الفراشيش أراضي شاسعة وسلمتها للمعمرين والشركات المنجمية، واشتد الضغط الجبائي على السكان الذين تذمروا من تصرفات المشايخ والقايد كونهم يدفعون ما لديهم من أموال كضرائب بينما أولادهم يموتون جوعا جراء ذلك .

ولقد تميزت السنوات الأولى من القرن بجفاف لم يسبق له مثيل، فظهرت فيه المجاعة وبادت قطعان الماشية ... ومن النقيض إلى النقيض ليأتي شتاء 1906م غزير الثلوج في ظل فقر شاركت فيه كل العوامل ـ الطبيعية والبشرية ـ وهو ما تسبب في انتفاضة 1906م[1] . التي أسست لظهور الحركة الوطنية من خلال ميلاد جماعة "الشباب التونسي"في فيفري 2007م وإصدارها جريدة "التونسي" ومن أبرز أعلامها المحامي "علي باشا" الذي يجمع بين ثقافة أروبية متينة وتكوين عربي صحيح، وكان يعتبر من أبرز الوطنيين القادرين على الكفاح السياسي وأحد أشرف ممثلي جماعة "الشباب التونسي" إلى جانب عبد الجليل زاوش الذي كان يشرف على الجريدة الصادرة باللغة الفرنسية والعربية والتي كانت تطالب بالعدالة في التعليم والحق في بلوغ مستوى الدراسات العليا وكذا الوظيف العمومي، غير أنه يجدر بنا الإشارة إلى أن الطبقة التونسية المثقفة لم تكن مناهضة لنظام الحماية إنما كانت ترى فيها حتمية تاريخية، لكن كانت ضد التعديات الصارخة الممارسة ضد التونسيين، مطالبة بذلك سلطة الحماية بإدخال إصلاحات خاصة في مجال التعليم إلا أن النظام الاستعماري لم يستجب لمطالبها، وسرعان ما قام بقمع هذه الحركة من قبل المحتل خصوصا بعد التوتر الذي أحدثته حرب طرابلس التي تسببت في انتفاضة عامة للشعب التونسي سنة 1911م، أدت إلى اصطدامات دامية مع الجالية الأوروبية إلى جانب حادثة الترامواي في فيفري 1912م، أين شعرت السلطات الاستعمارية بالخطر الذي يتهددها، فعملت على قمع حركة "الشباب التونسي"[2].

إلا أنه وانطلاقا من الحرب العالمية الأولى وبناء على النقاط الأربعة عشرة للرئيس الأمريكي ويلسن التي أكد فيها على حق الشعوب في تقرير مصيرها، عملت إدارة الحماية على تقوية تواجدها وسيطرتها على مختلف جوانب الحياة في تونس من خلال نهب الأراضي الصالحة للزراعة ونهب مختلف ثروات البلاد في حين عملت على إقصاء التونسيين من كل تواجد في مختلف الميادين[3] .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عرفت الساحة السياسية التونسية تطورات كبيرة لم تسمح بظهور حركات جماهيرية مسلحة باستثناء حركة "فلاقة زارمدين" وانتفاضة المرازيق في خضم الحرب العالمية الثانية، لكن في الخمسينات من هذا القرن وفي ظروف مغايرة اتسمت بتوحد القوى الوطنية في الداخل وتنامي القوى المناهضة للاستعمار في الخارج، كما ظهرت الحركة المسلحة من جديد وكان ذلك على نطاق أوسع وبطريقة أكثر إحكاما ونجاعة

[1]ـ الهادي جلاب. مرجع سابق. ص ص86-88.
[2]ـ المرجع نفسه. ص88.
[3]ـ المرجع نفسه. ص89.

كرد فعل على تصاعد القمع الاستعماري وتراجع فرنسا عن وعود قطعتها على نفسها بإدخال تحويلات هامة على نظام الحماية والسير بتونس نحو الحكم الذاتي ومن ثمة نحو الاستقلال التام[1].

لكن مسلسل الظلم والاستبداد بقي مستمرا فعملت على تشريد ونفي قادة الحركة الوطنية إلى الخارج فاستمر "علي باشا حانبة " في اسطنبول وشقيقه محمد في سويسرا، ثم استقر في جنيف حيث أسس مجلة المغرب" ولجنة تونسية جزائرية تدافع عن قضية تحرير المغرب كله، ولما عاد الشيخ الثعالبي من المنفى ربط الصلة مع علي باشا حانبة، وعملا معا من أجل استقلال المغرب العربي من نير الاستعمار الفرنسي ... وبالرغم من الظلم المستمر وفنون التعذيب المتواصلة إلا أن الشعب العربي في تونس لم يهن ولم يستسلم، فبدأ بثورة 1915م استمرت إلى سنة 1918م واستمرت هذه الهبات الشعبية بقيادة المناضل الشعبي "الحاج سعيد بن عبد اللطيف" فشاركت فيها مختلف القبائل كقبائل بن زيد المعروفة ببأسها وفروسيتها وعروبتها وقبائل "ورغة"والهمامة"، و"الفراشيش" و"أولاد عيار"و"المرازيق"، لكن ظلت هذه المعارك والثورات تستمر العام والعامين ثم تنتهي، فبالرغم من قوتها إلا أنها بقيت تفتقر إلى عنصر التنظيم والاستمرار وتقام بمعزل عن التنسيق مع الحركة الوطنية التقليدية التي كانت تعبر عن النضال الوطني البرجوازي والشكل السياسي التفاوضي، فكانت الجماهير تقوم بهباتها التلقائية مدفوعة بروح الحب للوطن والكره للأجنبي المحتل، ودفاعا عن الكرامة والتصدي للظلم والقهر ومنه يتضح أنه عند تأريخنا للحركة الوطنية التونسية لا بد أن نعرف أن الحركة الوطنية التقليدية هي التي يعني بها المؤرخون التقليديون والرسميون، هي غير الحركة الوطنية الشعبية التي لم تعرف إلا أسلوب وحيد هو الكفاح المسلح، ومن الطريف أن نعرف أن الواجهات التقليدية للحركة الوطنية وقياداتها تتنصل وتتبرأ في كل الأحوال من النضال المسلح[2] .

ولقد ظهرت خلال حقبة الاستعمار الفرنسي التونسي مجموعة من الأحزاب والتنظيمات تحت شعارات متباينة تنشط على الساحة السياسية التونسية، وذلك تبعا لتباين إيديولوجيتها (اشتراكية، برجوازية رأسمالية، شيوعية ...) لكن جلها لم يطالب بالاستقلال التام لتونس، بل انحصرت مطالبها في الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية - في ظل الحماية الفرنسية - ومن بين هذه الأحزاب، الحزب الحر الدستوري التونسي، الحزب الشيوعي التونسي الذي تأسس تحت رعاية الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1939م ولم تتم تونسته إلا مع بداية عام 1939م حينما تسلم أمانته "علي جواد " ومن أهم مواقفه: الدفاع على ضرورة المحافظة على العلاقة بين الشعب الفرنسي والتونسي في ظل "الحماية الفرنسية " وبذلك قد ناهض توجهات الشعب التونسي في نضالاته ووصفه بالإرهاب وحصر مطالبه في الإصلاحات السياسية والاقتصادية كما ظهرت في مرحلة الحماية أيضا الحركة النقابية كلون

---

[1]- الهادي جلاب. مرجع سابق. ص89.

[2]- الطاهر عبدالله.الحركة الوطنية التونسية:رزية شعبية قومية جديدة1830-1956.(تونس: منشورات دار المعارف للطباعة والنشر،1990).ص ص53-54.

من ألوان الحركة الوطنية فتأسست أول نقابة تونسية في ديسمبر 1924م وهي "جماعة عموم العملة التونسية" بقيادة محمد علي الحامي، وقد انحصر برنامجها في النطاق الإصلاحي دون طرح المسألة الوطنية من زاوية ثورية ورغم ذلك فقد حلت سنة 1926م بطريقة قمعية، ونظرا لطابعها الإصلاحي فإن الحزب الدستوري الجديد الذي رفضها وعين أحد أعضائه على رأسها وهو " الهادي نويرة " وحلت هي الأخرى سنة 1938م وفي سنة 1946م تأسس الإتحاد العام التونسي للشغل تحت قيادة المناضل "فرحات حشاد" اذ كان لها دور كبير في النضال الوطني كما رأينا سابقا، كما تجدر الإشارة إلى أن النقابات التونسية لم يقتصر نضالها على المستوى الوطني بل كان لها بعد مغربي وعربي فقد أكد فرحات حشاد مرارا بمشروع رابطة نقابة تضم نقابات المغرب العربي[1] .

كما نشط في هاته المرحلة لون آخر من ألوان الحركة الوطنية وهي الحركة الطلابية التي تعود جذور النشاط فيها إلى عام 1910م حينما طالبوا بإصلاح التعليم بجامع الزيتونة، وقاموا بإضراب عن الدراسة سنة 1943م وشاركوا في المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للشغل عام 1946م ، كما عملت على تقوية وتأطير التعاطف الشعبي مع القضية الوطنية والقضايا القومية (فلسطين 1948م) [2].

وعموما كان هذا مختصر عن مسار النضال السياسي للحركة الوطنية حيث شاركت بمختلف أطيافها وكان الحزب الحر الدستوري الجديد الممثل الرسمي للدولة التونسية إبان فترة الاستعمار وبعد توقيع الاستقلال الداخلي عام 1955م ولقد كان له دور قوي في تحقيق الاستقلال التام لتونس وتحريره من الهيمنة الفرنسية، كيف نشأ الحزب، وما هو دوره في تحقيق الاستقلال؟

ب -النشأة التاريخية للتجمع الدستوري الديمقراطي ودوره في تحرير البلاد

في سنة 1919وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس.اتصل الشيخ عبد العزيز الثعالبي بالمؤتمر وقدم إليه مذكرة تتعلق باستقلال تونس وتطالب بتطبيق مبادئ ويلسن الأربعة عشر، ونشر كتابه الشهير " تونس الشهيدة " الذي صدر بالفرنسية ونشر في باريس، ففضح فيه فضحا كاملا دسائس الاستعمار وإجرامه ولقد تلقفت الجماهير هذا الكتاب الذي كشف المستور من جرائم الاحتلال، فاعتقلته السلطات الفرنسية وأرجعته إلى تونس مكبلا بالأغلال ورمته في أحد سجونها، لكن الغريب في الأمر أن المستعمر اتهم الشيخ الثعالبي في دينه ورماه بالزندقة والخروج عن تعاليم الإسلام الحنيف، وكانوا قد حاكموه من قبل في قضية الزندقة بسبب كتابه "الروح الحرة للقرآن" وقد اتفقت الرجعية الدينية والمستعمر الذي أبدى حرصه لصالح الإسلام وغيرته عليه، ووقفا معا ضد مفكر ينادي بالإصلاح الديني، وهذه الظاهرة لم يحدث مع

---

[1]- عائشة غباش. إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: مثال تونس.(رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسة العامة). ص ص. 98- 100.

[2]- المرجع نفسه. ص100.

مستعمر ومستعمر في أي مكان من الوطن العربي، فلم يحدث ذلك مع الشيخ محمد عبده في مصر مثلا[1].

وعندما بلغ نبأ اعتقال الشيخ عبد العزيز الثعالبي ـ بعد موقفه في باريس ونشره كتاب " تونس الشهيدة " ودفاعا عن القضية التونسية في المحافل الدولية ـ تحركت المظاهرات والاضطرابات في مختلف أنحاء البلاد، وأخذت الجماهير تدمر المصالح الأجنبية وتهاجمها، وتحت هذا الضغط الهائل أجبرت فرنسا على إخلاء سبيل الشيخ، ليلتف حوله الشعب والطلائع المثقفة والمناضلون، ودعوا إلى تأسيس حركة سياسية وطنية لتنظيم النضال الوطني، وبذلك تأسس أول حزب سياسي في تونس تزعمه الشيخ عبد العزيز الثعالبي تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي، فانتخب الشيخ بالإجماع رئيسا للحزب والمحامي أحمد الصافي أمينا عاما له، فقام الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1920 م على مبادئ تطالب بنظام دستوري لتونس، وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب، باعتبار أن تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة 1965م يمنح نواب الشعب حق المشاركة في الحكم وحتى حق خلع الباي [2].

وقد بدأ الحزب عمله كهيكل منظم ومشرف على سياسة تقرر ضمن هياكله وأسس اللجنة التنفيذية في ماي 1921م أي منذ خروج الشيخ الثعالبي من السجن، وواصل إرساء تنظيمه بكافة الجهات إلى غاية نهاية السنة وبداية 1922م، وتشكل الهيكل التنظيمي للحزب على النحو الهرمي الآتي لجنة تنفيذية متكونة من 15 عضوا، نصف أعضائها من تونس العاصمة، والنصف الآخر من باقي مدن البلاد وللجنة التنفيذية مهام إقرار سياسة الحزب، وتسيير عمله والإشراف على الدعاية وجمع المال، تحديد الميزانية، اتخاذ القرارات السياسية الهامة وفض المسائل الداخلية والفصل فيها، وكذا التنسيق بين مختلف اللجان الجهوية .

أما اللجان الجهوية فلها نفس الصلاحيات لكن على مستوى الجهة التي تشرف عليها، وكلما وصل عدد الشعب المحلية إلى خمسة يمكن لها تأسيس لجنة جهوية للإشراف عليها، أما الشعب فكلما وصل عدد المنخرطين إلى سبعة كانت هناك إمكانية لتأسيسها، وكانت اجتماعات اللجنة التنفيذية علنية، إذ أن نادي الحزب كان مفتوحا خلال كامل اليوم لكل المنخرطين، وإلى جانب اجتماعات اللجنة التنفيذية للحزب، فقد تقرر عقد اجتماعات أخرى عديدة منها: الاجتماع بالصحفيين عند تقرير بداية حملة إعلامية، أو جمع أثرياء الحزب لتقرير جمع إعانات مالية، أو غيرها من المحطات التي تحتاج إلى تهيئة، وانبثقت عن اللجنة التنفيذية عدد من اللجان كاللجنة السياسية برئاسة أحمد الصافي، واللجنة المالية برئاسة حمودة المنستيري وغيرها... [3].

ـ إن عبد العزيز الثعالبي إلى جانب كونه زعيم حركة سياسية كان من أركان الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والإصلاح الفكري الديني الذي قامت عليه حركة الإصلاح والحركة الوطنية في تونس، وتقوم إيديولوجية الإصلاح لدى الثعالبي على أن مصدر التشريع الملائم

---

[1]ـ الطاهر عبد الله.مرجع سابق.ص54.

[2]ـ المرجع نفسه. ص ص54-55.

[3]ـ الهادي التيمومي وآخرون. مرجع سابق. ص ص676،675.

للبلاد العربية هو تراثها العربي الإسلامي، وأن العرب أمة واحدة ويجب أن تتوحد، ودعا إلى ذلك في الثلاثينات، وقد كتب في مجلة "الشهاب"التي كانت تصدر في الجزائر في عدد جويلية 1939م تحت عنوان : "الوحدة العربية في طريق التحقيق" ، كتب يقول :"الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل جزءا كبيرا من رقعة آسيا الغربية وشطرا من إفريقيا، يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغربا غربا إلى المحيط الأطلنطيكي، ويضم في هذا الشطر نصف القارة الإفريقية " .

ـ والدين عنده قوام العلم والعمل والأخلاق، فكان لزاما عنده تطهير الدين الإسلامي من الشوائب التي أدخلها المستعمر إلى أفكار أبناء العرب والتي يهدف من خلالها الثعالبي إلى تنوير المجتمع وربطه بعنصر حضارته العربية الصحيحة، ولقد أسس لذلك مطبعة النهضة ومجلة الفجر وعمل على تكوين عدة مشاريع اجتماعية وثقافية كي يتسنى للحزب أن ينظم الشعب عن طريقها تنظيما محكما، وقد أخذ الباي محمد الناصر يساند الحزب الحر الدستوري مساندة مطلقة وانخرط ابنه الأكبر محمد المنصف باي فيه، وأدى يمين الإخلاص للحركة الوطنية [1].

ولما شعرت فرنسا بخطر تعاظم الحركة الوطنية عليها لجأت إلى المراوغة والتسويف، وغيرت المقيم العام بمقيم عام جديد لم تعرف تونس له مثيلا في القمع والمكر، ففي سنة 1921م تم تعيين "لوسيان سان " الذي أدخل بعض التعديلات والإصلاحات التي تخدم الشعب التونسي في ظاهرها لكن باطنها كان كله شرا له، ومن بين هذه الإصلاحات أنه أوجد وزارة العدل، وأطلق الحريات العامة وفق مخطط استعماري هدفه إدخال المعمرين من أعراق وجنسيات مختلفة (إيطاليين وإسبان، وفرنسيين)، لدمج تونس في فرنسا وهي خطة ماهرة ماكرة وذكية لم تنخدع لها الحركة الوطنية إلا قلة قليلة ممن انساق وراء التعامل مع هذا المقيم الخطير، وهو ما سبب انشقاقا في الحزب الحر الدستوري التونسي، انفردت فيه جماعة من المنشقين بتأسيس حزب جديد سمي "بحزب الإصلاح " كان على رأس هذا الحزب قلاتي حسن، والشاذلي القصطلي، غير أنه لم يعمر طويلا فاندثر وأصبح عبارة عن مجموعة المثقفين الموالين للسلطات الاستعمارية ضد شعبهم[2].

وفي سنة 1923م وبوفاة الملك محمد الناصر - الذي شاع أنه مات مسموما - فقد فقدت الحركة الوطنية أكبر مساند لها ونصير لفكرتها، وقد كثر الاضطهاد والتشريد، ونفي الشيخ الثعالبي إلى الخارج فعاش متنقلا بين مصر وبغداد وفلسطين، وربط نضال الحركة الوطنية في تونس بنضال الحركة الوطنية في مصر والشرق العربي، وحضر المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القدس سنة 1923م، وبقي الثعالبي من أكبر دعاة الحرية والوحدة العربية في الوطن العربي، وبسبب نفي الثعالبي دخل الحزب ومن خلاله الحركة الوطنية مرحلة من الفتور والضعف إلى أن عاد بعض الشباب ممن كانوا يدرسون خارج أرض الوطن ليؤسسوا جريدة

[1]ـ الطاهر عبدالله.مرجع سابق.ص55.
[2]-المرجع نفسه.ص56.

"صوت التونسي" في سنة 1928م، وكان يديرها الشاذلي خير الله ابن مصطفى، يساعده والده في التحرير، والتي حولها سنة 1929م إلى اسم "العمل التونسي"، وكلتا الجريدتين كانت تصدر باللغة الفرنسية ،لأنه كان ممنوعا صدور الجرائد باللغة العربية والصادرة منها بالعربية يمنع عنها الخوض في السياسة، وتوالت بعد ذلك الإخفاقات والانقسامات في صفوف الحزب، وكان تأثير الحزب فيها محدودا جدا أمام السيطرة الكاملة للاحتلال الفرنسي[1].

وبسبب الخلاف والصراع على القيادة الذي أذكته أيضا أطراف أخرى فقد وجد المالطي ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات الحزب الأخرى لم تعد مؤهلة للقيادة، واتخذت من المحادثات السرية التي دارت بين اللجنة التنفيذية والمقيم العام وأوصى بان تكون سرية، فما كان من المحامي البحري قيقة عضو اللجنة التنفيذية إلا أن أبلغ صديقه بفحوى المحادثة مع المقيم فما كان من صديقه الشاذلي خير الله الا أن ذهب إلى " ديورانانفليفيال" مدير جريدة تونس الاشتراكية لسان الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس، فنشرت فحوى المحادثة ونشرت كذلك في جريدة لادياش التونسية الصادرة بالفرنسية ولسان حزب المعمرين والفرنسي، ففصل على إثرها المحامي "قيقة" لإفشائه السر واعتبر زملاء البحري قيقة هذا الفصل بالجائر ليتكتلوا معه، وتكتلت مجموعة جريدة العمل معه أيضا في حين تكتل بعض من جماعة جريدة العمل المتبقية بقيادة المالطي والطاهر صفر، وبدأت الحملات بينهم وبين اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري وسموا أنفسهم **"الحزب الحر الدستوري الجديد"** [2].

وانطلاقا من 1949م هيمن **الحزب الدستوري الجديد** على الساحة السياسية رغم ما مورس عليها من ضغوطات من طرف السلطات الفرنسية خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث استجمع الحزب قواه ووزنه انطلاقا من سنة 1950 م من خلال تكوين وزارة تونسية جديدة يرأسها "محمد شنيق " وكان ضمن أعضائها صالح بن يوسف الكاتب العام للحزب الدستوري الجديد وقد طالب أعضاء الحزب فرنسا بضرورة إجراء مفاوضات لتحقيق مطالب الشعب في الاستقلال الذاتي ، وكان هناك تضارب في الآراء بين الفرنسيين حول مسألة الاستقلال خصوصا أن ذلك تزامن مع جو مشحون بالتوتر في البلاد على إثر إضراب العمال في نوفمبر 1950م وظلت المفاوضات متواصلة حتى أفضت إلى إصلاحات 8 فيفري 1951م والتي تم من خلالها إسناد الإدارات المختلفة من وزارات وغيرها لكن بقيت البلاد تحت المراقبة الفرنسية مع منع التونسيين من الحق في اختيار ممثليهم وتأكيدها على إبقاء نوع من الرقابة على الحياة السياسية في البلاد وهو ما أدى إلى انقطاع المفاوضات ومع عودة بورقيبة إلى البلاد تعددت اتصالاته مع القاعدة من خلال تجميع وتجنيد كل الوطنيين والتيارات السياسية بغرض بلورة برنامج واقعي، وقد أكدت الحركة الوطنية أنه في حال ما إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يفضي إلى تحرير الوطن والاستقلال التام فإن السبيل الوحيد والأوحد هو

[1]- الطاهر عبدالله،مرجع سابق،ص.56.
[2]- المرجع نفسه،ص.59.

المقاومة لتحرير الوطن من نير الاستعمار، وعليه توجه بورقيبة إلى فرنسا في 12 أفريل 1950 م لاكتساب متعاطفين للقضية الوطنية [1].

وقبل ذلك وفي سنة 1944م وبعد استقلال سوريا ولبنان وانتهاء النفوذ الاستعماري الفرنسي بدأ الحديث في المشرق العربي عن الوحدة العربية وتعلقت آمال التونسيين كافة بهذا الحديث فأصبحت اهتمامات الرأي العام ورجال السياسة في تونس والحركات السياسية بوجه عام تنصب نحو القاهرة ومؤتمر الإسكندرية الذي انعقد في سبتمبر 1944م هذا المؤتمر الذي تولدت عنه جامعة الدول العربية وفتحت آمالا واسعة أمام الحركة الوطنية في دول المغرب العربي، وأصبحت القاهرة وجهة أغلب تنظيمات الحركة الوطنية في بلاد المغرب العربي[2]، إلا أنه وفي نفس السنة (1944م) توفي الزعيم عبد العزيز الثعالبي أبو الحركة الوطنية وأحد المبشرين الأوائل بوحدة الأمة العربية وربط كفاح الحركة الوطنية في المغرب العربي بالكفاح هناك في المشرق العربي، وكان مثالا يحتذى به ومنهجا للقومية العربية والوحدة في الكفاح يقتدى به، ولقد خلفه في قيادة الحزب من بعده المرحوم المناضل والزعيم محي الدين القليبي الذي سار بالحركة الوطنية التونسية على نفس النهج والمبادئ التي خطها الثعالبي، وقد عمل محي الدين أيضا على توحيد الجهاد في دول المغرب العربي، كما عمل الثعالبي من قبله، ولقد عاش القليبي مدافعا عن الوحدة العربية ومدافعا عنها بالقلم واللسان ومات من أجل قضية أكبر من ذلك وهي وحدة الأمة العربية والإسلامية ككل، ولما مات القليبي في ديار الغربة سنة 1954م في دمشق، خلفه محمد منصف المستيريثم الشيخ راجح إبراهيم والدكتور أحمد بن ميلاد والشاذلي الخلادي وصالح فرحات والمناضل السبعي الصبور أحمد العباسي، ولم يمت الثعالبي مجهولا في بيته بتونس كما يدعي بعض الكتاب وخاصة الفرنسيين منهم ولكنه مات في ساحة النضال بعد أن رأى أحلامه تتحقق بترسيم الوحدة العربية بانعقاد أول مؤتمر مؤسس لجامعة الدول العربية سنة 1944م[3].

وإذا عدنا إلى الحزب الدستوري الجديد ففي هذه الفترة وفي 22 أوت 1946م قد دعا إلى عقد مؤتمر سمي بمؤتمر "ليلة لقدر" الذي تم تحت رئاسة القاضي الوطني " العروسي الحداد " وقد حضر هذا المؤتمر الوطني كل القوى السياسية في البلاد بما فيها الأحزاب والنقابات العمالية والزراعية ونقابات الموظفين ومندوبون عن جامع الزيتونة، ولقد كان لهذا المؤتمر صداه البعيد، إذ وحد بين جميع الاتجاهات والمشارب السياسية وجعلها كتلة واحدة متراصة في مواجهة العدو الاستعماري، وقد أصبحت الحركة الوطنية في تونس بجميع تشكيلاتها متجهة في اتجاه الوحدة العربية وفيمؤتمر الحركات الوطنية بالمغرب العربي، وهوالمؤتمر الذي أعقب مؤتمر ليلة القدر بتونس حيث انعقد هذا الأخير في القاهرة من اجل توحيد الكفاح لتحرير المغرب العربي ككل وجمع كل الحركات التحريرية في المغرب العربي بالقاهرة وعقد هذا المؤتمر سنة 1947م وجمع قادة حركات التحرير لكل من الجزائر، تونس،

---

[1]- الطاهر عبدالله.مرجع سابق.ص65.

[2]- المرجع نفسه.ص70.

[3]- الطاهر عبدالله.مرجع سابق. ص71.

المغرب، وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة سميت بلجنة تحرير المغرب العربي أُسندت رئاستها إلى الأمير محمد عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، و قد درس مؤتمر القاهرة الوضع العربي والدولي واتخذ مقررات في غاية الأهمية و من أهم هذه القرارات :

- التزام كافة الأحزاب بميثاق عمل وطني تحريري مشترك.

- لا يجوز لأي حزب ولا لأي حركة أن تنفرد بمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي أو تبحث عن حل انفرادي لقضيتها.

وقد تمثلت باقي القرارات في توحيد العمل المسلح تمهيدا للاستقلال والوحدة التامة بين بلدان المغرب العربي وكذا تكوين طلبة عسكريا في القاهرة استعدادا لخوض ثورة التحرير[1].

إلا أن بوادر الصراع ظهرت من جديد في صفوف الحزب الدستوري الجديد التي ظهرت على جبهتين.

فالجبهة الأولى خارجية تمثلت في الخلاف الذي دار بين بورقيبة زعيم الحزب و لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة وذلك لاتصالاته المريبة والمتكررة بأعضاء سفارة فرنسا بالقاهرة ووصلت الخلافات بينه وبين اللجنة ممثلة في الدكتور لحبيب ثامر وعبد الكريم الخطابي والمرحوم محي الدين القليبي أحد زعماء الحزب القديم ويوسف الرولسيني عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس لجنة تحريري المغرب العربي بدمشق إلى حد القطيعة، بل وزاد الخلاف حتى وصفه الحبيب ثامر بقوله: "إنني أخشى على تونس من الاستعمار الفرنسي واستعمار بورقيبة بعد الإستقلال".

أما الصراع في الجبهة الداخلية للحزب فقد دارت رحاها بين اتجاهين رئيسيين بعد سفر لحبيب بورقيبة للقاهرة فالطرف الأول هو الشهيد صالح بن يوسف قائد حزب الدستور الجديد والمنجي سليم مدير الحزب الدستوري الجديد ، والطرف الثاني لحبيب بورقيبة الزعيم السابق للحزب ومنشأ الخلاف أن قيادة الحزب داخل تونس عملت على إبعاد الشيخين "الفاضل بن عاشور " و"الشاذلي بالقاضي" من الحركة الوطنية

واللذين كانا باتصال ببورقيبة عن طريق المراسلة من القاهرة ، وجدد اتصالاته (صالح بن يوسف) بحسن قلاتي والشادلي القسطلي بقايا حزب الإصلاح العميل، واللذين أصبحا يتكلمان باسم بورقيبة، وأصبحت تصله أخبار من تونس مفادها أن قيادة الحزب بالداخل تعمل على إبعاده من رئاسة الحزب الذي انتخب رئيسا له بعد مؤتمر "ليلة القدر" سنة 1946م ، خاصة وان صالح بن يوسف قد نظم الحزب تنظيما عصريا ومد فروعه في مختلف المحافظات وأسس مختلف الاتحادات العمالية لكي يتمكن الحزب من التواصل مع مختلف الشرائح.

[1]- الطاهر عبدالله.مرجع سابق.ص ص 71- 73.

وبدأت اطرف موالية لبورقيبة تستعطف الدستوريين اتجاه بورقيبة و تروج له على انه يعيش حالة مزرية في القاهرة من أجل الحزب .

ومن هؤلاء الهادي نويرة الأمين العام المساعد للحزب ومحمود شرشور والشاذلي قلالة وعلال العويتي الذي عاد من القاهرة ليروج هذه الأفكار فما كان من المنجي سليم إلا أن أقصى الشاذلي قلالة ومحمود شرشور من المجلس المركزي للحزب، والواقع كما أثبتته الأحداث المتوالية ، لا المنجي سليم ولا صالح بن يوسف كان يريد إقصاء بورقيبة من رئاسة الحزب، ولا تخرج هذه القضية عن إطار التكتلات المحورية التي تعد ظاهرة محورية في كل الأحزاب[1].

هذه الأزمة وهذا الشرخ داخل الحزب تزامن مع فترة ما قبل الاستقلال وكانت لمعاهدة 1954م التي منحت الاستقلال الداخلي لتونس، الأثر الواسع في زيادة توظيف الخلاف بين الجانبين (بورقيبة، صالح بن يوسف) حيث وصف بن يوسف المعادة بالخطوة نحو الخلف مما أدى إلى نشأة ما يعرف بالصراع -البورقيبي اليوسفي- كون هذه الحادثة خلفت شرخا عميقا على مستوى النخبة الاستقلالية، وكان لها تداعيات خطيرة على مستقبل تونس السياسي والإجتماعي.

وما يهمنا في **حادثة الشرخ الوطني** هنا هما طرفا الأزمة، فعملية حسم الصراع كانت لصالح الجناح البورقيبي وللزعامة الفردية، ذلك على حساب الجناح الوطني العروبي الإسلامي الأمر الذي أدى إلى إقامة أسس الحكم الشمولي، أما الجانب الثاني من الأزمة هو أنه ترسخت لدى النخبة البورقيبية أن كل شكل من أشكال المعارضة السياسية هو بمثابة فتنة قد تؤدي إلى خلق عدم الاستقرار السياسي في البلاد[2].

وما يمكن استخلاصه من هذه الفترة التاريخية أن بورقيبة كسب تعاطف الشعب من خلال الدور الذي لعبه في الحفاظ على التوازنات الإجتماعية والسياسية المؤسسة للنظام، وذلك لمشاركته في التفاوض حول اتفاقيات الاستقلال الداخلي سنة 1954م، الذي تسبب في جدول انشقاق داخل الحزب والانتصار الذي حققه على حساب تيار صالح بن يوسف سمح له بتوسيع قاعدته الشعبية، والظهور كممثل لكل الأمة وكان التماس البعد الجهادي في مسيرته النضالية ضد المستعمر بتسميته "المجاهد الأكبر" محاولة لاكتساب المصداقية ، وعليه فقد كانت الهيمنة على الحركة والوطنية وسنين النضال قد أعطت للحزب الدستوري "شرعية" مواصلة "النضال" ضد الفقر والقلق من أجل تأسيس الدولة الحديثة، وازدهار البلاد[3].

بيد أن الاتجاه اليوسفي و التأييد الجماهيري والحزبي الذي حظي بهما نتيجة موقفه من المعاهدة هو الذي أدى إلى تحقيق الاستقلال التام في 20 مارس 1956م ، كما ساهم في ذلك مجموعة من الأحداث الإقليمية ، إذ حصل المغرب على استقلاله في 02 مارس 1956م،

[1]- الطاهر عبدالله.المرجع السابق. ص74- 75.
[2]- الطاهر عبدالله .مرجع سبق ذكره . ص 67.
[3]- المرجع السابق . ص 68.

مجموع الأحداث التي وقعت في الجزائر أيضا والتي شكلت ضغطا كبيرا على فرنسا ، لكن وبعد الاستقلال أخذ نضال الحركة في الفتور خاصة بعد تولي لحبيب بورقيبة مقاليد الحكم، حيث تم تعيينه عام 1956م رئيسا للوزراء من قبل اللجنة الدستورية، والذي كان يرى في المعارضة اليوسفية – ضربا من الفتنة- يجب سحقها وعليه فقد حسم الصراع لصالح الاتجاه البورقيني التحديثي المفرنس على حساب الاتجاه او الجناح اليوسفي الوطني العروبي، الإسلامي[1].

ولقد عقد الحزب في هذه المرحلة من عمر الحزب عدة مؤتمرات ما يدل على امتداد واتساع ساحته التنظيمية ومن بين المؤتمرات التي عقدها منذ نشأته حتى الاستقلال، مؤتمر البعث قصر هلال 02 مارس 1934م ، المؤتمر القومي الثاني ، نهج التريبونال ، تونس 30 أكتوبر 1937م ، المؤتمر القومي الثالث،دار سليم – تونس 17 أكتوبر 1948م، المؤتمر القومي الرابع، سيدي محرز، تونس 18 جانفي 1952م، وأخيرا مؤتمر صفاقس من 15 إلى 18 نوفمبر 1955م[2].

2-التطور السياسي والتنظيمي لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي

أ- التطور السياسي والتنظيمي للتجمع الدستوري الديمقراطي في مرحلة الأحادية (1956م إلى 1987م):

ما إن اعتلى بورقيبة الحكم حتى سعى إلى تعزيز مكانته وزعامته الفردية وكانت البداية بإعلان النظام الجمهوري في عام 1957م ، وبإلغاء النظام الملكي، حيث استصدر قرارا من اللجنة الدستورية بعزل الباي "محمد أمين" (آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس) وتم انتخابه من قبل اللجنة الدستورية، كرئيس مؤقت سنة 1957م[3].

والشيء الذي يجب أن لا ننساه هنا هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي ومسيرته في تحقيق الاستقلال فما هو دوره في مرحلة البناء وما علاقته بالسلطة خاصة إن قلنا أن الحبيب بورقيبة وهو زعيم الحزب قد اعتلى عرش الحكم بعد الاستقلال؟

لقد شهد التجمع الدستوري الديمقراطي بعد الاستقلال عددا من التحولات الهامة، أدت إلى تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، فقد نجح الحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة خلال المرحلة التي سبقت الاستقلال في بناء القاعدة الجماهيرية للحزب واستقطاب قطاع واسع من الشعب التونسي من خلال تبني خطاب يعكس طموحات الشعب في الاستقلال، وتبنى شعارات ثورية وتعبوية وتطوير إيديولوجية نضالية ذات محتوى إسلامي وعروبي، فضلا عن المهارات القيادية وتكتيكات

[1]- عائشة غباش . مرجع سابق.ص101- 102 .

[2]- للإطلاع على مؤتمرات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي و نتائجه راجع في ذلك الحزب الاشتراكي الدستوري ، لوائح و مقررات من 02 مارس 1934م إلى 04 أفريل 1971م ، (تونس : نشر وزارة الشؤون الثقافية و الاخبار ، طبع شركة العمل للنشر و الصحافة ، أكتوبر 1971م).

[3]- عائشة غباش.مرجع سابق.ص 101- 102.

المناورة التي أجادها الحبيب بورقيبة، كما استطاع بورقيبة أن يرسي دعائم أركان الحزب في مرحلة ما بعد الاستقلال وبناء الدولة، وذلك من خلال التحالف مع الإتحاد العام التونسي للشغل وإدماج الجيل التونسي الجديد من أبناء المؤسسة التعليمية الفرنسية في مؤسسات الدولة والحزب، وقد أدت هذه السياسة إلى بروز جيل جديد لا ينتمي في ثقافته و أفكاره و رؤاه إلى الصف الأول من المناضلين المؤسسين للحزب بدخول جيل جديد إلى الحزب من العاملين في المؤسسة الفرنسية وحصولهم على مواقع قيادية داخل الحزب والدولة، مما أدى إلى بروز الطابع البيروقراطي وتراجع الطابع السياسي الجماهيري للحزب، وقد شهد الحزب مزيدا من التراجع الجماهيري للحزب بوتيرة متسارعة وذلك بفعل عدة عوامل، كان من أبرزها تبني الحزب خطا إيديولوجيا اشتراكيا وتحويل اسم الحزب إلى "الحزب الاشتراكي الدستوري".

وتخلص بورقيبة من الجناح العروبي الإسلامي داخل الحزب، مما أدى إلى اصطدامه بالمطالب الثقافية

ومطالب الشعب التونسي المتعلقة بالهوية وهو ما أدى بدوره إلى بروز التيار الإسلامي كتيار قبض للحزب الاشتراكي الدستوري، وشيئا فشيئا أصبح الجهاز يعبر عن الجهاز الإداري للدولة ويعبر عن مصالحها بصفة خاصة، وانحاد تماما عن طابعه النضالي الجماهيري، وأصبح الانتماء للحزب انتماء مصلحيا، بسبب تطور التطابق التدريجي بين الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة[1].

ولقد بدأت الحياة التنظيمية للحزب في مرحلة الاستقلال بعقد أول مؤتمر في 02- 04- مارس 1956م ، وهو المؤتمر السادس للحزب منذ نشأته سنة 1920م [(2)] .

ثم عقد بعدها المؤتمر السابع الذي سمي بمؤتمر المصير من 19 إلى 22 أكتوبر 1965م ، والذي جاءت فيه قرارات صادق عليها أعضاء المؤتمر والتي يمكن أن نصفها بنقاط التحول في تاريخ الحزب ومن بين هذه القرارات الهامة ما صدر في اللائحة الخاصة بالتنظيم الحزبي وهو القرار الثالث و القرار الرابع، حيث ينص القرارالثالث "يتولى الديوان السياسي المتسع تعيين رئيس الحزب المرشح لرئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية" ، والقراءة الأولية لهذا القرار تدل على أن الحزب وحده من يقوم بتعيين رئيس الجمهورية وهو إقراره بدور الحزب القوي في علاقته مع السلطة، أما القرار الرابع فينص على "تسمية الحزب بالحزب الاشتراكي الدستوري"، وهي دلالة واضحة على اعتماد الحزب مبدأ الاشتراكية كإيديولوجية معلنة دون تلميح، حتى أنه ألزم المنظمات القومية الأخرى بالالتزام بمبدأ الاشتراكية الدستورية المستجيبة لمطامح الشعب وهو ما جاء في القرار السادس من اللائحة الخاصة بالتنظيم الحزبي[2].

---

[1]- أحمد منيستي وآخرون.التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).ص195- 196.

[(2)]– الحزب الإشتراكي الدستوري.لوائح و مقررات. مرجع سابق.ص38.

[2]- المرجع نفسه.ص57.

ولم يكن انعقاد المؤتمر القومي الثامن للحزب في أكتوبر 1971م بعيدا عن محاولات امتصاص السخط الشعبي والالتفاف حول تذمر الأعضاء الشبان في الحزب فبعد سبع سنوات من المؤتمر اكتشفوا أن هناك نصا لائحيا يحتم عقده ، لكنها و بجانب ادعاء الديمقراطية من خلال عقد المؤتمر كان الهدف هو خلافة الرئيس الحبيب بورقيبة بعد أن تعدد مرضه، وبدأت تتشكل الفرق حول هذا وذاك من الطامعين لخلافته وذهبت هذه الفرق للمؤتمر لتتحصل على تفويض قانوني يعطي لها الأحقية والأسبقية والشرعية لخلافة رئيس ما زال حيا، فكان فريق الهادي نويرة بحكم منصبه يسعى لأن يفتك تقنينا حزبيا لرغبة الرئيس في أن يقوم رئيس الوزراء بإكمال مدة الرئاسة إذا ما خلا منصب الرئيس فجأة، في حين كان الطامعون الآخرون، الباهي الأدغم وأحمد المستيري، وغيرهم يريدون طريقا آخر يفتح أمامهم أبواب السلطة وهذا الطريق لن يتأتى إلا عن طريق اختيار الشعب لرئيسهم الجديد عقب اختفاء الرئيس السابق مباشرة.

ولقد حرص كل طرف على اختيار مندوبي المؤتمر، على أن الكثرة والغلبة كانت للموالين للرئيس بورقيبة، ومع التأجيل عدة مرات في عقد المؤتمر لضمان الإعداد لنتائجه مسبقا، إلا أنها كانت بداية لأفول نجم الرئيس على أيدي شركائه، فقد رفض هؤلاء منهجه واختياره، سواء علنا عن طريق المستيري الذي تصدى للرئيس دفاعا عن الديمقراطية والليبرالية التي قبرها علنا و مرارا إبان ولايته للوزارات المختلفة، أو عمليا عن طريق إعطاء أكثر الأصوات لمن يعارضون الرئيس و من ثمة أحقيتهم في الفوز، وقد قال بورقيبة أنه يثق في نويرة و يريده أن يحتل مكانه بعد ذهابه و هو ما سمح بخروج المؤتمر عن طوع الرئيس وقد بهر البستيري عددا كبيرا من الأعضاء عند رده على بورقيبة فقال:"أن المسؤول الأول يجب أن يفرض نفسه بنفسه لا أن يفرض علينا"، لكن سبب خروج المؤتمر عن طوع الرئيس لم يكم إلا في حقيقتين، الأولى تدهور مكانة بورقيبة و سياسته ونهجه السائد، والثانية: تناحر الفرق وتنكرها للرئيس وحشد الأنصار والأعوان ضد اختياراته كتعبير عن التهوين من شأنه[1].

والواقع ان الخلاف بين ما يسمى المتشددين، أنصار الرئيس وصلاحياته المطلقة، وما يسمى الليبراليين دعاة الحد منها، هو في الحقيقة صراع وخلاف حول أي الفرق تقفز للسلطة، وحقيقة الأمر انه حتى الليبراليين أنصار المستيري لو صعدوا إلى السلطة لبحثوا لأنفسهم صلاحيات أوسع من تلك التي كانت في يد بورقيبة.

وبفضل التآمر والإرهاب تمكن فريق المتشددين – رغم نتائج الانتخابات– من القفز لمراكز السلطة والمسؤولية وتجميد وضع أدعياء الليبرالية[2]. ولقد تقلصت العملية الديمقراطية داخل الحزب خاصة إذا علمنا أن المكتب السياسي وبإقرار من المؤتمر يعين من طرف أعضاء اللجنة المركزية * للحزب وكذا كافة قيادات المستويات الحزبية خاصة العليا منها، إلا

[1]- إبراهيم طوبال.البديل الثوري في تونس .(لبنان: دار الكلمة،1979).ص93- 95.
[2]- المرجع نفسه.ص96.

أن الرئيس بورقيبة نسق كل قرارات المؤتمر ليصر على تعيين المكتب السياسي بنفسه، صحيح أن المسيتري بذل جهدا هائلا قبل المؤتمر في تجنيد الأنصار والمؤيدين لخطه وخط الليبرالية والديمقراطية – كما يزعم – لكن ذلك لم يكن له جدوى في ظل نظام فردي هو في جوهره نقيض الديمقراطية[1].

يمكن أن نلخص أهم نتيجتين للمؤتمر الثامن للحزب في أمرين اثنين:

أولهما: تفكيك تماسك الحزب والمجموعة الحاكمة والذي وصفة "نويرة" بأنه قيام حزب داخل الحزب.

والثاني هو السلطة المطلقة لبورقيبة، فرغم كل المسرحيات التي قام بها بورقيبة على خشبة المؤتمر من بكاء وحديث عن صمته ثم عن تقاعده وربما رحيله إلى الأبد فإن المؤتمر لم يزك اختيار بورقيبة لخليفته ، بل أنه لم يقر بأحقية هذا التصرف من أصله.

وقام الصراع بين بورقيبة الذي أعلن سخطه صراحة عن الباهي الأدغم وأحمد المستيري، ثم تفجر الصراع بين اللجنة المركزية المنتخبة التي وصفها بورقيبة بأن اللجنة المنتخبة هي من صنع المؤتمر وما أتي به هذا المؤتمر قد ينسقه مؤتمر آخر، وبالتالي كرس المؤتمر الثامن بؤر الخلاف حول نقطتين اثنتين، قضية الخلافة ، وقضية المتهم البورقيبي[2].

هذا الخلاف وبشقيه كان بورقيبة محوره بالأساس وهو ما جعل الرجل لم يتأخر كثيرا عن تنفيذ مقولته الشهيرة: "ما أجازه مؤتمر يمكن ان يلغيه مؤتمر آخر، و أن دوره لا يمكن أن يكون هامشيا في اختيار المسؤولين عن الحزب والدول"، هذه المقولة التي قالها عندما أراد اختيار المكتب السياسي وتصدت له اللجنة المركزية المنتخبة بعد المؤتمر الثامن، فبعد انقضاء ثلاث سنوات من المؤتمر الثامن المنعقد في أكتوبر 1971م، يأتي المؤتمر التاسع في سبتمبر 1974م، وبين المؤتمر الثامن والتاسع أثبت الصياح أنه مدير فعلا، فقد علا نجمه بعد الإطاحة بمعظم رفقاء بورقيبة ، وكان هذا الشاب يدغدغ جنون العظمة عند بورقيبة ويزين له كل الاتجاهات المرضية التي تؤكد على المدى الطويل جنونه، وقد عمل الصياح على إغراق البلاد في موجة من القمع الوحشي فيما بين المؤتمرين الثامن و التاسع، لإسكات كل صوت معارض، وأجاد الصياح ورفاقه أسلوب الترويض حتى أثناء المؤتمر التاسع حيث تم فصل ثمانية من المؤتمرين المعارضين لهم وهم: الباجي قايد السبسي، محمد بن عمارة ، حسيب بن عمار، الصادق بن جمعة، الحبيب أبو الأعراس، محمد الصالح بالحاج، محمد مواعدة، محمد المحمودي، فخيط المؤتمر كما يشتهي الصياح وأصحابه حتى لا يحدث انفلات كما حدث في المؤتمر الثامن[3].

---

[1]- ابراهيم طوبال.المرجع السابق.ص106.

[2]- ابراهيم طوبال.مرجع سابق.ص 120- 121.

[3]- المرجع نفسه.ص125- 127.

وإذا نظرنا إلى هذا الصراع نظرة فوقية فإننا نجده ومن منظور تاريخي لا يخلو من كونه صراعا بين امبرياليتين، الامبريالية الفرنسية والامبريالية الأمريكية، الذي ينعكس على القوى الداخلية، وقد تمكنت مجموعة الصياح في هذا المؤتمر من طرد جميع الليبراليين داخل الحزب، إضافة إلى طرد محمد المحمودي، وفرض بورقيبة رئيسا مدى الحياة، وكانت الفكرة قد نبتت في رأس الصياح لإيقاف مسلسل خلافة الرجل المريض، كما سيعترف فيما بعد، لكن الحقيقة ان بورقيبة هو الذي أوصى بذلك للصياح بأن يقترح ذلك على الحزب والحكومة.

وكان لا بد من أن تأخذ تلك الفكرة وقتا لكي تقوم على رجليها ، و بعد انتخابات رئاسية فاز فيها المرشح الوحيد بورقيبة بولاية رئاسية رابعة بنسبة 99,88% كان لا بد للبرلمان التونسي أن يعين بورقيبة رئيسا مدى الحياة، فأعطت تونس بذلك درسا في الأوتوقراطية الحديثة للعالم الثالث مفاده: <<أن الرؤساء حين يمرضون لا يعفون عن مناصبهم بل يعمدون في أماكنهم مدى الحياة>>.

ليأتي بعدها المؤتمر العاشر للحزب الذي انعقد في أيلول 1979م بتونس، بعد قمع الانتفاضة العمالية بالحديد والنار، وقد أسندت اللجنة التحضيرية إلى عبد الله فرحات وزير الداخلية الذي عينه بورقيبة قبل انفجار الأزمة العمالية في خريف 1977م خلفا للطاهر بلخوجة الذي أقاله الرئيس وقد كان فرحات يشغل منصب وزير الدفاع قبيل انتفاضة الخميس الأسود 26 جانفي 1978م التي قمعها الجيش بالقوة، بلا رحمة ولا شفقة غير أن هذا الأخير –عبد الله فرحات- اعتمد على العسكر من أجل مقاومة الجهاز الحزبي، الذي كان تحت سيطرة محمد الصياح، ولقد كانت نتائج الانتخابات الخاصة باللجنة المركزية في صالح عبد الله فرحات والهادي نويرة، وكان محمد الصياح في الترتيب الأخير، ولما كان بورقيبة يكن كرها شديدا للجهاز العسكري خشية منه للسيطرة على دواليب الحكم والسلطة وبعد أن أقنعه أحد المقربين من الصياح، حسان بلخوجة وزير الزراعة آنذاك، بوجود تواطؤ بين فرحات والعسكر، أصدر بورقيبة قرارا بإلغاء نتائج الانتخابات، وقرر عزل فرحات من جميع المسؤوليات الحزبية والحكومية، وهكذا خرج الصياح منتصرا في هذا المؤتمر، غير أن الصراع بينه وبين الهادي نويرة كان محتدم خاصة بعد أن تلقى الثالوث الحاكم ضربة عندما أقال الرئيس بورقيبة الذي رفض حضور المؤتمر عددا من رجال نويرة دفعة واحدة وهم: عبد الله فرحات وزير الدفاع ، والهادي بكوش المستشار الخاص لنويرة ، ثم مدير وكالة الانباء محمود التريكي، وثلاثتهم عمدوا إلى تعميد نويرة خليفة للرجل المريض، فلا احد أعجبه صعود نويرة بمن في ذلك بورقيبة ولكن اكثر الذين كانوا يريدون النيل منهم هم في الجزائر وطرابلس[1].

وهنا تظهر المسألة المغاربية ومدى تأثير أزمة تونس على قضية الجزائر وليبيا، فبدءا من 1979 ستراود الجزائريين والليبيين أفكار كثيرة للإطاحة بنويرة ونظام بورقيبة ... فكان الاتفاق الضمني حاصلا بين بومدين والقذافي كاتجاه تحرك ولو في حده الأدنى، وهو أن

[1]- توفيق المديني. سقوط الدولة البوليسية في تونس.(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011).ص32-33.

النظام قد تآكل وصراعاته الداخلية قد تضعف موقفيها، ولكنهما لم يكونا يملكان خطة مشتركة للإطاحة به ولا اتفاقا مشتركا على إقامة نوع من الوفاق على ارض تونس، كما كان كل منهما حذر من تهمة التدخل واستفزاز العرب خاصة أمريكا التي كانت تبحث عن تمدد لها باتجاه ليبيا والجزائر ، وفي ذلك الوقت بدأ سيناريو ما يعرف بعملية قفصة يفضح للرجال المكلفين في كل من ليبيا الجزائر لمعالجة ملف تونس .

فكان بومدين حينها قد وقع في المرض الذي توفي جراءه في نفس السنة وسافر قاصدي مرباح رئيس المخابرات العسكرية إلى طرابلس ليضع مع رجال القذافي اللمسات الأخيرة للهجوم الذي يستهدف مدينة قفصة الجنوبية في جانفي 1980م ، وجاءت عملية قفصة لتحسم الصراع بين الرجلين محمد الصياح و الهادي نويرة.

2- التطور السياسي والتنظيمي للتجمع الدستوري الديمقراطي في مرحلة التعددية (1987-2011):

تعود فكرة بدء الإصلاح السياسي والليبرالي في تونس إلى بداية عقد الثمانينيات، خاصة مع تولي محمد مزالي رئاسة الحكومة في أفريل 1980، والتي تميزت ببعض ملامح الديمقراطية في تركيبتها إذ ضمت بعض المعارضين ممن استقالوا سنة 1977م والرافضين لسياسة بورقيبة والسياسة التي اتخذتها الحكومة التونسية ضد الاضطرابات التي وقعت في تلك الفترة بالإضافة إلى أحد أعضاء حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، وتبنى سياسة أكثر مرونة تجاه أحزاب المعارضة، فسمحت لحركة الاشتراكيين الديمقراطيين في عام 1980م بإصدار جريدتين أسبوعيتين، وإصدار عفو عن جميع أعضاء حركة الوحدة الشعبية في فبراير 1981 باستثناء قائدها في المنفى، أحمد بن صالح، كما شملت إجراءات الانفتاح أيضا إطلاق عدد كبير من المعتقلين السياسيين وتجديد أكثر من 85% من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري، بالإضافة تغاضي الحكومة في سنة 1987م عن سيطرة أحد العناصر من غير المنتمين للحزب على منصب سكرتير عام الاتحاد التونسي للشغل التي مثل حليفها الرئيسي للحكومة، خلال تلك الفترة أو على الأقل إحدى أدواتها الرئيسية للسيطرة على عمال القطاع العام التونسي، كما أعلن الرئيس بورقيبة في تلك الفترة عن خطوة تعد تكريسا للديمقراطية وهي الموافقة على تأسيس أحزاب سياسية شريطة ألا تعتمد هذه الأحزاب على الخارج من حيث الأيديولوجية أو الدعم المادي، بالإضافة إلى شرط ثالث وهو وجوب حصول الحزب على نسبة 5% على الأقل من إجمالي الأصوات الانتخابية في الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في نوفمبر 1981م.

وتلتها أزمة جديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة البطالة أدت إلى اضطرابات كبيرة صاحبتها مطالب العمال برفع نسبة الأجور التي قوبلت بالرفض من طرف السلطة وذلك بسبب التوتر الحاصل بين الاتحاد العام للشغل والسلطة، كانت نهايته اقتحام مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل وإعادة تشكيل لجان جديدة موالية للسلطة وسجن سكرتيره العام لحبيب عاشور، وتعليق إصدار مجلة الشعب، بالإضافة إلى سجن عدد من القيادات الأخرى غير

سكرتيره العام، وعدم إعادة العمال المفصولين من وظائفهم، لكن وفي نفس الشهر لبت السلطة رغبتهم في إطلاق سراح المساجين من قيادات الاتحاد وإعادة المفصولين مقابل انتخاب سكرتير عام أكثر اعتدالا، وما كان من هذا الأخير إلا أن أعاد انتخاب الحبيب عاشور سنة 1986م، مما اضطر الحكومة إلى إعادته للسجن بتهمة اختلاس أموال الاتحاد في نفس الشهر الذي انتخب فيه ولمدة عام، ثم الحكم عليه بأربع سنوات أخرى في أفريل من العام نفسه بتهمة سوء إدارة أموال الاتحاد، وفي هذا التوتر كان من الصعب على النظام إعلان أية إصلاحات جوهرية، فقد كان معنى ذلك افتقاده للسلطة، وقامت بإعلان حالة الطوارئ في جانفي 1984م والتركيز على التخلص من البديل الإسلامي للسلطة من خلال سلسلة من الاعتقالات ضد حركة الاتجاه الإسلامي[1].

ولقد اختار بورقيبة زين العابدين بن علي لخوض المعركة ضد الحركة الإسلامية الأصولية التي أصبحت تطرح السلطة الإسلامية البديلة في تونس، وتحمل عداء عاما للدولة التونسية وآخر خاصا ببورقيبة الشخص، وكانت مهمة بن علي أكثر من صعبة فقد تولى منصب وزير الداخلية لأجل هذه المشكلة وهو يعلم يقينا أنه كل من تولى هذا المنصب فله وجهتان إما المنفى وإما التقاعد، غير أنه من الجيش فإذا لم يفلح في المهمة فلا يذهب لا إلى هذا ولا إلى ذلك وإنما إلى المنفى، وكانت بذلك "مهمة قاتلة"، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع على السلطة، فبدأ بن علي في رحلة البحث عن حلفاء له للخروج من المأزق الذي وضع فيه، لأنه تبين تاريخيا أنه أشد الرجال سطوة قد روعتهم وأذلتهم مؤسسات الدولة البورقيبية، وهكذا فإن حوادث السقوط والبروز لرجال السياسة في تونس وفي عهد بورقيبية كالمد والجزر، فلقد ذهب بن صالح الذي كان يوصف بأنه عبقري لا يوجد منه اثنان في تونس إلى السجن ثم المنفى في أوربا، أعقبه الباهي الأدغم إلى النسيان، ثم الهادي نويرة الذي غادر الوزارة على كرسي هزاز، وأخيرا المزالي يذهب من دون أسف دون أن يترك أي فراغ، فبورقيبة هو الرجل الحديدي الوحيد في البلاد، أما الآخرين فواحد من طين والآخر من العجين ففوق كل حكومة كانت هناك حكومة أقوى منها هي حكومة قصر قرطاج التي تحيط بالرئيس بورقيبة[2]، وفي خضم هذه الأزمة كانت الحكومة بيد المزالي فتراكمت عليه الأثقال، وفي هذه الأثناء انعقد مؤتمر "الصمود" التي سقط فيه محمد المزالي، وقد انعقد هذا المؤتمر أيام 19-20-21 جوان 1986م، الذي كان مصيريا بالنسبة لحكومة المزالي لارتباطه مباشرة بواقع الصراع بين الأجنحة داخل الحزب ومن ثمة داخل السلطة، وإذا علمنا كما سبق وأن ذكرنا بأن الأسلوب البورقيبي متأصلا في امتصاص الأزمات السابقة، وتحميل تبعات الأزمات المستفحلة للمسؤولين السابقين بواسطة تغيير رئاسة الحكومة، هذا إضافة إلى أن الرئيس نفذ مقولته الشهيرة "أريد أن أعيش حتى أصفي حساباتي مع المزالي"[3].

---

[1]- أحمد منيستي وآخرون.مرجع سابق.ص ص185-186.

[2]- توفيق المديني،مرجع سابق.ص ص25-26.

إلى ذلك يلاحظ المرء أن المزالي حاول أن يكون رجل المرحلة القوي الذي يلقي بظلاله على سياسة الدولة والحزب وقام بوضع المقربين من رجاله في الصفوف الأولى: الحكومة واللجنة المركزية والمكتب السياسي والحزب والمؤسسات الثقافية والإعلامية، وعمل على تصفية جيوب زعيم القطب الثالث في الحكم محمد صباح، فجلب إليه ذلك مزيدا من الخصوم جراء سياسته غير المتوازنة، وكانت كل العوامل في صف إطاحته خارج حلبة المصارعة السياسية، فيكتشف بورقيبة أنه ما من هدف أمام وزيره الأول سوى الحلول محله في قصر قرطاج ليترك التركة المعقدة والصعبة، وقد شكل هروب المزالي إلى الجزائر في 13 سبتمبر 1986م وطلاق الرئيس من وسيلة بنت عمار يوم 11 أوت 1986م وإخراجها من الحياة السياسية في تونس وعودة سلطة القرار المركزي في الدولة والحزب إلى بورقيبة[1].

واعتمد الرئيس على فريق قصر قرطاج المكون من: منصور السخيري، رئيسا لديوانه ووزيرا للإصلاح الإداري والوظيفة العمومية، والجنرال زين العابدين بن علي وزيرا للداخلية وسعيدة ساسي بنت أخته، وكذلك اختار رئيس وزراء جديد (رشيد صفر)، محايدا بصفته رجل مرحلة جديد.

وصل زين العابدين بن علي إلى الحكم في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية اتسمت بكثير من الاضطرابات والتعقيدات، فقد جاء استيلائه على الحكم كردة فعل على الإفلاس الذي عرفته سياسة الحبيب بورقيبة المتمثلة في التبعية للشركات الغربية التي ازدادت حدة في عهده، إلى جانب الضغط الاجتماعي الذي تسبب في اندلاع التظاهرات والمواجهات في كل المرافق الاقتصادية نتيجة انهيار الاقتصاد، إلى جانب اعتقال المئات من الناشطين السياسيين من مختلف الانتماءات، فقد أصبحت سياسة بورقيبة تفقد المصداقية وباتت محل انتقاد كل التيارات السياسية بمختلف اتجاهاتها الإيديولوجية.

وعليه فإن مسألة شرعية أي نظام سياسي تعتبر من أولويات بحث المشتغلين في الحقل السياسي والتشريعي، وبالنسبة للرئيس بن علي الذي وصل إلى السلطة من خلال تنحيته لبورقيبة في السابع من نوفمبر من سنة 1987م، ولم يكن سهلا على الشعب التونسي تقبل ذلك نظرا للشخصية الكاريزمية التي يتمتع بها بورقيبة، ولذلك عمل بن علي على إقناع الشعب من خلال البيان الأول الذي أكد فيه على ضرورة إكمال المسيرة التي قادها بورقيبة منذ عام 1956 مع الولاء الدائم لشخصيته، ولقد كانت شعارات البيان تعبر عن مطالب المعارضة، وهو ما أكسبه الشرعية أمام الرأي العام الداخلي[2]، ويعتبر زين العابدين بن علي* أول

---

[1]- توفيق المديني .المرجع نفسه.ص40.

[2]- ليلى سيدهم..إشكالية التحول الديمقراطي في تونس. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009).ص70.

*زين العابدين بن علي درس في كلية سان سير الفرنسية، تدرب فيها مع عدد كبير من الضباط التونسيين بعد الاستقلال مباشرة، عمل في جهاز الأمن القومي، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على شهادة في شؤون الاستخبارات والأمن، تسلم الأمن العسكري لبلاده سنة 1958 إلى 1974، عين ملحقا عسكريا في السفارة التونسية بالمغرب عام 1974-1978 وفي سنة 1978 عين مديرا عاما للأمن الوطني إلى غاية 1980، ثم عين سفيرا لتونس ببولندا من 1980 إلى 1984، ثم وزيرا للداخلية سنة 1986، وبعدها وزيرا للحكومة، فضلا عن توليه الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدستوري، وفي 7

العسكريين الذين يصلون إلى السلطة في تونس.ولقد عمدت السلطة التونسية آنذاك إلى مواجهة المطالب الشعبية المنادية بالديمقراطية و التحرر من مؤسسات و ثقافة الاستبداد، وفي سبيل خلق دولة القانون، أي الدولة والمجتمع الديمقراطي، من خلال هذا الانقلاب الذي قاده الجنرال زين العابدين بن علي، وفي محاولة إضفاء شرعية سياسية على حكمه قام الرئيس بن علي باتخاذ خطوات رئيسية في إطار الوفاء بالوعود حول الديمقراطية في تونس.

أولا: تم تشكيل مكتب سياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بعدما قام بعزل معظم أعضاء المكتب القدامى، محتفظا بثلاثة منهم فقط، هم رئيس الوزراء الهادي بكوش، ومدير الحزب حامد قروي، وأمين صندوق الحزب صلاح الدين بالي، ومن بين المعزولين الحبيب بورقيبة الابن بالإضافة إلى ثلاثة من المقربين من الرئيس المخلوع بورقيبة وهم: محمد الصياح، ومنصور السخيري، ومحمد شرشور وقلص عدد أعضاء المكتب السياسي للحزب الحاكم من 20 إلى 12 عضوا، وبقي في هذه المرحلة الحزب مرتبطا بالسلطة رغم ظهور بعض الأصوات المنادية بتشكيل حركة سياسية جديدة تكون التعبير السياسي التمثيلي لانقلاب 07 نوفمبر والتي قوبلت بالرفض ليقينهم التام بأن شرعية النظام من شرعية الحزب باعتباره أهم مؤسسة في الدول التونسية الحديثة[1].

في هاته الآونة أفرج عن مجموعة من الإصلاحات التي تنقل المجتمع التونسي إلى الديمقراطية من بينها إصدار قانون الصحافة والأحزاب الجديد والسماح بإصدار الصحف الحزبية والاعتراف بثلاثة أحزاب سياسية هي: التجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الاجتماعي من أجل التقدم، وحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، وبعد ذلك قرار إلغاء رئاسة الدولة مدى الحياة وعدم جواز ولاية شخص واحد رئاسة الدولة أكثر من ثلاث عهدات مدة كل منها 05 سنوات[2].

وتماشيا مع التطورات التي تسير بالبلد إلى الديمقراطية تم استبدال اسم الحزب الاشتراكي الدستوري خلال الاجتماع الاستثناء الأخير للجنة المركزية "للحزب الاشتراكي الدستوري"، المنعقد في 06 فيفري 1988م، إلى اسم "التجمع الدستوري الديمقراطي"[3].

يأتي هذا التغيير لاسم الحزب في وقت كان يعاني منه النظام أزمة بنيوية حادة في مستوياتها الثلاثة، الاقتصاد، السياسة، والإيديولوجية، وخير دليل على ذلك الطلاق التاريخي بين الحزب والشباب وخاصة منه الشباب الجامعي من ناحية وبين الحزب والنقابات من ناحية أخرى، وقد دل التغيير في جوهره على صراع إيديولوجي وسياسي محدد لحل أزمة البورجوازية التونسية وحزبها الحاكم، ليحول دون انفجار الأزمة السياسية التي قد تكون تداعياتها خطيرة على مصير النظام نفسه، وكان هذا التغيير تجسيدا لسياسة الانفتاح على

نوفمبر 1987 استولى على الحكم مؤكدا في بيانه الأول بأنه ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ولتصبح **دولة** ديمقراطية تحترم فيها الحريات.

[1]- توفيق المديني.مرجع سابق.ص ص63-66.

[2]- توفيق المديني.مرجع سابق.ص66.

[3]- المرجع نفسه.ص67.

الشباب لاستقطابه إلى دائرة التجمع الدستوري الديمقراطي، ومن المعروف تاريخيا أن ثلاثة أرباع الشعب التونسي الذي يمثله الشباب كان على قطيعة مع الحزب بتوجهه إما إلى الماركسية اللينينية أو الأصولية الإسلامية، وبذلك تقلصت مصداقية الحزب ومن ثمة جماهيره، وجاء اسم الحزب بالتجمع لتجسيد الانفتاح الذي كان يستهدف بالدرجة الأولى المنشقين عنه زمن الحزب الاشتراكي الدستوري، وخاصة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوحدة الشعبية لأن نقطة الخلاف بينهم هي قضية الديمقراطية، وبالتوجه الجديد الذي أعلن عنه يوم 07 نوفمبر 1987 تؤول كل الخلافات[1].

وللتخلص من الحرس القديم البورقيبي على صعيد الحزب والدولة قام بن علي ببعض التغييرات وكان أولها تثبيت الوزير الهادي البكوش في منصبه، بعد أن جرده من الأمانة العامة للحزب التي تولاها عبد الرحيم الزواوي واختار بن علي رفاقه العسكريين الذين صاحبوه إلى كلية سان سيرك الحربية الفرنسية عام 1956م ومنهم حبيب عمار الذي ثبت وزيرا للداخلية واللواء عبد الحميد الشيخ وزيرا للخارجية خلفا لمحمود المستيري الذي كان يشغل منصب وكيل الخارجية في عهد بورقيبة وعين اللواء يوسف بركات رئيسا لأركان الجيش إضافة إلى قرار ضم وزارة الدفاع إلى رئاسة الجمهورية مع تعيين أحد أصدقائه "عبد الله القلال" أمينا عاما للدفاع الوطني[2].

وبعد ثمانية أشهر من تولي بن علي السلطة في تونس انعقد مؤتمر التجمع الدستوري الديمقراطي تحت شعار "مؤتمر الإنقاذ" والذي شكل بن علي باعتباره رئيسا للتجمع الديمقراطي المكتب السياسي للحزب المكون من 06 أعضاء والذي كان قبل ذلك 12 عضوا كما عين 78 من أعضاء اللجنة المركزية قبل موعد بدء المؤتمر وأذن بانتخاب الباقي وعددهم 128 عضوا في المحافظات قبل وصولهم إلى المؤتمر الاستثنائي، وبذلك قام فعلا بتصفية الحرس البورقيبي مستفيدا من العداوة الشعبية لبورقيبة، وكان ذلك تعبيرا عن الصراع بين جيلين، الجيل القديم والجيل الجديد[3].

وفي هذا السياق عرفت تونس أول انتخاب بعد التغيير الحاصل في هرم السلطة وهو أول امتحان للحزب في الانتقال إلى الديمقراطية ولحسن نواياه، وكانت المنافسة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة ممثلة في حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة أحمد المستيري وحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي وكانت النتائج لصالح الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي)، الذي حصد أغلبية القاعدة وخلاصة الانتقال الديمقراطي في تونس أن السلطة اختزلت مجمل المشاكل التي شملت جل مناحي الحياة في نقطة واحدة وهي التعددية السياسية، والتي لم تتحقق هي الأخرى بل كانت شكلية ومكنت لرئيس الجمهورية من اكتساب صلاحيات واسعة داخل النظام السياسي[4].

---

[1]- توفيق المديني .المرجع نفسه.ص ص70-72.

[2]- توفيق المديني.مرجع سابق.ص ص 74-75.

[3]- المرجع نفسه.ص76.

[4]- ليلى سيدهم. مرجع سابق.ص72.

أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ وهيأ للحكم الفردي فأصبح رئيس الجمهورية هو الذي يعين أعضاء الحكومة ويرقي القضاة وينقلهم ويرأس المجلس الأعلى للقضاء ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري (الغرفة الثانية) وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات والمتتبع لتجربة الانتخابات التي شارك فيها التجمع الدستوري الديمقراطي هو أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية للأعوام: 1989، 1994، 1999، 2004 لم تحدث تغييرا ملموسا في وضع الحريات ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير، وأما الهاجس الأمني فيلاحظ أن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي تنامت معالجته الأمنية للقضايا السياسية بشكل كبير، وذلك من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما يسمى بلجان الأحياء التي عملت كخلايا أمنية في مختلف الأحياء[1].

أما على الصعيد الاقتصادي فقد خاضت الدولة هذه الفترة بزعامة الحزب الحاكم تجربة الخوصصة تحت تأثير ضغوط داخلية وأخرى خارجية، وهيأت كذلك الأجواء القانونية وتقنيات أخرى اعتمدتها في خوصصة الأسهم والأصول العمومية وفي نفس السياق كانت تونس أول دولة مغاربية وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة المتوسطية[2].

ولقد امتدت الحياة التنظيمية للحزب في تونس بعقد مؤتمراته المتتالية؛ 01 أوت 1993م مؤتمر المثابرة، ثم مؤتمر الامتياز جويلية/أوت 1998، وبعدها مؤتمر الطموح جوان/جويلية 2003، حتى مؤتمر التحدي الذي سبق انتخابات الرئاسة لسنة 2009، فانعقد في 30 جويلية 2008م.

وكانت التعددية في تونس طيلة هذه الفترة الممتدة من تاريخ 07 نوفمبر 1988 بمثابة تعددية الحزب الواحد المهيمن ففي الانتخابات الرئاسية 1994 تحصل بن علي على نسبة 99.91% من أصوات الناخبين، وفي الانتخابات التشريعية من نفس السنة حصل التجمع الدستوري على 144 مقعد والمعارضة على 19 مقعدا، وأخذت المعارضة هذه النسبة بموجب التعديل الذي أدخل على القانون الانتخابي، الذي أمن لها هذه النسبة أي 20% وجاءت الانتخابات البلدية في ربيع 1995 مخيبة للآمال لكل أحزاب المعارضة ولاسيما حركة الديمقراطيين الاشتراكيين التي كانت تأمل أن تطبق السلطة تقاسما مسبقا للمقاعد البلدية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وهو ما جعل الحزب من الناحية التاريخية متمسكا بالسلطة ومتفردا بها وهي الهاجس الأول لديه، وأنتج سلوكا يستبعد المشاركة أو الإئتلاف أو القبول بسقف يعلو البناء الإيديولوجي للحزب، هذه الإطلاقية الإيديولوجية جعلت من الحزب

---

[1]- عبد النور ناجي." الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي".**مجلة المستقبل العربي**.العدد 387، ماي2011،ص135.

[2]- ليلى سيدهم. مرجع سابق.ص135.

يشترط للانخراط فيه والانتماء انصياع الفرد وتجرده للتعليمات القيادة، وإشراب لقيم الحزب وإيديولوجيته وأفكاره بطاعة مطلقة[1].

لتتوالى بعدها المهازل التي تسبق العاصفة المهلكة للحزب، فمرشح الحزب للرئاسيات "بن علي" بعد أن ألغى الرئاسة مدى الحياة، يعدل الدستور لينتخب عهدة وراء أخرى في سنة 1999 بن علي رئيسا لتونس بـ 99% من الأصوات، في 2004 يعاد إنتخابه وبـ 95% وفي 2009 يبقى بن علي رئيسا وبـ 89.62%.[2]

ومع أزمات الفساد المتتالية والتي أصبحت تونس وكرا لها، وتضييق الخناق على وسائل الإعلام وإحكام القبضة على مختلف الحريات وانتهاكها ولقد حسب الحزب ومن خلاله النظام أن الثورة الاجتماعية والسياسية، - ومن خلال كل الأحزاب العربية الحاكمة –حسبت أن الثورة ترقد الآن في مقبرة التاريخ، ولكن الثورة التونسية أظهرت خطأ ذلك كله الأمر الذي له دلالة كبيرة هو أن هذه الثورة وقعت في بلد كان يقدم على أنه نموذج اقتصاد ناجح.

فبانطلاق بوادر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وارتداداتها الكونية في سنة 2007-2008 فجرت ثورات الجوع في بنغلاديش والكامرون وساحل العاج ومصر والمغرب.....وقد بات المدافعون عن العولمة الليبرالية المتوحشة يعلمون أن هذا النموذج الإيديولوجي بدأ يتفتت ويعاينون من ورائه انبعاث الحركات الاجتماعية في العديد من دول عالم الجنوب وفي هذا السياق مثلت الانتفاضة العمالية في محافظة قفصة التي تقع في الجنوب التونسي في عام 2008م، الهزة الأرضية الحقيقية على الحزب والنظام السياسي في تونس تنذر بما هو قادم، وكانت فعلا طريقا لاندلاع الثورة التونسية في شتاء 2010-2011م، التي انطلقت من مسائل اجتماعية ثم انطلقت إلى مسائل سياسية، فمنذ 17 ديسمبر 2010م، تاريخ إقدام المواطن محمد بوعزيزي (26 عاما)، عاطل عن العمل والذي أقدم على إحراق نفسه ما ولد احتجاجا اجتماعيا لافتا في محافظة سيدي بوزيد (265 كلم جنوب العاصمة تونس)، وبقيت هذه المظاهرات على حالها بل وازدادت لتمتد إلى باقي محافظات تونس وشارك فيها الغني والفقير والتقى فيها المطلبان حق الشغل وحرية استعمال الانترنت فشكلا "الإيديولوجية" الملموسة لثورة لم تكن لا إسلامية ولا ماركسية، ولا قومية واستمرت هذه المظاهرات رغم القمع الكبير من طرف الأجهزة الأمنية إلى غاية 14 فيفري 2011م، تاريخ سقوط نظام بن علي البوليسي الذي كان بمثابة شهادة وفاة التجمع الدستوري الديمقراطي[3]

[1]- توفيق المديني.مرجع سابق. ص ص115-118.
[2]- توفيق المديني .المرجع السابق.ص220.
[3]- توفيق المديني.المرجع السابق.ص ص251-252.

III- البرنامج السياسي الذي نشأ له حزب التجمع الدستوري الديمقراطي.

وسنقوم في تحليلنا لمضمون خطاب الحزب بالتركيز على فئة القيم، و التي ندرس من خلالها كيفية ظهور بعض القيم ثم كيفية اختفائها مرة أخرى في الخطابات المختلفة أو في مختلف وسائل التنشئة السياسية التي يعتمد عليها الحزب[1].

ولكي تكون الدراسة مقارنة في كل جوانبها سنعمل على تحليل مضمون اللوائح السياسية الصادرة عن مؤتمرات الحزب المنعقد في الفترة التي كان الحزب خاضعا فيها للحماية الفرنسية ثم نأخذ في مرحلة أخرى (أي مرحلة الأحادية) كذلك بعضا من لوائح السياسة العامة الصادرة عن المؤتمرات المختلفة لتلك المرحلة .

وفي مرحلة التعددية الحزبية والسياسية سنأخذ خطابا من خطابات زعماء الحزب موازاة مع تحليل مضمون خطاب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر،كما سوف نتناول تحليل مضمون بيان السابع من نوفمبر 1987م،وكذا الميثاق الوطني لسنة 1988م.

وسنتناول نفس القيم السياسية التي تناولناها في الفصل السابق عند تحليلنا لمضمون خطاب جبهة التحرير الوطني و منه سنأخذ في تحليلنا القيم السياسية الآتية : (العروبة، الإسلام ، الديمقراطية ، الإستراكية ، الوحدة المغاربية).

أ - **البرنامج السياسي الذي نشأ له التجمع الدستوري الديمقراطي قبل الاستقلال**: وسنتناول في هذه المرحلة (مرحلة الحماية التي فرضتها فرنسا على تونس، أي منذ نشأة الحزب إلى غاية إعلان استقلال تونس، تحليل مضمون اللوائح السياسية الصادرة عن المؤتمرات المتعاقبة للحزب لنبين خلالها أهم القيم التي نشأ لها الحزب في هذه الفترة، كما يمكن أن نتطرق إلى تحليل بعض اللوائح السياسية الصادرة عن المجلس الملّي للحزب.

ومن أهم المؤتمرات التي عقدها الحزب في هذه الفترة نجد:

1 - **المؤتمر القومي الأول للحزب:** الذي انعقد بقصر هلال في 02 مارس 1934 تحت اسم مؤتمر البعث، وذلك بعد أربعة عشر سنة من تأسيس الحزب، وقد انعقد هذا المؤتمر بعد مؤتمر آخر انعقد في سنة 1933 وبسبب الخلاف حول البرنامج السياسي للحزب الذي اتهم فيه أصحاب مؤتمر 1934 أن المستبدين بالأمر من اللجنة التنفيذية قد أبدلوا ذلك القانون الأساسي الذي قرره المؤتمر العام المنعقد في العام المنصرم (1933) بقانون آخر لا يوافق بالمرة الفكرة الدستورية ولا يرقى إلى تلبية طموح الشعب التونسي[2].

2 - **المؤتمر القومي الثاني:** (تونس 30 أكتوبر 1937).

3 - **المؤتمر القومي الثالث:** والذي انعقد بدار سليم (تونس) في 17 أكتوبر 1948[3].

---

[1]- يوسف تمار. تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين .(الجزائر:طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع،2007). ص40.

[2]- الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح ومقررات مرجع سبق ذكره. ص 07.

[3]- الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح ومقررات المرجع السابق. ص07,

4 ـ **المؤتمر القومي الرابع:** والذي انعقد بمدينة سيدي محرز (تونس) في 18 جانفي 1952 والذي ترأسه الزعيم الهادي شاكر.

المؤتمر القومي الخامس: والذي انعقد بمدينة صفاقس من 15 إلى 18 نوفمبر 1955[1].

ـ الميثاق الوطني: الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ 23 أوت 1946.

ـ وبتحليلنا للقيم المذكورة في هذه المؤتمرات نجد.

ـ 1 ـ قيم التحرر: لقد ركز الحزب الحر الدستوري التونسي في مؤتمره الأول المنعقد في 12 و 13 ماي 1933 على التحرر كقيمة سياسية منشودة من طرف المؤتمرين ومن طرف التونسيين ككل ولقد جاءت اللائحة العامة الصادرة عن المؤتمر مبينة لذلك فقد تكررت لفظة التحرر وما يدل عليها 09 مرات في اللائحة فنجد من بينها " ... رسالة الحزب الحر الدستوري ... ... تتمثل في دفعه نحو طريق التحرر ...

كذلك نجد " ... الغرض من كفاحه السياسي تحرير الشعب التونسي ... " إلا أن قيمة التحرر التي جاءت بها اللائحة العامة للمؤتمر الأول إنما تدل على الحرية الداخلية فقط وهو ما تدل عليه آخر فقرة من اللائحة حيث نجد " ... إننا نطلب إصلاحات ذات صبغة داخلية مبنية على قاعدة المشاركة الصادقة والأخوية بين الفرنسيين والتونسيين وملائمة تلاؤما تاما مع نظام الحماية ومع مصالح فرنسا في تونس ".

ومثل ذلك فقد تكررت هته القيمة (قيمة التحرر) في اللائحة العامة للمؤتمر القومي الثاني، لكن دائما بنفس الاتجاه وهو المطالبة بالحقوق والحريات تحت نظام الحماية وهو ما جاء في القول: "المحلي للحزب الحر الدستوري التونسي يرى أن البلاد التونسية بعد انقضاء نيف وخمسين سنة على الحماية لا تزال محرومة من الضمانات التشريعية الأساسية ... " ثم ذكر بعد ذلك مجموعة من المطالب وقسمها إلى عدة ميادين وهي الميدان السياسي، الميدان الإداري، ميدان التعليم، العدلي، الميدان الاقتصادي.

وفي كل الميادين كان يتحدث عن التحرر من السيطرة الاستعمارية ولكن دائما بالبقاء تحت الحماية الفرنسية، فمثلا نجد في الميدان العدلي من مطالب الحزب " ... الزيادة في عدد القضاة التونسيين ... " وفي الميدان الاقتصادي نجد كذلك المطالبة بـ : " ... تطبيق التشريع الفرنساوي والمتعلق بالشغل بالبلاد التونسية ... "[2].

ـ أما إذا أتينا إلى تحليل مضمون اللائحة العامة للمؤتمر القومي الرابع فإننا نجد أن القيمة السياسية للتحرر لم تكن على نفس الاتجاهات للمؤتمرات السابقة (ليست تحت ظل الحماية) بل جاءت للمطالبة بالاستقلال التام وهو ما نجده في القول: " ... يؤكد المؤتمر انه لا يتسنى التعاون الودي والمتمرن بين البلادين ... إلا بإنهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية ... " وآخر مؤتمر انعقد في المرحلة الاستعمارية هو مؤتمر صفاقس والذي صادف مرحلة المفاوضات بين الجانبين (الفرنسي والتونسي) حول مسألة الاستقلال، بالتالي أكد هذا المؤتمر من خلال اللائحة العامة الصادرة عنه على ضرورة الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي

[1]ـ المرجع السابق. ص 31.

[2]ـ المرجع السابق. ص 12 - 13.

والسياسي وهو ما نجده في اللائحة " ... بمواصلة النهوض الديمقراطي الرامي لتحرير الوطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا حتى تتحقق الرسالة والأهداف التي أسس من أجلها الحزب تحقيقا كاملا ... "

كما نجد ذلك أيضا في : " ... ونظرا إلى هذه المفاوضات فقد أسفرت يوم 03 جوان 1955 على إبرام اتفاقيات تقر الحكم الذاتي للبلاد بإلغاء نظام الحماية ... " كذلك " واعتقادا بأن استقلال البلاد هو أسمى غاية لكفاح الحزب[1] .

ـ والجدير بالذكر ونحن بصدد تحليل المكانة التي حظي بها شعار الاستقلال والتحرر، كقيمة سياسية يريد الحزب الدستوري أن ينشأ لها، أن هذا الشعار أصبح واضحا بعد منعطف 1943 ـ 1945، وهو الميثاق الوطني الصادر في أعقاب مؤتمر ليلة القدر المنعقد بتاريخ 23 أوت 1946 م وذلك لاعتبارين اثنين: أولهما، وحدة القوى السياسية، والنقابية الوطنية الداعية إليه والمشاركة في أعماله، وثانيها الإعلان الرسمي والصريح عن مطلب الاستقلال وإلغاء عقد الحماية[2].

ـ قيم الوحدة المغاربية: لقد حظي بعد "الوحدة المغاربية" في خطاب الحركات الوطنية بمكانة متميزة، وهذا البعد لم يكن وليد الفترة الاستعمارية فحسب بل ظل موجودا كمفهوم وأفق وإحساس بالانتماء إلى شخصية تاريخية تكونت على قاعدة عربية إسلامية، ولقد أحيا المستعمر هذا الإحساس لدى الوحدات المكونة له (دول المغرب العربي) باحتلالها الجزائر سنة (1830) والتقدم نحو إسقاط تونس والمغرب الأقصى، وهو ما بعث فكرة الوحدة المغاربية كردة فعل وجداني على واقع غير طبيعي داهم كيان المغرب[3]، وهذا ما يؤكده مضمون الوثائق الخاصة بحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في فترة الحماية.

ـ حيث نجد في لائحة المؤتمر القومي الثاني الذي انعقد في 30 أكتوبر 1937 بنهج يريبونال (تونس) إشارة إلى الشمال الإفريقي كوحدة جغرافية منها " ... نظرا إلى أن حكومة بلوم قدمت عرابين محسوسة على نواياهم الحرة نحو شعوب الشمال الإفريقي ... " كذلك " ... التحول في سياسة الحكومة الفرنساوية نحو الشمال الإفريقي ... ومن ذلك سلوكها في الجزائر والمغرب الأقصى ..." " ... قصد القضاء على حزب الشعب الجزائري وحزب العمل المغربي ... " كذلك وإشارة إلى الوحدة المغاربية نجد " ... ما يصبوا إليه إخواننا في الجزائر والمغرب الأقصى من حرية وعدالة وتحرر "[4].

وقد أشار الحزب أيضا في لائحته السياسية الصادرة عن المجلس الملّي في 02 أفريل 1954 على هذا البعد في مواثيق الحركة فنجد وتحت عنوان "لائحة تضامن مع ضحايا سياسة القمع" نجد " ... يعبر عن تضامنه (أي الحزب) مع كافة ضحايا سياسة القمع سواء منهم الذين بسجون تونس أو بسجون الجزائر أو بمحتشد تطاوين أو بحالة إبعاد ".

---

[1]ـ الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح ومقررات .المرجع السابق. ص ص 32 ـ 33.
[2]ـ امحمد مالكي.مرجع سبق ذكره. ص420.
[3]ـ المرجع السابق. ص ص 215 ـ 216.
[4]ـ الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح ومقررات. مرجع سبق ذكره.ص ص 12 ـ 13.

ـ **أمافي مؤتمر صفاقص** المنعقد من 15 إلى 18 نوفمبر 1955 م فإننا نجد أن الحزب خصص في اللائحة العامة للمؤتمر لائحتين سياسيتين وهما أولا **لائحة في تأييد مراكش** التي عبّرت عن تأييد الحزب الدستوري الحر لكفاح الشعب المراكشي من اجل الحرية والاستقلال ومن بين ما جاء فيه " ... يرجو ـ الحزب ـ للقطر المغربي الشقيق الفوز العاجل بما يصبو إليه من حرية ورفاهية واستقلال ... " كذلك " ... يحيي الشعب المراكشي الشقيق ويعرب له عن كامل التأييد في كفاحه من اجل الحرية والاستقلال ... ".

ثانيا: **لائحة في تأييد الجزائر**: ومما ورد فيها " ... يحيي ـ الحزب الحر الدستوري ـ الشعب الجزائري الشقيق، ويعرب له عن كامل التأييد لأمانيه الشرعية في الحرية والاستقلال ... "، " ... لا هدوء كامل في تونس ما بقي الشعب الجزائري في محنته ... "[1].

وإن إرهاصات "الوحدة المغاربية" كقيمة سياسية ينشئ لها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وحزب جبهة التحرير الوطني لم تكن مجرد خطابات وشعارات فقط "إنما كانت أحداثا متتالية أطرت مسلسل النضال من اجل الاستقلال، وهي قناعة موحدة بخطاب الحركات الوطنية المغربية وممارساتها السياسية قوامها الإصرار المشترك على استرجاع الحق المفقود والمغتصب من طرف المستعمر، والعمل على إعادة بنائه، وعن القراءة الفاحصة لتكون تجربة المغرب العربي من الناحيتين التاريخية والسياسية تنطوي على عدة عناصر قد تشكل مجتمعة طابع التميز أو حتى الخصوصية بالنسبة إلى بلدان المغرب، ومنها أساسا موضوع النضال الوطني في ارتباطه بأطره الفكرية والسياسية، وبأبعاده القومية العامة[2]، وهو ما نجده عند تنظيمات الحركة الوطنية ذات الاتجاه الاستقلالي مثل: جمعية الطلبة المسلمين الشمال أفارقة التي اهتمت بقضية الوحدة المغاربية واستقلال جميع أقطارها من هيمنة الاستعمار الفرنسي*.

ـ قيم العروبة والإسلام: لقد اهتم الحزب الدستوري التونسي بالعربية والإسلام كأحد مقومات الهوية التونسية، ونشأ لها من خلال مواثيقه المختلفة وإذا ما حللنا نفس الوثائق التي حللنا بها من قبل نجد أنه في المؤتمر الثالث المنعقد في 30 أكتوبر 1937 قد خصص في لائحة المؤتمر عدة ميادين من بينها ميدان التعليم الذي ركز فيه على اللغة العربية كلغة قومية للبلاد التونسية ونجد ذلك من خلال التكرارات التالية " ... وحيث أن اللغة العربية هي اللغة القومية للبلاد ... " كذلك طالب الحزب من خلال لائحة المؤتمر بعدة مطالب مجسدة ثقافة الحزب تجاه اللغة العربية حيث نرى ذلك من خلال هذه المطالب : " ... التعليم الإجباري للغة العربية ... "، " ... مراعاة اللغة العربية كلغة رسمية ... "، " ... حرية التعليم بالإيالة التونسية ... " كما نجد أن الحزب ومن خلال لائحة المؤتمر القومي الثالث فهو ينشئ لـ:

---

[1]ـ المرجع السابق. ص ص32 - 34.

[2]ـ امحمد مالكي. مرجع سبق ذكره.ص ـ ص439 - 440.

* راجع في ذلك: محمد بلقاسم " وحدة المغرب العربي من خلال قرارات المؤتمر الحادي عشر لجمعية الطلبة المسلمين الشمال أفارقة، تونس 1950 "، **مجلة المصادر**، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ع.11 (السداسي الأول 2005)، ص ـ ص - 263 - 275.

- قيم الاشتراكية :

لقد نشأ الحزب الدستوري كخيار الاشتراكية من خلال مواثيقه الأساسية و لم يكن الترويج لها بشكل كبير، كون البلاد التونسية تخضع لنظام الحامية الذي يفرض توجهه الاقتصادي فجاءت الإشارة إلى "الاشتراكية" كقيمة سياسية، بشكل بسيط وفي ذكر منشوراتها فقط دون التصريح بذلك، حيث نجد مثلا في اللائحة العامة الصادرة عن المجلس المكي للحزب المنعقد في 03 نوفمبر 1963- بعد مؤتمر البعث –إشارة إلى خيار الاشتراكية " ...حيث أن الحكومة يجب عليها لمعالجة هذه الأزمة أن تعتبر قبل كل مصلحة المجموع عوض الانقياد لمصالح وتهديدات أرباب الامتيازات و المصالح الخاصة..."[1]، لذلك ما ورد في اللائحة العامة لمؤتمر الشعب المنعقد في 2 مارس 1934م، والذي رفع الحزب من خلالها مجموعة من المطالب منها "...تعميم التعليم وجعله إجباريا..."، ولما نقول بالإجبارية في التعليم يعني المجانية ، وهو ما جعل نظام الحماية يتهم الحزب الحر الدستوري بالتحالف مع الشيوعيين، وفند الحزب كل ذلك من خلال جريدة الإدارة في 08جانفي 1934م بالقول "...يقول خصومنا عنا أننا متحالفون مع الشيوعية...إننا لا يمكن لنا من حيث المعقول أن نكون حلفاء الشيوعيين، لأنه لا مصلحة لنا في ذلك البتة."، كذلك يظهر تفنيد الحزب للاتجاه الاشتراكي في قوله في نفس الجريدة"...إننا نطلب إصلاحات ...متلائمة تلاؤما تاما مع نظام الحماية ..."[2]

وهذا ما يجعل مسألة الاشتراكية في مواثيق الحزب غير ثابتة في مراحله الأولى كون الحزب كان يطالب بإصلاحات وفقا لنظام الحماية .

لكن الحزب لا يخفي ميله إلى هذا الاتجاه ويظهر ذلك جليا في تعاطفه مع المؤتمر الاشتراكي الفرنسي والذي جاء واضحا في لائحة المؤتمر القومي الثاني في جملة القول"...فهو يشكر- أي الحزب الحر الدستوري –المؤتمر الاشتراكي الفرنساوي وما اتخذه من القرارات لفائدة الشعوب المستعمرة..."[3].

وانتقاد السياسة الاقتصادية به لنظام الحكومة تارة أخرى، وهذا ما نجده في لائحة المؤتمر القومي الثاني في قوله"...فهما يعملان أخيرا لتحويل الثورة لفائدة بعض الأكابر كالشركات أو المؤسسات الصناعية..." ليعطي حلولا تميل أكثر للاتجاه الاشتراكي ونلمس ذلك في القول " ...المساواة في الأجور بين الفرنسيين والتونسيين على مقتضى وجوب التساوي في العمل ..." كذلك "..مشاركة التونسي على أساس عادل في توزيع الأراضي بإرادة الفلاحة..."[4].

إلا أنه وأثناء المفاوضات التي سبقت استقلال تونس بدأت تتضح اتجاهات الحزب وموقفه من الاشتراكية دون التصريح علنا، وذلك بالتمليح الى سياسة التخطيط و التوزيع

[1]- الحزب الاشتراكي الدستوري. مرجع سبق ذكره. ص 10.
[2]-المرجع السابق،ص–ص ،7 .8.
[3]-المرجع السابق. ص13.
[4]- المرجع السابق. ص 15.

العادل في الثروة، وهو ما ورد في اللائحة العامة لمؤتمر صفاقس المنعقد بتاريخ 15 الى 18 نوفمبر 1955، حيث نجد في لائحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تلك المؤشرات فنجد"...توجيه السياسة المالية..."كذلك" ...إتخاذ السياسة المناسبة كذلك في باب الصحة العامة..."[1].

وما يمكن استخلاصه من هذه الوثائق في دور الحزب الحر الدستوري في التنشئة للاشتراكية كقيمة سياسية؛ أنها لم تكن واضحة تماما، وذلك راجع إلى نظام الحماية المفروض من جهة وموقف الحزب من قضية الاستقلال ككل، وإذا نظرنا إلى الأصوات السياسية وغير السياسية التي قاطعت الفكر الغربي وعملت على إنجاز ذلك خصوصا، في مجال الاستعمار، والتواصل مع الأنساق الحضارية غير الغرب، وحتى الفكر الاشتراكي الذي وقف على تعريف الاستعمار والظاهرة الاستعمارية والكشف عن تاريخ تكوينها وعلاقتها بالدول المستعمرة إلا أنه نتيجة لمحدوية الفكر الاشتراكي و ارتباطه بالأطر المرجعية للمركزية الأوربية، بقيت هذه التيارات التي عولت عليها الحركات التحريرية في دول المغرب العربي أو حتى في دول العالم تنتقد سياسة الاستعمار و ممارسته، دون أن تدعو الى إلغائه من أصوله، و بقيت متمسكة في ذلك بعظمة وإشعاع الاستعمار الفرنسي وحقه في المحافظة على ارثه الاستعماري بالمستعمرات التي احتلتها.[2]

- **قيم الديمقراطية:**

لقد عمل حزب التجمع الدستوري على تكريس الديمقراطية كمبدأ داخل الحزب وتطلع لتطبيقه في دولة مستقلة، و كما عمل على المطالبة بتحقيقه في إطار علاقته بالمستعمر، فنجد أن الحزب كرس هذا المبدأ و نشأ له في إطار تسيير الحزب، وهو ما نلمسه من خلال اللائحة العامة لمؤتمر البعث (1934)، التي انتقدت التصرف غير الديمقراطي بالتلاعب بنتائج مؤتمر 1933 و ذلك بالقول " ...رجال اللجنة أصبحوا غير صالحين للاستمرار في إدارة شؤون الحزب و باعتبار اللجنة التنفيذية القديمة للحزب الحر الدستوري منسلخة لعدم تمثيلها لرغائب الأمة، و لزوم إبدالها بغيرها...." كذلك " ...رسالة الحزب الحر الدستوري التونسي...تكون متجاوبة مع مطامح الشعب التونسي ..." ونجد أيضا " ...ويدعم سيادة الشعب..."أيضا ومن بين المطالب التي رفعها من خلال اللائحة العامة للحزب في هذا المؤتمر والتي تدل على الديمقراطية نجد "...تأسيس برلمان تونسي ينتخب انتخابا عاما ...ويمارس كامل السلطة التشريعية ..."، كذلك في إطار ما جاء لتكريس الفصل بين السلطات نجد"...تكوين حكومة مسؤولة أمام البرلمان..." "...باستقلال السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية والقضائية ..."، " ...ضمان الحريات العامة للتونسيين بدون تمييز..."وهي كلها مؤشرات الديمقراطية "[3]

[1]-المرجع السابق. ص 35.
[2]-امحمد مالكي. مرجع سبق ذكره. ص 382.
[3]-الحزب الاشتراكي الدستوري. مرجع سبق ذكره. ص 07.

ونجد أيضا أن الحزب الحر الدستوري طالب بتطبيق الديمقراطية في ظل الحماية في نفس اللائحة"...إبطال سياسة الميز و التفوق.."، " ...إباحة جميع أنواع الحريات في حدود القوانين العادلة ...".

وهذا المبدأ- الديمقراطية بقيت راسخة لدى الحزب في مختلف المحطات وهو ما نجده في اللوائح المختلفة الصادرة عن المؤتمرات الأخرى، مرة بمحاربة السلطة في قولهم"...بأن لا يتعاونون في شيء مع الحكومة ما دامت مصرة على سياستها القديمة مرتكزة على وزارة صورية لا تستمد نفوذها من الشعب...لا تمت بصلة لحرية الانتخاب ...وتمتع الشعب بحرياته..."[1].

كما أكد المؤتمر القومي الرابع المنعقد بمدينة سيدي محرز في 18 جانفي 1952 على هذا المبدأ وهو ما ورد صراحة في ختام اللائحة العامة الصادرة عن المؤتمر بصريح القول في "...و في الختام يؤكد المؤتمر عزم الشعب التونسي على تحقيق مبادئ الدستور هيئة الأمم المتحدة بكل ما لديه من وسائل سواء في ميدان الديمقراطية...و الحرية و التعاون الاممي الصادق "[2]، و ذلك ما جاء أيضا في مؤتمر صفاقس 18 نوفمبر 1955 من خلال اللائحة العامة الصادرة عنه، و تحت عنوان لائحة السياسة العامة ورد "...حرصا على الدخول بالبلاد في حياة ديمقراطية سليمة في أقرب وقت..." كما خصص جزءا من اللائحة للحديث عن انتخابات ديمقراطية لمختلف المجالس والبلديات تحت عنوان" انتخابات سريعة للبلديات ومجلس تأسيسي" ، التي تحدث فيها عن الانتخابات كآلية لتجسيد الديمقراطية، فنجد ذلك في القول "...من المتحتم إجراء انتخابات ديمقراطية عامة للبلديات و لمجلس تأسيسي..." كذلك تحدث عن الفصل بين السلطات كأحد مؤشراتـها :"...التفريق بين السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية ..."[3].

ب - البرنامج السياسي المنشئ له من طرف الحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في فترة الأحادية الحزبية :

و سنتناول البرنامج السياسي الذي نشأ حوله حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المواطنين في فترة الأحادية الحزبية الممتدة من تاريخ استقلال تونس الى غاية اعلان التعددية السياسية و ذلك من خلال تحليل الوثائق المتاحة والصادرة عن الحزب في هذه الفترة ومن بين أهم هذه الوثائق سنتناول :

- اللائحة العامة الصادرة عن مؤتمر النصر و هو أول مؤتمر عقده الحزب بعد الاستقلال و تم ذلك بسوسة من 02 الى 05 مارس 1959 و يعد هذا المؤتمر المؤتمر السادس في الحزب .
- كما سنتناول مضمون اللائحة العامة الصادرة عن المؤتمر القومي السابع و هو مؤتمر المصير المنعقد ببنزرت من 19 الى 22 أكتوبر 1964.

[1]-المرجع السابق.ص 17.
[2]-المرجع السابق.ص 23 .
[3]-المرجع السابق. ص 33.

- و كذلك اللائحة العامة الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب و المنعقد في قرطاج بتاريخ 02 الى 04 أفريل 1971.

و في مايلي أهم القيم و التغيرات التي طرأت عليها في هذه الفترة.

- قيم التحرر:

مؤتمر النصر : لقد كرس حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي للتحرر كقيمة سياسية فترة الاستعمار و عمل على اشرابها للناشئة كهدف أساسي، و بقية هذه القيمة مكرسة حتى بعد نيل الاستقلال لكن ليس بنفس الهدف و هذا ما نلاحظه في الصيغ المختلفة للتحرر حيث نجد وتحت عنوان الميادين العامة في اللائحة العامة لهذا المؤتمر أن التحرر و الاستقلال ورد على أساس الفخر و الاعتزاز و هو ما ورد في الصيغة الاتية " يقدر بابتهاج ...اذ حقق للشعب التونسي الاستقلال التام في 20 مارس 1956"[1].

كما خصص المؤتمر في هذه اللائحة جزءا كاملا للحديث عن التحرر و ذلك تحت عنوان" لائحة تصفية الاستعمار " غير أنه لم يقصد به استقلال تونس و إنما جاء للتنديد بالاستعمار في كل أرجاء العالم ودعم الحركات التحررية و هو ما نجده في الصيغ " ...فإن المؤتمر يدعو بقية الدول الإستعمارية للسير في هذا المنوال ..."[2].

أي السير في طريق اعطاء الحرية للشعوب التي استعمرتها ، و لقد تعددت التكرارات الخاصة بالتحرر لكن كانت ترمي في جلها الى الاعتزاز و الفخر بالاستقلال و بالحركة الوطنية و الحزب بالحر خاصة أو بالتنديد بالاستعمار و سياسته تارة أخرى .

مؤتمر المصير:و لقد جاءت اللائحة العامة الصادرة عن مؤتمر المصير مكرسة هي الاخرى التحرير للتحرر كقيمة سياسية لكن بنفس الهدف فكانت كل التكرارات تتحدث عن النصر والحرية و الاستقلال و التحرر للفخر تارة بما أنجزه الحزب و الحركة الوطنية و تارة أخرى للتنديد بالاستعمار الفرنسي و سياسيته التي انتهجها و منها ما جاء في القول "...يكبر المؤتمر ما حققه الحزب و الحكومة تطبيقا للسياسة البورقيبية الرشيدة من جلاء عسكري كامل وتونسة شاملة للاراضي ...."[3]

الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب : لقد جاءت اللائحة العامة للدورة السادسة للجنة المركزية للحزب مفرغة من قيمة التحرر إلا ما اتصل بها من معاني كالمجاهد الاكبر الذي لقب به الرئيس بورقيبة لارتباطه بالحركة الوطنية التحررية و الذي ورد في أكثر من موضع في هذه اللائحة .

الوحدة المغاربية :

مؤتمر النصر : لقد جاءت اللائحة العامة للمؤتمر مكرسة للوحدة المغاربية في مجال التحرر من الإستعمار ورواسبه خاصة إذا علمنا أن الجزائر في هذه المرحلة لا تزال تحت طائلة الإستعمار الفرنسي و كانت الثورة الجزائرية آنذاك حامية الوطيس، و لقد جاءت العبارات

---

[1]-الحزب الإشتراكي الدستوري . لوائح و مقررات. مرجع سابق. ص 40.

[2]-المرجع السابق. ص 39.

[3]-

صريحة بتكريس الوحدة المغاربية و نجد تحت عنوان ميادين السياسية الخارجية و منه ما ورد في القول "...و يولي المؤتمر عظيم اهتمامه للخطوات التي تم اختيارها لتحقيق وحدة المغرب العربي"، كما ورد أيضا و تحت نفس العنوان"...قد أدخلت لوحدة المغربية حيز الوجود...."

كما جاءت الإشارة الى الوحدة بين دول المغرب العربي في جملة "...يسجل المؤتمر التعاون المتبين بين الاقطار الشقيقة ليبيا و تونس و المغرب في كافة الميادين و لا سيما المتعلقة منها بموازاة الجزائر المجاهدة في سبيل التحرر و الاستقلال و باكمال بناء المغرب العربي الكبير ".

ودائما و في إطار التعاون المغاربي خصص المؤتمر فصلا كاملا للحديث عن الثورة الجزائرية و دعهما و هو ما جاء تحت عنوان "لائحة الجزائر " و الذي وصف فيها حقد المستدمر وبسالة المجاهدين الجزائريين، و ضرورة المساندة و المؤازرة للجزائر قصد تحقيق الاستقلال [1].

مؤتمر المصير: لقد جاءت اللائحة العامة لمؤتمر المصير مؤكدة على ضرورة وحدة المغرب العربي كقيمة سياسية راسخة لديه و لقد وردت و بصريح العبارة في عدة مواضع منها"...يؤكد ايمان الحزب بالمغرب العربي الكبير و عزمه على مواصلة العمل لتشييده على أساس من الصفاء و الاحترام المتبادل و الاشتراك في الاهداف ..."كما ورد أيضا في صيغة "...و بصريح أن تحقيق المغرب العربي الكبير ضمان لتحقيق انطلاقه شاملة موحدة تراعي مصلحة كل قطر ..."و جاء أيضا"...يعبر عن اعتقاده أن المغرب العربي الكبير قوة فعالة ..."، " ...وجوب الشروع في تحقيق المغرب العربي الكبير ..."، "...وجوب تنسيق برامج التنمية الاقتصادية صو تشكيل ما يشتمل عليه المغرب العربي الكبير من امكانيات..."[2]

الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب : لقد جاءت الدورة السادسة للجنة المركزية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي مؤكدة على ما جاء في مؤتمر المصير و مؤتمر النصر و باقي مواثيق الحزب فيما يخص قضية الوحدة المغاربية و التعاون بين مختلف دوله و هو ما يؤكده في اللائحة العامة لهذه الدورة حيث ورد في القول "...تسجل اللجنة المركزية تأييدها ...لدعم عرى التعاون بين شعوب و دول المغرب العربي تدريجيا نحو بناء وحدته المنشودة...".

- قيم العروبة و الاسلام :

مؤتمر النصر : لم يتطرق مؤتمر النصر من خلال اللائحة العامة الصادرة عنه الحر قضية العروبة و الاسلام و لم يوحي لها الا في عبارة واحدة دلت على الاهتمام بالعروبة و الاسلام تلميحا دون التصريح و ورد ذلك في عبارة " يسجل بارتياح ما أبداه فخامة الرئيس...من عناية بقضية التعليم الزيتوني و مصير الطلبة الزيتونيين العاجل ..."

[1]-راجع في ذلك: الحزب الاشتراكي الدستوري، مرجع سابق، ص-ص40،39.
[2]-المرجع السابق . ص 51.

كذلك في بالقول "....حل القضية بصفة تجعل من أبنائنا الزيتونيين عنصرا ...إيجابيا ..." علما أن التعليم الزيتوني كان تعليما يعتمد على اللغة العربية في التدريس و كذا الاسلام من حيث المحتوى و المناهج.[1]

مؤتمر المصير : و لقد جاءت اللائحة العامة لهذا المؤتمر مؤكدة على الدين الاسلامي كأحد مقومات الشعب التونسي و محاربة الكنيسة التي تعد أحد مخلفات الاستعمار الفرنسي و هو ما ورد في صيغة "...يكبر المؤتمر بما حققه الحزب ...تصفية وضعية الكنيسة...صيانة الجمهورية و احترام دينها الاسلام ..."

كما أولى اهتماما بالتعاون العربي لكن لم يركز على العربية كلغة و منه ما ورد في صيغة "...يعبر المؤتمر عن عزيمة الشعب التونسي في مواصلة مساهمته الفعالة في حركة اليقضة العربية ...و خدمة المصالح العربية العليا ..."[2]

-الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب : لم يتطرق حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في اللائحة الصادرة عن الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب الحر قيم العربية **و**الاسلام قط وكل ما اولى به اهتماما هو البناء الاقتصادي والعقيدة الاشتراكية .

من الملاحظ أن الحزب لم يهتم كثيرا بتنشئة المواطنين على قيم العروبة والاسلام في تونس من خلال المواثيق التي درسناها و هذا ليس غريبا خاصة إذا عدنا تدريجيا الى تاريخ الحزب والصراع الذي رأيناه سابقا بين التيار التغريبي الذي تزعمه بورقيبة الذي ارتمى في أحضان الغرب ليرسم مستقبل تونس ضمن الدائرة الغربية المتوسطية والتيار العروبي الاسلامي بزعامة صالح بن يوسف الذي كان يرى أن حل المسألة الوطنية التونسية بكمن في تعزيز التلاحم الكفاحي مع الثورة الجزائرية وتوطيد العلاقة مع القاهرة ومنه رسم مستقبل تونس ضمن دائرة الانتماء للهوية العربية الاسلامية .

و مع هزيمة المعارضة اليوسفية وهيمنة التجمع الدستوري بزعامة التيار التغريبي على الساحة السياسية بقي الحزب الواحد هو المسيطر والفكر الواحد المهيمن المعادي للاتجاه العروبي الاسلامي[3].

- قيم الديمقراطية :

- مؤتمر النصر : لقد جاءت اللائحة السياسية لمؤتمر النصر مؤكدة على قيم الديموقراطية التي ما فتئ الحزب ينشئ لها المواطنين في تونس و لقد تكررت أكثر من مرة في اللائحة ونجدها في الصيغ التالية " ...إن الإشتراكية الدستورية مذهب سياسي إقتصادي إجتماعي وثورة إجتماعية ديموقراطية ..." كذلك "...و إن حزبنا في تمسكه بالديقراطية كان لا يزال يعتمد الاغلبية في مباشرة الحكم ..."كما ورد أيضا في "...و إن الديمقراطية الدستورية جعلت حزبنا يتجدد دوما ..."[4].

---

[1]-المرجع السابق. ص- ص 38- 41.

[2]-المرجع السابق ، ص.ص53-54.

[3]-عبد الجليل التميمي. كتاب ومذكرات يوسف الروسي.(تونس: د،د،ن. 1995م).ص 142-143.

[4]-الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح و مقررات.مرجع سابق، ص-ص 38-41.

- مؤتمر المصير :كرس حزب التجمع الدستوري الديموقراطي لمبادئ الديمقارطية و عمل على إشرابها للناشئة في هذه الفترة، و هو ما تؤكده اللائحة العامة الصادرة عن مؤتمر المصير و هو ما نجده مثلا في الصيغة الأتية " ...بعث نهضة صحيحة قوامها الديموقراطية و العدالة ..." كذلك وردت الديمقراطية في صيغة "...إن الاشتراكية الدستورية مذهب ساسي إقتصاديإجتماعي و ثورة إجتماعية ديمقراطية ..."[1].

غير أن الديمقراطية المنشودة هنا دائما في إطار الحزب الواحد و العقيدة الإشتراكية ، ومنه جاء لفظ الديقارطية في صيغة "...و إن الديمقراطية الدستورية جعلت حزبنا يتجدد دوما ويعتمد باستمرار على الاجيال الصاعدة ..."[2].

الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب : و لقد جاءت الدورة السادسة للجنة المركزية مكرسة هي الأخرى مبدأ الديمقراطية من خلال اللائحة العامة لهذه الدورة و هو ما نجده في الصيغ الاتة : "...إعداد مشاريع تنظيمات تدخل على هياكل الحزب و الدولة لتدعيم أسس الحياة الديمقراطية ..." كذلك " ...تمسك الحزب بالاشتراكية الدستورية باعتبارها نتيجة لتطور الفكر الديمقراطي في حزينا ..." أيضا ما ورد في الصيغة " ...يتطلب تسليط الديمقراطية الحق على عمل الأجهزة الحزبية ..."[3].

وعموما وما مكن استخلاصه أن الديمقراطية كقيمة سياسية أراد الحزب تشريبها للناشئة هي ليست الديمقراطية الحقة بمختلف مؤشراتها بل القصد منها الديمقراطية بمفهوم الدستوريين و بأن لا تكون سلطة دونهم و هو ما نجده صراحة في اللائحة العامة الصادرة عن مؤتمر المصير في المادة الثالثة من لائحة التنظيم الحزبي حيث تنص على "...تولى الديوان السياسي المتسع تعيين رئيس الحزب المرشح لرئاسة الدولة في حالة شغور منصب رئاسة الحزب ورئاسة الجمهورية ..."[4].

ورغم ورود الديمقراطية ببعض مؤشراتها في مختلف المواضع كمؤتمر النصر في بعض الصيغ كانتخابات عامة " ، "والمجالس البلدية المنتخبة "و" سيادة العب " إلا أن هذه المؤشرات ضلت مرتبطة فقط بالحزب الدستوري فقط دون اشراك أخرى و منافسة حرة ونزهة ما جعل مفهوم الدمقراطية التي تحدث عنها الحزب ديمقراطية قاصرة .

-الاشتراكة : لقد رأينا سابقا حزب التجمع الدستوري الدمقراطي كان مؤيدا للنهج الاشتراكي حتى في ظل الحماية غير أن ذلك لم يكن معناه إلا أن الوضع أصبح مختلفا بعد الاستقلال و هو ما بمكن أن نستنتجه من خلال تحليل المواثيق المختلفة.

-مؤتمر النصر: لقد بدأت الملامح الاولى بالظهور نحو النهج الاشتراكي في هذا المؤتمر باعتاره أول مؤتمر عقده الحزب بعد الاستقلال و من الصيغ التي تدل على اتجاه الحزب نحو الاشتراكية ما ورد في "...مواصلة الجهود لتعميم التعليم و توفير أسباب الصحة للجميع...".

---

[1]-الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح و مقررات.ص-ص 54-55.
[2]-المرجع السابق، ص 57.
[3]-المرجع السابق. ص –ص 84 – 86 .
[4]-المرجع السابق . ص 55.

مؤتمر المصير: لقد جاء مؤتمر المصير أكثر وضوحا من مؤتمر النصر في مسألة الاشتراكية بل جاءت اللائحة في معضمها شرحا للاشتراكية و تجسيدا لها كأحد أهم مقومات الحزب في هذه المرحلة، و لقد تعددت الصيغ التي تدل على توجه الحزب نحو الاشتراكية كمنهج سياسي و اقتصادي و منها نجد "...إفتتح به المجاهد الأكبر إشغال المؤتمر و حلل فيه الأسس المذهبية الاشتراكية الدستورية ...."كذلك "...الاتجاه الاشتراكي في الحزب..." ، " ... يقيم عليها الحزب الحر الدستوري أسس الاشراكية الدستورية"...تمحيص خصاله الثابتة سيتولد و تغذى المواطن الاشتراكي ..." ، " ...و بعد التقرير الذي أعده الديوان السياسي للمؤتمر في موضوع الاشتراكية الدستورية ..."و هو ما ورد في اللائحة العامة للمؤتمر تحت عنوان لائحة المسائل المذهبية كذلك ورد في صيغة "...إن الاشتراكية مذهب سياسي اقتصادي اجتماعي ..." ، "...يصرح بأنه يعتقد أن الاشتراكية متأصلة في تيارات حزبنا..." كما شرحت لائحة مؤتمر المصير الاشتراكية المطبقة على أرض تونس شرحا مسهبا في عشرة نقاط ، كما جاء لفظ الاشتراكية في اللائحة، ...تسمية الحزب بالحزب الاشتراكي الدستوري [1].

الدورة السادسة للجنة المركزية للحزب : لقد تعددت صيغ الاشتراكية في اللائحة العامة للدورة السادسة للجنة المركزية وأول الصيغ الواردة هي " ...الحزب الاشتراكي الدستوري " التي تكررت أكر من مرة كما ورودت أيضا في صيغة "...تعمق محتوى الاشتراكية الدستورية ..." ، " ...وفاءَ للمنهج الاشتراكي الدستوري ..."،" ... تسجل اللجنة ارتياحها لما تم من تصحيح لمفهوم الاشتراكية الدستورية ..."[2].

و ما يمكن استخلاصه في هذه النقطة أن التجمع الدستوري الديمقراطي قد عم على اراء معالم الاشتراكية و عمل على ترسيخها للناشئة من خلال أدوات الاتصال المختلفة، و كيف الاشتراكية وفقا لخصوصية المجتمع التونسي برؤية دستورية بعيدا عن الاشتراكية العلمية و الاشترا كية القومية .

3 -البرنامج السياسي المنشأ له من طرف التجمع الدستوري الديمقراطي في مرحلة التعددية:

وسنتناول في هذا الصدد تحليل مضمون الوثائق الصادرة عن الحزب في هذه الفترة من بينها:

- بيان السابع من نوفمبر 1987 كأول وثيقة أعلن فيها عن بداية عهد جديد، هو عهد الانفتاح السياسي*.

---

[1]-المرجع السابق. ص –ص 53-57.

[2]-المرجع السابق . ص-ص 83-85.

*يعتبر تاريخ 07 نوفمبر 1987 في حقيقة الامر الانقلاب الابيض ضد بورقيبة و تحويل السلطة في تونس دون إراقة قطرة دم واحدة و اثار بن علي في اعتراف له فيما بعد، أن قصة الانقلاب قضت باقصاء بورقيبة أولا ثم إصدار شهادة طبية تقضي بعدم قدرته على مواصلة الحكم و بالتالي اختيار بديل له من خلال انتخاب رئيس للبلاد، و الذي سعلن خلالها الرئيس الجديد(بن علي) جوا من الاطمئان و الانفتاح السياسي و انتهاج سياسة الانفتاح الليبرالي -الكاذبة على المعارضة –

- الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988): وهو الميثاق الذي تم الامضاء عليه من قبل ممثلي مختلف الحساسيات الفكرية و القوى السياسية و المنظمات الوطنية .

- خطاب الرئيس زين العابدين بن علي: باعتباره أحد زعماء الحزب وهو الخطاب الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال المصادف لـ20 مارس2009 (بقرطاج)، وسوف نتناول هذه القيم تباعا في مختلف المواثيق التي ذكرناها تباعا .

- قيم الديمقراطية :

بيان 07 نوفمبر 1987: لقد صدر "بيان السابع من نوفمبر 1987م" مكرسا للديمقراطية و إعلانا لها و لقد جاءت عدة صيغ في البيان مكرسة للديمقراطية من بين هذه الصيغ ما ورد مجملا تحت إسم الديمقراطية مثل"...يوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة ..."كما جاءت الديمقراطية بصيغ دالة عليها وذلك بمؤشر من مؤشراتها مثلما وردت في الصيغة"...فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة تعتمد بحق تعددية الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية..."وتعدد الاحزاب يعد مؤشرا من مؤشرات الديمقراطية، كما ورد أيضا في صيغة "...سنعرض قريبا مشروع قانون الاحزاب ومشروع قانون الصحافة ...".

الميثاق الوطني (07 نوفمبر1988):

لقد جاءت وثيقة الميثاق الوطني 1987 مؤكدة على الديقراطية بعد مرور سنة من الاعلان عن بيان 07 نوفمبر فأكدت ومن خلال صيغ مختلفة على ضرورة السير نحو الانفتاح السياسي تجسيدا لخطاب السابع نوفمبر "...و تجسيدا للمبادئ التي جاء بها بيان السابع من نوفمبر 1987... تعتمد الديمقراطية و التعددية و سيادة الشعب سلطات القانون..."ولقد وردت صيغة الديمقراطية في الميثاق في مواطن مختلفة مثل"...تأسيسا للديمقراطية و دعما دولة القانون ..."

كما وردت الديمقراطية بالإشارة الى مؤشراتها ومقوماتها و ذلك في الصيغ " ...بناء دولة وية تستمد شرعيتها من الشعب..."و كذلك في " ... إن حقوق الانسان تقتضي صيانة أمن الفرد و ضمان حريته وكرامته..." " ....إن حماية الحريات الاساسية للانسان تقتضي ترسخ قيم التسامح ..." " ...وعلى الدولة ضمان الحريات الاساسية ...حرية تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية..."، " ...إن الديمقراطية تقوم على التعددية في الرأي و في التنظيم وتهيء متطلبات التنافس على الحكم وتقتضي التقيد بارادة الشعب ..."[1].

تحليل مضمون خطاب الرئيس زين العابدين بن علي:

أول ما يلاحظ على هذه الصيغ من الناحية الشكلية أنها غير متكرر بنفس البناء اللغوي، ويمكن أن نعطي هذه الصيغ عدة أبعاد.

- قيم الديمقراطية :

1- لميثاق الوطني (7 نوفمبر1988). www.e-justice.tn/.../ere.../Pacte_**national**_ar.pdf

فبالنسبة للصيغ و التكرارات الخاصة بالديمقراطية فتعد أكبر التكرارات لأنها وردت 28 مرة، وبصيغ مختلفة و بأبعاد و أهداف متعددة ، فكانت بداية هذه الصيغ الحديث عن تحول السابع من نوفمبر 1987م، الذي تجسدت من خلاله التعددية السياسية ، و يعتبر تاريخ 07 من نوفمبر 1987م في حقيقة الأمر الانقلاب الأبيض ضد بورقيبة و تحويل السلطة في تونس دون إراقة قطرة دم واحدة ، و أشار بن علي في اعتراف له فيما بعد أن قصة الانقلاب قضت بإقصاء بورقيبة أولا ثم إصدار شهادة طبية ذكرت أنه أصبح غير قادر عمليا و صحيا على إدارة الحكم و بالتالي اختيار بديل له من خلال انتخاب رئيس للبلاد.

الذي سيعلن بعدها الرئيس بن علي جوا من الاطمئنان و الانفراج السياسي وانتهاج سياسة <<الانفتاح الليبرالي >>الكاذبة على المعارضة[1].

ثم جاءت في الصيغة الثانية "تكريس الديمقراطية" التي ذكرت على إجمالها و تكررت بهذا الإجمال في 07 صيغ أخرى مثل"...تكريس الديمقراطية..."، "دفع المسار الديمقراطي..."، ثم جاءت الصيغ الأخرى تتحدث عن أوجه الديمقراطية ومؤشراتها مثل الصيغة "ضمان حقوق الإنسان" الذي جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[++].و تكررت أيضا في الصيغة أربع صيغ أخر مثل"..تطوير الحقوق والحريات...".

كما جاءت صيغة الديمقراطية بمدلول المشاركة السياسية التي تعتبر وجها من أوجه الديمقراطية ومؤشرا لها بالإضافة إلى الانتخابات التي وردت في أكثر من ثمانية صيغ مثل الإنتخابات الرئاسية والتشريعية..."،"...الإستعداد لحملتها الإنتخابية..." وجاءت الديمقراطية أيضا بمؤشر من مؤشراتها وهو حقوق المرأة ، حيث بلغت في عام 1999م نسبة النساء في البرلمان التونسي 11,5 بالمائة مما يمثل تقدما كبيرا مقارنة بالسبعينات و في عام 2001 كان هناك وزيرتان من بين 29 وزيرا بمجلس الوزراء فبلغت بذلك نسبة (9,25 من النساء عام 2001م)،واتخذ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي قرارا بناء على تشجيع الرئيس بن علي لضمان التمثيل النسائي بنسبة 20% كحد أدنى في اللجان الخاصة بها.ولقد وردت حقوق المرأة وحرياتها في أكثر من مرة في هذا الخطاب مثل"...انخراطها في العمل السياسي..."، وإجمالا يمكن اعتبار هذا الخطاب خطابا كان يركز على الديمقراطية كقيمة سياسية يحاول من خلالها تنشئة الأفراد سياسيا وذلك بالتركيز على مؤشراتها كالانتخابات، المشاركة السياسية، حقوق المرأة ، حرية الإعلام ، ... وغيره.

---

[1]- توفيق المديني.مرجع سابق.ص58.

[++]هي وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948م و هو يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس ، يتألف من 03 مادة .

-التحرر: التحرر:

بيان السابع من نوفمبر 1987:

لقد أورد البيان عدة صيغ تدل على التحرر، لكن جل هذه الصيغ جاءت على سبيل ذكر التضحيات الجسام التي قام الحزب ورجالاته لتحرير البلاد، ومن هذه الصيغ نذكر "...إن التضحيات الجسام التي أقدم عليها الزعيم الحبيب بورقيبة ...في سبيل تحرير تونس وتنميتها لا تحصى...."كما وردت أيا في صغة الاستقلال الذي يجب على أبناء تونس الحفاظ عليه ، وذلك في الصيغة التالية "...إن استقلال بلدنا وسلامة ترابنا ...هي مسؤولية كل التونسيين " ، كذلك "...حب الوطن والذود عنه ...واجب مقدس على كل المواطن..."[1].

الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988):

لقد وردت ألفاظ و صيغ التحرر في الميثاق الوطني لسنة (1988م)غير أن الهدف منها ليس الاستقلال كما رأينا ذلك في مرحلة الحماية، و إنما وردت الصيغ المختلفة للتحرر بهدف الترحم على الشهداء مثلما جاء في بداية الميثاق بصيغة "و وفاء لشهداءنا الابرار و لكل من جاهد وناضل و ضحى من أجل ...تحرير البلاد من الاستعمار ..." كما جاءت لفظة التحرير دالة التحرر من التبعية في نفس الصيغة بالقول "...تحرير البلاد من الإستعمار و التبعية ..."[2].

خطاب الرئيس زين العابدين بن علي[3]:

وقد رأينا قيمة التحرر كقيمة سياسية في مرحلة الاستعمار ودلالاتها ، فظاهرها يدل على المقاومة وكانت المقاومة في تونس لدى حركات التحرر متسمة بالطابع السياسي بادئ الأمر وظهرت عدة تيارات تنادي بإصلاح أوضاع المجتمع[4].

ولقد وردت صيغ التحرر متعددة و غير مكررة بنفس الصيغة غير أنها لا تعني تحرير الوطن كما رأينا آنفا، بل وردت بصيغة الماضي للفخر والاعتزاز تارة وتارة أخرى بصيغة وجوب الحفاظ و دعم هذا الاستقلال من خلال البناء ، وتركز دائما الأحزاب العربية خاصة ذات النشأة التاريخية منها على الرصيد التاريخي في خطاباتها المتكررة، وإجمالا فإن صيغة التحرر الواردة في التكرارات المختلفة هنا لا تعني محاربة الاستعمار وإنما التغني بالأمجاد التاريخية التي حققها الحزب و اعتبارها أحد البطولات التي سجلها التاريخ له ، ولقد ركز عليها الرئيس فوردت في 16 تكرارافي هذا الخطاب.

---

[1]-بيان السابع من نوفمبر 1987 http://ar.wikipedia.org/wiki.

[2]-الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988). www.e-justice.tn/.../ere.../Pacte_**national**_ar.pdf

[3]- زين العابدين بن علي، خطاب بمناسبة إحياء الذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال، قرطاج، 20 مارس 2009 http://www.akhbar.tn./?p=7970.

[4]- شليغم غنية . التعددية الحزبية في المغرب العربي: دراسة مقارنة تونس – الجزائر – المغرب .(رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية و الاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع تنظيم سياسي اداري،1999).ص 27.

الوحدة المغاربية

بيان 7نوفمبر 1987م: لقد عمل الحزب ومن خلال بيان السابع نوفمبر 1987 على تكريس مبدأ الوحدة المغاربية كقناعة راسخة لديه وهو ما تؤكده الصيغة التالية "...ونعمل خطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة ..."[1].

وهو دليل على إدراة التكريس والتنشئة لمفهوم المغرب في إطار توحد أقطاره المختلفة.

1 -الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988): لقد وردت صغ تنشيء للوحدة الوحدة المغاربية في الميثاق الوطني، فجاءت على أساس الفخر والاعتزاز بتاريخ هذا الكيان في صغية"...وشعبنا يعتز بعبقرية حنبعل اعتزازه ببطولة يوغرطا كما تعتز تونس التي انطلقت منها فتوحات نشر رسالة الحضارة في ربوع المغرب العربي ..." كما خصص الميثاق جزءا للوحدة المغاربية في إطار علاقات تونس الخارجية التي وردت تحت عنوان "العلاقات الخارجية" وجاء فيها " ...لقد كان الشعب التونسي سباقا الى إحياء نداء الوحدة المغاربية كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة..." كذلك وردت الوحدة المغاربية في صيغة " ...وللدولة أن تتخذ الاجراءات والمبادرات الكفيلة بتعجيل ناء المغرب العربي ..."[2]

خطاب الرئيس زين العابدبن بن علي: وردت 10 مرات و بصيغ مختلفة و لقد جاء التركيز على الوحدة المغاربية للدور الذي لعبه و ساهم فيه المغرب العربي في عدة مجالات، كتوسيع امتداد الإسلام و تطوير إشكالياته الفقهية و النظرية ابتداء من القرن الثامن الميلادي ، وهو التاريخ الذي أصبح فيه المغرب فاعلا بل ومقررا في بعض الأحيان ، إضافة على موقعه الجغرافي الاستراتيجي و عمق تأثيره في وتيرة التيارات التجارية و الاقتصادية السائدة ، كما أن المغرب العربي نقطة تقاطع و تواصل بين عدة قارات و حضارات فرض على سياسته واقتصاده أن يرتهنا بمصير النظم الاقتصادية القائمة على التجارة بعيدة المدى.باعتبارها من مصادر الثروة الأكثر استعمالا حتى حدود مستهل القرن السادس عشر[3]، ولقد وردت صيغ الوحدة المغاربية في التكرارات السابقة مؤكدة على ضرورة الوحدة لمواجهة التكتلات الدولية المختلفة .

- قيم **الإسلام و العروبة في بيان 7 نوفمبر 1987 :**لقد نشأ الحزب من خلال بيان 7 نوفمبر 1987 يقيم العروبة والاسلام حيث وردت الصيغ الدالة على الاسلام منفردة في "البسملة" في بداية البيان، كذلك وردت في الصيغة "...إنه عهد جديد تفتحه معا على بركة الله بجد وعزم ..." كذلك ورد في الاية الكريمة التي اختتم بها البيان" و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله المؤمنون " "صدق الله العظيم" " والسلام عليكم ورحمة الله و بركاته "[4].

---

[1]-بيان 7 نوفمبر1987 .http://ar.wikipedia.org/wiki

[2]-المياق الوطني (7 نوفمبر 1988) . www.e-justice.tn/.../ere.../Pacte_**national**_ar.pdf

[3]- امحمدمالكي.مرجع سابق.ص ص 62- 63.

[4]-بيان السابع من نوفمبر1987http://ar.wikipedia.org/wiki

كما وردت صيغة الاسلام و العروبة معا وذلك في الصيغة التالية "...ونعطي تضامننا الاسلامي و العروبي ...المنزلة التي يستحقها...".

الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988) : وقد جاء الميثاق أيضا مكرسا لقيم العروبة والاسلام و ذلك ما نلمسه في الصيغ الاتية "...ويعزز أسباب الامن واستعداده المبادرة التاريخية لمغربنا العربي وأمتنا العربية...والعطاء لحضارتنا الاسلامية..."، كذلك ما ورد في الصيغة الثانية مؤكدا عن الهوية العربية الاسلامية للبعث التونسي " ...إن هوية شعبنا عربية اسلامية ..."، وكذلك "...تمسكت تونسي بعربتها وإسلامها ...باعتبارها جزاء من الوطن العربي ومن الامة الاسلامية ..." كما أكد الحزب على اللغة العربية والاسلامية في صيغة "...لقد عمت اللغة العربية أهلها فأصبحت منذ قرون لغة الخطاب والكتاب والثقافة وانتشر الاسلام بين سكانها ..."[1].

خطاب الرئيس زين العابدين بن علي:

وردت قيم العروبة والإسلام كأحد المقومات التي تقوم عليها الهوية العربية و الإسلامية التي نجد من دلالاتها ، الإفتخار بالإرث الحضاري العربي، احترام المبادئ و التقاليد الإسلامية، الافتخار بالهوية العربية و الانتماء للعروبة[2]، فإذا تكلمنا عن العروبة كلغة في تونس فإن الصيغ الواردة لم تنص على ما يدعم استعمال اللغة العربية ويشجع على تعميم تداولها كلغة رسمية و إنما كل الصيغ الواردة و التي جاءت في صيغ إنما تدعوا للتعاون والتضامن العربي لا غير ، أما صيغة الإسلام فقد وردت هي الأخرى ثلاث مرات لكنها ليست بمفهوم الحفاظ على هذا الدين و تطبيق أحكامه بل ورد مثلما وردت قيمة التحرر على أساس الفخر لا غير ، و منها جاءت الصيغة "الذكرى المئوية لوفاة العلامة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور" ، و قد رأينا سابقا انه طرد من الديوان السياسي للحزب خوفا من تأثيره ، فكيف يمكن أن يفخر به الآن ، "وعلى الرغم من اشتراك العرب في هذه القيم و المعتقدات فإن مواقفهم السياسية و بني دولهم و أحزابهم و منظماتهم تستجيب لدوافع متناقضة مع هذه المعتقدات و القيم ، و يصعب وصف هذه البنى بالتعددية التي تكون مفهومة و مطلوبة و مصدر غنى إذا كانت مندرجة في اتجاهات تخدم المعتقدات و القيم المذكورة لا أن يبعثوها من جهة و يشتت الفضاء الذي تنتشر فيه من جهة أخرى و يمكن حصر المواقف و الآراء البارزة في عدة نقاط منها: الاختلاف حول علاقة العروبة والإسلام[3].

---

[1]-الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988). www.e-justice.tn/.../ere.../Pacte_**national**_ar.pdf

[2]- فيصل جلول. الثقافة السياسية الغربية بين نظام الغلبة الدولي و مشروع النهضة.(دمشق: المؤتمر العام الخامس للأحزاب العربية ، دورة القرار العربي المستقيل،نوفمبر2009).ص 2.

[3]- فيصل جلول.مرجع سابق.ص ص 2-3 .

أما إذا جئنا إلى الإشتراكية كقيمة سياسية ركز عليها الحزب في فترة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي استبدل اسم الحزب ب <<الحزب الإشتراكي الدستوري >> انسجاما و روح التغيير والتجديد السياسي الحاصل آنذاك ، خاصة في الظروف الدولية الإقليمية[1].

- **قيم الاشتراكية** :

بيان السابع من نوفمبر 1987: لم يتطرق بيان السابع من نوفمبر قط للاشتراكية والى منشوراتها ذلك كدليل للاعلان القطيعة مع فكرة الاشتراكية .

الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988) : لم يتطرق الميثاق الوطني 7 نوفمبر 1988 أيضا الى الاشتراكية لكن استبدلها بقيمة سياسية أخرى تكرس لعقيدة اقتصادية جديدة و هي الرأسمالية ولم يذكر الميثاق ذلك صراحة وإنما ذكرها من خلال أحد مؤشراتها وهي المنافسة الحرة و جاءت في صيغة "...إذ نحرص على ارساء تقاليد التنافس النزيه ..."[2]

لكن رغم ذلك لم تتضح فكرة الرأسمالية جليا في الميثاق الوطني .

خطاب الرئيس زين العابدين بن علي:

و ما يوحي إليها في هذه الوثيقة لم يرد قط و الملاحظ هو القيمة السياسية التي جاءت مكانها هي الرأسمالية ، وهي نقطة التحول التي رافقت الإصلاحات التي جاء بها الحزب والانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية كنظام اقتصادي جديد، و هوما جاء في صيغ مختلفة، و كلها تنص على الإصلاحات ، والتحديث و التطوير ...

كما وردت مثلا لفظ المنافسة وهي أحد مؤشرات الليبرالية و أعمدتها في ممارسة هذا النظام الاقتصادي وكذا الإنتاجية فوردت الصيغ المختلفة الرأسمالية في صورة إجمالية تدل على التحديث والتطور ومواكبة الاقتصاد العالمي ، كما جاءت صيغ أخرى كما اشرنا تدل على المنافسة والإنتاجية ، وتقلبات الأسعار وفق تطلبات العرض والطلب ، وجاءت الإشارة إلى ذلك في 09 صيغ مختلفة وهي ما أشرنا إليها آنفا.

III- وسائل التنشئة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي

لقد عمل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على تمرير أفكاره وسط الناشئة داخليا وخارجيا بما يخدم الحزب ويحقق سياسة التتجمبعوالإلتفاف حول برنامجه السياسي ولقد تمايزت هذه الوسائل وتطورت من مرحلة إلى أخرى.

وسائل التنشئة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي قبل الاستقلال:

1 - الإمتداد التنظيمي للحزب:

يعد الهيكل التنظيمي أو الامتداد التنظيمي للحزب أحد وسائل التنشئة السياسية وذلك من خلال إتساع رقعة ممثلي الحزب والترويج لأفكاره ولبرنامجه من خلال الهيئات المركزية

[1]- توفيق المديني.مرجع سابق.ص67 .
[2]-الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988) . www.e-justice.tn/.../ere.../Pacte_**national**_ar.pdf

الممثلة للحزب أو الهيئات الجهوية أو المحلية ولقد اعتمد التجمع الدستوري الديمقراطي في هيكلته للحزب على النحو الهرمي الآتي:

أ-المؤتمر:

يعد المؤتمر أعلى هيئة في الحزب وذلك لما له من صلاحيات، فهو الذي يسطر المناهج السياسية ويقرر الخطط ويحدد الأهداف القريبة والبعيدة ويضبط الطرق والسبل الكفيلة لبلوغ تلك الأهداف، ومن أجل ذلك كانت مؤتمرات الحزب من أهم الأحداث التاريخية في الحياة القومية واعتبر كل واحد من المؤتمرات نقطة تحول وتسجيلا لحدث هام في سجل الكفاح القومي، ولقد دأب الحزب على عقد مؤتمراته في ظروف غير عادية بل هي ظروف اعتبرت طارئة ومنعرجات في تاريخ كفاحه، وكانت اللوائح والمقررات صورا صادقة تمثل تصفية مرحلة من النضال كما تمثل إعداد العدة لمرحلة جديدة لما تفرضه الظروف من مجابهة ومن تقرير للخطة ومن توضيح أيضا لمعالم الطريق حتى تتوفر للعمل كل أسباب النجاح[1].

ولقد عقدت مؤتمرات الحزب منذ بعثه في مؤتمر قصر الهلال مؤتمرات إيجابية اكتست صبغة من الخطورة، جعلت القوى الشعبية تتطلع إليها لأن الحزب غدا بعد مؤتمر البعث حزب الجماهير الشعبية، هدفه تحرير البلاد والشعب من كل عوامل الكبت والحرمان والتخلف[2].

ولقد عقد الحزب سبع مؤتمرات وتونس تحت الحماية الفرنسية، وكانت لوائح المؤتمر كلها توحي بنهج الحزب ومسيرته لتحرير البلاد، وهو ما رأيناه في تحليلنا لمضمون مقررات الحزب، فالمؤتمرات التي عقدها الحزب في هاته المرحلة –مرحلة الاستعمار هي :

- مؤتمر البعث: 02 مارس 1934 قصر الهلال.
- المؤتمر القومي الثاني: 30 أكتوبر 1937 بتونس.
- المؤتمر القومي الثالث:المنعقد بدار سليم، تونس :17 أكتوبر 1948.
- المؤتمر القومي الرابع: بسيدي محرز، تونس: 18 جانفي 1952.
- مؤتمر صفاقص: بصفاقص: 15- 18 نوفمبر 1955[3].

ب- اللجنة التنفيذية الوطنية:

تعد أول ركائز الحزب التي دعمت به تنظيمه بعد خروج الشيخ الثعالبي من السجن، وذلك بتأسيس اللجنة التنفيذية في ماي 1921م، والذي واصل إرساء تنظيمه بكافة الجهات إلى نهاية السنة وبداية سنة 1922، وتتكون اللجنة التنفيذية الوطنية من 15 عضوا، نصف أعضائها من تونس العاصمة، والنصف الآخر موزع على باقي أنحاء البلاد، ومن مهام اللجنة

---

[1]- الحزب الاشتراكي الدستوري. لوائح ومقررات.مرجع سابق.ص04.

[2]- المرجع نفسه.ص5.

[3]- للاطلاع على جميع لوائح ومقررات المؤتمرات التي سبقت مؤتمر 1964م، انظر: الحزب الاشتراكي الدستوري، لوائح ومقررات، مرجع سبق ذكره.

إقرار سياسة الحزب، وتسيير عمله، وهي تشرف على الدعاية وجمع المال وتقرير الميزانية، وتتخذ القرارات السياسية الهامة، وتفض النزاعات في المسائل الداخلية والتنسق بين مختلف اللجان الجهوية، وتنبثق اللجنة التنفيذية الوطنية عن عدة لجان أخرى، منها اللجنة السياسية التي ترأسها في البداية "أحمد الصافي"، كذلك اللجنة المالية برئاسة "حمود المنستيري" وغيرها.

جـ - الشعب الدستورية:

لقد اعتمد الحزب أيضا في إرساء برنامجه وأفكاره على الإمتداد التنظيمي للحزب داخل الأرياف والقرى، من خلال إنشاء شعب تابعة له تهتم بتجميع الأفراد وتكوينهم سياسيا حول برنامج الحزب، ولقد تضمنت مصادر الأرشيف للحكومة الفرنسية تقارير عديدة حول عدد المنخرطين في الحزب، وقدمت أرقاما متضاربة وتحوم أغلبها حول 45000 منخرط سنة 1922م، بينما قدم أعضاء اللجنة التنفيذية أرقاما أخرى أكثر تضاربا، حيث صرح صالح فرحات سنة 1923م بوجود أكثر من 25 شعبة، منتشرة في كافة البلاد، وان عدد المنخرطين وصل إلى 30000 منخرط، بينما أكد الثعالبي على أن عدد الشعب بالحزب فاق الـ 70 شعبة، وعدد المنخرطين لنفس السنة بلغ 100000 منخرط، وجاءت التقاريرالأمنية الفرنسية لتؤكد أن أن الشعب الدستورية قد وصل إلى عمق الأرياف التونسية، ويعد هذا الإمتداد للشعب المشكلة للحزب الدستوري امتدادا لأفكاره ولبرنامجه، مما يؤكد أن الإمتداد التنظيمي للحزب هو امتداد لأفكاره ومقبوليته لدى الشعب.

2- دور الصحافة:

تعتبر الصحافة أهم العناصر التي عول عليها الحزب في نشر دعايته كامل فترة نشاطه، وقد كانت الصحافة هي العنصر الوحيد في أول سنوات النشأة، حيث ركز الحزب على الدعاية بشكل أساسي، وواصل اعتماده عليها في الفترة التي لحقت صدور القوانين الزجرية سنة 1926م التي شلت النشاط السياسي إذ منعت الاجتماعات والدعاية والنشاط الحزبي، ولما تفطنت السلطات الفرنسية للدعاية ودورها في نشر أفكار الحزب قامت بتوفيق إصدار جريدة (المشير)*. التي جاء في عددها الأول مطالب الحزب الذي لم يعد عن بعد، واعتبرت السلطات الفرنسية ذلك تطرفا ونقلا عن كتاب "تونس الشهيدة"، الذي كان يمثل برنامج الحزب، ثم لم تتردد في إبطال جريدة (الجامعة) قبيل توقيف الشيخ الثعالبي، وسخر الوطنيون الصحافة عند محاكمته للضغط على السلطات الفرنسية، وكانت الصحف الحزبية تدفع ضريبة الأحداث السياسية، في صراع الحزب الدائر مع سلطات الحماية، وهكذا فإن جريدة (الصواب) التي كانت لسان حال الحزب منذ نشأته حجبتها سلطات الحماية في أزمة أفريل 1922م، وذلك لشل الدعاية الحزبية وعدم نشر حدث استقالة محمد الناصر باي[1]، وقد

*جريدة المشير صدرت في 22/ 1920/03، وعوضت بجريدة الوزير التي صدرت يوم 05-04-1920، ويذكر الثعالبي أن صاحب جريدة الوزير هو أحد أعوان السلطات الاستعمارية الفرنسية.

[1]- الهادي التيمومي وآخرون. مرجع سابق.ص ص269-270.

سعت السلطات الفرنسية لكبح الجرائد الوطنية وخاصة منها الجرائد التي اتخذها الحزب معبرة عنه، فهددت صاحب جريدة (الاتحاد) وأجبرته على التخلي عن فتح صفحات جريدته للحزب التي كان يؤجرها له، ولم تتأخر جريدة الأمة عن الاحتجاب إثر تعطيلها بقرار وزاري، وتابعت سلطات الحماية مصادرة الجريدة (الممثل) التي مارست نفس المهمة، وقد عطلت السلطات الفرنسية عدة جرائد مثل: (العصر الجديد)، (المبشر)، (الممثل)، (إفريقيا)، (مرشد الأمة)، (الوزير) و(النهضة) ثم (صوت الشعب)، و(الإدارة) و(العمل).....ولم تسلم جل الجرائد من التعطيل أو المنع، وتعرضت الصحافة الحزبية للمحاكمات أهمها محاكمة (العصر الجديد) في فيفري 1924 لمقال كتبه محي الدين القليبي الذي فضح فيه سياسة الاستعمار التعسفية ضد الأهالي، ولقد عملت سلطات الاحتلال على سجن الوطنيين بسبب المقالات التي كانوا يكتبونها ومنها سجن الشاذلي خير الله، وطرد أحمد توفيق المديني، ولقد استمر منع وشل النشاط السياسي ومنعت الجرائد الحزبية لاسيما؛ (L'action tunisienne) و (La voix du tunisiens) على إثر حوادث التجنيس[1].

03- الدعاة ونشر فكرة الحزب:

إلى جانب الصحافة، فإن النخبة والبعض من الاعضاء الذين برزوا في الحزب فيما بعد هي التي أرست الدعائم الأولى لانتشار أفكار الحزب لدى عامة الناس، وقبل بروز الحزب كتنظيم قامت النخبة في تونس العاصمة وكذا الجهات المختلفة تبشر الدعوة إليه بجمع الإمضاءات والتي أثارت انزعاج السلطات الفرنسية، فقد استدعت السلطات الفرنسية مرات عديدة الأعضاء البارزين كأحمد الصافي بمناسبة كتابة العريضة التي سيتوجه بها الوفد الأول غلى باريس كما استدعى بلعجوزة لنفس السبب فتحركت النخبة التونسية في العديد من المناسبات التي احتاج فيها الحزب للدعم، كالتهيئة لسفر الوفد الأول إلى باريس، وتحرك طلبة جامع الزيتونة احتجاجا على توقيف عدد من جريدة (الصواب) وذلك تحت تأثير الشيخ "الصادق النيفر"، وكذلك جمع التبرعات العديدة للمصاريف اللازمة لسفر الوفد، ومنه تشكلت جمعية (طالب الإنصاف) لهذا الغرض.

وقد بدأ نشاط الدعاة بشكل أكثر فعالية عند تشكل الحزب كتنظيم بداية من سنة 1921م فقد أوفد الحزب العديد من رجاله إلى الداخل، ولم يقتصر عمل الدعاة على نشر فكرة الحزب كتنظيم بل تعداه إلى الترويج لخططه وأفكاره، ولقد كان الدعاة بمثابة العناصر المحركة في الحزب لما لها من دور في تأسيس الشعب بالجهات، فيرجع تأسيس أهم شعبة لما بماطر إلى حمودة الميهوب، وبقابس إلى عمر بن قفراش، وقفصة إلى شلايفية وغيرهم، وإلى جانب الدعاة الحركيين فإن الدعوة لدخول الحزب كانت أيضا تتم عن طريق انتماء العناصر المؤثرة في المجموعات الدينية والجهوية والعرقية، فمساندة الشيخ صالح بن يحي للحزب وعلاقته

[1]-الهادي التيمومي وآخرون.المرجع السابق.ص ص171-172.

المتينة بالشيخ الثعالي كانت تقريبا تجر خلفها كل الجالية الميزابية بتونس، فكسب الأعيان البارزين يشكل ضمانا للدعم القاعدي للحزب[1].

ولقد كان للعامل الديني الأثر الكبير في الانتماءات، فقد اعتمد الحزب في عمله الدعائي على الدعامة الأساسية لثقافة الفئات الشعبية، وهو العامل الديني، فمنذ سن القوانين الزجرية لسنة 1926م بدأ تركيز العمل يتجه أكثر نحو عناصر الهوية كاللغة والتعليم وقضايا العالمين العربي والإسلامي[2].

04- والمظاهرات والإعتصامات:

تعد المظاهرات وسيلة في إيصال فكرة الحزب إلى شرائح المجتمع المختلفة، ولقد كان لحضور الفئات الشعبية في الحركة السياسية للحزب الدستوري في مدينة تونس دور هام بداية من حجمها العددي داخل التنظيم، وكذلك موقعها الاجتماعي لأهمية نشاطاتها الاقتصادية ودورها المحوري في دورة الإنتاج، وحضور الفئات الشعبية هو حضور تاريخي بمساهمتها الأساسية في الأحداث والتأثير في مجراها[3].

ولقد كان للحزب جمهور بارز ومحرك في العديد من المظاهرات التي أقيمت في فترة الاحتلال الفرنسي منها المظاهرات التي أقيمت ضد نصب تمثال لافيجري سنة 1925م وكان طلبة الزيتونة أهم المساهمين فيها كما قامت مظاهرات أخرى منددة بالداعية الصهيوني جابوتنسكي، فاحتضن الحزب القضية وجمع لها المال، ولما كانت معظم المظاهرات التي يقوم بها الحزب تمس عمق التفكير الشعبي وهي القضايا الدينية كان يجد الالتفاف الشعبي حوله[4].

وبقيت حرية التجمع والمظاهرات مضمونة للحزب ولجميع الأحزاب بعد الاستقلال وهو ما ينص عليه الدستور التونسي في فصله الثامن.

لقد شارك التجمع الدستوري الديمقراطي أيام الحماية الفرنسية بل ونظم عدة مظاهرات ليبرز من خلالها أهم القيم ويشير بها للناشئة وهي قيمة التحرير، ومن أهم المظاهرات التي نظمها التجمع الدستوري الديمقراطي كانت سنة 1931 وهي حركات الاحتجاج التي عمت مختلف أنحاء البلاد بمناسبة انعقاد المؤتمر الأفغارستي والاحتفال بالذكرى الـ 50 للحماية الفرنسية على تونس (إضرابات، مسيرات، ...) واظهر التجمع الدستوري خلالها قدرة هائلة على تجميع المواطنين وتعبئتهم وتأطيرهم، من خلال وسائل أخرى للتنشئة وهي الصحف وجولات المناضلين والمناشير السرية، وبعد غعادة بعث الحزب سنة 1934 اعتمد الحزب اكثر على قوة الجماهير ولعل أكبر دليل على ذلك مظاهرة 08 أفريل 1938 العارمة والتي شارك فيها ما بين 7000 و 10000 شخص بتونس العاصمة وقادتها وجوه بارزة من

---

[1]- الهادي التيمومي وآخرون. مرجع سابق.ص ص273-275.
[2]- المرجع نفسه.ص292.
[3]- المرجع نفسه.ص293.
[4]- الهادي التيمومي وآخرون.المرجع السابق.ص ص192-193.

التجمع الدستوري مثل المنجي سليم وعلي البلهوان، وكذلك نظمت مظاهرات أخرى مماثلة يوم 09 أفريل 1938، ولقد حركت هذه المظاهرات جميع الجماهير من مختلف مستوياتهم[1].

05 ـ المؤسسة التعليمية (الكتاب، والمسجد)

لقد شكلت السيطرة العسكرية المتبوعة بالاستعمار الاستيطاني نقطة تحول في علاقة النخب التونسية بالثقافة الشعبية التقليدية فبعد أن كانت تدعوا إلى عصرنة المجتمع والتوجه للعلوم أصبحت العصرنة بعدها الحفاظ على التقاليد والتراث، فأصبحت هذه الثقافة رغم رجعيتها عاملا من عوامل لحمة المجتمع التونسي وتماسكه، هذا الواقع الجديد ساعد الثقافة التقليدية في المحافظة على مواقعها حتى في فترة سجن ومحاكمة الشيخ الثعالبي سنة 1904.

ولقد ساعد المسجد والحمام والسواق والكتاب والمقهى كأماكن عمومية يرتادها المواطنين على نشر الثقافة التقليدية ولقد كانت هذه الثقافة في نمطها البدوي أكثر تطرفا وتجذرا وشدة مما هي عليه في نمطها الحضري، ولقد سعى المستعمر عن طريق أتباعه من التونسيين لضرب هذه الثقافة ومؤسساتها عن طريق ممثلي الزوايا والطرق الصوفية، الذين استنكروا تصرفات الدستوريين سنة 1934 وأيدوا السياسة القمعية للمقيم العام مارسال بيروطون، وأصبحوا يركزون هجوماتهم على الدستوريين، ولقد كانت الغلبة للدستوريين الذين استطاعوا أن ينشئوا من خلال هذه المؤسسات لفكرة التحرر من نظام الحماية والتي قادها كل من الثعالبي والطاهر حداد[2].

وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في فترة الأحادية الحزبية.

1 ـ وسائل الاعلام:

إن الاعلام هو مرآة العصر الذي نعيش فيه الزاخر بالثورة المعلوماتية وبالتقدم التكنولوجي الهائل، وهو يعكس بصدق أو لغيره واقع المجتمع الذي يخاطب أفراده، وإن تكلمت هنا عن وسائل الإعلام فإنني أتكلم عنها مجملة، وسائل الاعلام الجماهيرية، الصحافة الحديثة المصورة، السينما، الاذاعة والتلفزيون وغيرها، ولقد كان الاعلام في عهد الاحادية الحزبية تحت سيطرة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم وقبله الحزب الاشتراكي الدستوري، فكانت سيطرته واضحة على أجهزة الدولة ومن ضمنها منابر الاعلام حيث أصبحت هذه المؤسسات الاعلامية تابعة للحزب خادمة لإغراضه ناشرة لأفكاره ولبرنامجه السياسي، والاقتصادي والثقافي، فأصبح مصدر الخبر الواحد، وهو الحزب (السلطة) ورغم النداءات المتكررة لدمقرطة الاعلام إلا أنه ظل في هذه الفترة في يد الحزب والنظام، بل كان النظام يستعمله للدعاية ضد كل من يخالف إيديولوجيته ومثال ذلك الاسلاميين الذين شوه الاعلام الرسمي صورتهم، وظل يصفهم بالإرهاب وأصبح يتحول الحزب بذلك الفكر إلى إيديولوجيا والثقافة إلى إعلام وإعلاف، والسياسة إلى حرب، وهي سمة النظام البوليسي التونسي، وقد احتكرت هذه الدولة أجهزة الاعلام من أجل إدخال عقائدها الايديولجية إلى

[1] ـ الهادي جلاب وآخرون. مرجع سابق. ص ـ ص 90 ـ 100.

[2] ـ الهادي جلاب وآخرون. المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث 1881 ـ 1956.(جامعة تونس الأولى، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998 م) ص ـ ص 68 ـ 71.

روح الجماهير، مركزة على أساليب ثلاثة لترسيخ أفكار السلطة والحزب لدى الجماهير وهي نشر الخبر بصفة قطعية لا يحتمل التأويل، والتأكيد على الخبر وتكراره في أكثر من وسيلة إعلام.[1]

2 -الامتداد التنظيمي للحزب:

الحزب إذا بقي متماسكا فإنما يدل ذلك على هيكله التنظيمي القوي ولقد سعى التجمع الدستوري الديمقراطي إلى إعطاء دفع جديد للحزب بعد الاستقلال فسارع إلى عقد المؤتمر الأول للحزب بعد الاستقلال وهو المؤتمر السادس في تاريخ الحزب وقد سمي بمؤتمر المصير والذي انعقد في 02-05 مارس 1959م بسوس وتلته بعد ذلك عقد مؤتمرات أخرى في فترة الاشتراكية (الأحادية الحزبية)، فعقد مؤتمر المصير في سنة 1964 ثم تلته عدة مؤتمرات أبرز من خلاله قدرته التنظيمية ومن هذه المؤتمرات:

- مؤتمر النصر 02-05 مارس 1959 بسوسة.
- مؤتمر المصير ببنزرت 19-22 أكتوبر 1964، والذي أصبح الحزب فيه يسمى بـ: الحزب الاشتراكي الدستوري، وأصبح المجلس المحلي يسمى بالمجلس القومي ليعلن فيه الحزب صراحة عن توجهه الاشتراكي[2].

وكانت هذه المؤتمرات تعبر في معظمها ومن خلال مقراراتها على التوجه الاشتراكي للحزب إلى غاية المؤتمر الثامن أكتوبر 1971، وهي بداية المنادات للديمقراطية من طرف برجوازيي العاصمة وهم المسؤولون السابقون في الحزب الدستوري[3].

3 - تنظيم الندوات والمؤتمرات: مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي شهدت تونس وكغيرها من الدول المغاربية تصاعدا ملموسا في القوى الاجتماعية المطالبة بالاصلاح السياسي ومع نهاية الثمانينات وأمام حالة التردي الاقتصادي عمل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي عقد ندوات ومؤتمرات مكثفة تطرق فيها للترويج إلى فكرة الخوصصة، ولم تقدم الحكومة التونسية أية معلومات أو بيانات أو توضيح الاجراءات والسياسات التي سيتم تطبيقها في عملية الخصخصة فكان الهدف تلقين الناشئة لفكرة الخصخصة وتهيئتهم لها، بل ولقد احتفضت السلطة ممثلة في حزب التجمع الدستوري بقاعة الشركات المقترح خصخصتها، ولم يتم الاعلان عن تلك القائمة إلا في منتصف عام 2000[4].

4 - المؤسسات التعليمية (الجامعة):

لقد عمد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي إلى المؤسسات التعليمية كأحد أهم وسائل التنشئة السياسية في المجتمع كونها تخاطب المتعلمين والمثقفين، وهي الفئة التي يمكن أن

---

[1]- توفيق المديني.مرجع سابق. ص-ص 177-181.
[2]- المرجع السابق، ص.57.
[3]- توفيق المديني، مرجع سابق،ص.36.
[4]- أسامة معقافي. النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، "دراسة حالة تونس 1987-2010. (رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، 2010-2011م).

تنشئ لبرنامج الحزب إذا اقتنعت به، فلجأ الحزب للجامعة قصد تمرير فكرة الخوصصة مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، فسمحت بتنظيم تظاهرات علمية ونشر مقالات للأساتذة الجامعيين في الصحف تخدم برنامج الخوصصة[1].

وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي في فترة التعددية الحزبية:

الامتداد التنظيمي للحزب في فترة التعددية:

لقد ساعدت سيطرة الحرب الفعلية على مؤسسات الدولة بالانتشار في كل المناطق وواصل الحزب هيكلته الداخلية وامتداده الخارجي بدورية انعقاد مؤتمراته في مرحلة التعددية ولعل أهم المؤتمرات التي انعقدت في هذه المرحلة نجد[2].

- مؤتمر الانقاذ 29-31 جويلية 1988م.
- مؤتمر المثابرة 28 جويلية 01 أوت 1993م.
- الامتياز 30 جويلية – 02 أوت 1998م.
- مؤتمر الطموح 29-31 جويلية 2003م.
- مؤتمر التحدي 30 جويلية 2008م.

وكانت هذه المؤتمرات تنشئ الفرد الدستوري على مبادئ وقيم الحزب وذلك ما رأيناه سابقا من خلال تحليل مضمون مختلف اللوائح الصادرة عن المؤتمرات المختلفة.

5 -المشاركة السياسية:

إن الاعلان عن التعددية الحزبية يعني دخول التجمع الدستوري الديمقراطي كمنافس في مختلف الاستحقاقات السياسية كغيره من الاحزاب بعد سيطرته في الفترة التي تلت مرحلة الحماية، ولقد دخل هذا الحزب غمار هذه الانتخابات مشاركا بعض الاحزاب فيها لكن ما يمكننا قوله في هذا السياق هو أن الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عرفتها البلاد من نوفمبر 1987م تاريخ وصول بن علي للحكم كانت بمثابة وسيلة إعادة بناء المعارضة والتحكم في ميكانيزماتها الهيكلية ولكن في إطار تعددية سياسية محدودة ومراقبة، بحيث أن أغلبية مقاعد غرفة البرلمان –الذي يضم 182 مقعد- كانت لصالح حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي سيطر على 148 مقعد كون أن غرفة البرلمان تمرر المشاريع واقتراحات القوانيين التي تخدم القيم والبرنامج السياسي للحزب .

6 -الجمعيات والمنظمات:

لقد عمل الحزب على السيطرة على جمعيات المجتمع المدني والطلابي قصد إحكام السيطرة شرائح الشعب المختلفة ولقد اتبع في ذلك سياسة أمنية مشددة تشد الخناق على كل فصيل من هذه الجمعيات تسير عكس تيار الحزب والسلطة بل اقتحام للحياة الخاصة للمواطنين في أدق تفاصيلها والتلاعب بالتنظيمات النقابية والعمالية وتضييق الخناق على كل المواطنين

[1]- توفيق المديني. مرجع سابق. ص-ص2010-211.

[2]- راجع تفاصيل المؤتمرات والقرارات الصادرة عنها في اللوائح سابقة الذكر

المعادين في مسألة المشاركة السياسية وتمكنت الدولة بذلك من تأطير كل المجتمع التونسي من قبل إطباق الخناق البوليسي على جميع مناحي الحياة.

لكن لو تتبعنا حقيقة المشاركة السياسية في تجربة الانتخابات التعددية التونسية لوجدناها مشاركة وهمية لأنها لم تأت بأي جديد وذلك في كل الانتخابات بداية من 1989، 1994، 1999 و2004 ولم تدفع هذه الانتخابات نحو الشفافية والنزاهة بل أدت إلى ارتفاع نسبة المقاطعة الشعبية وزيادة حجم التزوير[1].

7 -الصحافة الحزبية:

ولما كان للجرائد من دور كبير في نشر ثقافة الحزب وبرنامجه وخططه فإنه بقي يعمل على هذا النهج وبهذه الوسيلة بعد الاستقلال، فاستمرت جريدة العمل وهي أول جريدة للحزب الدستوري الجديد وكانت رديفا لجريدة لاكسيون الناطقة بالفرنسية، وقد كانت تتصدرها الآية القرآنية "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" استمرت في الصدور بعد الاستقلال باعتبارها لسان حال الحزب الحاكم في تونس ولم تتوقف عن الصدور إلا في شهر مارس 1988م حيث عوضتها جريدة ثانية تحمل اسم الحرية.

ولقد صدر العدد الأول لجريدة الحرية في 20 مارس 1988م وهو ما يصادف أول احتفال بذكرى عيد الاستقلال بعد نوفمبر 1987 وجاءت لتعويض جريدة العمل الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري ثم الحزب الاشتراكي الدستوري ولجريدة الحرية عدد من الملاحق من أهمها الملحق الثقافي الذي بدأ بالظهور منذ 24 مارس 1988م.

ولقد ضمن الدستور التونسي حق الأحزاب في نشر صحف ناطقة باسمها وهو ما تضمنه الفصل (05 مكرر)، الأمر عدد 762 لسنة 1999، المؤرخ في 10 أفريل 1999، ولقد جاء هذا الأمر متمما للقانون عدد 48 لسنة 1997 المؤرخ في 21 جويلية 1997، والمتعلق بالتمويل العمومي للأحزاب السياسية*، لتأتي مرحلة جديدة يقر فيها النظام بفتح المجال السمعي والبصري وإن الأصل في وسائل الإعلام نقل الرأي والرأي الآخر ولقد امتلك النظام التونسي هاته الوسائل وتمنكن من السيطرة الكاملة عليها حيث يتم إقصاء المعارضة إلى جانب الممثلين الرئيسيين للمجتمع المدني من الظهور وإبداء الرأي المعارض في وسائل الإعلام المختلفة[2]، ذلك رغم أن نص الدستور في المادة الثامنة منه تؤكد على "حرية الراي والتعبير، الصحافة، النشر، التنظيم والتجمع مضمونة وممارسة وفقا لما ينص عليه القانون"*.

---

[1]- عبد النور ناجي. "الحركات الاحتجاجات في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي".**مجلة المستقبل العربي** .(العدد 387، ماي 2011). ص135.

*- الفصل 05 مكرر: تقدم للأحزاب السياسية علاوة على المنح المنصوص عليها بالفصل الثالث من هذا القانون، منحة سنوية يضبط مقدارها بأمر وذلك لدعم صحافتها بعنوان المساهمة في تغطية كلفة الورق وطباعة الجرائد، وتسدد هذه المنحة للحزب السياسي على أربع مرات، شريطة تواصل صدور صحافتها.

[2]- ليلى سيدهم.مرجع سابق.ص96.

*- غير أن ذلك كما أشرنا سابقا مجرد قانون لم يطبق فقد استحوذ الحزب على الآلة الإعلامية الضخمة (التلفزيون والإذاعة) ليمرر القيم التي يريدها ويشربها للناشئة دون منافسة من المعارضة أو ممثلي المجتمع المدني بمختلف أطيافه.

ومع أن تونس قد أعلنت في 2003 عن فتح الفضاء السمعي والبصري أمام الخواص فإن ذلك لم يرتهن بقانون يوضح أسس الترخيص والتنظيم لهذا القطاع، ومن ثمة يظل الترخيص مرتبط بإرادة السلطة التنفيذية غير ملزمة بتعليل قرارها بالرفض، وقد أظهرت تقارير نقابة الصحفيين التونسيين لسنة 2003م بأن وسائل الإعلام خاضعة لسيطرة الدولة التي تمارس رقابة كاملة عليها، وتمنع من ظهور وسائل إعلام مستقلة داخل البلاد، ولا يبث التلفزيون والإذاعة آراء انتقادية للسلطة الحاكمة ولا يمنح عمليا أي وقت على الهواء للسياسيين المعارضين[1].

ولقد استمر تقييد الحريات الإعلامية على نحو دون صدور وسائل إعلام معارضة مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، بهدف دحض كل تغطية انتقادية لسياسات وبرامج الحكومة إلى جانب وجود عدد محدود من الصحف المستقلة والمحدودة التوزيع التي تتعرض للمصادرة من حين لآخر[2].

[1]- ليلى سيدهم.مرجع سابق.ص96.
[2]- المرجع نفسه.ص104.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا الفصل الثالث دور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية في تونس، وذلك في ثلاث نقاط رئيسية، حيث تناولت في أول نقطة نشأة وتطور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بداية من ظهور الحركة الوطنية سنة 1881 حتى ظهور حزب التجمع الدستوري كحركة وطنية مدافعة عن تونس بتكتل بورقيبة ورفاقه سنة 1903 وكانت هناك عدة أطياف للحركة الوطنية كالحركة الطلابية 1910، الحزب الشيوعي التونسي 1939، جماعة عموم العمالة التونسية 1924، وقد نشأ التجمع الدستوري الديمقراطي في سنة 1919 أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس وتقديم الشيخ الثعالبي مذكرة للمؤتمر تتعلق باستقلال تونس فتأسس الحزب تحت اسم الحزب الحر الدستوري سنة 1920 وفي 1934 وتحت قيادة متجددة وبعد مؤتمر 1933م الذي اتهمت قياداته بتحرير وثائقه أعيدت تسميته بـ: حزب الدستور الجديد، وهو الذي الذي قاد البلاد إلى التحرر سنة 1956م، واعتلى بذلك السلطة غير أنه وبتأكيده على الاشتراكية كعقيدة سياسية واقتصادية أعيدت تسميته بـالحزب الاشتراكي الدستوري، ثم تحول مرة أخرى نتيجة تطور مواقفه بعد إعلان التعددية فأصبح يسمى التجمع الدستوري الديمقراطي وذلك بعد الاعلان عن بيان السابع من نوفمبر 1987م، فأعلن عن الاسم الجديد في 27 فيفري 1988م.

ليدخل الحزب بعدها مشاركا في المنافسات السياسية المختلفة التي أقل ما يقال عنها أنها شكلية، وشارك في مختلف الاستحقاقات السياسية ففي 1994، 1999 و2004م فاز بكل المقاعد غير المخصصة للمعارضة والتي بلغت نسبتها إجمالا 90%.

وفي النقطة الثانية، تطرقت إلى المبادئ والقيم السياسية التي نشأ لها حزب التجمع الدستوري الديمقراطي وذلك من خلال تحليل المواثيق الأساسية للحزب حيث اعتمدت في ذلك على مختلف اللوائح ثم الصادرة عن الحزب في مرحلة الحماية والأحادية الحزبية ثم اعتمدت في مرحلة التعددية، على بيان السابع من نوفمبر 1987 وميثاق الوطني 1988م.

ففي مرحلة الحماية ومن خلال تحليلنا للوائح المختلفة وجدنا أن الحزب كان يعمل على غرس قيم التحرر بشكل رئيسي غير أن التحرر المنشود في بدايات مراحل تطور الحزب لم تكن ترقى إلى درجة الاستقلال التام وإنما الهدف منها هو الحرية الداخلية دون المساس بنظام الحماية، ثم بدأت هذه القيمة تتطور لتصبح قبيل الاستقلال مطالبة صريحة بالحرية والسيادة الكاملة، كما نشأ الحزب في هاته المرحلة لممارسة الديمقراطية ولقد نشد الحزب في ذلك الديمقراطية في الممارسة الحزبية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي وكذا الديمقراطية في تعامل نظام الحماية مع التونسيين وممثليه أما الاشتراكية كمنهج وكقيمة سياسية فلم يعلن عنها الحزب بل قد صرح بعدم انتهاجه هذا النهج، وذلك لطبيعة النظام (الحماية)، وقد سعى الحزب أيضا إلى تكريس مبدأ الوحدة المغاربية من خلال تضامنه مع شعوب المغرب العربي ومختلف حركات التحرر، كما نشأ للعروبة والإسلام كأحد أهم ركائز الهوية التونسية.

لنلاحظ بعدها ومن خلال تحليل مواثيق المؤتمرات التي عقدت بعد الاستقلال إلى غاية 1987م بأن القيم السياسية التي نشأ لها الحزب قد تغيرت أو تطورت فنجد أن التحرر كقيمة

سياسية قد ورد في مختلف اللوائح غير أنه لم يأت بنفس الهدف بل كان يرمي للبناء والتطوير وكذا تمجيد التضحيات.

كما أن قيمة الديمقراطية التي نشأ لها الحزب في مرحلة الحماية قد جسدها الحزب بعد الاستقلال لكن تحت راية الحزب، وهو ما أعلن عنه صراحة دون تلميح ورفض كل النشاطات السياسية خارج إطار الحزب، أما الاشتراكية فقد جاءت صريحة ومكرسة لواقع جديد وهو "النهج الاشتراكي"، الذي كان منافيا لمنهج نظام الحماية غير أن هذا المنهج ليس جديدا على الحزب فقد تأسس عليه والفارق هو الإعلان عنه فقط، كما أسس الحزب ونشأ للوحدة المغاربية خاصة أنه كان من بين الأوائل الذين تحررت بلادهم في المغرب العربي فبدأ بدعم حركات التحرر في الجزائر، ودعى للتكاتف بين مختلف أقطار المغرب، كما كرس الحزب ونشأ للعروبة والإسلام في هاته المرحلة كأحد أهم عناصر الهوية التونسية، لكن من الملاحظ أن التنشئة لهذه القيم لم تكن إلا على سبيل الفخر فقط واعتبارها من التقاليد الإسلامية.

أما في فترة التعددية ومن خلال تحليل بيان السابع من نوفمبر 1987م، وكذا الميثاق الوطني 1988م، وخطاب الرئيس بن علي، فإننا نرى اختفاء بعض القيم واستبدالها بقيم سياسية أخرى، وتطور قيم جديدة فإذا نظرنا إلى الاشتراكية كقيمة نشأ لها الحزب في الأحادية فإننا نجد أن الرأسمالية والتنافس النزيه بعدما نشأ له الحزب في فترة التعددية كما أن الديمقراطية في إطار الحزب الواحد أصبحت في فترة التعددية ديمقراطية تشاركية تدل على التنافس بين مختلف التشكيلات السياسية، كما أن التحرر كقيمة سياسية فقد جاءت في فترة التعددية معبرة عن الوفاء لتضحيات الشهداء والمجاهدين على غرار ما كانت ترمي إليه من قبل، وبقيت قيم العروبة والإسلام والوحدة المغاربية قيما يدافع عنها الحزب، غير أن الإسلام في واقع الحياة اليومية وخاصة من خلال النظر إلى القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية نلمح بأن تعاليم الدين أو التنشئة للدين الإسلامي، كانت جوفاء خاوية من محتواها.

خاتمـــــــــــــــة

خاتمة

إن الحزب السياسي هو مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة، والتنشئة السياسية من أهم الوظائف التي يقوم بها الحزب ما دامت تعبر عن مجموعة القيم السياسية التي يكتسبها الفرد عن طريق عملية مستمرة ومن خلال مؤسسات مختلفة، فالحزب السياسي يهدف إلى تحقيق هذه التنشئة السياسية من خلال وسائله المختلفة، والتنشئة تتحقق من خلال عدة وسائل والحزب السياسي يعد أهم وسيلة لذلك.

تعد الأزمة التاريخية (الاستعمار الوطني) أهم سبب لنشأة الأحزاب السياسية في الدول العربية ولعل أهم مثال لذلك هو حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي اللذان نشآ على خلفية التواجد الاستعماري والاضطهاد المتكرر لأبناء الوطن، فقد نشأ حزب جبهة التحرير الوطني على خلفية الانقسام الذي حدث في صفوف الحركة الوطنية ليعيد بعث قيمة التحرر من خلال رص الصفوف ولم شملها في بوتقة واحدة سميت بجبهة التحرير الوطني، أما التجمع الدستوري الديمقراطي فقد أعطى نفسا جديدا ودفعا جديا لقضية التحرير خاصة بعد مؤتمر 1934، وذلك من خلال نخبة من أبناء الحزب المشبعين بمبادئ العروبة والإسلام والتحرر بعد ان رأوا الحزب ومختلف القوى الوطنية الأخرى قد حادت عن نهجها في المطالبة بالتحرر.. وقد عمل كل من الحزبين بادئ الأمر على تشريب الناشئة قيم سياسية تتوافق وأفكارهم وتطلعاتهم، وهو ما جعل كل من الحزبين يلقيا قبولا واحتضانا من طرف الشعب، وقد مر الحزبان في تاريخهما بثلاث مراحل رئيسية، أول مرحلة كانت مرحلة النشأة والتي امتدت إلى تاريخ استقلال كل بلد، حيث عمل كل حزب في هذه الفترة على لم شمل أبناء الحركة الوطنية لدحض المستعمر وعمل كل منهما على تلقين الناشئة قيما تتماشى وأفكاره وإيديولوجيته، ولقد رأينا أهم القيم التي نشا لها حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وكذا التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي في مخلف مراحل تطورهما

- ومن خلال تحليل مضمون مختلف المواثيق الخاصة بكل حزب، وجدنا أن قيمة التحرر أخذت حيزا واسعا من اهتمامات كل حزب في فترة الإستعمار، غير أن الاختلاف الواضح بين الحزبين في قضية التحرر أن حزب جبهة التحرير الوطني منذ نشأته لم يساوم إطلاقا للتنازل عن قيمة التحرر والاستقلال التام بل نشأ وتأسس من أجل تفجير الثورة وتحرير البلاد، من قبضة المستعمر وهو ما أعلن صراحة في بيان أول نوفمبر 1954 م، أما التجمع الدستوري الديمقراطي فإنه أخذ بهذه القيمة بصفة التدرج فقد تجلت الحرية عنده بالمساواة بين التونسيين والفرنسيين في الحقوق السياسية وعدم التمييز بين الجانبين وكذا من خلال زيادة الممثلين التونسيين في مختلف المجالس المنتخبة المختلفة بما يتفق ونسبة السكان.

إلا أن هذا المفهوم لمبدأ التحرر بدأ يتطور بتطور ممارسة الغطرسة والعنف من طرف المستعمر حتى أصبح الحزب يطالب بالتحرر من قبضة الاستعمار ومعاملته كند له، فأصبح

حينها مفهوم التحرر والاستقلال لدى التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي هو خروج المستعمر الفرنسي من تونس وعدم فرض حمايتها عليها بما يضمن لها حرية سياسية واقتصادية واجتماعية ،والتي تتحقق من خلالها السيادة المطلقة، وهو المفهوم الذي تأسس لأجله حزب جبهة التحرير الوطني.

ـ أما الاشتراكية كقيمة سياسية فمن الملاحظ أن كل من الحزبين كان يؤمن بالعقيدة الاشتراكية كتوجه سياسي واقتصادي، غير أن كلا الحزبين لم يصرح بذلك علنا بغية كسب تأييد الرأي العام الدولي ممن يسير عكس تيار الشيوعية، وهو ما التقى فيه الحزبين إضافة إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني كان يخشى الانقسام الداخلي لعدم تيقنه من توجه أفراد وقيادات الجبهة تجاه موضوع الاشتراكية، أما حزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي ونظرا للضغط المتواصل من طرف نظام الحماية فإنه أعلن صراحة عدم توجهه وإيمانه بالاشتراكية إلا أنه وبعد الاستقلال اعترف بالتوجه الاشتراكي الذي كان يسير فيه الحزب منذ نشأته، وليس غريبا أن يتوجه كل حزب هذا الاتجاه لأنه لأخذ بالفكرة المجملة "كل ما ارتبط بالمستعمر فهو استعمار" حتى الفكر الليبرالي ما دام مرتبط به وجب التوجه نحو الاشتراكية خاصة إذا علمنا أن هذه الدول كانت تتلقى الدعم من طرف المعسكر الشيوعي في إطار الحرب الباردة.

ـ وقد نشأ الحزبين كذلك للديمقراطية من خلال مواثيقها المختلفة في المرحلة الاستعمارية غير أن الديمقراطية المنشودة بقيت على إجمالها دون إعطاء مؤشرات لها كالأحزاب والانتخابات وآلية تحقيق هذه الديمقراطية وكان من الصعب تجسيدها بتواجد الاستعمار فبقي التجمع الدستوري الديمقراطي يدعو في بدايات نشأته إلى الديمقراطية الداخلية في تسيير الحزب، أو في علاقته بنظام الحماية فقد كان يطالب بديمقراطية التعامل في تشكيل اللجان المنتخبة وحرية التعبير ولكن دائما في إطار نظام الحماية وأعطى تصورا للدولة المستقلة، كما عمل حزب جبهة التحرير الوطني على تكريس قيم الديمقراطية أولا في تعامله مع الشعب، من خلال أول كلمة صيغت في بيان أول نوفمبر " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا " بما يعني سيادة الشعب والأمة التامة في الحكم على أعمالهم، كما أنها اعترفت ضمنيا بمختلف الحساسيات المكونة للحركة الوطنية، كالإعتراف بالتنوع الفكري داخل اتجاه الحركة الوطنية، كما كرس حزب جبهة التحرير الوطني مفهوم الديمقراطية كأساس لبناء دولة مستقلة، وهو تصور مستقبلي ستتضح معالمه بعد الاستقلال.

ولقد دافع كل من الحزبين عن قضايا الهوية فنجد أن الحزبين قد نشآ من خلال مواثيقهما المختلفة لقيم العروبة والإسلام، خاصة إذا علمنا أن المستعمر قد علم أن المجتمع يقوم على التعليم محاولة منه لتغريب التعليم والثقافة وأوربتها وذلك بدعم التعليم الفرنسي، والعمل على التقليل من قيمة التعليم العربي والإسلامي، ولكن ورغم هذه السياسات التي سادت في كلا البلدين إلا أننا نجد حزب جبهة التحرير الوطني قد نشأ لقيم العروبة والإسلام، في أول نداء وجهه للشعب مما يدل على عقم السياسة الفرنسية في الجزائر بتغريب المجتمع وهو ما سمح

بظهور نخبة داعية إلى الانفتاح على مكتسبات العصر وشروط تقدمه لكنها في نفس الوقت متمسكة بأصول انتمائها القومي تاريخيا وحضاريا ورغم الاختلاف الذي ورد حول تفسير " المبادئ الإسلامية " التي جاء بها بيان أول نوفمبر 1954 إلا أنه كان هناك إجماعا حول مسألة اللغة حيث ذهبوا إلى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية والمساجد والأوقاف بيد المسلمين، ولم ترد الأمازيغية كموروث تاريخي في مواثيق الحركة، إلا أن ذلك لم يكن مغيبا في الواقع بل أريد له التغييب، كسبب لعدم مد المستعمر بذريعة لتقسيم الشعب الجزائري إلى أثنيات خاصة في هذه الفترة التي كانت فيها جبهة التحرير الوطني تبحث عن الدعم والسند، أما إذا عرجنا إلى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي فإننا نلاحظ أن الحزب كرس في مختلف مواثيقه تنشئة أفراده على العروبة والإسلام خاصة ببروز نخبة من خريجي الزيتونة والمدارس المعاصرة التي كانت تؤطر العمل وتوجهه مركزيا بإعطائها البعد الوطني والعربي والإسلامي، وهو ما حدث بداية من مؤتمر 1934 لحزب التجمع الحر الدستوري، ومنه بقيت القيمة السياسية للعروبة والإسلام أحد أهم القيم التي نشأ لها كلى الحزبين في فترة الاحتلال الفرنسي، ولقد كان توجه كل من حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الدستوري الديمقراطي نحو قيمة الوحدة المغاربية كمدلول للتضامن والعمل المشترك واضحا في مواثيق الحزبين، بل وجاءت صريحة لا تحتمل أي تأويل ولما كانت جدلية " الأنا " و " الآخر " في تاريخ المغرب العربي تحمل طابع التأويل الأكثر اقترابا من فهم فكرة الوطنية والقطرية، جعل من المساس بأحد أجزاء وأقطار المغرب العربي مساسا بكيانه المشترك ومنه لم يكن غريبا أن نجد في مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري وكذا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي قيما تكرس لفكرة الوحدة المغاربية ككيان مشترك في فترة الاحتلال، وقد حملت فكرة الوحدة المغاربية في مراحلها الأولى ـ مرحلة الاستعمار ـ دلالة وحدة الكفاح والعمل المشترك من اجل دحض المستعمل، ونيل الاستقلال.

ـ وقد عمل كل من الحزبين في فترة الاستعمار على تكريس هذه القيم لدى الناشئة من خلال وسائل عدة ولعل أهم الوسائل المشتركة بين الحزبين هي الامتداد التنظيمي، بالرغم من أن هذا الامتداد لم يكن بالشكل الحالي إلا أنه مقارنة بالفترة التي كان ينشط فيها الحزبين وظروف العمل نستطيع وصف الإمتداد التنظيمي بالمتطور، كما عمل كل من الحزبين على تنشئة الأفراد من خلال وسائل الإعلام المختلفة والتي تعد الجرائد أهمها ـ إلا أن إصدارها في كل من الجزائر من خلال حزب جبهة التحرير الوطني وتونس من خلال حزب التجمع الدستوري الديمقراطي تعرضا للتوقيف لأكثر من مرة وهو ما جعل العمل الصحفي أو الصحافة الحزبية لكل من الحزبين متذبذبة خلال الفترة الاستعمارية، كما عمد الحزبين إلى المظاهرات والتجمعات كأحد أهم وسائل التنشئة السياسية في تلك الفترة.

ـ أما المرحلة الثانية التي مر بها الحزبين هي مرحلة الاستقلال التي شهد فيها الحزبين تطورا هاما خاصة على المستوى الداخلي لكل حزب ولعل أهم ما يمكن تسجيله هنا هو الصراعات المختلفة بين تيارات كل حزب، فبالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني أقل ما يمكن

قوله عنه غداة الاستقلال أنها كانت قوة متعددة الرؤوس، تمحور الصراع فيها على طبيعة الحزب وعلاقته بالسلطة ثم بعد 1965 إلى وفاة الرئيس بومدين كانت علاقته بالسلطة اقل تأثيرا كون الرئيس بومدين في تلك الفترة كان يمسك بزمام الأمور ويسيطر على السلطة وأصبحت سمة التداخل بين الحزب والدولة هي البارزة للفترة الممتدة من 1979 إلى غاية 1989 م.

ـ كما شهد في هذه المرحلة التجمع الدستوري الديمقراطي تطورات عدة ولعل السمة الأولى التي انطبعت على الحزب هو الطابع الأمني الذي اكتسبه الحزب فالحزب هو من يعين مرشح رئاسة الجمهورية، وما يمكن ملاحظته في تطور الحزب سياسيا هو إعادة تسمية الحزب بالحزب الإشتراكي الدستوري، كما شهد الحزب في هاته الفترة عدة صراعات وكانت في مجملها صراعات حول الوصول لسلطة أو الحد منها لعدم الوصول لأشخاص أخرى.

ولقد عمل كل حزب في هذه الفترة من خلال آليات التنشئة السياسية المتاحة لديه في تنشئة الفرد تنشئة سياسية تتفق وإيديولوجيته، ومن خلال تحليل مواثيق كل حزب من الحزبين فقد وجدنا أن كلا الحزبين عملا على الإفصاح عن العقيدة السياسية والإقتصادية للحزب صراحة، وهي الاشتراكية، فكرس الحزبان لذلك كل الوسائل بعد أن كانت في مرحلة الاستعمار مجرد أفكار يصعب الإفصاح عنها لعدة اعتبارات كما رأينا سابقا، غير أن الإشتراكية التي تبناها الحزبين هي اشتراكية خاصة وليست اشتراكية علمية ذات توجه شيوعي وهو ما يتفق والطبيعة الثقافية والدينية للمجتمع المغاربي.

أما الديمقراطية التي نادى بها الحزبين في فترة الاستعمار فقد تجلت آلياتها بعد الاستقلال فحزب جبهة التحرير الوطني لم يفتح المجال للتعددية الحزبية ولا حرية الإعلام وإنما الديمقراطية تكون بمجالس منتخبة ،وفي إطار الحزب الواحد فقط، وهو ما ذهب إليه التجمع الدستوري الديمقراطي، فالديمقراطية عنده هو الإعتراف بكل الأطياف لكن وفيما يخص المصلحة العليا للبلاد والمصلحة الجماعية للشعب فإن الحزب هو المنوط بها دون غيره، فبقيت الديمقراطية عند كل من الحزبين هي ديمقراطية في إطار السيطرة التامة لكل حزب على دواليب السلطة والحكم، ولم يتراجع الحزبين في مواثيقهما عن الوحدة المغاربية كقيمة سياسية تضمن تطور وازدهار الوحدات المختلفة المكونة لهذا الكيان، غير أن الوحدة المغاربية التي أصبح ينادي بها الحزبين في هذه الفترة هي وحدة من أجل البناء والتعاون الاقتصادي وليست الوحدة من أجل الكفاح المشترك مثلما كانت عليه في فترة الاستعمار.

أما العروبة والإسلام فقد عمل الحزبين على تكريسهما في المواثيق المختلفة لكل حزب، فاستطاع بورقيبة استمالة الدستوريين وكذا الشريحة الواسعة من الشعب التونسي من خلال خطاباته التي ركز فيها على قيمة العروبة والإسلام كتعبير عن هوية الشعب التونسي وخصوصيته والتي يجب التمسك بها، غير أن الواقع ينبيء بغير ذلك ، فمن خلال استقراء الواقع نجد أن بورقيبة ومن خلاله التجمع الدستوري الديمقراطي عمل على محاربة التيار العروبي في الحزب،وكرس قيما في الواقع تتنافى ومباديء الشريعة الإسلامية، كما عمل

حزب جبهة التحرير الوطني على الترسيخ لقيم العروبة والإسلام وجعلها من مواد الدساتير المتعاقبة فعمل على تعريب المدرسة الجزائرية التي خلفها المستعمر.

فعمل الحزبين في هذه الفترة التي كان فيها مسيطران على السلطة ويمتلكان كل الوسائل على إشراب الشعب مختلف القيم التي تتماشى وإيدبولوجيتهما لانفراد كل حزب في دولته على وسائل التنشئة السياسية، من وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، الإذاعة، الجرائد)، وكذا الامتداد التنظيمي الذي لا ينافسه أي تنظيم آخر ... وغيرها من الوسائل.

ـ وفي آخر مرحلة من مراحل تطور الحزبين وهي مرحلة إعلان التعددية الحزبية التي يمكن أن نعتبر أن تاريخ 07 نوفمبر 1987 هو تاريخ الإعلان عنها ببيان السابع من نوفمبر، والذي ألقاه الرئيس زين العابدين بن علي، كما يعتبر تاريخ 1989 من خلال الإعلان عن دستور جديد في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 تاريخ إعلان التعددية الحزبية فيها حيث أصبح حزب جبهة التحرير الوطني مجرد حزب مشارك في الإستحقاقات السياسية المختلفة للظفر بمراكز رسم السياسة العامة وصنع القرار، فشهد الحزب مرحلة تدهور ابتداء من 1989 إلى غاية 1996، فتراجعت علاقته بالسلطة، إلا أنه تصالح معها بمشاركته في الحكومة الائتلافية سنة 1997 ـ 2002، ليعود الحزب إلى قوته بعدها، لكن بعودته إلى حالة الصراع الداخلي التي امتدت من سنة 2003 إلى غاية اليوم والتي كانت نتيجة المؤتمر الثامن،وضعت الحزب على المحك مرة أخرى،

أما على صعيد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي فقد قام بن علي بعد وصوله سدة الحكم يعزل معظم أعضاء المكتب القدامى محتفظا بثلاثة منهم فقط، وتماشيا مع سير البلد نحو الديمقراطية فقد تم استبدال إسم الحزب الاشتراكي الدستوري باسم التجمع الدستوري الديمقراطي، وكان أول امتحان للحزب في الانتقال للديمقراطية ولحسن نواياه، فحدثت أول انتخابات بعد التغيير الحاصل وكانت المنافسة بين الحزب الحاكم وحركة النهضة ذات التوجه الإسلامي وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين والتي حصد فيها الحزب الحاكم أغلبية المقاعد، فحصر الحسب مفهوم الديمقراطية في السماح بتأسيس أحزاب في جانبها القانوني، دون أن تتحقق التعددية السياسية بالفعل، لكن الثورة التي غذتها عومل سياسية واجتماعية واقتصادية والتي انطلقت شرارتها في ديسمبر 2010،قد عصفت بالحزب وجعلته بوقع شهادة وفاته.

ـ ولقد عمل كل من الحزبين ومن خلال تحليلنا لأهم المواثيق الخاصة بكل منهما على تلقين الناشئة قيما سياسية تتماشى والتوجه الجديد للحزب، حيث نجد أن كلا الحزبين تخليا عن الإشتراكية كقيمة سياسية عملا من قبل على تلقينها للناشئة، فأصبحت الليبرالية التي كانت توصف بالمتوحشة سبيلا لسير اقتصاد البلد وأصبح كل حزب ينشئ لها ويروج لإيجابياتها، لكن ذلك يبقى أمام الضغوط الداخلية والخارجية المختلفة، كما أن التحرر كقيمة سياسية أصبح كل من الحزبين يتغنى بها كبطولات سابقة في تاريخ الحزب وكأمجاد وتضحيات قام بها رجالات الحزب ... فوجب من خلالها الوفاء للحزب، أما العروبة والإسلام فقد جاءت في وثائق الحزب وخطابات زعمائه دالة على التعاون بين الدول العربية كتكريس للعروبة دون أن

يعرج إلى ما يدعم استعمال اللغة العربية وعن الإسلام فقد جاء أيضا كفخر للانتماء له أيضا دون العمل على تطبيق أحكامه بل إذا نظرنا إلى أحكام الشريعة نجد أن القوانين التي سنها النظام خاصة في الأحوال الشخصية فهي تعارض تماما أحكام الشريعة الإسلامية، أما في مواثيق حزب جبهة التحرير الوطني فإنها بقيت تدافع على العروبة والإسلام كأحد مقومات هوية الشخصية الجزائرية.

وقد نشأ الحزبين أيضا للوحدة المغاربية ككيان مشترك من خلال تفعيل هذا الكيان، وركزت مواثيق كل من الحزبين على الوحدة المغاربية كضرورة حتمية لتقدم هذه البلدان.

الفهارس

قـائـمـة الـمـراجع

فهرس المراجع

1- القرآن الكريم

2- القواميس والموسوعات

الكيالي عبد الوهاب. الموسوعة السياسية. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ط2، 1999).

3 الكتب:

1) أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي. (الجزء العاشر 1954 - 1962 ، الجزائر: دار البصائر، 2007).

2) أبو القاسم سعد الله. تاريخ الجزائر الثقافي. (الجزء العاشر 1954 - 1962، الجزائر: دار البصائر).

3) أسامة الغزالي حرب. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 1987).

4) بوصفصاف عبد الكريم. " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى "1931، 1945 " . (منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996).

5) تمار يوسف. تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين. (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2007).

6) التيمومي الهادي وآخرون. المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي تونس. (وزارة الثقافة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، شركة اوربيس للطباعة، 1999).

7) جابرسعيد عوض. النظم السياسية المقارنة"النظرية والتطبيق". (القاهرة: مطبعة بشرى، د س ن).

8) جرافة عز الدين. الحركة الإسلامية في الجزائر مسيرة ومراجعات من خلال تجربة حركة النهضة، (الجزائر: بن مرابط للنشر والتوزيع، 2009).

9) جلاب الهادي. المجتمع التونسي بين التأصيل والتحديث (1881م - 1956م). (تونس: جامعة تونس الأولى،المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، 1998).

10) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. خطب الرئيس الشاذلي بن جديد، جانفي / ديسمبر 1984. (وثيقة رسمية متعلقة بخطب الرئيس الاسبق الشاذلي، الجزائر: وزارة الإعلام، المديرية الفرعية للمنشورات،الجزء السادس، 1985).

11) حاروش نور الدين. الأحزاب السياسية. (الجزائر:دار الأمة، 2009).

12) حسان محمد شفيق العاني. الانظمة السياسية والدستورية المقارنة. (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986).

13) حسن محمد جوهر. شعوب العالم (5) تونس. (مصر: دار المعارف،1961).

قـائـمـة الـمـراجع

14) ختام العناني، محمد عصام طربية. التربية الوطنية والتنشئة السياسية. (عمان: دار الراية للنشر والتوزيع،2007).
15) طوبال إبراهيم. البديل الثوري في تونس. (لبنان: دار الكلمة،1979).
16) خطاب سمير. التنشئة السياسية والقيم. (القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر،2004).
17) دربال عبد الوهاب. الديمقراطية بين الادعاء والممارسة. (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2007).
18) لعروسي رابح كمال. المشلركة السياسية وتجربة التعددية الجزبية في الجزائر. (الجزائر: منشورات قرطبة، 2007).
19) ربوح ياسين. الأحزاب السياسية في الجزائر "التطور والتنظيم". (الجزائر: دار بلقيس، 2010).
20) الزبيري محمد العربي. تاريخ الجزائر المعاصر. (الجزائر: وزارة الثقافة، الجزء الثالث، 2007).
21) زغدود علي. الأحزاب السياسية في الدول العربية. (الجزائر: متيجة للطبع، د ذ،س،ن. سعداني علي. بيروقراطية الإدارة الجزائرية. (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981).
22) السيد عبد الحليم الزيات. التنشئة السياسية "دراسة في علم الاجتماع السياسي". (الجزء الأول: الأبعاد المعرفية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية د ذ س).
23) الشرقاوي سعاد. النظم السياسية في العالم المعاصر. (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007).
24) شريط الأمين. التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 919 - 1962. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، 1998).
25) شريط الأمين. الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).
26) شريط عبد الله. مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986).
27) الشريف محمد الهادي. (ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. (ترجمة: محمد الشاوش. محمد عجينة. تونس:دار سرار للنشر، ط3 ، 1993).
28) شقرون نزار. رواية الثورة التونسية. (تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011).
29) الطاهر عبد الله. الحركة الوطنية التونسية "رزية شعبية قومية جديدة 1830-1956". (تونس: منشورات دار المعارف للطباعة والنشر،1990).

30) العاني حسان محمد شفيق. الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة. (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986).
31) عبد الرحمن بن ابراهيم بن عقون. الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947 - 1954. (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزء الثالث، 1986).
32) علي أسعد وطفة. علم الاجتماع التربوي في سوريا. (جامعة دمشق 1993).
33) علي الدين هلال. نيفين مسعد. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
34) عمر عودة الخطيب. المسألة الاجتماعية بين الاسلام والنظم البشرية. (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1980).
35) العمري مومن. الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني. (قسنطينة: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2003).
36) فاضلي إدريس. حزب جبهة التحرير الوطني "عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004". (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 2004).
37) كمال المنوفي. مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة. (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، د س ن).
38) مالكي أحمد. الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، أوت 1994).
39) المديني توفيق. سقوط الدولة البوليسية في تونس. (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2011).
40) مشري عبد القادر. الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية.(الجزائر:دار الخلدونية،2010).
41) منيستي أحمد وآخرون. التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004).
42) مهساس أحمد. الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة. (الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002).
43) مهنا يوسف حداد. الأحزاب والحضارة السياسية بين المثال والاتجاهات الواقعية في الأردن. (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2007).
44) مولود زايد الطيب. التنشئة السياسية و دورها في تنمية المجتمع. (الأردن: المؤسسة العربية الدولية للنشر،2001).
45) نبيلة عبد الحليم كامل. الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. (مصر: دار الفكر العربي 1982).

د- رسائل جامعية

46) بشار زكي الخصاونة. الأحزاب السياسية وأثرها على الحياة السياسية في الأردن. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ، جويلية 2001).

47) بلعيفة أمين. التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين"1931- 1956". (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري ،2007- 2008).

48) بوناصر ابراهيم. نمط الثقافة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني بين الأحادية والتعددية الحزبية. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،2010-2011) .

49) توازي خالد. الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، "المكانة ـ الممارسة ـ المستقبل". (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، 2005 ـ 2006).

50) توازي خالد. الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ، المكانة ـ الممارسة ـ المستقبل. (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، 2005 ـ 2006).

51) حبة عفاف. التعددية الحزبية والنظام الانتخابي "دراسة حالة الجزائر". (رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة:جامعة محمد خيضر ،2005).

52) حمدي أحمد. المباديء الإعلامية لجبهة التحرير الوطني في صحيفة المجاهد 1956-1962. (مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والإعلامية، 1983).

53) رابحي سليمة. الأحزاب السياسية وعملية الاتصال السياسي في الجزائر: دراسة وصفية مقارنة لدور حزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال . (رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007 ـ 2008).

54) ربوح ياسين. الأحزاب ودورها في التنمية السياسية بالجزائر (1996 ـ 2008). (رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2009).

55) زنيبع رابح. النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر. (رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة الجزائر1: كلية الحقوق، بن عكنون، فرع الإدارة والمالية العامة، 2002 - 2003).

56) سيدهم ليلى. إشكالية التحول الديمقراطي في تونس. (رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009).

57) شاطرباش أحمد. دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي "دراسة ميدانية بولاية الجزائر". (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2002).

58) شليغم غنية. التعددية الحزبية في المغرب العربي" دراسة مقارنة تونس – الجزائر – المغرب". (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع تنظيم سياسي و اداري،د ذ س).

59) العقون سعاد. دور المدرسة الأساسية في بناء الذات السياسية للتلميذ "دراسة ميدانية بولاية الجزائر. (أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 - 2005).

60) غباش عائشة. إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي" مثال تونس،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص رسم السياسة العامة).

61) لشهب أحمد، التحالفات السياسية في الحركة الوطنية الجزائرية من 1936 إلى 1951م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم السياسية، فرع تنظيم سياسي وإداري، 2007م.

62) مزود أحسن. تطور الأنظمة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال حتى دستور فبراير 1989 أو "مبدأ الشرعية في جزائر متحولة". (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، بحث لم ينشر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2004-2005).

63) معقافي أسامة. النخبة الحاكم ومسار التحول الديمقراطي، "دراسة حالة تونس 1987-2010م". (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2010-2011).

64) ميمون محمد. الممارسة الديمقراطية من منظور الأحزاب الإسلامية في الجزائر دراسات ميدانية لعينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بولاية الشلف. (رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.2008).

65) ناجي عبد النور. التنشئة السياسية في الجزائر من خلال تدريس التاريخ الوطني، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم الساسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري، 1996- 1997.

4- مجلات:

66) أحمد شاطر باش. " الوعي السياسي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية " **مجلة فكر ومجتمع**. (الجزائر، طاكسيج كوم للدراسة والنشر والتوزيع، ع 7 - (يناير 2011).

67) أزوار فتح الدين. "إيديولوجية جبهة التحرير الوطني من خلال بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام"، مجلة النائب. (الجزائر: المجلس الشعبي الوطني، السنة الثالثة، عدد خاص، 2004).
68) كريستين نصار. "اضطراب الهوية الجنسية عند المراهق"، مجلة العربي. (الكويت: وزارة الإعلام، العدد 229، أفريل 2011).
69) محمد بلقاسم. " وحدة المغرب العربي من خلال قرارات المؤتمر الحادي عشر لجمعية الطلبة المسلمين الشمال أفارقة، تونس 1950 "، **مجلة المصادر**. (الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ع.11 السداسي الأول 2005).
70) المسلماني أحمد. " خريف الثورة: صعود وهبوط العالم العربي "مجلة حصاد الفكر. (مركز الإعلام العربي، العدد. 160، أغسطس 2005).
71) معمر العايب. قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة - 27 - 30 أفريل 1958 - واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي "، **مجلة المصادر**. (الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، ع. 18السداسي الثاني 2008).
72) مكامشة غوتي. " الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا "، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية. (معهد الحقوق،ع.03، 1998).
73) المنوفي كمال. " التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت"، مجلة السياسة الدولية. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد.91، 1988).
74) المنوفي كمال. "التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر". (مجلة مصر المعاصرة، عدد 374 أكتوبر 1978).
75) ناجي عبد النور. " الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". (مجلة المستقبل العربي. العدد .387، ماي2011).
76) ناجي عبد النور. "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية ". (مجلة المفكر، ع.3، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (د، س، ن).

5- قوانين لوائح ومقررات:

77) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون رقم 90 - 07 المؤرخ في 08 رمضان عام 1410 الموافق لـ 03 أفريل 1990، المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية، عدد. 14، الصادر بتاريخ 04 أفريل 1990.

78) حزب جبهة التحرير الوطني، اللائحة النظامية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثامن للحزب، الجزائر، أيام 31/30 جانفي و01 فيفري 2005.
79) حزب جبهة التحرير الوطني، مقرارات اللجنة المركزية من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الاستثنائي 1984 - 1985، الجزائر: قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، 1985.
حزب جبهة التحرير الوطني،الميثاق الوطني 1986، الجزائر: قطاع الإعلام والثقافة والتكوين لحزب جبهة التحرير الوطني، 1986.
80) حزب جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية، الأمانة العامة الدائمة، مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الخامس إلى المؤتمر الاستثنائي 1984، 1985،حزب جبهة التحرير الوطني، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، الجزء الثالث، 1985.
81) الحزب الاشتراكي الدستوري ، لوائح و مقررات من 02 مارس 1934م إلى 04 أفريل 1971م ، (تونس : نشر وزارة الشؤون الثقافية والاخبار ، طبع شركة العمل للنشر والصحافة ، أكتوبر 1971م).

الجرائد

82) جريدة الخبر، العدد. 6420، الثلاثاء 2011/07/19.
83) جريدة وقت الجزائر، 17/08/2011.
84) طواهرة عزيز،" المؤتمر التاسع للأفلان يمنح صلاحيات واسعة للأمين العام"، جريدة صوت الأحرار، العدد. 3680.
85) ع.م، "حوار عبد الرحمان بلعياط لـ صوت الأحرار " جريدة صوت الأحرار الجزائرية، العدد. 3387، الخميس 09 أفريل 2009

6 المواقع الإلكترونية

86) بن عون بن عتو،" إشكالية الإسلام والاشتراكية في الخطاب الإيديولوجي في الجزائر بعد الاستقلال"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، العدد. 39، خريف 2008 .
www.ulum.nl 13 أوت 2011
87) بيان 7 نوفمبر1987 .http://ar.wikipedia.org/wiki
88) الميثاق الوطني (7 نوفمبر 1988)
www.ejustice.tn/.../ere.../Pacte_national_ar.pdf
89) الموقع الرسمي لحزب جبهة التحرير الوطني .16/08/2011 www.pfln.dz.
90) الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية الجزائرية: http://www.el-mouradia.dz

7 المراجع باللغة الأجنبية

91) BELHADJ SALAH, FLN crises internes et et luttes de pouvoir 1956-1965, Algérie: ed Kortoba, 2007.

92) BURDEAU: droit constitutionnel et institutions politiquesK, paris: 19 ed, L G D J:1980.

93) DENNIS JACK., Socialisation to palitics, New.york :Johnwiley , 1979.

94) HARBI MOHAMED, FLN : MIRAGES et Méalités, EdNaqd – Email, Alger 1993..

95) KAMEL BOUCHAMA, Le FLN la réfondation ou le …museé, Algérie, ed, El Maarifa, 2008.

96) MAAMERI KHALIFA, Abane Ramdane – Héros de la Guerre, d'Algérie,: Alger Ed.Rahma., 1985.

97) MOURICE DUVERGER, les partis politiques, Paris : Librairie Armand colin, 1961.

98) TALEB IBRAHIMI, Les algériens et leur(s), Alger: Ed El Hikma, (1997),

99) TIMSIT DANIEL., Algérie – Récit Anachronique, Alger: Ed, Bouchen, 1998.

الـفـهـــــا رس

فهرس المحتويات

مقدمة
الإطار المنهجي للدراسة.....07
الإطار المفهومي للدراسة.....11
الفصل الأول: الحزب كأداة أساسية للتنشئة السياسية
I - نشأة وتعريف الأحزاب السياسية.
01: نشأة الأحزاب السياسية..... 15
أ ـ نشاة الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة..... 16
ب ـ نشأة الأحزاب السياسية في الدول المتخلفة..... 22
02: تعريف الأحزاب السياسية..... 26
II - ووظائف ووسائل الأحزاب السياسية
01: وظائف الأحزاب السياسية
أ ـ الوظائف العامة للأحزاب السياسية.....32
ب ـ الوضائف الخاصة للأحزاب السياسية في الدول النامية 36
02- وسـائل الأحزاب في عملية التنشئة السياسية السياسية.....38
III - أهداف ووظائف ووسائل التنشئة السياسية.
01: تعريف التنشئة السياسية ووضائفها.....39
اـ تعريف التنشئة السياسية:.....39
ب- وضائف التنشئة السياسية:..... 41
02 : أهداف ووسائل التنشئة السياسية.....48
أ ـ أهداف ووسائل التنشئة السياسية.....48
ب -أهداف ووسائل التنشئة السياسية.....50
ـخلاصة الفصل الأول:..... 56
الفصل الثاني: دور حزب جبهة التحرير الوطني في عملية التنشئة السياسية في الجزائر.
I - نبذة تاريخية حول حزب جبهة التحرير الوطني.
01: الحركة الوطنية والنشأة التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني.....61
أ ـ الحركة الوطنية في الجزائر من 1911 - 1954..... 61
ب ـ النشأة التاريخية لحزب جبهة التحرير الوطني ودوره في تحرير البلاد.....66
02: التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني.
أ ـ التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة الأحادية الحزبية.....68
ب ـ التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية الحزبية

الـفـهـــــا رس

89 - 2011.....77

II - البرنامج السياسي المُنشأ له من طرف حزب جبهة التحرير الوطني

1 ـ البرنامج السياسي المُنشأ لهمن طرف حزب جبهة التحرير الوطني قبل الاستقلال 82

2 ـ البرنامج السياسي المُنشأ لهمن طرف حزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية 90

3 ـ البرنامج السياسي المُنشأ لهمن طرف حزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية 1989 - 2011.....94

III- وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني

1 ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة.....98

2 ـ وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة الأحادية..... 101

3 - وسائل التنشئة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني في فترة التعددية..... 103

ـ خلاصة الفصل الثاني.....108

الفصل الثالث: دور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في عملية التنشئة السياسية في تونس.

I - نبذة تاريخية عن وتطور حزب التجمع الدستوري الديمقراطي

01 ـ الحركة الوطنية والنشأة التاريخية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي.....112

أ ـ الحركة الوطنية في تونس: 1881 - 1956.....112

ب ـ النشأة التاريخية للتجمع الدستوري الديمقراطي ودوره في تحرير البلاد.....117

02 ـ التطور السياسي والتنظيمي لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي .

أ ـ التطور السياسي والتنظيمي لحزب التجمع الدستوري في مرحلة الأحادية 1956- 1987 124

ب ـ التطور السياسي والتنظيمي لحزب التجمع الدستوري في مرحلة التعددية (1987 - 2011)..... 129

II - البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب التجمع الدستوري الديمقراطي

1 ـ البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب التجمع الدستوري قبل الاستقلال..... 136

2 - البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب التجمع الدستوري في فترة الأحادية..... 142

3 - البرنامج السياسي المنشأ له من طرف حزب التجمع الدستوري في فترة التعددية.....147

الـفـهـــــا رس

III - وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي

01 – وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي قبل الإستقلال.....153

02 – وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي فترة الأحادية.....158

03وسائل التنشئة السياسية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي فترة التعددية الحزبية.....160

خلاصة الفصل الثالث.....163

خاتمـــــــة.....165

فهرس المراجع.....181

فهرس المحتويات.....190